

مجلة الدراسات الإعلامية

مجلة دولية محكمة

تصدر من ألمانيا - برلين عن "المركز الديمقراطي العربي"
تعنى بنشر الدراسات والبحوث في ميدان علوم الاعلام
 والاتصال.

المركز الديمقراطي العربي

Berlin 10315 Gensinger Str: 112

Tel: 0049-Code Germany

030- 54884375

030- 91499898

030- 86450098

mobiltelefon : 00491742783717

January 2018

يناير 2018

رئيس المركز الديمقراطي العربي

أ.عمار شرعان

رئيس التحرير

د. شيماء هواري

مدير التحرير

د. عبد الاله دريف

الهيئة العلمية الاستشارية

أ. د. هويدا مصطفى - جامعة القاهرة - كلية الاعلام

أ.د. اكرم فرج الربيعي - باحث واكاديمي

أ. د. زكي حسين الوردي - جامعة بغداد - كلية الاعلام

أ. د. محمد رضا مبارك - جامعة بغداد - كلية الاعلام

أ. د. جعفر يايوش - جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم

- الجزائر ، كلية الادب العربي والفنون

أ. د. نداء مطشر - الجامعة المستنصرية - كلية العلوم

السياسية

أ. م. د. ارادة زيدان الجبوري - جامعة بغداد - كلية الاعلام

أ.د. سعد الحاج بن جخل - استاذ محاضر - جامعة ابن

خلدون، الجزائر

فهرس المحتويات

تأثير شبكة الجزيرة الاعلامية في الشأن العام العربي	5
د. شيماء الهواري	5
دور مواقع التواصل الاجتماعي في تفعيل المشاركة السياسية لدى المرأة	34
عبو فوزية	34
دور التعليم الالكتروني في تحسين جودة التعليم العالي والبحث العلمي بالجامعة الجزائرية ..	53
بوطهرة أسيا	53
المؤسسة الزواجية وشبكات التواصل الإجتماعي في تونس	75
د. نعيمة الفقيه	75
المعالجة الصحفية لمحاكمات الجماعات الإرهابية بالصحف السعودية	107
د. بركة بن زامل الحوشان	107
الاتصال في العصر الرقمي: ثورة اتصالية أم هيمنة ثقافية؟	150
أ. عبد الرزاق أبلال	150
الفضاء العمومي الالكتروني والتعبئة السياسية الذكية	167
حجبية قاوقو	167
الردع السيبراني: المفهوم والإشكاليات والمتطلبات	201
د. رغبة البهي	201
أنواع الجرائم الإلكترونية و إجراءات مكافحتها	235
سورية ديش	235
شبكات التواصل الاجتماعي والحراك السياسي بالمغرب: دراسة ميدانية	259
رضوان قطبي	259
دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إرساء ممارسة جديدة للديمقراطية: الديمقراطية الالكترونية	285
نوال مغزيلي	285

315	دور الاعلام في تشكيل النخب السياسية
315	بعد 2011 حتى "30 يونيو"
315	كيارا طه محمد
344	اشكالية تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر "المعوقات- الأفق"
344	د. عبد المومن بن صغير
392	الإعلام العربي والغربي ودوره في تشكيل ثقافة المجتمع
392	أية عبد الله أحمد النويهي
420	الجرائم الإلكترونية "الأهداف - الأسباب - طرق الجريمة ومعالجتها"
420	اسراء جبريل رشاد مرعي
454	صناعة صورة الرئيس الأمريكي: مقارنة في مفهوم التسويق السياسي وإستراتيجياته
454	د. مراد بن عيسى بوشحيط

تأثير شبكة الجزيرة الاعلامية في الشأن العام العربي

The influence of Al Jazeera media network in the Arab public affairs

إعداد:

د. شيماء الهواري

باحثة في القانون العام والعلوم السياسية

جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء – المملكة المغربية

ملخص الدراسة:

تناقش هذه الدراسة المحكمة قوة تأثير قنوات الجزيرة على الراي العام العربي خاصة على المستوى السياسي ودورها في تعزيز مكانة دولة قطر على الصعيد الشرق الاوسطى والعالمي، عبر دعم سياساتها الخارجية واجنداتها الخاصة بالمنطقة، وبالاخص تقليص دور المملكة العربية السعودية في المنطقة وجعلها تخوض نزاعات ساسية داخلية، وتضخيمها اعلاميا بالاستعانة طبعا بقنوات الجزيرة.

Study Summary:

This study discusses the power of the influence of Al Jazeera channels on the Arab public opinion, especially on the political level, and its role in strengthening the status of the State of Qatar in the Middle East and the world, by supporting its foreign policy. And in particular to reduce the role of Saudi Arabia in the region and make them engaged

in internal conflicts and internal media amplification, using, of course, Al Jazeera satellite channels

المفاهيم الاساسية للدراسة:

الكلمات المفاتيح:

✓ قنوات الجزيرة : شبكة إعلامية بدأت بالقناة العربية الأم عام 1996 التي حققت نجاحا عربيا وعالميا مكنها من توسيع دائرتها لتشمل قنوات، بينها الإنجليزية والوثائقية والجزيرة أميركا والجزيرة مباشر والبلقان إلى جانب مراكز متخصصة ومواقع إخبارية، في مقدمتها الجزيرة نت.

✓ الشأن العام: التدابير التي تهتم جمهور الأمة

✓ دولة قطر: هي احدى دولة شبه الجزيرة العربية، واحدى اعضاء دولة التعاون الخليجي(تم تجديد عضويتها حاليا)، من اغنى الدول النفطية، وهي المقر الرسمي لشبكة الجزيرة الإخبارية.

المقدمة

بعد الربيع العربي عرف المشهد الإعلامي العربي بروز نجم قنوات فضائية قديمة وأخرى جديدة في كل شيء؛ السياسة، التوجه، التقديم... هذه القنوات الفضائية صعدت موجة الثورات العربية ورفعت سقف مطالب الحريات، فنشأت قنوات فضائية ذات توجهات عقائدية ومذهبية؛ سنية/وهابية/شيوعية/مسيحية... وقنوات سياسية تابعة إما للفلول أو للأنظمة الجديدة. كما تم إنشاء قنوات أجنبية إخبارية وسياسية لكن بلسان عربي. لكن صاحب هذا العدد الهائل من القنوات الفضائية ضعف أغلبها في توصيل الرسالة الإعلامية السامية فطغى خطاب الكراهية بأنواعه على المشهد الاعلامي العربي وترتبة عنه آثار مأساوية خطيرة. فكانت النتيجة ميلاد فوضى غير خلاقة في المنطقة العربية.

تعتبر فسحة الحرية التي كشفت عنها شبكة قنوات الجزيرة السبب الرئيسي الذي أكسبت دولة الجيب قطر تميزا عن سواها من دول المنطقة. لكن يبقى ما قدمته قنوات الجزيرة للمشاهد العربي أهم بكثير مما قدمته لقطر، إذ استطاعت الشبكة الاعلامية خلق إعلام عربي مستقل متأثر بالنموذج الأمريكي، ينقل للمواطن العربي الخبر بمستوى كبير من الحيادية وهو الذي ألف النموذج التقليدي في الاتصال السياسي للتلفزيون الذي استأثرت به القنوات الرسمية.

أهل هذا الوضع الشبكة الاعلامية لأن تصبح في ظرف سنوات قليلة أكبر قناة إخبارية عربية من ناحية الانتشار؛ حيث تجاوز عدد متابعيها 45 مليون مشاهد، وكان ذلك سببا قويا في انطلاق قنوات فضائية أخرى بهدف منافستها. ولعل سر نجاح القناة يكمن في كونها ترجمت ميل وسائل الإعلام العربية الجديدة نحو الخروج من بوتقة الضعف في اختيار المعلومة للمشاهد العربي.¹

¹ _ Pierre vanrie: al jezira un phénomène médiatique arabe: www.medeas.be

✓ أهمية الموضوع

1. اثر اء البحث العلمي
2. تأثير قنوات الجزيرة على الرأي العام العربي، ودورها في تشكيله وخلق الاجماع الشعبي
3. تبيان الدور السياسي الذي تلعبه دولة قطر عبر قنوات الجزيرة الفضائية التي تعمل على دعم اجنداتها الشرق الاوسطية

✓ عرض مشكلة البحث

1. ابراز الدور الخفي لقنوات الجزيرة في دعم السياسة الخارجية لدولة قطر
2. دور قنوات الجزيرة في تقزيم المملكة العربية السعودية سياسيا على مستوى الشرق الاوسط
3. التأثير الايجابي/السلبى لقنوات الجزيرة على المشاهد العربي ودورها في خلق الفوضى الغير خلاقة في المنطقة

✓ طريقة أو منهجية البحث:

سنعتمد كمنهجية للبحث المنهج العلمي الوصفي، الذي يساعد على ابراز اشكاليات البحث ودعمها.

✓ حدود الدراسة:

_ الزمان: فترة الربيع العربي الممتدة ما بين 2011 الى 2016 فقط.

_ المكان: منطقة الشرق الأوسط.

✓ دراسات سابقة :

_ تأثير الجزيرة: يعمل البحث الذي قام به الاستاذ محمد عيادي، وهو بحث تم نشره على موقع الجزيرة نت؛ على تبيان دور التأثيري لقناة الجزيرة على المشهد الاعلامي العربي والسياسي، كما قامت الدراسة باظهار تاثير قنوات الجزيرة على الاعلام العالمي.

_ دور قناة الجزيرة في احداث التغيير السياسي في الوطن العربي نموذج الثورة المصرية: هي اطروحة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا

في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، بتاريخ 2012. تبحث هذه الدراسة في الدور الذي لعبته قناة الجزيرة الفضائية في عملية التغيير السياسي الجارية في الوطن العربي آخذة حالة الثورة المصرية كنموذج وحالة بحثية، وفي تأثير القناة أثناء وبعد الثورة المصرية على مسارها وعلى الفعاليات اليومية التي حفلت بها، وذلك بالنظر إلى أن الإعلام بات يمثل في الوقت الراهن أحد أهم القوى المؤثرة في السياسة بشكل عام وفي عملية التغيير السياسي بصفة خاصة. انطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن قناة الجزيرة الفضائية لعبت دوراً هاماً في دعم الثورة المصرية ونجاحها عبر تغطيتها للحدث بصورة مكثفة وعميقة، وهي بذلك ساهمت في إحداث تغيير سياسي هام في الساحة العربية، وهي الفرضية التي أثبتتها وعززتها النتائج التي خرجت بها الدراسة

_ قناة الجزيرة وتأثيرها في المشهد العربي: هي مقالة أعدت من قبل الاستاذ كريم السمعلي، على موقعه karroom.com، قام بتحليل ما تمثله هذه القناة الفضائية للمشاهد العربي اليوم كما تناول بالتحليل بعض حجج خصومها والتهم التي كالوها لها للتشكيك في نزاهتها ومصداقيتها وقام بتحليل عالمية تأثيرها.

المطلب الأول: دور قنوات الجزيرة القطرية في الشأن العام العربي

بعد الانقلاب الأبيض الذي قاده الشيخ حمد بن خليفة ال ثاني ضد والده، قام بتطبيق مجموعة من الخطوات لوضع قطر على أعتاب مرحلة سياسية ودستورية جديدة؛ فقام الأمير بإلغاء الرقابة المباشرة على الصحف المحلية ثم قام بإلغاء وزارة الإعلام من أجل توسيع الحريات على الصحف ووسائل الإعلام، وأنشاء وكالة الإعلام الخارجي هدفها التعريف بقطر في جميع المجالات وتعزيز العلاقات مع المؤسسات الإعلامية في الخارج... وكان إلغاء وزارة الإعلام قد تضمن بندا بإنشاء مؤسسة جديدة مكانها هي الإذاعة والتلفزيون، وكانت من أهم خطوات الإصلاح في السياسة والنظام القطري إنشاء قناة الجزيرة.

إذن كيف نشأت قناة الجزيرة؟ وما هي الأهداف التي خلقت من أجلها؟ ومن يمولها؟ وهل هي قناة حرة محايدة حقاً؟ مجموعة من التساؤلات ستتم الإجابة عليها في المحاور التالية.

الفرع الأول: نشأة قناة الجزيرة القطرية

بعد تعرضها لضغوط سعودية قررت إدارة **BBC** البريطانية إغلاق قناة **BBC** العربية وتسريح طاقمها. هذا الطاقم وجد عند الحكومة القطرية أن ذاك رغبة في إنشاء قناة للأخبار على شاكلة **BBC** في المهنية والحرفية معاضء طابع عربي بخصوص معالجة الأخبار.²

في يوم 26 فبراير 1996 وقع أمير قطر **حمد بن خليفة آل ثاني** على مرسوم أميري يتم بموجبه إنشاء قناة إخبارية عربية تم اختيار اسم الجزيرة لها دلالة على الجزيرة العربية. كما نص المرسوم على كون القناة «مؤسسة قطرية مستقلة مقرها الدوحة. وقناة متخصصة يتركز نشاطها في بث الأخبار السياسية والاقتصادية والرياضية وغيرها من مواضيع الساعة».

قناة الجزيرة كما تعرف نفسها «خدمة إعلامية عربية الانتماء عالمية التوجه شعارها الرأي والرأي الآخر، وهي منبر تعددي ينشد الحقيقة ويلتزم المبادئ المهنية في إطار مؤسسي». كما تسعى الجزيرة «إلى نشر الوعي العام بالقضايا التي تهم الجمهور بالإضافة إلى طموحها لأن تكون بين الشعوب من خلال توجهها المتمثل في عالمية الأخبار وعدم استثناء أي منطقة جغرافية من تغطية القناة سواء بإنشاء مكاتب إقليمية أو مراسلين محليين».

بدأت قناة الجزيرة البث في الأول من نوفمبر 1996 بميزانية وصلت إلى 140 مليون دولار جاءت بعد الانفتاح الذي عرفته دولة قطر مع وصول **حمد بن خليفة آل ثاني** للحكم. جاءت الجزيرة في إطار إصلاحات عدة عرفت توسيعاً لهامش الحرية مستفيدة

² _ تصريح لسامي حداد في برنامج بلا حدود في حلقة خاصة بمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيس الجزيرة.

من الطفرة الطاقية التي كانت وما تزال تعيشها البلاد» فكانت قناة الجزيرة كنتيجة للزواج العاقل بين الثورات النفطية والتوق للديمقراطية».³

كما استفادة الجزيرة من أفول نجم **BBC** العربية، وتوق المشاهد العربي لمتابعة قنوات ناطقة بالعربية تكون في مضمونها حاملة لهمومه ناقله لأراه، مدافعة عن قضاياها في مضمونها، وفي شكلها مهنية وحرفية.⁴

بدأت القناة البث بواقع ست ساعات يوميا، ثم ازدادت إلى 12 ساعة حتى وصلت إلى 24 ساعة يوميا في الأول من كانون/يناير 1999، ووصل عدد كوادرها إلى 497 شخصا، ولديها أكثر من خمسين مكتبا في مدن وعواصم حول العالم. وقد نجحت القناة في وقت قصير في تحقيق انجازات إعلامية باهرة على المستويين العربي والعالمي. وازدادت مكانتها مع أحداث 11 سبتمبر 2001 وتغطيتها لحرب أفغانستان والبث الإخباري المتواصل على مدى 24 ساعة إلى العالم؛ بحيث وصلت إلى المشاهد الأمريكي والأوروبي وتحولت إلى صوت الشرق الأوسط في الغرب.⁵

كان هناك العديد ممن يشكون في دوافع إنشاء القناة وظروفها بين المثقفين العرب والمراقبين. فيرى الدكتور جلال أمين أن الجزيرة ظاهرة مصاحبة للعولمة، فهي تنتمي إلى دولة صغيرة جدا، واستطاعت بسبب التكنولوجيا المصاحبة للعولمة أن تسجل شريطا لقادة القاعدة في حرب أفغانستان وتبته إلى العالم بعد ساعات قليلة من الحصول عليه، ثم يستطرد واصفا القناة بأنها «قناة تلفزيونية غريبة بالغة التقدم فنيا وتكنولوجيا، ولكنها تدس من حين لآخر سموما...».⁶

ويرى الدكتور عبد الوهاب الأفندي أن «قناة الجزيرة ولدت من زخم الزلزال المزدوج الذي ضرب المنطقة في بداية التسعينات وتمثل في انهيار المعسكر الشيوعي وانفراط ما بقي من تضامن عربي محدود غداة أحداث الكويت 1990. ومن ذبول ذلك أن انهارت مسلمات كثيرة وسقطت محرمات وانكشفت حقائق كثيرة

³ مفيد الزبيدي: مرجع سابق، ص: 28.

⁴ تصريح لأحمد الشيخ في حلقة خاصة لبرنامج بلا حدود بمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيس الجزيرة: مرجع سابق.
⁵ Milan Vessel: Al Jazeera Kicks Up A Sandstorm, 'The Middle East', No. 325, July-August 2002, P:10

⁶ جلال أمين: عولمة القهر: الولايات المتحدة والعرب والمسلمون قبل وبعد أحداث أيلول/سبتمبر 2001، القاهرة، دار الشروق، 2002، ص: 112.

كانت محجوبة. ومن ضمن المحظورات التي سقطت التودد «لإسرائيل». فولدت الجزيرة في هذا الجو المنذر بانقلابات جوهريّة. وإن استمرار الأوضاع على ما هي عليه هو الذي أعطى قناة الجزيرة حجمها وموقعها».⁷

الفرع الثاني: مصادر تمويل قناة الجزيرة

كان الشيخ حمد بن ثامر بعد خمس سنوات من إنشاء قناة الجزيرة يأمل أن تستقل مادياً، إلا أن ذلك لم يتحقق، وظلت حكومة الدوحة تقدم لها الدعم المالي. وحاولت القناة من جانب آخر أن تجد مصادر دخل؛ مثل الإعلانات والاتصالات الهاتفية المباشرة في إطار التوجه نفسه للقنوات التلفزيونية الفضائية العربية. وتبدي القناة نوعاً من السرية في بيان ميزانيتها، وهي تصرف مبالغ كبيرة لتغطية العناصر الأساسية في برامجها وهي التقارير الإخبارية، وإنتاج البرامج التسجيلية. والإنتاج وحده يكلف نحو 10 ملايين دولار، فضلاً عن نفقات المكاتب التي تشمل 50 مدينة في العالم. ويوضح رئيس مجلس إدارة القناة السيد حمد بن ثامر، أنه من المؤمل أن تستقل القناة في اعتماداتها المالية في المستقبل القريب، وأنها «سوف تكون قادرة على تمويل نفسها بحدود ثلاث إلى أربع سنوات». وتسعى الجزيرة بعد استقلالها المادي إلى إنشاء شركة متحدة، مع أنها تبدو خطوة صعبة لعدم إمكانية إيجاد موارد بديلة عن الحكومة القطرية تساهم في هذه الشركة. وفي إطار إيجاد موارد مالية جديدة تعكف الجزيرة على إصدار «سلسلة كتاب الجزيرة»، وهي سلسلة وثائقية لأهم البرامج الحوارية.⁸ وقد أكد وزير خارجية قطر حمد بن جاسم آل ثاني أن حكومته ترعى قناة الجزيرة، لكن لا يعني ذلك أنها تدير القناة أو توجهها ضد أي شخص. ولهذا تعاني الحكومة من عدم ارتياح «الأصدقاء والأشقاء» لما تقدمه الجزيرة واعتقادهم أن هذا البرنامج أو ذاك يتم بايعاز من الحكومة القطرية.⁹

الفرع الثالث: أنواع قنوات الجزيرة الفضائية ومراكزها

⁷ تصفية قناة الجزيرة لتعود المياه العربية إلى مجاريها: عبد الوهاب الأفندي، القدس العربي، لندن، 15/10/2002.

⁸ مفيد الزبيدي: مرجع سابق، ص: 38.

⁹ جريدة الوطن الكويتية، في: 14/09/2002.

تتوفر قناة الجزيرة على ترسانة من القنوات المجانية والمشفرة المتنوعة التابعة لها عددها 14 قناة حالياً. نذكر منها:

✓ **قناة الجزيرة الرياضية:** متخصصة في إيصال الأحداث الرياضية للمشاهد العربي، بدأت في 2003 كقناة واحدة ثم تحلت إلى مجموعة من القنوات في 27 أكتوبر من عام 2005.

✓ **الجزيرة موبائل:** وهي خدمة التوصيل الإعلامي عبر تقنية الرسائل القصيرة SMS، تقدم الأخبار السياسية والاقتصادية والرياضية والأخبار العاجلة باللغة العربية والانجليزية.

✓ **قناة الجزيرة للأطفال:** بدأت بثها يوم 9 شتنبر 2005 مفتوحة على الهواء على الأقمار الصناعية، وتعرف نفسها بأنها قناة عربية تربية ترفيهية موجهة إلى الأطفال بين سن 7 و15 عاماً وإلى الأسرة عموماً.

✓ **قناة الجزيرة مباشر:** تم إطلاقها في 15 أبريل 2005، تنقل الجزيرة مباشر الأخبار والأحداث الحية؛ كالمؤتمرات الصحفية التي يعقدها رؤساء الدول والندوات التي تقيمها الأحزاب السياسية وباقي الأحداث الحية الأخرى في العالم. وتعتبر الأولى من نوعها في العالم العربي.

✓ **قناة الجزيرة الوثائقية:** إحدى فروع شبكة الجزيرة، تم إطلاقها في فاتح يناير 2007، وهي قناة ثقافية متخصصة في عرض الأفلام الوثائقية. تعد الأولى من نوعها على مستوى العالم الناطق باللغة العربية، وتهتم بشكل أساسي بالإنسان وبيئته المعاشة والتفاعل الحاصل فيما بينهما.

✓ **قناة الجزيرة الدولية:** الجزيرة الانجليزية قناة إخبارية ناطقة بالانجليزية، تهدف لتغطية الأحداث في الشرق الأوسط والعالم باللغة الأكثر انتشاراً حالياً. كان من المقرر أن تبدأ البث في يونيو 2006 لكن البث تأخر حتى 15 نونبر 2006. غيرت القناة اسمها من الجزيرة الدولية إلى الجزيرة الانجليزية قبل يوم واحد من بدء البث.

✓ الجزيرة نت: في يناير 2001 تم افتتاح الموقع www.aljazeera.net الجناح الالكتروني لشبكة الجزيرة، وقد استطاع الموقع بعدة مدة وجيزة أن يصبح الموقع الأكثر تصفحا عربيا، ليكون أول موقع رئيسي للأخبار باللغة العربية على شبكة الانترنت. وسرعان ما تربع على القمة بين المواقع العربية ودخل المنافسة على صدارة المواقع العالمية الشهيرة.¹⁰

إضافة إلى ذلك قامت شبكة الجزيرة بإنشاء مجموعة من المراكز نذكر منها:

✓ مركز الجزيرة للدراسات: تأسس المركز سنة 2006، وهو مؤسسة بحثية مستقلة تعنى بتعميق مقومات البحث العلمي، وإشاعة المعرفة عبر وسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصال، ويعرف المركز نفسه بأنه يساهم في الارتقاء بمستوى المعرفة وأغناء المشهد الثقافي والإعلامي، وإثراء التفكير الاستراتيجي في العالم العربي.

✓ مركز الجزيرة الإعلامي للتدريب والتطوير: «أصبحت الجزيرة الفضائية منذ انطلاقتها كأول قناة عربية فضائية متخصصة في تقديم الأخبار، والبرامج الحوارية_ ظاهرة عصرية في الإعلام العربي لما تميزت به من مهنية وشفافية وسبق صحفي، ومنارا حرا لأصحاب الفكر وصناع القرار والباحثين».¹¹ وامتدادا لهذا الدور في تطوير الإعلام العربي فكرا وأداء، يأتي إنشاء مركز الجزيرة الإعلامي للتدريب والتطوير، الذي يرمي المساهمة في التطوير الإعلامي بمختلف مجالاته ومستوياته. وقد تم إنشاء المركز على أساس تجاري غير ربحي يحقق تخفيض رسوم الاشتراك في أنشطته ودوراته بما يشجع على الالتحاق به وبما يغطي نفقاته التشغيلية. ويهدف المركز إلى المساهمة في تطوير المؤسسات الإعلامية وتدريب منتسبيها وذلك على المستوى العربي بوجه خاص وعلى المستويين الإقليمي والدولي بشكل عام.

الفرع الرابع: السياسة الإعلامية للقناة

¹⁰ يوسف ايت ياسين: علاقة المغرب بقناة الجزيرة دراسة تحليلية لمضامين نشرة الجزيرة من الرباط، بحث لنيل شهادة الإجازة المعهد العالي للإعلام والاتصال وزارة الاتصال، تحت إشراف الأستاذ محمد علي والأستاذ المقرر علي كريمي، السنة الجامعية: 2010/2009.

¹¹ _ www.aljazeera.net/training

تعد قناة الجزيرة أول قناة عربية إخبارية متخصصة تنشأ وتدار وتمول خليجيا وعربيا، إلا أنها ثاني قناة إخبارية باللغة العربية بعد التلفزيون العربي لهيئة الإذاعة البريطانية. لذلك فهي لا تبث أية أفلام سينمائية أو مسلسلات أو أغاني على شاشتها. فهذه المواد لا وجود لها على الإطلاق لأنها مخالفة تماما لسياستها.

والقناة تؤكد دائما حرصها على المهنية والموضوعية والمصداقية في تناولها للأخبار، وسماحتها لكل الآراء بالتعبير عن وجهة نظرها من دون أي تحيز من قبل المسؤولين أو مقدمي البرامج. كما أنها لا تسمح بالانحياز ولا تقف مع وجهة نظر ضد أخرى. فالقناة تريد حسب ما تقول ومن خلال سياستها الإعلامية أن تصل إلى مصاف القنوات الغربية المشهورة، وذلك لن يتحقق ما لم تلتزم بالمعايير المهنية المتعارف عليها.

وطبقا لهذه السياسة الإعلامية، فإن الجزيرة هي القناة الوحيدة التي بثت خطابي الرئيس العراقي الراحل صدام حسين أثناء الغارات البريطانية-الأمريكية ضد العراق أواخر ديسمبر 1998، بعد رفض كل القنوات العربية الرسمية بثهما، وبعدما فشلت قناة سي إن إن بالفوز بهذا السبق الإعلامي. والجزيرة كانت أيضا أول قناة عربية تكرر استمرار السماح للإسرائيليين بالظهور على شاشتها ومناقشتهم وبث آرائهم ووجهة نظرهم، بعد أن كانت مثل هذه الأمور من المحرمات الإعلامية والسياسية على القنوات الفضائية الأخرى. مما مكن قناة الجزيرة من أن تكون المتنفس الرئيسي لليهود وبعض المسؤولين الإسرائيليين لمخاطبة أبناء «عمومتهم العرب».

الفرع الخامس: أسباب شهرة قناة الجزيرة

عوامل ثلاث كانت من أهم أسباب نجاح وشهرة قناة الجزيرة. وهي:

➤ الإدارة السياسية والإعلامية

هذا العامل كان السبب الرئيسي في شهرة قناة الجزيرة. فالجزيرة لم تكن في يوم من الأيام قناة تجارية أو ترفيهية أو مستقلة إداريا وماليا عن قطر، حتى يمكننا تجاهل عامل الإدارة السياسية والإعلامية. بل كانت قناة رسمية تمثل إعلاما سياسيا قطريا، أنشأتها الدوحة في سبيل أن يكون هناك إعلام حر مستقل عن السيطرة البيروقراطية والتقليدية، قد يحقق لها أهدافا مثمرة، كظهور الدوحة بمظهر الدولة المتحضرة، التي

تحرص على وجود مؤسسات المجتمع المدني، أو جني ثمار اعلامية وسياسية من خلال ما تبثه الجزيرة، اسوة بالدول العربية الاخرى، التي لها نفوذ اعلامي عربي طويل لتحقيق مصالحها واهدافها، او ان يكون لها جهاز اعلامي رسمي غير مباشر يعمل على الدفاع عن مقومات أمنها السياسي والاقتصادي والعسكري والاجتماعي. لذلك فإن وجود إدارة وعامل سياسي وإعلامي للقناة بهذه العقلية والإدارة وهذه الأهداف، كان سيضمن عبور الجزيرة للخطوة الاولى لتحقيق شهرتها ونجاحها.

➤ القسم العربي لـ BBC

لقد كان القطريون أذكياء عندما عملوا على استمالة بعض عناصر الطاقم العربي الذي كان يدير تلفزيون بي بي سي والخارج من تجربة إعلامية فاشلة تصارعت فيها جهة إعلامية بريطانية وهي بي بي سي وجهة إعلامية أخرى محسوبة على السعودية وهي الاوربت. ولعبت قطر دور المنقذ لطاقم ألبى بي سي العربي الذي استفاد من هذا الحلم الإعلامي، فعمدت قطر على إغراءهم بالمال والامتيازات الأخرى كالسكن والعلاوات والمكافآت مقابل تحرير المواد الإخبارية والإعلامية على المستوى المهني لا القيادي. ونركز على جملة المستوى المهني وليس القيادي لأنها وجدت فيهم طاقما كاملا جاهزا لا يحتاج لأي تأسيس أو تدريب مهني.

وقد نجح هذا الطاقم بمساعدة مهنية وفنية من قبل بي بي سي في فترة وجيزة وقياسية لم يسبقه فيها أحد سوى طاقم قناة العربية، أن يقود الجزيرة مستندا على تجربته السابقة.

➤ ردود الأفعال

يعود سبب نجاح وشهرة الجزيرة إلى ردود الأفعال الرسمية وردود الأفعال القطرية.

- **ردود الأفعال الرسمية:** تعرضت قناة الجزيرة ودولة قطر إلى العديد من ردود الأفعال السلبية والاحتجاجات خاصة من الأنظمة العربية أو الدولية التي شملتها بعض برامج أو تقارير الجزيرة. فالخارجية القطرية تلقت جملة من الاحتجاجات والاستنكارات الرسمية العنيفة من قبل الأنظمة العربية التي اعتبرت البرامج

الحوارية استفزازية لها ومنتقدة لسياساتها ومسيئة لها، وتهدف إلى تقويض الأمن القومي ومقومات الوحدة السياسية والوطنية والدينية والاجتماعية والعرقية لها. ردود الأفعال هذه أعقبتها أزمات سياسية بين العواصم العربية والدوحة، وتسببت في خلافات وتوترات ومقاطعات سياسية زادت وتيرتها على المستوى الإعلامي. فقد شنت وسائل الإعلام العربية حملات ضد القناة ضد الدولة القطرية. ولعل الحملات هي دليل واضح على قوة ما تقدمه القناة من تقارير وبرامج حوارية تصب في صميم ما يعانيه العالم العربي.

- **ردود الأفعال القطرية:** بسبب الأزمات التي وضعت قناة الجزيرة دولة قطر فيها، كان النظام القطري بين خيارين إما الرضوخ للمطالب العربية بتقنين القناة ومراقبة محتوياتها والكف عن التعرض لمقومات الدول العربية وربما إغلاقها نهائياً، أو أن تسمح الدوحة للجزيرة بالاستمرار في عملها غير أبهة بالأزمات السياسية وحملات الوعيد والتهديد... وكان الخيار الثاني وهو المقبول بالنسبة للنظام القطري الجديد والملائم لسياساته الجديدة تجاه المنطقة والعالم. لذلك بقي النظام القطري يؤكد على دعمه للقناة ولحرية الإعلام رغم أن هذا الاختيار فتح مرحلة جديدة من الأزمات السياسية طالت العلاقات مع دول الخليج والعرب.¹²

الفرع السادس: الحرية الإعلامية لقناة الجزيرة

وجود الحرية الإعلامية في ممارسة الجزيرة عملها، ورفعها للخطوط الحمراء الخاصة والمتعلقة بالدول والأنظمة والحكومات مكنت القناة من أن تنهي خاتمة خطوات الانطلاق نحو الشهرة والنجومية، وأضحت في مصاف القنوات الرائدة في المجال الإخباري. كما أن الحرية الإعلامية التي وفرتها الحكومة القطرية للقناة ساهمت في هذه الشهرة والتميز. ويمكن أن نحلل عنصر الحرية الإعلامية في نقطتين أساسيتين شكلتا معاً هذا العامل؛ وهما: الحرية المشروطة والأيدولوجية السياسية.

➤ الحرية المشروطة

¹² طارق آل شيخان الشمري: الجزيرة: قناة أم حزب أم دولة؟ دور قناة الجزيرة الإعلامي والشعبي والسياسي في العالم العربي والإسلامي والغربي، دار الكتاب الحديث، بتاريخ 2007، ص: 23 وص: 211 إلى 218.

نقصد بالحرية المشروطة بأنها حرية إعلامية إدارية وتحريرية ومهنية في التعامل مع المواد الإخبارية سواء بالكلمة أو بالصورة، ولا يقف في طريقها أي عائق أو خطوط حمراء، إلا فيما يتعارض مع الأمن القومي القطري ومقومات السياسة القطرية الخارجية والداخلية، وما عدا ذلك فإن للقناة حرية تفوق حرية القنوات الإعلامية الرسمية القطرية الأخرى، وتنفوق أيضا الحرية الإعلامية الممنوحة لأي وسيلة إعلامية عربية مرئية كانت أو سمعية ومقروءة.

➤ الأيديولوجية السياسية

إن للجزيرة هوية سياسية وفكرية ودينية، تمثلت في اعتناقها وعبر مقدمي البرامج أربعة توجهات سياسية وفكرية، وهي القومية العربية والإسلام السياسي والليبرالية الغربية وأخيرا التوجه العربي المحافظ. وهذا التنوع الأيديولوجي والفكري كان يخاطب المشاعر السياسية والدينية والفكرية للمشاهدين العرب ويحرك فيهم أحاسيس ومشاعر التفاعل مع كل ما تبثه القناة من مواد إعلامية. فكل صاحب توجه يجد مبتغاه من خلال ما تبثه من أخبار وتقارير وبرامج حوارية، سواء كان قوميا أو ليبراليا أو إسلاميا سياسيا أو توجهها محافظا. وبهذا فإن الجزيرة عرفت جيدا كيف تجذب مشاهديها وتكسب ثقتهم في السنوات الأولى لانتشارها الإعلامي.¹³

المطلب الثاني: شبكات الجزيرة الفضائية ودورها في زرع الفوضى الخلاقة

ساهمت قناة الجزيرة في إحداث ثورة في الإعلام السياسي العربي، واستطاعت بخبرة طاقم بي بي سي العربي السابق الانفراد بالمركز الأول بين القنوات الفضائية العربية لعدة سنوات ومن دون منافسة. وقد استطاعت أن تضع معايير ومفاهيم جديدة للإعلام السياسي العربي التقليدي.

الفرع الأول : التأثير الإعلامي والسياسي لقناة الجزيرة

يظهر تأثير الجزيرة الإعلامي بالاختصاص على مستوى القنوات التي كانت فيما سبق تتميز بشكل وأسلوب واحد من حيث تقديم الأخبار وطريقة تبليغها، والحرية المنقوصة في تداول الخبر أيضا، فأصبحت هذه القنوات تتأثر بأسلوب الجزيرة وتحاول أن

¹³ _ مفيد الزبيدي: مرجع سابق، ص: 218.

تقلدها، خاصة أن نسبة مشاهدة قناة الجزيرة في تزايد مستمر أمام انحسار طال قاعدة باقي القنوات. وقد تم إنشاء قنوات على نفس منوال قناة الجزيرة، وكانت أهمها قناة أبو ظبي الإخبارية وقناة العربية التابعة لمجموعة إم بي سي. حاولت قناة أبو ظبي باعتمادها نفس سياسة قناة الجزيرة وب توفير ميزانية كبيرة لبرامجها وتقاريرها، وتوفرها على شبكة مراسلين قوية ومنتشرة أن تنافس قناة الجزيرة في العديد من المراحل وأصبح لها مشاهدون دائمون، وبدأت تعرف بالتميز والانفرادية. هذا التقدم الذي شهدته هذه الشبكة راجع إلى أن القناة قد ظهرت إلى الوجود في ظل منافس قوي لها وهي قناة الجزيرة، مما جعلها لا تكل ولا تتعب في سبيل تحقيق سبق الإخباري والتميز في التقديم. وتعتبر الآن قناة أبو ظبي المنافس الأول لكل من قناتي الجزيرة والعربية.

هذا من حيث التأثير، أما من حيث التأثير في قناة الجزيرة فقد حاولت بعض الجهات إنشاء قنوات متنوعة بهدف تقليص نسبة مشاهدي الجزيرة والتشويش عليها. لكن هذا الأسلوب لم يجد نفعاً خاصة أمام وعي المشاهدين العربي وانفتاحه على العالم، وبروز مظاهر للحريات في بعض الدول العربية.

ومن تأثير قناة الجزيرة على السياسة الإعلامية العامة للدول العربية ظهور بعض التطورات في السياسة الإعلامية لهذه الأنظمة. حيث أعلنت بعض الدول العربية نيتها إنشاء المدن والمناطق الإعلامية الحرة بهدف تطوير صناعة الإعلام لديها، وتشجيع كوادر الاعلام العربية المهاجرة على العودة إلى أرض الوطن، وتوفير الحرية الإعلامية التي كانت تفتقدها سابقاً.

وقد كانت هناك منافسة قوية بين العواصم العربية لجذب هذه الاستثمارات الإعلامية العربية والغربية على حد سواء، حيث قامت بسن قوانين تسهيلات إعلامية كبيرة، من بنى تحتية ومدن إعلامية وإعفاءات ضريبية ضخمة، وتسهيلات مادية وإدارية. ففي دبي أنشأت منطقة دبي الحرة للتكنولوجيا والتجارة الإلكترونية والإعلام، وتم إصدار قرارات تعفي المستثمرين من الضرائب، وكل ما يتعلق بتحويل رأس المال والأرباح والأجور الناشئة والمتصلة بالأنشطة التي تزاولها مؤسسات المنطقة الحرة، في

محاولة من هذه الإمارة لجذب الاستثمارات الإعلامية العربية والغربية، بالإضافة إلى رغبتها في أن تكون عاصمة عالمية للسينما أو هوليوود الشرق، تمهيدا لكي تكون دبي عاصمة الإعلام العربي والأسوي.

وفي مصر أيضا تم إنشاء مدينة إعلامية حرة متكاملة، تمنح تسهيلات واسعة وإعفاءات ضريبية، ويسمح فيها ببث القنوات الخاصة والمستقلة بهدف جذب القنوات الفضائية، واستثمار ما تتمتع به مصر من إمكانات هائلة وخبرات إعلامية كبيرة. وقد كانت قناة الجزيرة أول قناة تبث برنامجا من هذه المدينة الإعلامية.

نستنتج أنه لولا ظهور قناة الجزيرة وتفردا وتأثيرها الواسع على الإعلام العربي وقدرتها على تغيير سياساته التقليدية لما قامت الدول العربية بتغيير سياستها الإعلامية الرسمية، والسماح ببناء مدن إعلامية حرة ورفع بعض القيود المفروضة على الحرية الإعلامية، ولما تم تأسيس القنوات الإخبارية المتخصصة وخلق التنافسية، وبالتالي فإن ذلك قد مكن الإعلام العربي من الدخول في المنافسة الإعلامية العالمية ولو بالقدر اليسير.¹⁴

الفرع الثاني: قناة الجزيرة والعلاقات مع الدول العربية

أثارت سياسة قناة الجزيرة الإعلامية وبرامجها الحوارية وتغطيتها الإخبارية حفيظة العديد من الدول العربية التي رأت في هذه السياسة الإعلامية الجديدة خطرا يهدد استقرارها وربما وجودها، فهي التي كانت تنعم بمواطن يسمع ولا يعلم وينفذ ولا يناقش، وكانت هي فقط من تستحوذ على الفضاء الإعلامي، تبث فيه ما تريد وتحشو عقول الناس بما يتوافق مع رؤيتها. فواجهت القناة نتيجة ذلك ردات فعل رسمية عربية هاجمتها معنويا وماديا.

ولفهم التأثير السياسي الذي أحدثته القناة على الدول العربية لا بد من تناول ملفات علاقة قناة الجزيرة بعدد من الدول العربية التي اتخذت إجراءات زجرية ضدها. وهي إجراءات امتدت من الهجوم الإعلامي مروراً بالمقاطعة السياسية وانتهاءً بإغلاق

¹⁴ _ طارق آل شيخان الشمري: مرجع سابق، ص: 30 إلى 36.

المقرات ومنع عمل المراسلين ومنع البث على بعض الأقمار الاصطناعية أو التشويش المتعمد على بثها. وسنكتفي بمناقشة علاقة القناة بعدد من الدول العربية كنموذج.

➤ المملكة العربية السعودية

قد لا يكون من الصواب تأريخ تأزم العلاقات القطرية السعودية بنشأة وبث قناة الجزيرة. فالأزمة في العلاقات بين البلدين بدأت منذ ما قبل الجزيرة، والأسباب لذلك عديدة؛ حيث مثلت الخلافات الحدودية بين البلدين على مناطق غنية بالنفط والغاز الطبيعي بداية التوتر في العلاقات. وشعور السعودية بأن قطر تنافسها على زعامتها التاريخية لدول الخليج. كما مثل تأخر اعتراف بشرعية الانقلاب الأبيض في قطر نقطة خلاف وتوتر دائم بين البلدين.

وإذا كان الخلاف بين قطر والسعودية أعمق من قضية قناة الجزيرة فإن برامج القناة قد فجرت هذه المشاكل مرات عديدة وأخرجتها إلى السطح، خاصة برنامجي «الاتجاه المعاكس» و«بلا حدود» اللذان وجها انتقادات صريحة ولاذعة للنظام السعودي على مواقفه من القضية الفلسطينية، وقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية في المملكة. كما زاد من حدة التوتر هذه العلاقة إستضافة القناة في مرات عديدة معارضين سعوديين مثل المعارض السعودي محسن العواجي الذي وجه انتقادات إلى الملك عبد الله بن عبد العزيز رحمه الله حين كان ولياً للعهد ولعدد من الأمراء.

هذا النقد للسياسة السعودية من قبل القناة استتبع نقداً أكثر حدة من قبل السعودية بأجهزتها المختلفة لقناة الجزيرة ودولة قطر؛ حيث كتب عبد الرحمن الأنصاري في صحيفة الوطن السعودية «إن وزير خارجية قطر أصبح وزير خارجية قناة الجزيرة، وإن القناة ظهرت على حقيقتها كأداة يتناول القطريون فيها ويؤكدون أنهم موجودون على الخريطة، وأن هناك خطوطاً محرمة إذا تم تجاوزها عمداً فإن تقبيل الأنوف وبوس اللحي لا يمكنه أن يصلح ما فسد». كما شنت الصحف السعودية حملات عنيفة على القناة واستخدمت ألفاظاً قاسية ضدها.

➤ جمهورية مصر العربية

يمكن أن نفصل علاقة الجزيرة بمصر بفترة زمنية شكلت فاصلا لطبيعة العلاقة بينهما وهي ثورة 25 يناير. وفهم طبيعة العلاقة لا بد من تفصيلها أولا منذ ما قبل الثورة. فلم تخل العلاقة بين مصر والجزيرة من التوتر بسبب برامج القناة. والتوتر هذا كان بسبب تناول القناة للأوضاع الداخلية المصرية والسياسات الخارجية والداخلية للنظام المصري، وقضايا الحريات والتعذيب في أقسام الشرطة، وقضية الأقباط، والعلاقات المصرية مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وقضية حصار قطاع غزة وإغلاق معبر رفح البري، ودور مصر خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة نهاية العام 2008.

وإذا كانت العلاقة بين الجزيرة ومصر قد قامت على التوتر الدائم فإن هذا التوتر وصل حد الانفجار خلال ثورة 25 يناير؛ حيث وصلت تغطية القناة لأحداث الثورة اليومية الحد الأقصى، فعطلت الجزيرة كل برامجها وفتحت بثها بشكل مستمر ومتواصل لتغطية أحداث وتطورات الثورة، واستضافت العشرات من السياسيين والمعارضين المصريين. وفي نفس الوقت استضافت الناطقين والمتحدثين بإسم النظام المصري ولو بصورة أقل. فأثارت هذه التغطية المكثفة حفيظة النظام المصري الذي شعر أن قناة الجزيرة تشارك الناس الثورة وتتفاعل معهم بل وتحضهم عليها أكثر مما شكل خطرا على النظام الذي كان أصلا في وضع صعب.

ومع نجاح الثورة المصرية في إسقاط النظام بتنحي الرئيس السابق محمد حسني مبارك بدء العديد من المراقبين والمحليين بالحديث عن دور مؤثر لقناة الجزيرة في نجاح الثورة المصرية وإسقاط الرئيس السابق. في حين استمرت تغطية القناة للشأن المصري وللتفاعلات الداخلية المصرية بعد نجاح الثورة، وإن كانت تغطية ليست بالحجم الذي كانت عليه عند انطلاق شرارة الاولى للثورة.

لكن بعد ثورة 30 يونيو العسكرية تطورت الأحداث من جديد في مصر وأصبحت مادة إعلامية دسمة لبرامج الجزيرة، لكن التغطية الإعلامية في هذه المرة تجاوزت الحد الإعلامي لتصل إلى التدخل في الشؤون الداخلية المصرية وإبداء الرأي

والتحريض أيضا من جانب قناة الجزيرة ضد العسكر، ومواصلتها إعلان تأييدها للرئيس المخلوع محمد مرسي بشكل لا يمت للحياد الإعلامي بصلة.

➤ السلطة الفلسطينية

لم تشذ السلطة الفلسطينية عن قاعدة العلاقة المتوترة بين الدول العربية والجزيرة، وذلك على الرغم من اتفاق مختلف الأطراف تقريبا على الدور المؤثر والهام الذي لعبته القناة في تغطية الشأن الفلسطيني المتصل بالاحتلال الإسرائيلي وممارساته على الأرض، وهو الدور الذي فضح الاحتلال الإسرائيلي ووقف إلى جانب القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني. ذلك التوتر قائم بالأساس من انزعاج السلطة الفلسطينية من تغطية القناة للشأن الفلسطيني الداخلي؛ حيث لا تمل السلطة الفلسطينية وأركانها من توجيه الاتهامات للجزيرة بعدم الحيادية ومعاداة السلطة الفلسطينية ومشروعها السياسي.

وقد أغلقت السلطة الفلسطينية مكتب القناة في رام الله أكثر من مرة زمن الرئيس الراحل ياسر عرفات، الذي أبدا في رسالة بعث بها إلى وزير الخارجية القطري استياءه من تغطية القناة واحتجابه على أسلوبها في إجراء مقابلات مع الشيخ الشهيد أحمد ياسين الزعيم الروحي لحركة المقاومة الإسلامية حماس.

زادت العلاقة سوءا بعد تغطية القناة لملفات التفاوض الفلسطينية الإسرائيلية فيما عرف وقتها بكشف المستور؛ حيث قامت بعرض المئات من وثائق المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية التي وردت فيها تنازلات خطيرة من قبل المفاوض الفلسطيني في قضايا حساسة مثل القدس واللاجئين وغيرها. وقامت القناة بعرضها وتحليلها واستضافت الخبراء والسياسيين لتدارسها، ومن ضمنهم ناطقون رسميون بإسم السلطة ومسؤولون فيها.¹⁵

الفرع الثالث: دور الجزيرة في دعم السياسة الخارجية القطرية

¹⁵ محمد عارف محمد عبد الله: دور قناة الجزيرة الفضائية في إحداث التغيير السياسي في الوطن العربي (الثورة المصرية نموذجا)، قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين. سنة 2012، من ص: 94 إلى 99.

أصبحت القوة الناعمة تسهم بشكل كبير في تشكيل وإدارة العلاقات الدولية سواء على مستوى الدولة أو غيرها من الفواعل من غير الدول على نحو قد يضعف أو يعزز سياساتها الخارجية وأوزانها الإقليمية والدولية. ويمكن لمتابع السياسة الخارجية القطرية في السنوات الأخيرة ملاحظة الدور المتزايد والمؤثر الذي تلعبه القوة الناعمة في العلاقات الخارجية لدولة قطر على المستويين الإقليمي والدولي وذلك في ظل العولمة وثورة المعلومات والاتصالات. لذا، كانت قناة الجزيرة إحدى أهم- إن لم تكن الأهم- أدوات القوة الناعمة التي اعتمدت عليها السياسة الخارجية القطرية في تعزيز مكانتها إقليمياً ودولياً .

ومن هنا، يصعب فهم السياسة القطرية دون النظر إلى أداء وتوجهات قناة الجزيرة نظراً للعلاقة التفاضلية بينهما. فبينما دعمت قطر القناة وأمدتها بالتمويل عززت الجزيرة دور الدولة القطرية ومكنتها من اكتساب مكانة إقليمية وعالمية تفوق الوزن السياسي لدولة بحجمها.

تعرض دولة قطر وقناة الجزيرة لاتهامات علنية بالتدخل في شؤون الدول، وهذه الاتهامات ترتبت نتيجة للدور الذي لعبته في دعم الثورات العربية. ولم تقتصر تلك الاتهامات على المستوى الرسمي فقط لكن صدرت أيضاً عن المستوى الشعبي. فقد تظاهر عديد من التونسيين أمام السفارة القطرية في تونس احتجاجاً على ما وصفوه بالتدخل القطري في شؤونهم الداخلية، ومحاولة فرض أجندة سياسية خاصة بدوبة قطر. كما انتقد بعض المسؤولين الليبيين دور قطر في مرحلة ليبيا ما بعد القذافي. وتثار في مصر اتهامات حول تمويل قطر للجماعات السلفية في محاولة للتأثير في شكل النظام السياسي الجديد.

وقد أثرت من قبل العديد من التساؤلات حول حجم الدور القطري في التأثير في أحداث الربيع العربي، وهو الأمر الذي يستدعي الوقوف على ملامح وأهداف السياسة الخارجية القطرية في ظل الثورات العربية، وحدود القوة الناعمة في تفعيل هذه السياسة.

الفقرة الأولى: محددات السياسة الخارجية القطرية

يتطلب فهم السياسة الخارجية لقطر الانتباه إلى محددين أساسيين: الأول «إستراتيجية البقاء»؛ إن جزءا كبيرا من حقول الغاز الطبيعي الكبيرة لقطر على السواحل داخل مناطق الحدود المتنازع عليها مع البحرين وتمتد للحدود البحرية مع إيران. وقد أقمع هذا الوضع قطر بأن تتبنى توجهها غير صدامي فيما يتعلق بإيران لكي تضمن التدفق السلس للغاز حتى أثناء أوقات التوتر بين إيران وجيرانها أو بينها وبين الولايات المتحدة. ويتمثل **المحدد الثاني** في رغبة قطر في تحقيق المكانة الإقليمية والدولية من خلال الخروج من مدار الهيمنة السعودية على دول الخليج العربي. وقد انتهجت دولة قطر واحدة من أكثر السياسات الخارجية ابتكارا في المنطقة من خلال الجمع بين متناقضات والمحافظة على شبكة تحالفات غاية في التعقيد والتضارب في الوقت نفسه. على سبيل المثال؛ في الوقت الذي تستضيف فيه قطر أكبر قاعدة عسكرية في المنطقة وهي **قاعدة العديد**، فإنها في الوقت نفسه تحتفظ بعلاقات قوية مع إيران وغيرها من أقطاب «**محور الممانعة**» في العالم العربي.

وقد رسمت دولة قطر سياستها الخارجية ببراعة على ضوء هذين المحددين من خلال الاعتماد على نوعين من الدبلوماسية: **أولهما دبلوماسية الوساطة**؛ وهدفت من خلالها إلى تدعيم مركزها في الإقليم عبر رسم صورة الوسيط المحايد الذي يمكن الاعتماد عليه، والمهتم بالسلام والاستقرار في المنطقة. واستخدمت قطر هذه الدبلوماسية لتعظيم مصالحها وتأثيرها في بلدان ومناطق كانت تقع تحت نفوذ منافسيها في السابق؛ مثل السعودية في حالة لبنان واليمن، ومصر في حالة السودان، لتؤكد خروجها من عباءة الهيمنة والنفوذ للقوى التقليدية في المنطقة. أما **النوع الثاني**، فهو **الدبلوماسية العامة من خلال الإعلام**؛ فقدمت الجزيرة نفسها على أنها صوت الشعوب والمنبر المفتوح لكل من لا صوت له. وقد تكامل هذان النوعان من الدبلوماسية مع بعضهما بعضا، فغالبا ما سلطت الجزيرة الضوء على النزاعات التي تقوم قطر بالتوسط فيها لإبراز وتضخيم الدور المهم الذي تلعبه. وليس أدل على ذلك من أن معظم الصراعات التي تدخلت فيها دولة قطر كان مضمون هذا التدخل يرمي إلى نزع فتيل أزمة أو تخفيف توتر وليس بالضرورة حل صراع. إلا أن ملامح هذا الدور قد تغيرت مع

الربيع العربي؛ حيث وجدت قطر نفسها مضطرة للتعبير بصورة أكثر وضوحاً عن تحيزاتهما، وقدرت أن ثورات الربيع العربي قد تكون الفرصة المناسبة لجني ثمار ما زرعه من خلال الجزيرة في السنوات السابقة.

وهكذا، حصلت دولة قطر على شهرة إقليمية وعالمية بما لا يتناسب مع صغر حجمها ومحدودية قدرتها العسكرية، وذلك بفضل نجاح قناة الجزيرة في إبراز هويتها كقناة عربية تتخطى دولتها المضيفة.

الفقرة الثانية: الدور القطري في الربيع العربي

جاء قرار قطر بالمشاركة في التدخل الدولي من خلال الناتو في ليبيا- وأحياناً من وراء الستار- بمثابة تحول في السياسة القطرية التي كثيراً ما اعتمدت على دبلوماسية الوساطة ومحاولة الظهور بمظهر الوسيط المحايد بين أطراف النزاعات المختلفة. فقدمت قطر للثوار دعماً مادياً ومعنوياً كبيراً من خلال إمدادات السلاح والتدريب وإغداق الأموال، وتغطية قناة الجزيرة التي سلطت الضوء على الممارسات الوحشية لنظام القذافي. كما كانت قطر من أولى الدول التي اعترفت بالمجلس الانتقالي الوطني، واستضافت أول مؤتمر دولي لإعادة إعمار ليبيا بعد مقتل القذافي.

وجاء أشد الانتقادات الموجهة لقطر وأكثرها صراحة على لسان عبد الرحمن شلقم مندوب ليبيا في الأمم المتحدة عندما اتهم الدوحة بالتدخل في الشأن الليبي وإعاقة جهود إعادة الاستقرار وعدم الوقوف على مسافة واحدة من كل الثوار الليبيين. واتهم قطر بالوقوف وراء تدعيم ساسة محسوبين على التيار الإسلامي حتى بالأسلحة مثل؛ علي الصلابي القيادي الإسلامي وعضو الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، وعبد الحكيم بلحاج رئيس المجلس العسكري للثوار الليبيين في طرابلس.

في الحالة السورية، ورغم أن الدوحة كانت من أقرب حلفاء الأسد فإنها كانت من أولى الدول التي انقلبت عليه. فبعد فترة قصيرة من التردد انتهجت قطر دبلوماسية نشطة في إطار جامعة الدول العربية من خلال رئاستها للجنة الوزارية العربية المكلفة بالتعامل مع الأزمة، وجاءت المبادرة العربية لتعكس إلى حد كبير الرؤية القطرية التي لا ترغب في تجاوز الخطوط الحمراء التي حددتها إيران- الحليف الأقوى للأسد- خاصة

في ظل تهديد الأخيرة بأن قطر ستكون أول من يواجه الرد في حالة التدخل في سوريا.

ولذلك، فإن الغموض الذي أحاط بما يمكن أن تسفر عنه هذه المبادرة ربما كان مقصودا من قبل قطر ليعطيها قدرا من المناورة بين الأطراف المختلفة. ومن ثم لم تكن المبادرة العربية تستهدف إنقاذ أو إبقاء النظام وإنما تأمين خروجه سلميا، والظهور بمظهر الطرف ذي المصداقية الذي يمكن أن تتعاون معه إيران في صياغة مقبولة لسوريا ما بعد الأسد.

وفي هذا الإطار، ترددت شائعات حول عرض قطر التوسط بين إيران والإخوان المسلمين في سوريا، كما عملت الدوحة على خلق إجماع-أو شبه إجماع- عربي على ممارسة الكثير من الضغط على النظام السوري، وهو الجهد الذي تكال بتعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية بالإضافة إلى حزمة من العقوبات الاقتصادية. كما تصاعدت حدة الخطاب السياسي الرسمي القطري ضد نظام الأسد؛ كمقولة «إن رفض دمشق التعاون مع خطة السلام العربية هو الذي سيؤدي إلى حل دولي للزمة».

إذن هل يؤذن ذلك التطور في الدور القطري بمسار جديد للدبلوماسية القطرية؟ هناك عدة تفسيرات لهذا التحول في السياسة القطرية يستند أولها؛ إلى الحسابات المادية المتمثلة- كما في الحالة الليبية- في الحصول على دور في تطوير موارد الغاز الطبيعي الليبي، لكن مثل هذا التفسير لا يستقيم مع حقيقة ثراء هذه الدولة الخليجية الأعلى عالميا من حيث متوسط دخل الفرد. كما لا يستقيم في الحالة السورية؛ حيث توجد استثمارات كبيرة لقطر بعد العزلة التي فرضت على دمشق في 2005 على ضوء اتهامها بالتورط في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري. يعني هذا أن المصلحة المادية لقطر تتطلب في الحالتين الحفاظ على الوضع القائم.

أما التفسير الثاني فينطلق من الداخل القطري؛ من حيث الرغبة في اكتساب المزيد من الشعبية لتبقى رياح الربيع العربي بعيدة عن الدوحة. ولا يستقيم هذا التفسير بدوره مع حقيقة التجانس الإثني الموجود في قطر ومستوى الرفاهة الذي توفره الحكومة لمواطنيها. ويدحض هذا التفسير ما جاء في أحد الاستطلاعات الأخيرة التي قام بها

أحد مراكز الأبحاث التابعة لجامعة قطر من أن القطريين أقل اهتماما بالديمقراطية والمشاركة السياسية عما كان عليه الوضع قبل موجات الربيع العربي.

ثمة تفسير ثالث يرى أن السياسة القطرية تنطلق من منطلق عقائدي يتعلق بتعزيز مصالح الإسلام السني. ويدلل أصحاب هذا الرأي على ذلك بصمت الجزيرة على الاضطرابات التي حدثت في الجزء الشرقي من السعودية (ذات التركيز الشيعي) وتغطيتها الهزيلة لتوترات البحرين، بينما سلطت الضوء على الانتفاضة ضد النظام السوري العلوي. وما يثار حول تمويل دولة قطر لجماعات الإسلام السياسي في مصر، صحيح أن جزءا كبيرا من شرعية الدول الخليجية يستند إلى الدين ولكن مثل هذا التفسير لا يتسق مع تحالف قطر السابق مع سوريا وعدم اتخاذها مواقف تصعيدية حتى تأكدت من قوة الدفع الثوري هناك.

بناء على ما سبق، يمكن القول إن السياسة القطرية ليست ذات مرجعية أيديولوجية، لكن الدوحة ترى في الإسلاميين القوة الجديدة في العالم العربي ومن ثم فإن هذا التحالف معهم سيزيد من نفوذها في المنطقة. وفيما يخص إسلامي ليبيا تحديدا هناك سهولة في التواصل معهم نظرا لوجود علاقات سابقة نتيجة إقامة بعضهم داخل قطر لسنوات عديدة.

الفرع الرابع: دور الجزيرة في الثورات العربية

اتسمت تغطية قناة الجزيرة في بداية الثورات العربية بالحذر في تناول الأحداث إلى أن اتضح أن الحركات الاحتجاجية لا رجعة فيها. عندئذ بدأت الجزيرة في تغطية الأحداث بشكل مكثف جريء ومباشرة. وعندما طال التضيق الأمني عمل القناة في بعض الدول العربية اعتمدت على شبكات التواصل الاجتماعي التي تنقل من موقع الحدث. وهكذا، امتلأت شاشات الجزيرة بمواطنين عرب يعبرون عن مطالبهم في الحرية والديمقراطية للعالم، واستخدم الثوار القناة للتواصل مع الشارع وتعبئته لمساندتهم.

كما قامت قناة الجزيرة بتوثيق مصور لأساليب العنف والقهر التي تعرض لها المتظاهرون السلميون، وحرصت على إعادة بث صور الشهداء والمصابين والتي

كانت القناة تتلقاها عبر شبكات التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك وتويتر ويوتوب. ولكن مقابل هذا الدعم المعنوي الذي قدمته القناة للثورات العربية جاءت تغطيتها لأحداث البحرين في مارس 2011 ضعيفة إلى حد كبير، مما لفت النظر إلى طبيعة العلاقة بين القناة والخطوط الأساسية للسياسة الخارجية لقطر في ظل حقيقة أن القوات القطرية شاركت في قوات درع الجزيرة التي تدخلت في البحرين لاحتواء- أو قمع- الاحتجاجات.

وقد اتضحت هذه العلاقة بدرجة أكبر خلال الأزمة الليبية؛ حيث ألغت القناة برامجها المعتادة وأصبحت بمثابة ورشة عمل على مدار الساعة للتغطية وبث الصور الحية، بالإضافة لإدارة المناقشات والمقابلات حتى إن شعار القناة تحول من الرأي والرأي الآخر إلى **التغطية مستمرة**. كما بدأت قناة الجزيرة بعد أسبوع من اندلاع الاحتجاجات ضد نظام القذافي في استخدام العلم الليبي القديم الذي اختاره الثوار بديلاً عن العلم الليبي الأخضر، مما يعد خروجاً صريحاً على التغطية المتوازنة. ثم ازداد هذا الحشد الإعلامي مع مشاركة قطر في **عمليات الناتو في ليبيا**. وأصبحت تغطية القناة أكثر تحيزاً حتى من حيث المفردات المستخدمة؛ مثل إطلاق لفظ **كتائب القذافي** على ذلك الجزء من الجيش الليبي الذي ظل يقاتل بجانب **القذافي**، على العكس من الحالة السورية حيث يستخدم **تعبير الجيش السوري**.

فيما يتعلق بالأزمة السورية التزمت الجزيرة نسبياً الصمت خلال المرحلة الأولى من الثورة السورية تماشياً مع الموقف القطري الملتزم الحذر آنذاك. ولكن تزايدت حدة تغطية الجزيرة للأحداث بالتزامن مع تزايد تدهور العلاقات بين البلدين، لدرجة أن قطر كانت أول دولة تغلق سفارتها في دمشق. ورغم تأكيد العاملين في القناة استقلالية سياستها التحريرية فإن تكليف أحد أعضاء الأسرة الحاكمة برئاسة القناة أوحى بزيادة التدخل الحكومي القطري في تغطيتها للأحداث الجارية.¹⁶

نستنتج مما سبق أن قناة الجزيرة كانت أداة في يد الخارجية القطرية ولم تقدم شيء يذكر في خدمة الثورات العربية سوى تقديمها المساعدة لدولة قطر لتظهر بمظهر

¹⁶ ما بعد القوة الناعمة: السياسة القطرية تجاه دول الثورات العربية: مروة فكري، المصدر السياسة الدولية، صحيفة الأهرام الرقمية، بتاريخ 2014.

المنقذ، وتفسح المجال لها لتلعب دورا هو أكبر من حجمها لا الجغرافي ولا التاريخي. لكن الجزيرة كانت فعلا السبابة في بث الثورات العربية وكانت الأولى في إنشاء برامج تحليلية سياسية حول الإحتجاجات الشعبية وتبعات هذه الثورات، فعندما انتقلت الثورة إلى مصر سارعت الجزيرة إلى تخصيص قناة للبث مباشرة من مصر أسمتها **الجزيرة مباشر من مصر**، ورغم أن الجزيرة خسرت مكتبها في القاهرة وخسرت بثها على **قمر نايل سات** وخسرت مراسليها في مصر بسجن بعضهم ومنع الباقين من العمل إلا أنها أرسلت أشخاصا من الدوحة للعمل كمراسلين للقناة بالسرا؛ حيث كانت القناة موجودة في ميدان التحرير باستمرار وصورة الميدان الحية لم تنقطع عن شاشتها. وظلت القناة ملتزمة بما التزم به شباب الثورة المصرية من عدم السماح للانتماء الحزبي أو الأيديولوجي بالظهور رغم الروح الإسلامية العامة في بثها. وظلت الجزيرة تثبت وكأنها تمثل هؤلاء الشباب الثائرين.¹⁷

الفرع الخامس: علاقة الجزيرة بالإخوان المسلمين

تلقت جماعة الإخوان المسلمين دعما إعلاميا فوريا ومهما من قناة الجزيرة مباشر **مصر** (التي أغلقت الآن) بعد الانقلاب الذي قام به **عبد الفتاح السيسي** على **محمد مرسي** الرئيس المصري الشرعي الذي ينتمي إلى الإخوان المسلمين. علاقة الإخوان وقناة الجزيرة بدأت إبان الثورات العربية عندما بدأت شمس الإخوان تسطع على الساحة المصرية، وبدأت في استقطاب المواطنين الذين رأوا فيهم الملاذ الآمن من بطش النظام الكافر الديكتاتوري السابق. لكن الوضع لم يستقر لهم فقام العسكر بالعودة إلى الحكم مرة أخرى في شخص **السيسي**. لكن الجزيرة التي كما رأينا سابقا تدعم سياسات قطر الخارجية قامت برفض الانقلاب العسكري وبقيت مؤيدة لحكم الإخوان في شخص **مرسي**. هذا التوجه استغربه البعض من قناة إخبارية محايدة وتعتمد المهنية الإعلامية في أسلوبها، لكن الإخوان المسلمين وجدوا في الجزيرة الملاذ الآمن. واستمرت في تقديم الدعم لهم عبر البرامج السياسية التحليلية والتقارير الإخبارية التي تظهر الظلم الواقع على الإخوان والمعاناة التي يعانونها بعد

¹⁷ _ محمد عارف محمد عبد الله: مرجع سابق، ص: 102 إلى 104.

الإنقلاب العسكري، فكانت الأخبار كلها عن اعتصام رابعة وعن معاناة المحاصرين فيها بشكل جعل المتتبعين للمشهد العربي يؤكدون على عدم شفافية والانحياز الواضح من طرف مقدمي البرامج والنشرات الإخبارية ضد العسكر وتلطيفهم لصورة الإخوان. رغم أنه تم تداول العديد من الأخبار والمشاهد عن تدخلات عنيفة لأنصار وكتائب الإخوان المسلمين ضد العسكر ورجال الشرطة والمواطنين حتى.

الخاتمة

تعمل الجزيرة بأسلوب غربي مبني على حرية إبداء الرأي وحق الاختلاف فيه وحق الآخر في الرد عليه أيضاً، وتوجهه الى مجتمعات وحكومات مازالت تتسربل في تلابيب الأولياء والصالحين وتطلب بركات الأموات! ورؤساء متشبثون بالكراسي رغم السن والمرض... فنشبت العديد من المناوشات بينها وبين أنظمة عربية قوية، لدرجة أن القناة قد تسببت بالعديد من المشاكل لقطر كدولة وأثرت سلباً على علاقاتها العربية خاصة في منطقة الخليج والشرق الأوسط، فمن المسلمات ان دولة قطر تدعم الجماعات الإسلامية أينما كانت في العالم العربي وتحاول أن تبقى قريبة منها من أجل التقرب بها زلفى إلى الغرب باعتبارها وسيطاً بينهما، لذلك قامت بنیوائهم ومدهم بالموارد المالية والبشرية... لكن بعد تراجع نفوذ الإخوان في مصر وسوريا وليبيا وتونس كان من الواجب على القطر أن تراجع مخططاتها وتعيد ترتيب أوراقها وتوقف دعمهم، لكن هذا لم يحدث لكون الجزيرة لحد الآن مازالت المستقر الآمن للمتحدثين بإسم الإخوان.

لكن في المقابل فتحت قناة الجزيرة الأبواب على مصراعيها لقطر لكي تنصدر أمام الغرب قائمة الدول العربية التي تتمتع بنسبة مهمة من الديمقراطية والحريات العامة خاصة حرية الرأي والتعبير في الإعلام، مما ساعد في انتعاش دبلوماسيتها وسياستها الخارجية وأضحت قطر معروفة غربياً بقطر الجزيرة.

قائمة المراجع:

- تصريح لسامي حداد في برنامج بلا حدود في حلقة خاصة بمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيس الجزيرة.
- تصريح لأحمد الشيخ في حلقة خاصة لبرنامج بلا حدود بمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيس الجزيرة
- جلال أمين: عولمة القهر: الولايات المتحدة والعرب والمسلمون قبل وبعد أحداث أيلول/سبتمبر 2001، القاهرة، دار الشروق، 2002
- تصفية قناة الجزيرة لتعود المياه العربية إلى مجاريها: عبد الوهاب الأفندي، القدس العربي، لندن، 15/10/2002.
- جريدة الوطن الكويتية، في: 14/09/2002.
- يوسف ايت ياسين: علاقة المغرب بقناة الجزيرة دراسة تحليلية لمضامين نشرة الجزيرة من الرباط، بحث لنيل شهادة الإجازة المعهد العالي للإعلام والاتصال وزارة الاتصال، تحت إشراف الأستاذ محمد علي والأستاذ المقرر علي كريمي، السنة الجامعية: 2010/2009.
- طارق آل شيخان الشمري: الجزيرة: قناة أم حزب أم دولة؟ دور قناة الجزيرة الإعلامي والشعبي والسياسي في العالم العربي والإسلامي والغربي، دار الكتاب الحديث، بتاريخ 2007
- محمد عارف محمد عبد الله: دور قناة الجزيرة الفضائية في إحداث التغيير السياسي في الوطن العربي (الثورة المصرية نموذجاً)، قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين. سنة 2012
- ما بعد القوة الناعمة: السياسة القطرية تجاه دول الثورات العربية: مروة فكري، المصدر السياسة الدولية، صحيفة الأهرام الرقمية، بتاريخ 2014.
- Pierre vanrie: al jezira un phénomène médiatique arabe: www.medeas.be
- Milan Vessel: Al Jazeera Kicks Up A Sandstorm, The Middle East, No. 325, July-August 2002

- www.aljazeera.net/training

دور مواقع التواصل الاجتماعي في تفعيل المشاركة السياسية لدى المرأة

دراسة ميدانية على عينة من الموظفات بمستغانم

The role of social networking sites in activating women's political participation

Field study on a sample of female employees in Mostaganem

عبو فوزية

Miss Abbou fouzia

Doctor in Media and Communication University of Mostaganem algeria

Member of the platform of Irid <http://arid.my/0001-6765>

ملخص

تسعى هذه الورقة البحثية الى فحص الدور الذي تقوم به مواقع التواصل الاجتماعي في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية وذلك من خلال دراسة ميدانية لعينة من الموظفات بولاية مستغانم.

Summary of the intervention:

This paper seeks to examine the role played by social networking sites in promoting the political participation of Algerian women through a field study of a sample of female employees in the state of Mostaganem.

- الكلمات المفتاحية: مواقع التواصل الاجتماعي، المشاركة السياسية

اشكالية الدراسة:

في منتصف تسعينات القرن المنصرم ظهرت مواقع التواصل الاجتماعي كشكل جديد من الخدمات التي تتيحها الإنترنت لمستخدميها ويبدو أن مقولة ديكارت «أنا أفكر إذن أنا موجود» أشعلت الإلهام لدى مخترعي التكنولوجيا ليبتكروا للبشرية ألواناً شتى من وسائل الاتصال والتواصل مخلصين بذلك الشطر الثاني من تلك المقولة لتصبح «أنا أتصل إذاً أنا موجود»¹⁸ وقد كان موقع **classmates** الأول من نوعه في هذا المجال وبعده توالى ظهور مواقع أخرى على غرار الفيسبوك، تويتر، مايستيس، لايف بوون، هاي فايف، أوركت، تاجد، ليكند إن، يوتيوب وغيره، واستطاعت مواقع التواصل الاجتماعي خلال فترة وجيزة استقطاب الملايين من مختلف أنحاء العالم، هذه التطورات الهائلة في مجال تكنولوجيا الاتصال غيرت العديد من المفاهيم والأدوار، فالإنترنت مثلاً لم تعد تؤدي دور نقل المعلومات وإرسالها فقط وإنما أصبح لها العديد من الانعكاسات الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية وحتى السياسية حيث أصبحت هذه المواقع بمثابة منابر للتعبير عن مختلف الأفكار والاتجاهات السياسية التي يعتنقها مستخدمي هذه الشبكات، حيث جعل العديد من الشخصيات السياسية أو النخبة السياسية من هذه المواقع منبرا لإيصال اصواتهم من خلال افكار واءاء تعكس توجههم وفكرهم السياسي ولعل ما نلاحظه في الساحة السياسية الجزائرية هو تنامي عدد كبير من النساء اللاتي ينخرطن في احزاب سياسية مختلفة وممارستن ومشاركتهن في العمل السياسي الذي يتمثل في التنافس السلمي الرسمي والعلني على الوصول الى السلطة عن طريق الانتخابات من اجل تسيير شؤون الامة من خلال استخدامهن لمواقع التواصل الاجتماعي لتفعيل هذه الممارسة اكثر وهو ما

¹⁸ محمود الفطافطة، مستقبل الإعلام الجديد، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان "تسامح"، العدد 36، مارس 2012، ص 65.

سنحاول تسليط الضوء عليه من خلال هذه الورقة البحثية التي تدرس دور مواقع التواصل الاجتماعي في تفعيل المشاركة السياسية لدى المرأة الجزائرية .
ومن هذا المنطلق تهدف هذه الورقة البحثية لمعالجة إشكالية التالية : الى اي مدي تسهم مواقع التواصل الاجتماعي في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية؟

التساؤلات الفرعية:

- ما هي دوافع وأسباب متابعة المرأة الجزائرية لتصفح مواقع التواصل الاجتماعي؟
- ما حجم اعتماد أفراد العينة على مواقع التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومات السياسية؟
- هل تهتم المرأة الجزائرية بمتابعة القضايا السياسية وما هي أهم لقضايا التي تحظى باهتمامها؟
- سنسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى التحقق من صحة الفرضيتين التاليتين:

- ✓ هناك علاقة ارتباطيه بين اعتماد أفراد العينة على مواقع التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومة السياسية وحجم المشاركة السياسية.
- ✓ هناك علاقة ارتباطيه بين اعتماد أفراد العينة على مواقع التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومة السياسية والمعرفة السياسية.

أهداف البحث:

- وتهدف هذه الورقة البحثية إلى التعرف على:
- ✓ التعرف على حجم المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية.
- ✓ قياس مستوى الوعي السياسي لأفراد العينة.
- ✓ رصد مدى اعتمادية المبحوثين على مواقع التواصل الاجتماعي في استقاء معلوماتهم السياسية.

أهمية البحث:

تحدد أهمية هذا البحث في كونه يسعى الى تسليط الضوء على المشاركة السياسية باعتبارها احدى الاشكاليات المهمة في المجتمعات حيث تعد دافعا ومحركا أساسية للتنمية مقياسا حقيقيا للوعي السياسي خاصة لدى المرأة الجزائرية التي تمثل شريحة مهمة في المجتمع .

المدخل المفاهيمي:

يعتبر تحديد المفاهيم احدى الخطوات الهامة التي يحتاج اليها الباحث في دراسته وبحوثه بهدف الاتفاق على المحددات الخاصة بكل مفهوم، والتفسيرات العلمية التي تقوم على بناء كل مفهوم، وتحتوي هذه الورقة البحثية على المفاهيم التالية والتي نرى بأنها أساسية وهي:

ماهية الاتصال السياسي وتطوره:

لقد كان للتيارات الفكرية التي انطلقت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أثارها في الفكر السياسي من القرن العشرين، الذي شهد تحولات جذرية وعميقة شملت كافة المجالات، وبرز العديد من الاتجاهات والأنشطة الإنسانية، ومن بينها الاتصال السياسي، وتغير النظرة إلى الإنسان ودوره في الحياة السياسية نتيجة سيادة وانتشار مفاهيم الديمقراطية، إلى جانب تداخل العلوم الاجتماعية، وتأثر علم السياسة بكل من علم الاجتماع وعلم النفس وعليه فقد توصل علماء الاتصال والاجتماع والسياسة في الخمسينيات من القرن الميلادي الماضي، إلى تحديد مفهوم الاتصال السياسي والتعريف بأساليب وأدوات الاتصال الهادف والمؤثر في أفراد المجتمع والحكومات بعد أن ظهرت محاولات التنظير لما يسمى بالاتصال السياسي في عام 1956م من خلال دراسة العلاقة بين الأنظمة السياسية الحاكمة والسلوك السياسي للأفراد، وذلك بتتبع تجارب هذه الأنظمة في التأثير على سلوك الناخبين، وتحديد دور الجماعات الناشطة العاملة في المجتمع.¹⁹

¹⁹ محمد البشر، مقدمة في الاتصال السياسي، مكتبة العبيكان، الرياض، 1997، ص20.

لقد عرّف جون ميدو «J.Meadow» في سنة 1980 الاتصال السياسي بأنه «الطريقة التي تؤثر فيها الظروف السياسية على تشكيل مضمون الاتصال وكميته، كما أنه أيضا يتعلق بالطريقة التي يمكن أن تقوم ظروف الاتصال بتشكيل السياسة، وبعبارة أخرى يتعلق الاتصال السياسي بتبادل الرموز التي تكون قد شكلتها أو أنتجتها النظم.²⁰ وجاء في تعريف آخر لـ «دينتون ووداود» Denton and Wood ward عرفا الاتصال السياسي عام 1990 باعتباره «علاقة لتبادل الآراء والحجج أو ما يطلق عليه المناقشة العامة حول توزيع المواد العامة والسلطة في شكل أو في آخر»²¹

فالآتصال السياسي ظاهرة إنسانية اجتماعية تكونت منذ ظهور التجمعات الإنسانية وارتبطت بتكوين الفرد الاجتماعي والسياسي وتفاعله مع بيئته السياسية داخل وخارج مجتمعه، فقد كان الآتصال السياسي أحد العوامل المؤثرة في التنظيمات الاجتماعية الأولى في تاريخ الإنسان.

بحيث يمتلك الفاعلون السياسيون أساليب وتقنيات يستخدمونها للتأثير بشكل أو بآخر على الرأي العام فهو إذن» مجموعة التقنيات والإجراءات التي يمتلكها الفاعلون السياسيون، الحكام في الغالب من أجل إقناع وتسيير الرأي العام». ²² وقد عرفه دومينيك ولتون بأنه « فضاء واسع يتم فيه تبادل الخطابات المتعارضة من طرف ثلاث فاعلين يملكون جزء من الشرعية السياسية والديمقراطية هم رجال السياسة والصحفيون، والرأي العام من خلال سبر الآراء». ²³ ويمكن تصنيف هذه العناصر من خلال المخطط التالي :

²⁰ محمد حمدان المصالحه، الاتصال السياسي مقترح تطبيقي، ط 2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص55.

²¹ عبد الغفار رشاد القصبي، الاتصال السياسي و

²² سليمة رابحي، الأحزاب السياسية وحمية

التحرير الوطني وحزب العمال، مذكرة ماجستير

ص69.

²³ Dominique Wolton، Penser L'homme، paris، P.377.

الجمهور

رجال السياسة

الصحفيون

الشكل رقم (1) من إعداد الباحثة.

و قد حدد برنارد مياج في كتابه (La société conquise par l'information) دوافع ظهور دراسات الاتصال فيما يلي²⁴:

_جلاء الدور الحقيقي لوسائل الإعلام والاتصال في تكوين الرأي العام وخلق الفضاء العمومي، حيث أكد أن مبدأ الإشهار تاريخيا من طرف الطبقة البرجوازية المثقفة في الدولة، ومع تطور المجتمعات أصبح الإشهار في وسائل الإعلام الحديثة وسيلة لخلق الفضاء العمومي والاتصال بين الحكام والمحكومين.

_بروز وسائل الاتصال في الحملات الانتخابية من قبل الأحزاب والمرشحين والدور الكبير الذي تلعبه هذه الوسائل في اختيار الشخصيات السياسية مع بروز كذلك مستشاري الاتصال لدى السياسيين.

_تطور عمليات سبر الآراء والإحصاء في النشاطات الاقتصادية دعى إلى اللجوء لاقتباس هذه التقنيات وتوظيفها في المجال السياسي وتوسيع استخدامها أدى إلى بروز البحوث والدراسات التي تنظر وتؤسس لعلم الاتصال السياسي.

²⁴ Bernard Miége ،La société conquise par l'information ،PUF ،Grenoble ،1989 ،pp 105_111.

مفهوم المشاركة السياسية

ويعرفها «محمد السويدي» في مؤلفه علم الاجتماع السياسي: «إنّها تلك الأنشطة السياسية التي يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع ما في اختيار حكامه، وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر (تقلد منصب سياسي) أو غير سياسي مثل (مناقشة الأمور العامة) أي تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي». ²⁵ أما «رايت» فيرى أن: «المشاركة السياسية نشاط يقصد به التأثير في اختيار القائمين بالحكم وفي كيفية قيامهم به». ²⁶

ويذهب «إسماعيل على سعد» إلى أنها: «انشغال بالمسائل السياسية داخل نطاق مجتمعه سواء أكان هذا الانشغال عن طريق التأييد أم الرفض أم المقاومة». ²⁷

في مفهوم الوعي والوعي السياسي:

يشار إلى الوعي بوصفه حالة ذهنية تتمثل في إدراك الإنسان للعالم على نحو عقلي أو وجداني، وهذا يعني أن الوعي هو الخاصة التي تتيح للإنسان أن يمتلك شروط وجوده على نحو ذهني، وتأسيساً على هذا يتجلى الوعي الإنساني في صور شتى تتباين بتباين المدرك أو موضوع الوعي حيث يعرف الإنسان أن أشكالاً متنوعة من الوعي كالوعي الديني والوعي السياسي والوعي العلمي والوعي الأخلاقي.

ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن الوعي السياسي هو الحالة التي يتمثل فيها الفرد أو أفراد المجتمع قضايا حياة السياسية بأبعادها المختلفة ويتخذون من هذه القضايا موقفا معرفيا ووجدانيا في الآن الواحد، فالوعي هو شحنة عاطفية وجدانية قوية تتمكن في كثير من مظاهر السلوك لدى الفرد، ويتم تكوين الوعي من خلال مراحل العمل التربوي في مختلف مراحل التعليم، وكلما كان الوعي أكثر نضوجاً وثباتاً كان ذلك أكثر قابلية لدعم وتوجيه السلوك في الاتجاه المرغوب فيه، ويمكن تعريف الوعي بأنه:

²⁵ محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي _ ميدانه وقضاياها، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص 159.

²⁶ عاطف احمد فؤاد، علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص 23.

²⁷ الصديق محمد الشيباني، أزمة الديمقراطية الغربية المعاصرة: دراسة تحليلية، ط 2، مركز دراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، 1990، ص 36.

الادراك والتنبية والفهم للنفس والعالم الخارجي وللانتماء الاجتماعي، وينتج عن التأمل للعالم الموضوعي والعمل والفعل الاجتماعي بكل أوجهه ويؤدي الوعي الى اتخاذ مواقف فردية وجماعية عملية اي ان الوعي مرتبط بالسلوك، وتلعب اللغة دورا مهما في عملية الوعي، اما في علم النفس فيستخدم معنى الشعور.

أما الوعي السياسي فهو « مجموعة من القيم والاتجاهات والمبادئ السياسية التي تتيح للفرد ان يشارك مشاركة فعالة في اوضاع مجتمعه ومشكلاته يحلها ويحكم عليها ويحدد موقفه منها ويدفعه الى التحرك من اجل تطويرها وتغييرها».²⁸

يعرف الوعي السياسي بأنه «مدى معرفة وإدراك واهتمام الناس بالقضايا والمؤسسات والقيادات السياسية على مختلف المستويات المحلية والقومية والدولية»²⁹.

ويرجع البعض إلى تعريف الوعي السياسي بأنه «عملية تطويرية لاكتساب المعلومات والقيم السياسية. ومن هذه المعلومات يكوّن الفرد فهما للمؤسسات والرموز والظواهر في البيئة السياسية من حوله، ليساعده هذا التصور في القيام بدور سياسي نشط. أي أن مرحلة الوعي تقود الفرد إلى مرحلة أكثر تقدما هي مرحلة الاهتمام والرغبة في متابعة المعلومات المتعلقة بقضايا البيئة السياسية؛ ليصل إلى مرحلة أكثر تقدما، تلك هي مرحلة المشاركة السياسية»³⁰.

مواقع التواصل الاجتماعي:

منظومة من الشبكات الإلكترونية التي تسمح للمشاركة فيها بإنشاء موقع خاص به، ومن ثم ربطه من خلال نظام اجتماعي إلكتروني مع أعضاء آخرين لديهم الاهتمامات والهوايات نفسها أو جمعه مع أصدقاء الجامعة أو الثانوية.³¹

²⁸ على اسعد وطفة، التحديات السياسية والاجتماعية في الكويت والوطن العربي، بحث في مضامين الوعي السياسي عند طلاب جامعة الكويت، دراسة، كلية التربية جامعة دمشق، ب ت، ص 681.

²⁹ عبدالله الفردي، الوعي السياسي في الإعلام، دار طويق للنشر والتوزيع، الرياض، 2010، ص 63.

³⁰ نفس المرجع السابق، ص ص 65، 66.

³¹ زاهر راضي، استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي، مجلة التربية، عدد 15، جامعة عمان الأهلية، عمان، 2003، ص 23.

وإجرائيا نقصد بمواقع التواصل الاجتماعي في هذا البحث بأنها المواقع الموجودة على الإنترنت والتي تتيح لمستخدميها التواصل المرئي والصوتي وغيرها من الخدمات.

الاقتراب النظري للبحث:

نحاول من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على الدور الذي تقوم به مواقع التواصل الاجتماعي في تعزيز المشاركة السياسية لدى المرأة الجزائرية ومن أجل ذلك اعتمدنا على نظرية الاستخدامات والاشباعات باعتبارها تقوم بدراسة الاتصال الجماهيري دراسة وظيفية منظمة.

تطور نظرية الاستخدامات والاشباعات:

تعتبر نظرية الاستخدامات والاشباعات من بين المرجعيات النظرية التي تتخذ لفهم استخدام الجمهور لوسائل الاعلام الى جانب مختلف النظريات المفسرة لذلك.

تأسست نظرية الاستخدامات والاشباعات على انقاض نظرية التأثير، وحولت نظرة الباحثين من مجرد البحث فيما تفعل وسائل الاعلام بالجمهور، الى تحويل السؤال الى ماذا يفعل الجمهور بوسائل الاعلام ؟

طرح (الهو كاتز) مدخل الاستخدامات والاشباعات عام 1959 في مقال رد فيه على رؤية « برنار برلسون » الذي حكم على ابحاث حقل الاعلام بالموت في حين رد عليه «كاتز» بأن حقل الابحاث المرتبطة بالاقناع هو الذي مات. كون تلك الفكرة عرفت الاهتمام ببحوث الاقناع وكيفية تمكن وسائل الاعلام التأثير على الجمهور في حين اظهرت النتائج انذاك ضعف تأثير الاتصال الجماهيري في اقناع الجمهور.

تطور مفهوم الاستخدامات والاشباعات في دراسة بلومر وكاتز سنة 1969 التي تمت على دراسة الانتخابات العامة البريطانية عام 1964 من خلالها تم التعرف على اسباب المشاهدة وأسباب عدمها للحملات الانتخابية، بعدها سنة 1984 ثم تحديد من

طرف كاتز بلومر وقوفيتش ان مدخل الاستخدامات والاشباكات يقوم على دراسة الجوانب النفسية والاجتماعية للأفراد لتحديد الاحتياجات والتوقعات من وسائل الاعلام والمصادر الاخرى.

كما يذهب الباحث «الهو كاتز» الى التأكيد بأن مهما بلغت قوة تأثير الوسيلة الاعلامية الا ان الجمهور هو الذي يبقى المقرر والحاسم في مدى تأثيره بها. اذ يعتبر كلا من منطلقا الانتقائية والعلاقات الشخصية من بين المتغيرات المهمة التي من خلالها اسس لمدخل الاستخدامات والاشباكات.³²

الاجراءات المنهجية:

تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية، والتي تهتم أساسا بشرح وتوضيح الاحداث والمواقف المختلفة، المعبرة عن ظاهرة أو مجموعة من الظواهر المهمة، ومحاولة تحليل الواقع الذي تكون فيه الاحداث والوقائع، وكذا تفسير تلك الاحداث الظاهرية لتلك الاحداث قصد الوصول الى استنتاجات منطقية مفيدة تسهم في حل المشكلات وإزالة المعوقات والغموض الذي يكتنف بعض الظواهر.³³

منهج الدراسة:

يعد المنهج عبارة عن جملة من الخطوات المنظمة التي على الباحث إتباعها في إطار الالتزام بتطبيق قواعد معينة تمكنه من الوصول إلى الأهداف المسطرة. ويعرفه « محمد طلعت » بأنه وسيلة يمكن عن طريقها الوصول إلى الحقيقة. ويتم اختيار المنهج المتبع في الدراسة بناءا على الهدف منها والإشكالية التي تم تحديدها، وبما أن³⁴ هذه

³² ايتسام رايس على، نظرية الاستخدامات والاشباكات وتطبيقاتها على الاعلام الجديد (مدخل نظري)، مجلة دراسات وابحث، جامعة وهران 1، العدد 8، 25 ديسمبر 2016.

³³ محمد شفيق، البحث العلمي، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، المكتبة الحديثة الازرطية، الاسكندرية، 1998، ص108

³⁴ محمد عبيدات وآخرون، منهجية البحث العلمي، ط1، دار وائل، عمان، 1997، ص 321.

الدراسة تسعى إلى معرفة الدور الذي تقوم به مواقع التواصل الاجتماعي في تعزيز المشاركة السياسية لدى المرأة الجزائرية فإن المنهج الانسب الذي نستخدمه هو منهج المسح الوصفي.

أداة جمع البيانات: للبحث العلمي أدواته التي تساعد الباحث على البحث، والأداة هي الوسيلة المستخدمة في البحث سواءاً كانت تلك الوسيلة متعلقة بجمع البيانات أو بالتصنيف والجدولة إن استعمال أدوات جمع البيانات من طرف الباحثين يخضع ل:

- نوع البحث وموضوعه
 - المواقف الاجتماعية التي تتطلب وسائل معينة دون غيرها
 - كذا المنهج المستخدم في الدراسة
طبيعة مجتمع وعينة الدراسة
 - ظروف الباحث وقدراته المادية ومدى معرفته بالأداة³⁵
- وقد تم الاعتماد في هذه الورقة البحثية على أداة الاستمارة قصد جمع البيانات حول الظاهرة المدروسة.
- مجتمع البحث والعينة:** ان الباحث لا يمكنه أن يشرع في انجاز دراسته قبل ان يتعرف بصورة جيدة على مجتمع البحث والذي يعرف على انه «جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث»³⁶
- عينة البحث:** ان دراستنا هذه هي دراسة ميدانية نعتمد فيها على منهج المسح الوصفي الذي يستخدم أسلوب العينة، إذ يتم يختار أفراد من مجتمع البحث وتعميم النتائج وقد تم 30.

³⁵ مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم، مناهج وأساليب البحث العلمي (النظرية والتطبيق)، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان 2000، ص 81- 82 .

³⁶ ريان عمر محمد، البحث العلمي، مناهجه وتقنياته، دار الشروق، جدة، 1983، ص138.

لذلك اعتمدنا في هذه الدراسة على العينة القصدية وهي العينة التي يقوم فيها الباحث باختيار مفرداتها بطريقة تحكمية لا مجال فيها للصدفة بل يقوم شخصيا بانتقاء المفردات الممثلة أكثر من غيرها لما يبحث عنه من معلومات وبيانات،³⁷

نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال هذه الدراسة الى النتائج التالية:

1-60% من المستجوبات تتراوح اعمارهن بين 33 و 37 سنة

2-55.5% من افراد العينة متحصلات على شهادة الليسانس .

3- وتشير النتائج إلى أن 92.62% من المستجوبات يستخدمن موقع الفاييس بوك، ثم 33.21% يستخدمون موقع اليوتيوب فيما تشكل مستخدمات موقع التويتر 13.28% ثم مستخدمات ماي سبايس ب 5.17%. في حين تبلغ نسبة من يستخدمن مواقع أخرى للتواصل الاجتماعي 11.43% . وهي النتائج التي تعكس بامتلاك عدد من المبحوثين أكثر من حسابين في مواقع التواصل الاجتماعي. وتشير هذه النتائج إلى أن موقع الفاييسبوك يحتل مركز الصدارة بين مواقع التواصل الأخرى بفارق كبير، وهذا يتفق نسبيا مع دراسة عبد الصادق حسين بعنوان «تعرض الشباب الجامعي لمواقع التواصل الاجتماعي عبر الانترنت وعلاقته بوسائل الاتصال التقليدية» التي أظهرت ان اكثر من 88% من افراد العينة يستخدمون موقع الفاييس بوك يليه موقع اليوتيوب ب 87%.³⁸ كما توصل تحسين منصور رشيد منصور الى ان الفاييس بوك يحتل المرتبة الاولى في استخدام شبكات التواصل الاجتماعي بنسبة 72.4% لدى افراد العينة مقارنة مع شبكات الاخرى.

³⁷ عاطف العبد ونهى العدلي العبد، نظريات الاعلام، دار الفكر العربي، القاهرة، 2008، ص 298-299.

³⁸ حسين لعبد الصادق، تعرض الشباب الجامعي لمواقع التواصل الاجتماعي عبر الانترنت وعلاقته بوسائل الاتصال التقليدية، مجلس التعاون لدول الخليج، الامانة العامة، قطاع الشؤون الثقافية والإعلامية، 2013، ص 44.

وتتفق هذه الدراسة ودراسة **Nicole Ellison**، التي اشارت الى ان موقع الفاييس بوك يحتل الصدارة في مقدمة اهتمامات افراد العينة حيث بلغت نسبته 89.3 % وجاء بعدها موقع **My space** بنسبة 39.84 %³⁹

يؤكد هذا البحث ما ذهبت اليه بعض الدراسات والاحصائيات على ان الفاييس بوك يأتي على رأس قائمة الشبكات الاجتماعية الأكثر زيارة في الجزائر ربما لا تشكل الجزائر حالة استثنائية، لان الفاييس بوك فرض ذاته على مستخدمي الانترنت في العديد من الدول، والسبب في ذلك يعود الى التطور المذهل في تطبيقاته، فمع صدوره بأربعين لغة متداولة في العالم سمح الفاييس بوك ببث الصور، على غرار موقع «فليكر» وملفات الفيديو، مثل اليوتيوب والبريد الالكتروني مثل yahoo وhotmail وحتى الرسائل النصية الفورية مثل المسنجر، هذا اضافة الى الاشتراك في الوصلات الالكترونية links مثل تويتر وهو ما اشار اليه نصر الدين العياضي ف دراسته بعنوان: « الشباب في دولة الامارات والانترنت مقارنة للتمثيلات والاستخدامات»⁴⁰

وتتفق هذه الدراسة مع مدخل الاستخدامات والإشباع من ناحية وجود انتقائية في اختيار الجمهور الوسيلة الاتصالية معينة التعرض لمضمون معين.

4- وعموما فإن **46.49%** من أفراد العينة يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي من سنتين إلى أربع سنوات مقارنة ب **28.42%** منذ أقل من سنتين بينما تبلغ نسبة من يستخدمونها منذ أكثر من أربع سنوات ب **25.09%**.

5- وعموما يفضل **61.7%** من المبحوثات يفضلن الفترة الليلية و **31.64%** يفضلن المساء بينما تفضل **6.66%** من المستجوبات الصباح لتصفح مواقع التواصل الاجتماعي.

³⁹ Nicole ellison ،2008 ،social networks sites ،students and information technology ،ECAR research study 8.

⁴⁰ نصر الدين العياضي، الشباب في دولة الامارات والانترنت مقارنة للتمثيلات والاستخدامات، المجلة العربية لعلوم الاعلام، المملكة العربية السعودية، العدد 8، افريل 2012.

تتفق هذه النتيجة مع دراسة مريم نريمان نورمار حيث توصلت الى ان اغلبية افراد العينة يفضلون استخدام «الفيس بوك» ليلا من الساعة السادسة الى منتصف الليل وذلك بنسبة 61.50 % في المقابل توصل باديس لونيس في دراسة له الى ان الفترة المسائية هي اكثر الفترات جذبا للافراد العينة وذلك بنسبة 40% ثم تليها الفترة الليلية⁴¹، وهو ما كشفته دراسة حنان بنت شعشوع الشهري التي توصلت الى ان معظم المبحوثات يستخدمن مواقع التواصل الاجتماعي في فترة المساء حيث بلغت نسبتهن 40% يلي ذلك من يستخدمنها بعد منتصف الليل بنسبة 30%⁴². ويمكن تفسير ذلك الى ان مواقع التواصل الاجتماعي تتيح للمستخدم اختيار الوقت الذي يناسبه، اما من يفضلن فترة الصباح فقد يكون الوقت المناسب لمن تدخلن مواقع التواصل الاجتماعي من العمل باعتبارهن عاملات.

55.35 % من المستجوبات يخترن أصدقائهن بناء على علاقة القرابة والصداقة، حين 49.08 % حسب المستوى المعرفي والثقافي، 25.09 % مبحوثة يقمن علاقات صداقة مع أشخاص بطريقة عشوائية واعتمادا على الصدفة مقابل 6.27 % يخترن أصدقائهن على أساس الانتماء الايديولوجي لهم. وتعكس هذه الأرقام اعتماد بعض أفراد العينة على أكثر من معيار لاختيار عدد أصدقائهن كما توضح هذه النتائج أن أغلب أفراد العينة يستخدمن مواقع التواصل الاجتماعي بهدف تعزيز علاقاتهن الاجتماعي وهذا ما نلاحظه من خلال اختيار أغليبيتهن لأصدقائهن بناء على علاقة القرابة والصداقة واختيار الأصدقاء يحدد الهدف من استخدام مواقع التواصل الاجتماعي،

أظهرت نتائج هذه الدراسة أن اكثر من نصف المستجوبات يقرأن المعلومات السياسية التي تنشرها مواقع التواصل الاجتماعي أحيانا

41 باديس لونيس: "جمهور الطلبة الجزائريين والانترنت دراسة في استخدامات واشباعات طلبية"، جامعة منتوري قسنطينة، رسالة ماجستير، قسم الاعلام والاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008.

42 حنان بنت شعشوع الشهري: "اثر استخدام شبكات التواصل الالكترونية على العلاقات الاجتماعية الفيس بوك والتويتر نموذجا دراسة ميدانية على عينة من طالبات جامعة الملك عبد العزيز بجدة"، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، كلية الاداب والعلوم الانسانية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2013

66% من المستجوبات يتابعن الصفحات التي تهتم بالشأن السياسي في مقابل **34%** لا يفعلن.

تشير النتائج الى أن **66%** من المبحوثات يتابعن الصفحات التي تهتم بالشأن السياسي من أجل مناقشة القضايا السياسية الراهنة تليها **34%** من أجل التعبير عن آرائهم و**10%** من أجل متابعة تصريحات الشخصيات السياسية.

ترى **85%** من المبحوثات ان الصفحات التي تهتم بالشأن السياسي أسهمت في احاطتهن بالمعلومات السياسية تليها **13%** ممن تزايد اهتمامهن بأنشطة الاحزاب ثم **2%** من اصبحن يؤيدن أحزاب معينة.

اظهرت النتائج ان **78%** من المستجوبات يفضلن متابعة القضايا الوطنية تليها القضايا المحلية ب **12%** ثم **6%** للإقليمية و**4%** للعالمية.

خاتمة:

انطلاقاً من النتائج التي توصلنا إليها يمكن القول ان مواقع التواصل الاجتماعي قد فتحت المجال للمرأة الموظفة للمشاركة السياسية واسهمت في نشر الوعي السياسي لهذه الفئة، بعدما كانت المشاركة السياسية تقتصر على الرجال في ظل الواقع الاجتماعي الذي ينظر الى المرأة المهتمة بالمجال السياسي نظرة سلبية، حيث اعطت مواقع التواصل الاجتماعي دفعا قويا للمرأة قصد خوضها في هذا المجال للمشاركة والممارسة السياسية في العديد من المحطات السياسية ابرزها الانتخابات المحلية والتشريعية والانتخابية وانضمامها الى الاحزاب السياسية عليه نقترح التوصيات التالية :

أهمية نشر ثقافة سياسية تزيد من درجة الوعي السياسي لدى المرأة، بما يحفزها على ممارسة حقوقها السياسية والمشاركة السياسية الفاعلة.

اجراء المزيد من الدراسات المعقة حول المشاركة السياسية لدى المرأة باعتبارها أحد المفاهيم المثيرة للجدل والتساؤل لدى المرأة.

قائمة المراجع:

- 1- احمد فؤاد عاطف: «علم الاجتماع السياسي»، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995.
- 2- البشر محمد: «مقدمة في الاتصال السياسي»، مكتبة العبيكان، الرياض، 1997.
- 3- الفطافطة محمود، مستقبل الإعلام الجديد، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان تسامح»، العدد 36، مارس 2012.
- 4- السويدي محمد: «علم الاجتماع السياسي _ميدانه وقضاياها»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.
- 5- العبد عاطف والعبد نهى العدلي، نظريات الاعلام، دار الفكر العربي، القاهرة، 2008.
- 6- العياضي نصر الدين: «الشباب في دولة الامارات والانترنت مقارنة للتماثلات والاستخدامات»، المجلة العربية لعلوم الاعلام، المملكة العربية السعودية، العدد 8، افريل 2012.
- 7- الشهري بنت شعشوع حنان: «اثر استخدام شبكات التواصل الالكترونية على العلاقات الاجتماعية الفيس بوك والتويتر نموذجا دراسة ميدانية على عينة من طالبات جامعة الملك عبد العزيز بجدة»، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، كلية الاداب والعلوم الانسانية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2013
- 8- الشيباني الصديق محمد: «أزمة الديمقراطية الغربية المعاصرة: دراسة تحليلية»، ط 2، مركز دراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، 1990.
- 9- الفردي عبدالله: الوعي السياسي في الإعلام، دار طويق للنشر والتوزيع، الرياض، 2010.

- 10- القصيبي عبد الغفار رشاد: «الاتصال السياسي والتحول الديمقراطي»، مكتبة الآداب، مصر، 2007.
- 11- حمدان المصالحة محمد: «الاتصال السياسي مقرب نظري_ تطبيقي»، ط 2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
- 12- رابحي سليمة: «الأحزاب السياسية وعملية الاتصال السياسي في الجزائر»، دراسة وصفية مقارنة لدور حزب جبهة التحرير الوطني وحزب العمال، مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2008.
- 13- راضي زاهر، استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي، مجلة التربية، عدد 15، جامعة عمان الأهلية، عمان، 2003.
- 14- رايس على ابتسام: «نظرية الاستخدامات والاشباع وتطبيقاتها على الاعلام الجديد (مدخل نظري)»، مجلة دراسات وابحث، جامعة وهران 1، العدد 8، 25 ديسمبر 2016.
- 15- شفيق محمد، البحث العلمي: الخطوات المنهجية لاعداد البحوث الاجتماعية، المكتبة الحديثة للزربية، الاسكندرية، 1998.
- 16- عبيدات محمد وآخرون، منهجية البحث العلمي، ط1، دار وائل، عمان، 1997.
- 17- عليان مصطفى وغنيم عثمان محمد، مناهج وأساليب البحث العلمي (النظرية والتطبيق)، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان 2000.
- 18- لعبد الصادق حسين: «تعرض الشباب الجامعي لمواقع التواصل الاجتماعي عبر الانترنت وعلاقته بوسائل الاتصال التقليدية»، مجلس التعاون لدول الخليج، الامانة العامة، قطاع الشؤون الثقافية والإعلامية، 2013.
- 19- لونيس باديس: «جمهور الطلبة الجزائريين والانترنت دراسة في استخدامات واشباعات طلبية»، جامعة منتوري قسنطينة، رسالة ماجستير، قسم الاعلام والاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008.

20- محمد ريان عمر، البحث العلمي، مناهجه وتقنياته، دار الشروق، جدة، 1983.

21-Dominique Wolton, Penser La Communication. Flammanion ,paris.

22-Bernard Miège, La société conquise par l'information, PUf, Grenoble, 1989.

23-Nicole ellison, 2008, social not works sites, students and information technology, ECAR research study 8.

دور التعليم الالكتروني في تحسين جودة التعليم العالي والبحث العلمي بالجامعة الجزائرية

The role of e-learning in improving the quality of higher education and scientific research in the Algerain university

إعداد

بوظهرة أسيا

أستاذة مؤقتة في كلية الإعلام جامعة الجزائر 3

الملخص:

يواجه قطاع التعليم العالي في عصر الثورة المعلوماتية العديد من التحديات التي فرضتها التطورات الهائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهذا التطور بدوره فتح لميادين التعليم أفقا جديدة ومتطورة سواء من حيث الإمكانيات أو التقنيات الجديدة المستعملة والمضامين التعليمية المتطورة، وعليه فقد بات لزاما على قطاع التعليم العالي التكيف مع سرعة المستجدات والتطورات من خلال تبني أساليب ونماذج تعليمية جديدة لمواجهة العديد من التحديات على مختلف المستويات فضلا عن ضرورة الاستفادة من التطورات التقنية في مجال التعليم العالي، بحيث نجم عن هذا التطور المعلوماتي ظهور ما يسمى بالتعليم الالكتروني الذي تزايد الاهتمام به في الأوساط الجامعية العالمية نتيجة لدوره البارز في تحسين جودة التعليم العالي وتطويره الأمر الذي شجع العديد من الدول العربية على تبني هذا النمط التعليمي الحديث ولعل الجزائر من بين هاته الدول التي شجعت وعملت على تبني هذا النظام التعليمي لكونه أداة فعالة للنهوض بقطاع التعليم الجزائري في ظل العديد من المشاكل التي أرهقت هذا القطاع فاتجهت بذلك لدعم التعليم الالكتروني على اعتبار انه يمثل

أداة فعالة لتطوير التعليم التقليدي. ولهذا قامت الجزائر بالاستثمار في هذا المجال على اعتبار انه يمثل نقطة انطلاق مهمة جدا في تهيئة أجيال واعدة قادرة على مواجهة المستقبل من جهة وتعزيز جودة التعليم العالي والبحث العلمي من جهة أخرى.

-الكلمات المفتاحية : التعليم الالكتروني – التعليم العالي – الجودة-الجامعة الجزائرية

ABSTRACT :

The higher education sector is facing in the era of the information revolution and many of the challenges posed by the enormous developments in the field of information and communication technology, and this development in turn open to the fields of education and a sophisticated new horizons both in terms of capabilities or new techniques used and advanced educational conten And it is on the higher education sector to adapt to the speed of developments and developments through the adoption of methods and new educational models to meet the many challenges at various levels as well as the need to take advantage of technological developments in the field of higher education where a star for this informational evolution emergence of the so-called e-learning, which growing interest in the global academic community as a result of his role in improving the quality of higher teachings and developed which encouraged many Arab countries to adopt this modern educational style.

Perhaps Algeria among these circumstances states that have encouraged and worked on the adoption of this educational system for being an effective tool for the advancement of the Algeria education sector in light of the many problems that saddled the sector opted it to support e-learning on the grounds that it represents an effective tool for the development of traditional education. For this these circumstances the state to invest in this area on the grounds that it represents a very important starting point in creating generations promising able to face the future n one hand and enhance the quality of higher education and scientific research on the other

Key words: e-Education - Higher Education - Technology - Information Technology -university.

مقدمة

إن احد المعايير الهامة التي أصبحت تقاس بها عصرنة أي دولة هو تطورهما التكنولوجي ومدى انتشاره في شتى الميادين خاصة الاجتماعية منها وكما هو معلوم أن هناك ارتباطا وثيقا بين العلم والتكنولوجيا لكون التعليم هو أداة لنشر العلم والتكنولوجيا ولذلك فإن أي جهد يبذل لتحقيق هذا المقوم الأساسي في المجتمع المعاصر يجب أن يتجه أولا الى التعليم والى فلسفة تربوية وسياسية تعليمية تعتمد على احدث المناهج والطرق والنظم.

فقد أصبحت الانترنت وما تقدمه من خدمات جزء من حياة المجتمعات وأخذت تقنياتها المبنية على الحواسيب والشبكات تغزو كل مرافق الحياة فاستطاعت أن تغير وجه الحياة المختلفة بتوفيرها إمكانيات التواصل المستمر وبشكل تفاعلي بين مختلف شرائح المجتمعات المختلفة، فكان لزاما على كل مجتمع يريد اللحاق بالعصر المعلوماتي أن يعلم أجياله تقنيات الحاسوب ويؤهلهم لمواجهة التغيرات المتسارعة في هذا العصر فالجامعة كمؤسسة تعليمية تحتل مكانة متميزة في المجتمع بسبب ما هو موكل إليها من مسؤولية في تكوين الأجيال لتكون عماد الحياة العلمية والثقافية والتشريعية والاقتصادية فعليها أن تنظر في كيفية الاستفادة من تكنولوجيا الإعلام والاتصال وذلك لمواكبة التطورات الحديثة الجارية بالدول المتقدمة ومن ثمة الاستعداد لمواجهة تحديات الطلب المتزايد في مجالات التكوين والتعليم من خلال الاستفادة من هذه التكنولوجيات لتعزيز كل من التعليم الافتراضي أو اللاحضوري من خلال استغلالها لكل الإمكانيات التي تتيحها التقنيات الحديثة والمتطورة للإعلام والاتصال في عملية عصرنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي. وبظهور الانترنت وإمكانياتها الهائلة أصبح من الممكن التغلب على معظم المشكلات التي تعاني منها الجامعة في تحقيق رسالتها.

و نظرا للتطور اللامتناهي لتطبيقات الانترنت الحديثة بات لزاما على الباحثين في مجال التربية والتعليم التعرف على أهم محاور العملية التعليمية التي يمكن تقديمها في التعليم الجامعي عبر الانترنت لضمان توفيرها كاملا لبيئة تعليمية تفاعلية ملموسة بين الطلاب وأساتذتهم وبين الطلاب بعضهم البعض ويسقط بذلك حاجز المكان والزمان الموجود في التعليم بشكل عام.

لذا أصبح التعليم الالكتروني ضرورة ملحة فرضتها مقتضيات العصر الراهن، وعليه حاولنا في هذا المقال تسليط الضوء على هذا النمط التعليمي الحديث ودوره في تعزيز التعليم العالي والبحث العلمي في المؤسسات الجامعية من خلال التركيز على أنموذج الجزائر التي بدأت تخطو خطوات في تبني هذا النمط التعليمي الحديث والعمل به.

1- مفاهيم التعليم الالكتروني المفهوم. النشأة. والتطور

اختلف الباحثون في وضع مفهوم محدد وموحد لمصطلح التعليم الالكتروني-E Learning حاله كحال غيره من المصطلحات خاصة في ظل وجود مصطلحات أخرى بينها وبينه تداخل مثل : التعليم عن بعد- التعليم المرن والتعليم الافتراضي وجاء الاختلاف على النحو التالي :

* **التعليم الالكتروني كطريقة** : هو تقديم المحتوى التعليمي مع ما يتضمنه من شروح وتمارين وتفاعل ومتابعة بصورة جزئية أو شاملة في الفصل أو عن بعد بواسطة برامج متقدمة مخزونة في الحاسب الآلي أو عبر شبكة الانترنت.

* **التعليم الالكتروني كنظام** : هو نظام تقديم المناهج (المقررات الدراسية) عبر شبكة الانترنت أو شبكة محلية أو الأقمار الصناعية أو عبر الاسطوانات أو التلفزيون التفاعلي للوصول الى المتعلمين.

* **وكمفهوم عام للتعليم الالكتروني** هو طريقة للتعليم باستخدام آليات الاتصال الحديثة من حاسب وشبكاته ووسائطه المتعددة من صوت وصورة ورسومات وآليات بحث ومكتبات الكترونية وكذلك بوابات انترنت سواء كان عن بعد أو في الفصل الدراسي

المهم المقصود هو استخدام التقنية بجميع أنواعها في إيصال المعلومة للمتعلم بأقصر وقت وأقل جهد وأكبر فائدة.

* لم يظهر مصطلح التعلم الإلكتروني وفلسفته الحالية فجأة ولكنه ظهر وتطور من منذ بداية التسعينات حتى وصل إلى الشكل الحالي يمكن تصنيف مراحل تطور التعليم الإلكتروني من الوجهة التقنية التعليمية إلى أربعة مراحل وهي (إسماعيل الغريب الزاهر. 2006. ص 69)

1-التعليم عن بعد : والتعليم عن بعد هو جزء مشتق من التعليم الإلكتروني وفي كلتا الحالتين فإن المتعلم يتلقى المعلومات من مكان بعيد عن المعلم -و يعرفه **David James Clarke** بأنه يعنى استخدام الوسائل التكنولوجية لتوصيل المحتوى التعليمي وتنظيم وإدارة أمتعلمي أثناء عملية تعلمهم واختبار الطلاب في مجملهم ويتم توصيل المحتوى والاتصال بالطالب في أي وقت وفي أي مكان من خلال شبكة الاتصالات الدولية الانترنت. (احمد محمد سالم. 2004. ص 59)

تم توظيف تقنية الاتصال في التعليم عن بعد منذ ظهور الإذاعة فخصصت الإذاعات العالمية برامج تعليمية مثل هيئة الإذاعة البريطانية BBC كذلك استغلت منظمة الصحة العالمية الإذاعات الإقليمية في الدول الفقيرة لنشر التوعية الصحية والبيئية عبر موجات الأثير وتطور الأمر بعد ذلك إلى ظهور إذاعات تعليمية ثم ظهر التلفزيون في الخمسينيات من القرن التاسع عشر ووظف في نفس السياق ثم وظفت التقنيات الأخرى مثل السينما والفيديو والتسجيلات الصوتية وأصبح ما يطلق عليه التعليم عن بعد باستخدام حقائب التدريب والتعليم وظهرت الجامعة المفتوحة والتي تقدم التعليم عن بعد وأول جامعة في هذا المجال الجامعة البريطانية المفتوحة في بريطانيا في نهاية الستينات من القرن التاسع عشر.

2- التعليم المعتمد على الحاسب :

اتسع هذا المفهوم بعد ظهور أجهزة الحاسب الدقيق MICRO COMPUTER في مطلع الثمانينات من القرن التاسع عشر وظهرت عدة استخدامات للحاسب في التعليم ومنها ما يلي:

أ-التعليم المعزز بالحاسب:COMPUTER-ASSISTED LEARNING

و هو تفاعل بين المتعلم ونظام الحاسب يصمم لتعليم الطالب وقد كان مقتصرًا على برمجيات التدريب الممارسة drillant practice ولأن أصبح يضم نمط المعلم الخصوصي والمحاكاة وبيئات الواقع الافتراضي والتي يمكن إن تقدم العديد من وضعيات التعلم المركبة. (الطويجي. حسين حمدي. 1987.ص55)

ب- التعلم المدار بالحاسب

COMPUTER MANAGED INSTRUCTION

ج-التعليم والتعلم لتنمية الفكر الابتكاري

COMPUTER BASED CREATIVE THINKING

د-استخدام الحاسب كمادة تعليمية يتم فيه تدريس الحاسب كمادة تعليمية وهو مجال يخص في الغالب فئة مهتمة بعلوم الحاسب والمعلوماتية كالمختصين في كليات علوم وهندسة الحاسب الآلي وفي التعليم العام يتم تدريس لغات عديدة وأشهرها

تليبيك BASIC

3-التعليم المعتمد على تقنية الانترنت :

تعرف الانترنت بأنها مجموعة من الشبكات العالمية المتصلة بملايين الأجهزة حول العالم والتي تنقل المعلومات الهائلة بسرعة فائقة

ومن ابرز ما تقدمه الانترنت في العمل التربوي الخدمات التالية:(عبد الرزاق. مصطفى يونس. 2000.ص 89)

-البريد الالكتروني

-القوائم البريدية

-نظم مجموعات الإخبارية

-برامج المحادثة

-التحاور بالصوت والصورة وهي عملية اتصال شخصين أو أكثر عبر الانترنت بالصوت والصورة

-الأبحاث المعززة بالحاسب وهي استخدام تقنية المعلومات للمساعدة في أعمال المكتبة وإعمال البحوث العلمية المعقدة وأصبح هذا المجال كبير الأهمية وذلك من خلال المكتبة الافتراضية التي وفرتها الشبكة العنكبوتية العالمية.

4- التعليم الافتراضي:

هو تعليم قريب من مفهوم التعليم المعتمد على الانترنت ولكنه يختلف عنه في انه يستخدم تقنية الانترنت ويضيف الى ذلك أدوات يتم فيها التحكم في تصميم وتنفيذ عملية التعليم والتعلم فيكون هناك برنامج مثل **BLACK BOARD –WEBCT** الخ وفيه تقنية تمكن المعلم والمتعلم من إدارة التعليم والتعلم والتقي وهو بدوره ينقسم الى جيلين وهما:

أ- الجيل الأول:(التعليم الالكتروني 1.0)

يعتمد الجيل الأول من التعليم الالكتروني أو ما يسمى بالتعليم الالكتروني 1.0 على التعليم القائم على استخدام وسائط متعددة وعلى تعليم تعاوني باستخدام الحاسب ففي التعليم القائم على استخدام الوسائط المتعددة يستخدم المتعلم الأقراص المدمجة وأقراص الفيديو الرقمية أو يستخدم الانترنت في عملية التعليم.

إما التعليم التعاوني باستخدام الحاسب فانه يتفاعل المتعلم مع غيره من المتعلمين ومع أساتذته بالاستعانة بأحد الأدوات مثل نظام إدارة التعلم وذلك عبر الاتصال المترامن

كاستخدام غرف الحوار أو الاتصال غير المتزامن مثل استخدام البريد الالكتروني ومنتدى المناقشة. (العريفي. يوسف. 2003. ص 24)

ب- جيل (التعليم الالكتروني 2.0)

استخدم هذا المصطلح لأول مرة في عام 2005 وهو امتداد للتعليم الالكتروني 1.0 ويعتمد على الاستفادة من خدمات الجيل الثاني من الويب مثل استخدام المدونات واستخدام الويكي وغيرها.

التعليم الالكتروني 2.0 = التعليم الالكتروني 1.0 + خدمات الجيل الثاني من الويب + تفاعل العنصر البشري

2-1- انواع التعليم الالكتروني :من الأشكال التي يمكن أن يكون عليها التعليم الالكتروني : (Dubois.jacues.1999.p 33)

أسلوب يعتمد على الشبكة العالمية للمعلومات لتوصيل وتبادل المحاضرات ومواضيع الأبحاث بين المتعلم والمعلم في نفس الوقت الفعلي لتدريس المقرر من خلال المحادثة الفورية أو الفصول الافتراضية.

التعليم
الالكتروني
المتزامن

وفيه يحصل المتعلم على دورات وحصص وفق برنامج دراسي مخطط ينتقي فيه الأوقات والأماكن التي تتناسب مع ظروفه عن طريق توظيف بعض أساليب التعليم الالكتروني مثل البريد الالكتروني أو أشرطة الفيديو.

التعليم
الالكتروني غير
المتزامن

3-1- أهداف التعليم الالكتروني:

يقوم التعليم الالكتروني على اعتماد المتعلم أساسا على نفسه أي تحول عملية التعليم الى تعلم وفيها يعتمد المتعلم بنسبة كبيرة جدا على ذاته وعلى هذا الأساس تأتي أهدافه على النحو التالي : (سالم احمد. 2004. ص 36)

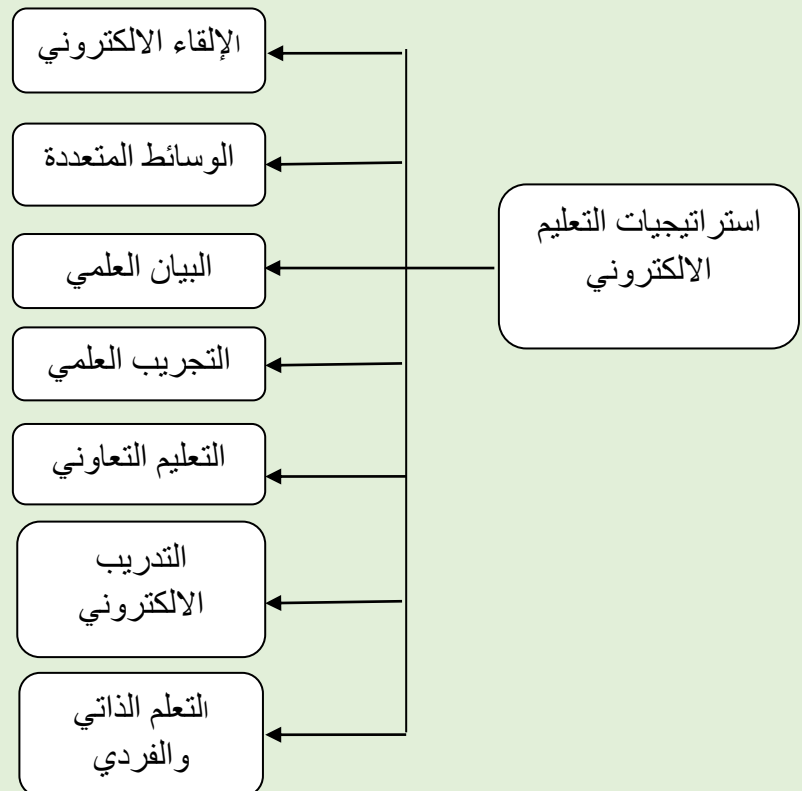
❖ دمج التكنولوجيا في الوسط التعليمي

- ❖ تأكيد الجودة والنوعية في التعليم
- ❖ تحقيق ديمقراطية التعليم.
- ❖ تحقيق التعليم الذاتي
- ❖ مراعاة الفروق الفردية
- ❖ تحقيق التعلم مدى الحياة والتعليم المستمر
- ❖ الربط بين التعليم وتحقيق التنمية
- ❖ يساهم في ترسيخ الثقافة المعلوماتية

1-4 استراتيجيات التعليم الالكتروني : يقوم التعليم الالكتروني على مجموعة من

الاستراتيجيات يمكن ان نلخصها في

الشكل التالي :



1-5 بيئة التعليم الالكتروني:

يعتمد التعليم التقليدي على عنصر المواجهة بين المعلم والمتعلم في الموقف التعليمي وهذا الالتقاء المباشر هو أقوى عنصر لتوفير التفاعل الايجابي لحدوث التعلم واكتساب المعرفة. أما في التعليم غير التقليدي أو الالكتروني فيستند الى أحدث التقنيات لتوفير بيئة التعلم. (سلام محمد توفيق. 2008. ص 34)

هناك عدد من البرمجيات التي تم تطويرها لتقوم بإدارة العمليات المختلفة للتعليم الالكتروني اصطلح على تسميتها بيئات التعلم الالكترونية كما إن هناك بعض أدوات إدارة التعلم عن طريق الشبكة وأدوات تصميم المقرر المعتمد على الويب أو على الشبكة وفي الحقيقة لا يوجد تعريف مبسط لهذا المصطلح إلا انه يمكن القول إن مصطلح بيئة التعلم الالكترونية يستخدم ليصف البرنامج الموجود في إي مزود والمصمم كي ينظم أو يدير العمليات المختلفة للتعلم كتقديم المواد التعليمية ومتابعة الطلاب والواجبات. فمفهوم بيئة التعلم الالكترونية لا يعني البيئة التعليمية الالكترونية بمفهومها الواسع الشامل لجميع مرافقها لكنه يعنى البرنامج المصمم لتنظيم وإدارة عمليات التعلم والتعليم.

تتميز البيئة التعليمية الالكترونية التي تساعد على دمج التقنيات في التعليم بمميزات خاصة بها حددتها الباحثة إيمان محمد العزو فيما يلي: (Roy.s.2001.p66)

*أن تكون بيئة نشطة بمعنى أن يشارك الطلبة في عمليات عقلية مختلفة وأن يكونوا مسؤولين عن النتائج التي يحصلون عليها كما يمكنهم من استخدام الحاسوب الآلي لإجراء العمليات الحسابية والمنطقية.

*أن تكون بيئة بنائية وفي هذه البيئة يقوم المتعلمون بإدخال الأفكار الجديدة على المعرفة السابقة لفهم المعنى

*أن تكون بيئة تعاونية وفي هذه البيئة يعمل الطلاب على شكل مجموعات صغيرة حيث يساعد كل منهما الآخر لتحقيق التعلم الأفضل وفي هذه الحالة يمكنهم استخدام

البرمجيات المختلفة لتعزيز التعليم التعاوني باستخدام الحاسوب كأداة اتصال فيما بينهم لتبادل المعرفة.

*أن تكون بيئة مقصودة ومنظمة وفيها يكون لدى المتعلمون أهداف معرفية وغير معرفية يسعون لتحقيقها

*أن تكون بيئة محادثة واتصال وذلك عن طريق استخدام البريد الالكتروني لتخطي البعد المكاني والاتصال مع مجموعات أخرى.

*أن تكون بيئة تأمل يمكن للمتعلمين التأمل في العمليات المعرفية التي حصلت في بيئة التعلم وكذلك في القرارات التي تم اتخاذها للوصول للحل المطلوب ويمكن استخدام الحاسوب كأداة إنتاج لعرض ذلك أو كأداة للقيام بالعمليات المعرفية المختلفة.

1-6- عيوب ومعوقات التعليم والتعلم الالكتروني:

رغم ما يتميز به التعليم الالكتروني من ايجابيات ساهمت في تطوير قطاع التعليم إلا إن لا يكاد يخل من العيوب والنقائص تحد من فعاليته وتعيق استخدامه: (الهادي محمد. مرجع سبق ذكره. ص 58)

أ- المعوقات:

يمكن تصنيف معوقات التعليم الالكتروني الى عوائق خاصة بالمتعلمين وأخرى خاصة بالمعلمين كما يلي:

1- عوائق خاصة بالمتعلمين:

- صعوبة التحول من طريقة التعلم تقليدية الى طريقة تعلم حديثة.
- صعوبة تطبيقه في بعض لمواد في حال عدم توفر مثيرات حسية.
- صعوبة الحصول على أجهزة حاسوب إلي لدى بعض الطلاب
- قد يؤدي توجيه بعض المعلمين أحيانا الى عدم الفهم الجيد واللبس

-التركيز على التعلم من خلال التعليم الالكتروني يضعف مهارات الكتابة والإملاء لدى الطالب

-إن التعامل مع الأجهزة وطول الجلوس أمام الحاسب الآلي قد يكون له تأثيرات سلبية على صحة الطلاب.

2-عوائق خاصة بالمعلمين:

-صعوبة التعامل مع متعلمين غير متعودين أو مدربين على التعلم الذاتي

-صعوبة التأكد من تمكن الطالب من مهارة استخدام الكمبيوتر

-درجة تعقد بعض المواد

-الجهد والتكلفة المادية في حال عدم توفر خبرة كافية لدى المعلم في التطبيق والتصميم التعليمي

-مشكلة حقوق الطبع وصعوبة استفادة المعلمين من المصادر التعليمية الأخرى

-أكثر القائمين على التعليم الالكتروني هم من المتخصصين في مجال التقنية ولا يؤخذ برأي المتخصصين في المناهج والتربية والتعليم.

ب- العيوب

1- عيوب تقنية:

-يحتاج التعليم الالكتروني الى إنشاء بنية تحتية من أجهزة ومعامل وخطوط اتصال بالانترنت

-يتطلب تدريب مكثف لأعضاء هيئة التدريس والطلاب على استخدام التقنيات الحديثة قبل بداية تنفيذ التعليم الالكتروني

-يحتاج الى أعضاء هيئة التدريس ذوي تأهيل عال للتعامل مع المستحدثات التكنولوجية المستخدمة في هذا النوع من التعليم.

-كما يحتاج أيضا الى هيئة إدارية مؤهلة للقيام بالعملية والى متخصصين في إعداد وتصميم البرمجيات التعليمية.

-2- عيوب عامة:

-لا يركز التعليم الالكتروني على كل الحواس بل على حاستي السمع والبصر فقط دون بقية الحواس

-الخوف على الخصوصية والسرية للمعلومات الخاصة بالمحتوى أو الامتحانات من الاختراق.

-يفتقر التعليم الالكتروني الى التواجد الإنساني والعلاقات الإنسانية بين المعلم والطلاب بعضهم البعض

-ينظر المجتمع في بعض الدول الى إن خرجي نظام التعليم الالكتروني اقل كفاءة.

2- دور التعليم الالكتروني في تحسين جودة التعليم في المؤسسات الجامعية:

يسهم توظيف التعليم الالكتروني في تحقيق معايير النوعية والجودة في علتي التعليم والتعلم واستيعاب التطورات المتسارعة في المعرفة ويلبي احتياجات الطلبة ويتيح الفرص التعليمية لأكبر عدد ممكن من الأفراد وينمي مهارات التفكير لدى الطلبة ويعزز التعلم الذاتي القائم على أسس نشطة ويعزز القيم الاجتماعية ويسهم في تربية الأجيال لديهم القدرة على التواصل مع الآخرين بحيث يسمح التعليم الالكتروني بإتاحة الفرصة للطلبة للتفاعل الفوري فيما بينهم من جهة وبينهم وبين المعلم من جهة أخرى من خلال الوسائل الالكترونية مثل حلقات النقاش وغرف الحوار وغيرها كما يعمل على نشر ثقافة التعلم والتدرب الذاتيين في المجتمع ويعد الأفراد للمستقبل.

2-1 معايير ضمان جودة التعليم الالكتروني في المؤسسات الجامعية:

تعمل المؤسسات الجامعية على وضع معايير تمكنها من مراعاة جودة التعليم الالكتروني في المؤسسات ومن بين هذه المعايير: (Wily.D.1999.p25)

-الاهتمام بالتصميم المتكامل لمنظومة التعليم الالكتروني.

-مراعاة المعايير الأكاديمية ومعايير الجودة في مراحل تصميم برامج التعليم الالكتروني واعتمادها ومراجعتها.

-إدارة برامج التعليم الالكتروني بالأسلوب الذي يحقق المعايير الأكاديمية للدرجة الممنوحة

-دعم التعلم الذاتي وتمكين المتعلمين من التحكم في نموهم التعليمي.

-طرق التقييم الختامي المستخدمة لبرامج التعليم الالكتروني.

2-2 واقع التعليم الالكتروني في الجامعات الجزائرية:

التعلم الالكتروني في الدول العربية مازال في مراحله الأولى فإذا ما نظرنا الى تجارب الدول العربية فهي هذا الجانب نرى كثيرا من الدول العربية لم تتبنى حتى الآن التعليم الالكتروني عن بعد في أنظمة التعليم العالي. هذا لم يمنع بعض الدول العربية من الأخذ بتجارب لا باس بها في مقدمة هذه الدول مصر والجامعة الافتراضية في سوريا. الجامعة العربية المفتوحة في كلا من الكويت والسعودية وغيريهما والتي تنفذ منهجية الجامعة البريطانية المفتوحة إلا أننا نخص بذكر من جل هاته التجارب العربية تجربة الجزائرية (ربحي مصطفى عليان وفوزي فايز اشنويوه. 2015.ص 33).

بالنسبة للتجربة الجزائرية في استخدام تكنولوجيا التعليم الالكتروني عن بعد لازالت في بدايتها وتراوح مكانها قد يرجع ذلك لغياب الوعي بفعالية هذا النوع من التعليم ومدى مساهمته في رفع المستوى العلمي والتأهيلي للفرد رغم ذلك إلا أن التجربة الجزائرية بدأت مبكرة بمحاولة تجربة مؤسسة **EEPAD** وتجربة المركز الوطني للتعليم المهني عن بعد **CNEPD**

كأول تجربة في ميدان التعليم الافتراضي والتي لا زالت قائمة تتولى الإشراف عليها جامعة التكوين المتواصل التي أنشئت موقعا افتراضيا تثبت من خلاله دروسا مكملة لطلبتها في بعض التخصصات ومن بين المشاريع التي قامت بها الدولة الجزائرية لنهوض بقطاع التعليم العالي نذكر مايلي:

➤ عرض مشروع **AUF** لفتح فرع المستير **MASTER** في مجال التبصر والتصور في ميدان التصميم بواسطة الكمبيوتر **computer graphic**

design and visualization

▪ تكوين-**AUF transfert** مكونين في ميدان التعليم الافتراضي أرضية

التعليم الافتراضي المستعملة هي **ACOLAD**

▪ **DESS UTICEF** تكوين اختصاصيين في مجال استعمال تكنولوجيا

المعلومات والاتصال لفائدة التعليم والتكوين جامعة لوي باس تور ومركز الدراسة

والبحث في المعلومات العلمية والتقنية **CERIST** مكلفا بهذه المهمة

▪ **N COSELEAR** تكوين اختصاصيين تربويين وتقنيين في استعمال أرضية

▪ -تجهيز الجامعات الجزائرية بالمعدات اللازمة لتطبيق التكوين عن بعد تمويل

هذه العملية قامت به وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التي خصصت

ميزانية معتبرة (مليار وثلاث مئة وخمسون مليون دينار جزائري)

▪ **FORTIF** تكوين **MASTER** اختصاصيين ومكونين في مجال التعليم عن

بعد المشاركون في هذا المشروع هم جامعة التعليم المتواصل الجزائرية.

اليونسكو **CNED. CNEM** الفرنسي وفرقة **A6**

▪ إعداد الدروس في الانترنت **WEB** باستخدام أرضية التعليم الافتراضي

سربولي للتعليم عن بعد جامعة التكوين المتواصل مكلفة بهذا المشروع

▪ مشروع **FPD-CARO** مبادرة من طرف جامعة بجاية تتمثل في فكرة إدخال

ممارسات تربوية جديدة أساسها الاستقلالية

ومن بين انجازات الجزائر أيضا في مجال التعليم الالكتروني ما يلي :

✓ إقامة شبكة للمحاضرات المرئية تدمج كل المؤسسات الجامعية منها 13 موقعا مرسل و46 موقعا مستقبلا ورغم هذا فان هذه الشبكة تسمح بتسجيل وبث غير مباشر للدروس فإنها مستعملة أساسا في شكل متزامن يستلزم الحضور المصاحب للأستاذ المرافق والطالب ويمكن أن يتم استغلال الشبكة حاليا في شكل نقطة بنقطة بمجرد الانتهاء من وضع التجهيزات وتكوين الكفاءات (العملية جارية) يمكن للنظام جمع 18 محاضرة مرئية في إن واحد بفضل عقدة مركزية وستة وحدات متعددة المواقع موضوعة في مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني(سامي الخفاجي. 2015.ص 96)

وقد تم توسيع الشبكة بداية من الدخول الجامعي 2009-2010 نحو المدارس التحضيرية التي تم تزويدها بمخابر افتراضية وقاعات تدريس متعددة الوسائط موصولة بشبكة خاصة للمحاضرات المرئية ولبلوع استمرارية هذا الهدف تم تسطير برنامج عمل منذ منتصف نوفمبر 2006 يحدد بوضوح مسؤوليات كل الأطراف المعنية :

*اللجان الوطنية للتعليم الافتراضي

❖ اللجان الجهوية للتقييم. مديرية التكوين العالي للترج

❖ *مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني

❖ *جامعة التكوين المتواصل

❖ *ممونين بتجهيزات العمل

و هناك حاليا في المؤسسات الجامعية خلايا للتعليم عن بعد تضم خبراء بيداغوجيين مهندسين وتقنين استفادوا من تكوين متخصصين ومتنوع في إطار مختلف مشاريع التعاون خاصة في إطار مشروع ابن سينا (اليونسكو وللجنة الأوروبية) وبرنامج التعاون مع سويسرا كوزيليرن COSELEARN والجامعة الرقمية التي مقرها بجامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين بباب الزوار.

و سوف يتم تدعيم نظام التعليم الالكتروني عن طريق الشبكة الوطنية ما بين المكتبات التي هي حيز التوسيع لتشمل كل مؤسسات الوطن. ومن بين مشاريع الدولة الجزائرية في مجال التعليم الالكتروني نجد مشروع أديا ويتمثل مشروع الانترنت لتطوير التعليم عن بعد بالجزائر **ide** جانبا من هذا البرنامج ويصبو الى دعم الجامعات الجزائرية في مجهودها في مجال التحديث.

ويجلب **ide** دعما مباشرا للإصلاحات الجارية من اجل اقتراح تعليميا مهنيا من شأنه الاستجابة للحاجيات الاقتصادية والصناعية وغايته تتمثل في المساهمة في بسط ونشر تكنولوجيا ت الإعلام والاتصال في مجال التعليم العالي والبحث العلمي وقطاعات التكوين المهني وتطوير التكوين الجاري عبر وسيلة الانترنت. (وليد رفيق العياصرة. 2017. ص 94)

إن نمط التعليم الذي يسعى مشروع **ide** الى ترقيته يجب أن يتيح لمؤسسات التعليم والتكوين الاستجابة لثلاثة تحديات

-مواجهة تزايد عدد التسجيلات

-التصدي لمشكل نقص عدد الأساتذة

-إتاحة الاستفادة من التعليم والتربية لصالح الأشخاص البعيدين عن المراكز الجامعية

حيث يقوم مشروع اديا على تقاسم المعارف بين أوروبا والجزائر فهو يشترك

جامعة لويس باستور

-جامعة مونس هينو. جامعة باجي مختار. جامعة سعد دحلب. جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم. المدرسة الوطنية العليا القبة والمدرسة الوطنية العليا قسنطينة.

فهذا المشروع قد حقق أهدافه في تقديم الدعم التقني خاصة وانه اطر كفاءات تقنية ومتخصصة في التعليم عن بعد.

2-3 أساليب تطبيق التعليم الالكتروني لضمان جودة التعليم العالي :

لضمان جودة التعليم العالي في الجامعة الجزائرية لابد من إتباع جملة من الأساليب التي يستند عليها التعليم الالكتروني للارتقاء بالعملية التعليمية ولعل من بين هذه الأساليب : (الموسى. عبد الله. 2008. ص78)

- ✓ -اعتماد أجهزة الالبياد في التعليم العالي حيث انه يتم استخدامه بطريقة وظيفية في الجوانب التعليمية كافة في البحث عن المعلومة وفي تنظيمها وفي عرضها بشكل جيد وفي تعميق العلاقة بين الطالب وزملائه بل وأيضا يكون الطالب مشاركا بهذه العملية.
- ✓ -اعتماد أجهزة الكمبيوتر واستخدام الوسائط الالكترونية من اجل تعزيز البيئة التعليمية وتحسين الجودة.
- ✓ -تقديم التصميم المناسب للمواقف التعليمية بجميع مكوناتها بما يحقق جودة التعليم الناتج من خلالها.
- ✓ -تقديم تصميم المباني وتطويرها لتراعي جميع الشروط والمعايير التي تتيح التعلم الفعال.
- ✓ -تصميم المواد والبرامج التعليمية وإنتاجها واستخدامها وتقويتها ومتابعتها.
- ✓ -دراسة كثير من المشكلات التعليمية التي تعوق تحقيق جودة التعليم، وتقديم البرامج والخطط والحلول للتغلب عليها.
- ✓ -تقديم برامج لإعداد القوى البشرية من المعلمين والمتخصصين في تكنولوجيا التعليم وتدريبهم من خلال المستحدثات التكنولوجية بما يعود بالفائدة على العملية التعليمية.
- ✓ -إعداد الدراسات والأبحاث التي ا يتم من خلالها التوصل إلى طرائق وأساليب تعليمية جديدة، ونظريات

وممارسات تؤدي إلى تحقيق جودة التعليم عند تطبيقها مع توظيف المستحدثات التكنولوجية بشكل

فعال في العملية التعليمية.

خاتمة :

في الأخير يمكننا القول أن الجزائر سعت مثلها مثل باقي الدول العربية من خلال محاولات فردية ومشاركة لتقليص الفجوة في مجال استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال التعليم العالي فسطرت بذلك استراتيجيات وبرامج لتحقيق هذا الهدف وهذه الجهود لا تعني في المقابل إن الجامعات الافتراضية التي تعتمد على تعليم رقمي لا تزامني ستحل محل الجامعات الحالية وإنما هي بدورها ستضع هذه التحديات أمام بعض المؤسسات حتى يمكن تطبيق هذا النمط ن التدريس دون سواه غير انه من الضروري الإشارة الى أن التطور في مجالات التعليم المختلفة يسير لصالح هذا النوع من التعليم ومن ثم لصالح الجامعات الافتراضية

ومع تنامي عدد الجامعات الافتراضية يمكننا أن نتنبأ بان هذا النوع من الجامعات سيكون له دور حضاري وتربوي كبير في القرن الحادي والعشرون وفي هذا يؤكد احد علماء الدراسات المستقبلية انه بحلول 2025 قد تصبح الجامعات التقليدية من مخلفات الماضي ويحل محلها مجموعة من المؤسسات التي تقدم برامج عن طريق قنوات وأنظمة للتواصل بعيدا عن الفصول الدراسية والمدرجات الدراسية التقليدية.

إن انجاز مهمة بحجم بناء جامعة افتراضية بكامل كيانها في قطاع التعليم العالي يتطلب تدخل الدولة وبقوة في انجاز هذا المشروع التنموي الوطني من خلال تنفيذ سياستها الوطنية للمعلومات والاتصالات والتي تنطلق من تطوير البنية التحتية للاتصالات وتوفير شبكات المعلومات على منوال تلك التي توفرها مختلف مراكز المعلومات العالمية وهذا بدوره يتطلب توفير الدعم اللازم سواء بالموارد المالية أو بالنصوص التشريعية التي تضمن الاستغلال الأمثل والمستمر لهذا المشروع

الاستراتيجي وفتح مجال الاستثمار والمنافسة للشركات العمومية والخاصة لتوفير أجود شبكات الاتصالات والمعلومات على مستوى دول العالم عامة والجزائر بالأخص.

قائمة المراجع

❖ المراجع باللغة العربية :

- إسماعيل الغريب زاهر. تكنولوجيا المعلومات وتحديث التعليم. ط1. علم الكتب. القاهرة. 2006
- احمد محمد سالم. تكنولوجيا التعليم والتعليم الالكتروني. مكتبة الرشد. الرياض 2004.
- الهادي محمد. التعليم الالكتروني عبر شبكة الانترنت. ط1. الدار المصرية اللبنانية. القاهرة. 2005.

-زيتون كمال عبد الحميد. تكنولوجيا التعليم في عصر المعلومات والاتصالات. ط1. القاهرة. عالم الكتب. 2002.

-سالم احمد. تكنولوجيا التعليم والتعليم الالكتروني. ط1. مكتبة الرشد. الرياض. 2004.

-سلام محمد توفيق. التعليم الالكتروني كمدخل لتطوير التعليم تجارب عربية وعالمية. المكتبة العصرية للنشر والتوزيع المنصورة. 2008.

-سامي الخفاجي. التعليم المفتوح والتعليم عن بعد. ط1. الأكاديميون للنشر والتوزيع. الأردن. 2015.

-قنديل احمد. التدريس بالتكنولوجيا الحديثة. د ط. عالم الكتب. القاهرة. 2006.

-ربحي مصطفى عليان وفوزي فايز اشتيوه. تكنولوجيا التعليم. ط2. دار الصفاء للنشر والتوزيع. 2015.

-وليد رفيق العياصرة. تكنولوجيا التعليم والتعليم الالكتروني. ط1. دار أسامة للنشر والتوزيع. الأردن 2017.

❖ المراجع باللغة الفرنسية:

-Dubois. jacues –distance learning A transformation mode I for higher education. the attached article. Mahe journal. 1999

-Roy. s –distance learning around the world. UNESCO confon educational development through utilization of technology. UAE. 2001

-wily. learning objects and the new CAI 2002. online document available at www.users.cs.uk

المؤسسة الزوجية وشبكات التواصل الاجتماعي في تونس

إعداد:

د. نعيمة الفقيه

الإدارة الجهوية للشؤون الاجتماعية بقبلي

GEDES – SFAX

الملخص

هذه المقالة تعطي أهمية لموضوع المؤسسة الزوجية وشبكات التواصل الاجتماعي في تونس. يتمثل هدفنا في تبين انعكاسات انفتاح المتزوجين على الوسائط الحديثة للاتصال والاستخدام المكثف لشبكات التواصل الاجتماعي على البناء الأسري. بحثنا بين أن الخلل في التعامل مع الوسائط الرقمية المعاصرة من قبل أحد الزوجين أو كلاهما قد يؤثر سلباً على المؤسسة الزوجية ويتسبب في زعزعة التماسك الأسري وذلك بسبب عدم جاهزية مجتمعنا التونسي كغيره من المجتمعات العربية لمثل هذه التطورات السريعة في وسائل التواصل الحديثة الأمر الذي يتطلب وضع خطط استراتيجية تمكن من حماية منظومة الزواج التي بات نجاحها أو فشلها في بعض الحالات مرتبطاً بكيفية التعامل مع شبكات التواصل الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: المؤسسة الزوجية، شبكات التواصل الاجتماعي، الوسائط الرقمية، البناء الأسري، التفكك الأسري.

ABSTRACT

This article gives importance to the subject of the institution of marriage and the social networks in Tunisia. Our objective is to identify the implications of the openness of couples to the modern media of communication and the intensive use of social networks on family construction. Our research showed that the

imbalance in dealing with contemporary digital media by one or both spouses may negatively affect the marital institution and cause the destabilization of family cohesion because of the Tunisian society's lack of readiness, like other Arab societies for such rapid developments in the modern means of communication which requires the development of strategic plans to protect the system of marriage which has become successful or failure sometimes related to how to deal with social networks..

Key words: Marriage Foundation, Social Networks, Family Disintegration, Digital Media, Family Construction

المقدمة

ابتكرت في زمن العولمة وسائل اتصال حديثة تحمل في طياتها عالما قائما بذاته من العلاقات والمعلومات، فسّهلت عملية التّواصل بين الأفراد كما رسّخت نماذج تواصل اجتماعي لم تعهدها البشريّة من قبل، مثل شبكات التّواصل الاجتماعي التي أتاحها الشبكة العنكبوتية. هذه الوسائط الرّقمية تجاوزت حدود الزّمان والمكان وأصبحت واقعا يستهوي الجميع في تونس وانتشرت في كلّ بيت على أكثر من شكل (الحواسيب، الأجهزة الذكيّة المحمولة...) وباتت الشّغل الشّاغل لكلّ فرد إلى أن أخذت اليوم حيزا كبيرا في حياة الأسرة (ساري، وزكريا، 2004) وذلك للإفادة التي تتركها هذه الشبكات على الجميع عندما يرتبط تواجدهم داخل المستجدات والمستحدثات العلمية والحياتية. وعليه فإنّه من غير الطبيعي تجاهل هذه العوالم الافتراضية أو الإبتعاد عنها من طرف مختلف أفراد الأسرة بقصد الإبقاء على الشكل التقليدي للتفاعل مع المجتمع. وتعتبر شبكات التّواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك وتويتر الأكثر انتشارا واستخداما على شبكة الأنترنت لما تمتلكه من خصائص تميّزها عن بقية المواقع الإلكترونية فهي وسيلة اتصال ناجعة في التفاعل الاجتماعي. والدور الكبير الذي تتبناه الوسائط الرّقمية في تلبية حاجات عجز الواقع عن تليتها جعل الزّوجين داخل الأسرة الواحدة يقبلان على استخدام الأجهزة الإلكترونية والتّعايش مع شبكات التّواصل الاجتماعي إلى حد درجة الإدمان وهو ما يكون له تأثير كبير على بناء الأسرة التي تشكّل اللبنة الأساسية في بناء المجتمع. وأثبتت عديد الدّراسات السّوسولوجية أنّ التّغير الذي أدخلته شبكات التّواصل الاجتماعي على الديناميكية العلاقات العاطفية والجنسية والأسرية جعل المؤسسة الزوجية تأخذ منعرجا جديدا بعيدا كلّ البعد عن المتعارف عليه بعد أن كانت في حصانة قبل زمن العولمة. وقد لاحظنا كباحثين من خلال مشاهداتنا ومتابعاتنا أنّ تلك الشبكات الإلكترونية تزداد نسبة انتشارها يوما بعد يوم خاصّة بين صفوف المتزوّجين حيث يتنوّع استخدامهم لها بين ماهو إيجابي وماهو سلبي فضلا عن قوة تأثيرها على العلاقات الأسرية والمؤسسة الزوجية، ومن هنا تتمحور مشكلة البحث حول تلمسنا من خلال متابعاتنا الميدانية

وتعاملنا الشخصي مع شبكات التّواصل الاجتماعي زيادة انتشار هذه الوسائط وقوة تأثيرها على فئة اجتماعية تعتبر من أهم مستخدميها في السنوات الأخيرة وهم المتزوجين ممّا دعا للقيام بهذا البحث المعنون بالمؤسسة الزوجية وشبكات التواصل الاجتماعي في تونس لإلقاء الضوء على هذه الظاهرة في مجتمعنا التّونسي، وهو محاولة جادة للكشف عن تأثير استخدام شبكات التواصل الاجتماعي على المؤسسة الزوجية وتبيّن إن كانت هذه العوامل الافتراضية تتسبّب في دعم المجتمع الأسري أم أنها تسهم في انقراط عقده وانهياره.

والسؤال المهم الذي يطرح نفسه وبخاصة في الوقت الراهن هو: هل استطاعت هذه العوامل المستحدثة أن تكون وسيلة اتصال فعالة وصادقة داخل الأسرة التّونسية وأداة لتقوية الرّوابط الزوجية أم أنها قلصت من مشاعر الاتصال وأدت إلى إنفصال وتفكك في العلاقات والمشاعر بين الرّوجين، وإلى زيادة في هموم ومشكلات الأسرة اليومية بما تحمله هذه التكنولوجيات من مخاطر مستجدة؟

لذلك هناك ضرورة لإجراء هذه الدّراسة الحديثة حول آثار تكنولوجيات الاتصال الحديثة وبخاصة الشبكات الاجتماعية على الأسرة التّونسية، واستهدفنا التعرف على مدى تأثير شبكات التواصل الاجتماعي عبر الانترنت على العلاقات الزوجية والأسرية والتعرف على أهم دوافع استخدام شبكات التّواصل الاجتماعي لدى المتزوّجين والآثار النفسية والاجتماعية المرتبطة باستخدام تلك الأوساط الرّقمية.

أهمية الدراسة

بما أنّ المؤسسة الزوجية تعدّ «أرقى آليّة ضبطية ابتكرها عقل الإنسان...، ولها دور في تنظيم حياة التّجمع البشري» (عمر، 1994، ص54)، فإنّه من الضروري الإهتمام بها بجديّة في خضمّ تطوّر وانتشار ظاهرة استخدام الشبكات الإلكترونية والتي قد تؤدّي إلى زعزعتها وانهيارها. فقد قام هذا البحث للتعرف على أثر استخدام شبكات التّواصل الاجتماعي وما ينتج عن هذا من إيجابيات وسلبيات على البناء الأسري، حيث يتوقّع أن تسهم النتائج التي ستصل إليها الدراسة ومن خلال التّوصيات في

تحسين الإستخدام الإيجابي لشبكات التواصل الاجتماعي من طرف المتزوجين والحد من الآثار السلبية.

1. الإطار المفاهيمي للدراسة

1- مفهوم شبكات التواصل الاجتماعي

يقصد بها المواقع الإلكترونية الموجودة على شبكة الأنترنت. ظهرت هذه المواقع منذ سنة 2000 ومكنت مستخدميها من التواصل والتفاعل وتبادل المعلومات (الدّارب، 2009). وتعد مواقع الفيسبوك وتويتر من أشهر شبكات التواصل الاجتماعي وأكثرها استخداما اليوم، فهي كعوامل افتراضية مكّنت مستخدميها من التواصل المرئي والصوتي والتّشارك في الأفكار والإهتمامات وتكوين علاقات تختلف في خصائصها عن العلاقات الحقيقية (محمد مزيد، 2012)، الشّيء الذي جعلها منافسا قويا لمؤسّستي الزّواج والأسرة تفوق قيمتها قيمة الوسائل الإعلامية التقليدية.

2- مفهوم المؤسسة الزوجية

تعتبر المؤسسة الزوجية نظام اجتماعي يسهم في حماية كل من الأسرة والمجتمع عبر الامتثال للقيم الاجتماعية والدينية على الحدّ السواء وتنظيم العلاقة الجنسية وإضفاء صبغة الشرعية عليها فهي عبارة عن «الرابطة المشروعة بين الجنسين» (الخشاب، 1981، ص96). ويعتبرها علماء الاجتماع من أكثر المؤسّسات الإنسانية إثراء لحياة الزوجين، الأسرة ومن ثم المجتمع، بما يعود على الكل من مزايا، على جميع الأصعدة النفسية كما الاجتماعية كما الاقتصادية... فهي مؤسسة ضرورية لتواصل الإنسانية وضمان صحة المجتمع، فالتفاهم بين الزوجين هو الحجر والدعامة لحياة الأسرة وتوازن الفرد.

3- مفهوم الأسرة

ورد في الموسوعة النّفسية الجنسيّة أنّ الأسرة «مؤسّسة إنسانيّة تواجدت في كلّ العصور وكلّ المجتمعات، وأبرز ما اتّسمت به الأسرة هو علاقة الزّواج والدّم التي

تربط أفرادها الذين يعيشون تحت سقف واحد وفي بيت واحد ويتواصلون حسب اعتبارات معيّنة: زوج وزوجة، أم وأب، أخ وأخت، تجمعهم عادات وتقاليد إجتماعية واحدة» (الحفني، 1992، ص94). من هنا، تظهر الأسرة ليست مجرد زواج لأنّ هذا الأخير هو عقد يجمع امرأة ورجل في علاقة جنسية شرعية، بل هي جملة من العلاقات التفاعلية بين الأبوين والأبناء فيها بينهم وما بين الأفراد وما يطرأ داخل الأسرة من تحولات نتاجا للإندماج في العالم الرقمي.

II. الإطار النظري للدراسة

1- النظريات المعتمدة

1-1- نظرية الحاجيات التكميلية لروبرت ونش

تعدّ من النظريات النفسية التي تسهم في تفسير ظاهرة اهتمام المتزوجين بمواقع التواصل الاجتماعي التي تعد استجابة لمفارقة بين الواقع المعيشي والحاجات المنتظرة (الكسب المادي، الأمن الاقتصادي، الأمان العاطفي ...) والتي باتت تشكل دافعا لتحقيق الإشباع المنتظر من خلال إيمان استعمال وسائل الإتصال الحديثة ونسج جملة من العلاقات الافتراضية. فدخل هذه المواقع والحديث مع قرين افتراضي أساسه الحاجة إلى شريك يخالف في مواصفاته الشريك الحقيقي وتحقيق جملة من المقاصد لإشباع مجموعة من الحاجيات مثل الحاجة الجنسية، الحاجة للتأنس والرعاية، الحاجة للعطف والحنان والحب... واختيار المتزوجين الشركاء افتراضيين يحكمه مبدأ الإشباع فكل طرف يجتذب نحو الآخر ليكتسب صفات لا يمتلكها لكنها تكون في الثاني، وبهذا فكل واحد منهما يلبي حاجات ورغبات الثاني.

1-2- نظرية انتشار المستحدثات لروجرز: Rogers

يستمدّ بحثنا إطاره النظري أيضا من مدخل نظرية انتشار المستحدثات والتي أبرز النظريات الحديثة المفسرة لظاهرة تبني المجتمعات المعاصرة للمستحدثات الجديدة، ووفقها يرى روجرز أنّ هناك علاقة بين انتشار المخترعات الجيدة وحدوث التغيرات داخل المجتمعات (عماد، وآخرون، 1998، ص 206-208)، وتقوم درجة انتشار

المستحدثات على فاعلية الإتصال داخل الأنساق الاجتماعية حيث يقع انتشار الأفكار المستجدة وفق عدد من المراحل تمكن من أخذ قرار بشأن إمكانية تبني المستحدثات الجديدة، هذه المراحل تتمثل فيما يلي:

- اكتشاف المستحدث الجديد ومعرفة وظائفه.
 - اتخاذ موقف تجاه المستحدث مع أو ضدّ استخدامه.
 - العمل على استخدام المستحدث الجديد والتأكيد على أهميته.
- مختلف المراحل عندما نطبقها على شبكات التواصل الاجتماعي نجد أنّ المرحلة الأولى تبدأ مع وعي الفرد بوجود هذه الشبكات كمستحدثات جديدة في عمل على تجربتها لمعرفة مدى أهميتها واكتشاف فوائدها وبمجرد بلوغ الفرد درجة الإقتناع بقيمة هذه الشبكات في حياته يقوم بتبنيها واستخدامها.

1-3- نظرية التأثير القوي لوسائل الإتصال

قمنا باستخدام نظرية التأثير القوي لوسائل الإتصال ووفقها تتمتع وسائل الإتصال المختلفة بتأثير قوي ومباشر وفوري على الأشخاص، وتكون لديها قدرة على تغيير وتعديل المواقف والاتجاهات والميول بما يتناسب مع سياسات أصحاب هذه الوسائل أو مستخدميها. وفق هذه النظرية جاءت وسائل الإتصال الحديثة ومن ضمنها شبكات الفيس بوك وتويتر كمشعب نفسي واجتماعي للمتزوجين ولها قدرة على توجيه الآراء والاتجاهات وتصل في بعض الحالات إلى تحديد المسار الحياتي للمؤسسة الزوجية والأسرية.

2- أنواع شبكات التواصل الاجتماعي

بالرغم من تعدد شبكات التواصل الاجتماعي يبقى عدد منها الأبرز في هذا المجال وتتمثل في:

- الفيسبوك:

هو إحدى شبكات التواصل الاجتماعي، يمكن المشتركين به من التواصل وتكوين روابط وصداقات جيدة، كما يسمح للأشخاص بصفتهم الحقيقية أو الأشخاص الاعتباريين كالشركات والهيئات والمنظمات بالمرور من خلاله وفتح آفاق جديدة

لتعريف المجتمع بهويتهم (خليفة، 2016، ص 114). وأفادت الإحصائيات بأن موقع الفيس بوك بتونس يستقطب سنة 2017 أكثر من خمسة ملايين مستخدم أي قرابة 55% من مجموع السكان، ليبلغ بذلك مقدار الزيادة في عدد المستخدمين 1.4 مليون (سوشال ميديا، 2017. إحصائيات في الفيس بوك في البلدان العربية -2017. <https://weedoo.tec>)

2- تويتر:

هو أحد مواقع التواصل الاجتماعي المخصصة لإرسال الإرساليات الصغيرة (خليفة، 2016، ص 116). يصل حجم الرسائل النصية الصغيرة التي يرسلها برنامج تويتر إلى 140 حرفا للرسالة الواحدة، وحسب إحصائيات سنة 2017 يستقطب هذا الموقع يستقطب أكثر من 200 ألف مستخدم أي بنسبة 1.6% من مجموع السكان في نفس السنة، ليبلغ بذلك مقدار الزيادة في عدد المستخدمين 149.900 مستخدم (Internet World Stats <https://weedoo.tech/2017> ,).

3- اليوتيوب:

يعد موقع للتواصل الاجتماعي ولرفع ملفات الفيديو، وما يميزه عن بقية المواقع هو كونه يجمع بين النشطين، ويشهد ضغطا على مشاهدة الفيديوهات التي تنشر من خلاله وهو ما يدفع بعض المشتركين للمشاركة بإدلاء آراءهم ووضع تعليقات على الفيديوهات المنشورة وهو ما يفتح مجالا للتواصل الاجتماعي مع غيرهم من متابعي نفس الفيديوهات (المقادي، 2014).

وتعد شبكات التواصل الاجتماعي عبر الأنترنت ومن أهمها الفيس بوك وتويتر من أحدث تقنيات الإتصال الحديثة والأكثر شعبية، ورغم أن الهدف الرئيسي الذي أنشأت على أساسه هذه الشبكات يتمثل في التواصل الاجتماعي بين الأفراد، إلا أن استخدامها اتسع ليشمل مختلف الأنشطة السياسية منها والثقافية والإقتصادية. وتعود نشأة المواقع الاجتماعية لمنتصف التسعينات حيث ظهر موقع Classmates.com سنة 1995 (خالد، 2008، ص 5) بهدف الربط بين زملاء الدراسة وتضمنت تلك المواقع الملفات الشخصية لمستخدميها وخدمات الرسائل الخاصة فيما بينهم. وظهر سنة

2005 الموقع الأمريكي My space والذي يعتبر من أول وأكبر الشبكات الاجتماعية في العالم وصاحبه الفيسبوك الذي تجاوز عدد مشتركيه خلال ست سنوات 800 مليون مستخدماً من شتى أنحاء العالم (السيد، وآخرون، 2009، ص 4)، أما مستخدمي موقع تويتر والذي أنشأ سنة 2007 فقد وصل عددهم سنة 2010 إلى أكثر من 200 مليون فرداً (المنصور، 2012، ص 86).

وتعتبر شبكات التواصل الاجتماعي الأكثر انتشاراً واستخداماً على شبكة الأنترنت لما لها من سمات تميزها عن بقية المواقع الإلكترونية وهو ما حفز مستخدمي الأنترنت من مختلف أنحاء العالم للإقبال المتزايد عليها لأنها تبقى أهم وسيلة اليوم للتنامي والتواصل بين المجتمعات، فهي أداة متميزة تساعد على تقريب الرؤى والتصورات والمفاهيم من الآخر والإطلاع على بقية الثقافات والحضارات. هذه الشبكات الرقمية وفق عدة دراسات وأبحاث لم تعد حكراً على فئة اجتماعية معينة أو منطقة دون أخرى بل شملت مختلف جهات البلاد التونسية وتواجدت في كل البيوت وأقبل عليها الأفراد من مختلف الفئات العمرية والاجتماعية، فهي فرصة هامة لتبادل الإتصال والمعرفة وتجاوز معوقات الزمان والمكان من أجل التواصل مع الآخر، فتزيد من تقارب الأشخاص وترفع من درجة تفاعلهم وتبني علاقات اجتماعية جديدة، كما أنها تساعد على اختزال قدر مهم من التمشيات في التعاملات الاقتصادية والتبادلات التجارية (Kittiwongvivat& Rakkanngan, 2010)

3- دوافع استخدام شبكات التواصل الاجتماعي

هناك العديد من الدوافع التي تدفع الأفراد لاستخدام شبكات التواصل الاجتماعي (خليفة، 2016، ص 114) ونوضح الأبرز منها:

- بعد المسافات بين الأهل والأقارب:

أدى بعد المسافة بين الأهل والأقارب واضطرار بعض الأفراد المقربين للسفر لدواعي العمل أو العلاج إلى محاولة البحث على طريقة ووسيلة للتواصل مع هؤلاء الأفراد، وكان ذلك سبباً مهماً لاستعمال شبكات التواصل الاجتماعي.

- عدم توافر فرص التشغيل:

تعيش نسبة هامة من الشباب البطالة وندرة فرص العمل، وبهدف الهروب من ذلك الواقع المرير يلجأ الكثير منهم إلى مواقع التواصل الاجتماعي (الجعبري، 2009، ص 121).

- المشكلات الأسرية:

يستخدم عديد الأشخاص شبكات التواصل الاجتماعي كهروب من المشكلات التي تحدث داخل الأسرة، وتكون مواقع التواصل الاجتماعي أداة للإبتعاد عن التوتر من خلال البحث عن علاقات جديدة.

- أوقات الفراغ:

يقوم بعض الأفراد بملء وقت الفراغ عن طريق تكوين صداقات جديدة والتحاور مع بعض الأصدقاء في محاولة منهم للهروب من الروتين والشعور بالملل ورغبة في التجديد وخلق جو اجتماعي وراء الشاشات الإلكترونية وداخل شبكات التواصل الاجتماعي.

4- تأثيرات شبكات التواصل الاجتماعي

لشبكات التواصل الاجتماعي عديد الآثار منها السلبية وأخرى إيجابية. وتتمثل حسب ما أورده بعض الباحثين فيما يلي:

- التأثيرات الإيجابية

- تعتبر شبكات التواصل الاجتماعي طفرة تكنولوجية نتج عنها تقريب المسافات بين الأفراد ومكنت من مشاهدة الأقارب والأهل كما يمكن عن طريقها إجراء اجتماعات خاصة بالعمل وإنجاز العديد من المهام التي كان يصعب إنجازها فيما قبل.

- استطاعت مواقع التواصل الاجتماعي تقديم كل ما يحتاجها لأفراد من إمكانيات وأدوات لاكتساب الخبرات وبناء شبكة هامة من العلاقات.

- ساعدت شبكات التواصل الاجتماعي الأفراد على إعادة بناء شبكة الصداقات القديمة.

- التأثيرات السلبية:

- ضعف العلاقات الأسرية والعزلة النسبية للأسرة

- التباعد بين الزوجين في مناقشة الأمور الأسرية

- شيوع ثقافة الاستهلاك داخل الأسر والتطلع إلى ما يفوق قدرات الأسرة المالية

III. الدراسة الميدانية

1- نوع الدراسة: في ضوء طبيعة البحث والبيانات المراد الحصول عليها، قمنا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف الظاهرة مثلما هي عليه في الواقع، ويعبر عنها تعبيراً كمياً وكيفياً بحيث يمكن ذلك من فهم علاقات هذه الظاهرة، إضافة إلى الوصول إلى استنتاجات وتعميمات تساعد على تطوير الواقع المدروس. (بدوي، 1997).

2- أدوات جمع البيانات: من أجل التعرف على درجة أثر استخدام شبكات التواصل الاجتماعي على المؤسسة الزواجية بتونس من وجهة نظر المتزوجين وغير المتزوجين، اعتمدنا في جمع المعطيات على الاستبيان كأداة رئيسية باعتباره أكثر الأدوات التي تسمح لنا بجمع معلومات عن الظاهرة موضوع البحث في شكل معمق.

2- عينة البحث: بهدف مقارنة الإشكال المطروح وتفادياً لإنزياح عن الموضوعية عند البحث في حقيقة تأثيرات شبكات التواصل الاجتماعي على المؤسسة الزواجية قمنا باختيار عينة عشوائية ضمت فئات عمرية مختلفة وشرائح اجتماعية متنوعة وقدر عددها بـ (50) مفردة من مناطق مختلفة بتونس، في هذه العينة قمنا باسقصاء المتزوجين وغير المتزوجين حتى يتمكن من البحث بكل موضوعية في حقيقة الظاهرة المدروسة والإلمام بجميع جوانبها.

4- تحليل نتائج الدراسة الميدانية

انطلاقاً من الإشكالية ومن خلال المعالجة النظرية والميدانية لهذه الدراسة توصلنا إلى نتائج هامة نتبينها كما يلي:

- نتائج تتعلق بالسمات الديموغرافية للعينة

النسبة	التكرار	الجنس	
16%	8	أعزب	ذكر
40%	20	متزوج	

أنثى	عزباء	10	20%
	متزوجة	12	24%
المجموع		50	100%

يتبين لنا من خلال هذا الجدول أن نسبة الذكور أعلى من نسبة الإناث في العينة حيث بلغت 56% بالنسبة للذكور، بينما بلغت نسبة الإناث 44% وهي نسب متقاربة نوعاً ما، وارتأينا أن تكون نسبة المتزوجين أكثر حتى تكون دراستنا ذات جدوى أكثر والنتائج المتحصّل عليها تعبّر عن حقائق موضوعيّة (64% من مفردات العينة متزوجين).

- نتائج تتعلّق بأسباب تزايد ظاهرة استخدام شبكات التواصل الاجتماعي من قبل المتزوجين

الأسباب الإحصائية	سهولة استخدام شبكات التواصل الاجتماعي وعدم خضوعها للرقابة	الهروب من الضغوطات الحياتية والاجتماعية والنفسية ورتابة الحياة الزوجية	الحاجة للحصول على المعارف والتواصل الاجتماعي	البحث عن تلبية حاجيات عاطفية ووجدانية	المجموع
التكرار	8	18	12	12	50
النسبة	16%	36%	24%	24%	100%

بسؤال أفراد العينة حول الأسباب الواقفة وراء تزايد ظاهرة استخدام شبكات التواصل الاجتماعي لدى المتزوجين بتونس نجد أن الهروب من الضغوطات الحياتية والاجتماعية والنفسية ورتابة الحياة الزوجية تأتي على رأس هذه الأسباب حيث بلغ تكرار من أجاب بأنها أول الأسباب 36% من أفراد العينة، ثم تأتي كل من الحاجة للحصول على المعارف والتواصل الاجتماعي البحث عن تلبية حاجيات عاطفية ووجدانية في المرتبة الثانية بنسبة 24% لكل منهما، من ثم نجد سهولة استخدام شبكات التواصل الاجتماعي وعدم خضوعها للرقابة وذلك بنسبة 16%.

- نتائج تتعلّق بمدى قيام شبكات التواصل الاجتماعي بتعزيز ودعم المؤسسة الزوجية

النسبة	أنثى	النسبة	ذكر	الفئة الإجابات
%4.55	1	%7.14	2	نعم
%22.73	5	%21.43	6	إلى حد ما
%72.72	16	%71.43	20	لا
%100	22	%100	28	المجموع

يتبين لنا من هذا الجدول الانخفاض الشديد في موافقة عينة البحث من الجنسين على أن شبكات التواصل الاجتماعي تقوم بدور فاعل في تعزيز ودعم المؤسسة الزوجية، حيث لم يجب بنعم إلا مفردتين من الذكور ومفردة واحدة من الإناث ويمثلان معا نسبة 11.69% من مجموع مجتمع البحث الذين لهم دراية بمخاطر تلك الشبكات. بينما ارتفعت نسبة الإجابة بين المبحوثين الذين أجابوا بأن شبكات التواصل الاجتماعي تقوم بتعزيز ودعم المؤسسة الزوجية إلى حد ما حيث بلغت بين الذكور 21.43% أما الإناث 22.73%. أما الذين يرون أن تلك الفضاءات الرقمية لا تقوم بتعزيز ودعم المؤسسة الزوجية فقد ارتفعت لدى الإناث لتبلغ 72.72% أما الذكور فكانت نسبتهم 71.43%. ولا مرأ أن هذه النتائج تعكس وعيا لدى المبحوثين بطبيعة الدور الذي تقوم به شبكات التواصل الاجتماعي بكل ما تحويه من قيم ومبادئ تخالف قيمنا ومبادئنا الأصيلة والذي يكون في كثير من الأحيان أداة لنشر ثقافة العولمة وتقويض المؤسسة الزوجية على إثر تقويض البناء الأخلاقي للمتزوجين وربطهم بالشبكة العنكبوتية أكثر من أسرهم لتجعل التواصل الافتراضي سلوكا مستجدا يهدد المؤسسة الزوجية.

- نتائج تتعلق بانعكاسات استخدام شبكات التواصل الاجتماعي على المؤسسة الزوجية

الإجابة التكرار	الإنفتاح على كل ما يحدث في المجتمع	الإنشغال بشبكات التواصل الاجتماعي والفوضى في الحياة	الصراعات والخلافات الزوجية وهدم الإنسجام العاطفي	الخيانة الزوجية وتمزيق أواصر التواصل بين الزوجين	تيسير التواصل مع الآخرين والتنفيس على المتزوجين	سهولة العلاقة بين الجنسين وإدمان شبكات التواصل	المجموع

	الزوجية		الاجتماعي				
العدد	8	12	4	10	6	10	50
النسبة	%16	%24	%8	%20	%12	%20	%100

تشير المعطيات المرقمة إلى تعدد وتنوع انعكاسات شبكات التواصل الاجتماعي على المؤسسة الزوجية والتي تشير في معظمها إلى خطورة هذه الشبكات على مؤسسة الزواج وذلك بنسبة 72%، ويتجلى ذلك من خلال تصريح المستجوبين بتسبب تلك الشبكات في جعل المتزوجين من الجنسين ينشغلون بشبكات التواصل الاجتماعي الشيء الذي يخلق الفوضى داخل الحياة الزوجية (24%) وسهولة العلاقة بين الجنسين مما يفضي إلى إدمان تلك الشبكات (20%)، كما أنّ تلك الشبكات تكون منفذا للخيانة الزوجية وهو ما يتسبب في تمزيق أواصر التواصل بين الجنسين (20%) وخلق الصراعات والخلافات الزوجية وهدم الإنسجام العاطفي بين الزوجين (8%)، على نقيض ذلك نجد 28% فقط من المبحوثين بينوا أهمية شبكات التواصل الاجتماعي في تعزيز المؤسسة الزوجية من خلال تيسير تواصل المتزوجين مع الآخرين والتنفيس عليهم وهو ما صرح به 12% من مجموع مفردات العينة وتمكينهم من الإنفتاح على كل ما يحدث في المجتمع وهو ما عبر عنه 16% من جملة المبحوثين.

هذه النتائج تشير إلى أنه رغم إيجابيات شبكات التواصل الاجتماعي إلا أنها تشكل خطرا حقيقيا على المؤسسة الزوجية بتونس من خلال تقويضها للثقافة العربية الإسلامية والقيم والمبادئ العربية السمة وإضعافها لهوية متزوجين باتوا يفضلون العالم الافتراضي عبر الهروب إلى شبكات التواصل الاجتماعي على مؤسسة زوجية أصبحت تشهد تحولات كبيرة اقتلعت متانتها واستقرارها وما كان يميز العلاقة الزوجية من استقرار وانسجام، وبذلك لم تنجح تلك الشبكات في إيجاد ضمانات حقيقية تقوي مناعة مؤسسة الزواج ضد تيار المعاصرة وتزايد هيمنة شبكات التواصل الاجتماعي اللذان اقتلعا معنى الاستقرار والإنسجام وجعل كلا من القرينين ينشغلان

الآخر وويقع في دائرة الإنحلال الأخلاقي وفي علاقات وهمية ليصلوا في نهاية المطاف إلى أقوى درجات الفساد حيث الخيانة الزوجية والعلاقات الغير شرعية ومن ثم إلى الطلاق على إثر تصدع العلاقات الزوجية وتفكك المؤسسة الأسرية.

- نتائج تتعلّق بالتمثّلات الاجتماعية حول شبكات التواصل الاجتماعي في علاقتها بالمؤسسة الزوجية

الإجابة التكرار	ظاهرة ضرورية بالنسبة للمؤسسة الزواجية	قضية العصر وأزمة المجتمعات	إشكالية معقدة يصعب حلها	ظاهرة تستهدف المؤسسة الزواجية ومجتمعاتنا العربية	ظاهرة تناقض أهداف المؤسسة الزواجية ومردّها العولمة	المجموع
العدد	4	12	8	16	10	50
النسبة	%8	%24	%16	%32	%20	%100

تشير البيانات إلى تعدد وتنوع وجهات النظر تجاه شبكات التواصل الاجتماعي في علاقتها بالمؤسسة الزوجية فنجد النسبة الغالبة من مفردات العينة 32% يرون أنها ظاهرة تستهدف المؤسسة الزوجية ومجتمعاتنا العربية و24% من المستجوبين ينظرون إليها بمثابة قضية العصر وأزمة تعيشها المجتمعات العربية، في حين يرى 16% من مفردات العينة كونها إشكالية معقدة يصعب حلها، ونجد 20% من المبحوثين يرونها ظاهرة تناقض أهداف المؤسسة الزوجية ومردّها العولمة، وبقية مفردات العينة بنسبة 8% يرونها ظاهرة ضرورية بالنسبة للمؤسسة الزوجية.

- نتائج تتعلّق بآثار سوء استخدام شبكات التواصل الاجتماعي من قبل المتزوجين

الإجابة	انحراف	الإنحطاط	هدم التراث	التفكك الأسري	المجموع

التكرار	الأحداث	القيمي والأخلاقي لدى المتزوجين	الثقافي والهوية العربية الإسلامية	والطلاق	
العدد	12	15	12	18	50
النسبة	%24	%30	%24	%36	%100

الملاحظ في هذا الجدول أن أفراد العينة يجمعون على صحة كل البدائل التي تم طرحها والتي تشير إلى خطورة شبكات التواصل الاجتماعي على المؤسسة الزوجية بصفة خاصة وعلى مجتمعنا بصفة عامة. فنجد 36% من مفردات العينة يجمعون على أن استخدام تلك الشبكات بطريقة خاطئة من قبل المتزوجين يفرز ظواهر التفكك الأسري والطلاق، و30% من المبحوثين يؤكدون على تسبب تلك الشبكات في هدم التراث الثقافي والهوية العربية الإسلامية، و24% من المستجوبين يرون أن استخدام تلك الشبكات من طرف المتزوجين يتسبب في انحراف الأحداث، في حين يؤكد بقية مفردات العينة على أن استخدام المتزوجين لتلك الشبكات بشكل مفرط أو غير واعي من شأنه التسبب في تفشي ظواهر الانحطاط القيمي والأخلاقي لدى المتزوجين الذين لا يترددون اليوم في تنويع العلاقات العاطفية وممارسة العلاقات الجنسية الغير شرعية ودخول عالم الإباحية من خلال القيام بالخيانة الزوجية يتسبب وهو ما عبر عنه 30% من جملة المستجوبين.

- نتائج تتعلق باستراتيجيات مجابهة مخاطر شبكات التواصل الاجتماعي على المؤسسة الزوجية

النسبة	العدد	التكرار الإجابة
%20	10	عمل الحكومات على تلبية احتياجات الأسر وحل إشكالياتها
%12	6	دعم وسائل الإعلام والتكنولوجيات الحديثة الهادفة للحفاظ على الأصالة والهوية العربية وعلى المؤسسة الزوجية
%20	10	حرص الأسرة على عقلنة عملية استخدام شبكات التواصل الاجتماعي
%16	8	على أجهزة الإعلام والثقافة والمؤسسات التربوية بث موضوعات ترتبط بأهمية

		المؤسسة الزوجية والأسرة وقيمنا الإسلامية السمحة والتتديد بكل الظواهر المخلة بالإنسجام الزوجي والأسري
32%	16	إخضاع مواقع التواصل الاجتماعي للرقابة المشددة ومعاقبة كل قرين يهمل أسرته أو يقوم بخيانة الطرف الآخر
100%	50	المجموع

تشير بيانات هذا الجدول إلى كيفية مواجهة مخاطر شبكات التواصل الاجتماعي على المؤسسة الزوجية وذلك بإجماع 32% من أفراد العينة على أهمية إخضاع مواقع التواصل الاجتماعي والبرامج الإعلامية للرقابة المشددة ومعاقبة كل قرين يهمل أسرته أو يقوم بخيانة الطرف الآخر، يليها إدراك 20% من مفردات العينة لضرورة حرص الأسرة على عقلنة عملية استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، و20% من المبحوثين ذهبوا إلى أهمية عمل الحكومات على تلبية احتياجات الأسر وحل إشكالياتها، أما 16% من المستجوبين أكدوا على أنه من الضروري أن تقوم أجهزة الإعلام والثقافة والمؤسسات التربوية ببث موضوعات ترتبط بأهمية المؤسسة الزوجية والأسرة وقيمنا الإسلامية السمحة والتتديد بكل الظواهر المخلة بالإنسجام الزوجي والأسري، وطرحت فئة أخرى بنسبة 12% فكرة دعم وسائل الإعلام والتكنولوجيات الحديثة الهادفة للحفاظ على الأصالة والهوية العربية وعلى المؤسسة الزوجية.

نتائج الدراسة

من خلال عرضنا السابق لنتائج الدراسة نستنتج عدة نقاط هامة تتعلق بحقيقة شبكات التواصل الاجتماعي وكيفية استفحالتها لدى المتزوجين وتأثيرها على المؤسسة الزوجية:

1- دوافع استخدام شبكات التواصل الاجتماعي من طرف الزوجين

أكدت دراستنا الميدانية ما توصلت له عديد الدراسات الاجتماعية والنفسية بخصوص اجتياح شبكات التواصل الاجتماعي للمجتمع الأسري بتونس، وأثبتت استقصاءاتنا

المطوّلة على أنّ كلّ من الرّوجين لم يعد بمعزل عن هذه الشّبكات المستحدثة والتي تبدأ العلاقة بها من حبّ الإستطلاع لتصل إلى درجة التّعاش وتنتهي بالإدمان وذلك مرده تظافر عديد الدوافع والتي يمكن تفريعها كما يلي:

- الحاجة للتواصل الاجتماعي مع أفراد الأسرة أو الأصدقاء أو الزملاء في مجال العمل أو الدراسة والهدف من نسج هذه العلاقات هو التقرب من الآخرين وبلوغ التكامل الاجتماعي.

- سهولة الولوج لشبكات التواصل الاجتماعي واستخدامها دون وجود ضوابط أو رقابة مجتمعية، وسهولة تقمص أي شخصية توقّر لأحد الزوجين أو كلاهما الكثير من المعجبين من الجنسين الشيء الذي يجعل من الصعب التنحي عن تلك الشخصية.

- الحاجة للحصول على المعارف والمعلومات والتي تخص مختلف المجالات الحياتية.

- الحاجات الوجدانية والمرتبطة بالنواحي العاطفية والمشاعر حيث يسعى عديد المتزوجين للبحث عن الحنان والحب والإهتمام، والبحث عن حاجات عاطفية يفتقدونها في حياتهم الواقعية.

- حاجات التكامل النفسي: بناء على المعطيات المتحصّل عليها خصوصا من قبل المتزوجين وبناء على نظرية الحاجيات التكميلية يعود استخدام شبكات التواصل الاجتماعي إلى وجود جملة من الحوافز والدوافع التي مثلت حاجيات تحتاج للإشباع، وعلى هذا الأساس ينبغي مبدأ الاستخدامات على افتراض أنّ المتزوجين يقبلون على هذه الشبكات الاجتماعية خدمة لظروفهم النفسية التي تمثل مشكلات تواجههم، ذلك أنّ استخدام شبكة الفيسبوك أو تويتر حسب تصريحات أغلبية المستجوبين يعتبر الحل الأمثل لتجاوز هذه المشكلات النفسية مثل البحث عن المصادقية والتقدير الذاتي وتحقيق الإستقرار النفسي وإشباع مختلف احتياجاتهم... وحسب ابن خلدون الإنسان مدني بطبعه أي من الضروري أن يكون جزءا من مجموعة يشاركها الإهتمامات والآراء ويتجاذب معها أطراف الحديث، وإذا ما فقد أحد الزوجين أو كلاهما ذلك فإنّه يلجأ لمواقع التواصل الاجتماعي التي تتيح له الفرصة لبناء علاقات جديدة تتناسب مع أهوائه ورغباته. في هذا المستوى يكون العامل النفسي المسبب الرئيسي لحالة استخدام

تلك الشبكات المستحدثة التي تمثل اليوم وسيلة للهروب للعديد من الإشكاليات مثل صعوبة الوضع الإقتصادي الأسري الذي يصعد المشاكل بين الزوجين أو كلاهما أحدهما من الآخر لجموده أو برودة مشاعره أو انشغاله عنه بسبب العمل أو الأبناء وهذا ما أكدته عدة دراسات اجتماعية (شاهين، 2000). كما أفادت بعض المعطيات بوجود متزوجين مكبوتين عجزوا عن النجاح في حياتهم الزوجية وآخرين مهووسين بالخيانة لذلك لا يفوتون فرصة القيام بها عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي.

- الحاجة للهروب من الضغوطات الحياتية والاجتماعية ومن رتابة الحياة الزوجية ويكون بذلك استخدام شبكات التواصل الاجتماعي وسيلة للترفيه والتسلية، فالكثير من المتزوجين يعانون من ضغوطات العمل أو من صعوبات اقتصادية أو مشاكل أسرية أو ضغوطات اجتماعية مثل القمع والكبت وانعدام الحرية، ويكون التوجه نحو شبكات التواصل الاجتماعي نوعا من التنفيس في بعض الحالات ونوعا من التصعيد في حالات أخرى.

وعموما هذه الشبكات الاجتماعية كمستحدثات جديدة فرضت نفسها على كافة المجتمعات وعلى جميع مكونات مجتمعاتنا العربية وبصفة خاصة الأسرة إلى أن أصبحت الأجهزة الإلكترونية كفرد من أفرادها وهوما جعل المتزوجين يقبلون على استخدامها وقد يكون ذلك في البداية بدافع الفضول وحب الاستطلاع، لكن أكدت استقصاءاتنا مع المتزوجين أنّ الإقبال في مراحل لاحقة يكون نتاجا لتواجد جملة من الدوافع والحاجات مثل الحاجة لتطوير المعارف والمعلومات وتنمية المهارات الشخصية وتأكيد الذات واكتشاف الواقع من جديد، وتتيح شبكات التواصل الاجتماعي الفرصة لهؤلاء لإشباع رغباتهم المختلفة من خلال إنشاء صفحات خاصة بهم وإثرائها بكل ما يرغبون في إظهاره للآخرين وممارسة حرياتهم بشكل معاصر فيجدون المنفذ لإبداء آرائهم وممارسة هواياتهم والتعبير عن مشاغلهم ومشاكلهم والاستفادة من تجارب الآخرين ودعم شبكة علاقاتهم الاجتماعية التي تكون أكثر شساعة وتنشعبا مما هي عليه في الواقع.

2- إدمان شبكات التواصل الاجتماعي وأزمة المؤسسة الزوجية

2- 1- إدمان شبكات التواصل الاجتماعي

أكدت مختلف البيانات الميدانية أنّ شبكات التواصل الاجتماعي ساعدت المتزوجين على التواصل الإلكتروني ونسج العديد من العلاقات والتعامل مع عديد الأطراف بالصوت والصورة وتبادل المشاعر المختلفة، كما مكنتهم من تلبية مختلف حاجياتهم التي شكلت دوافع لاستخدام تلك الشبكات المستحدثة. مختلف الإغراءات جعلت واقع عدد لا بأس به من المتزوجين من الجنسين يختفي وراء شبكة الأنترنت والإنغماس في العالم الخيالي لساعات طويلة وهو ما يبين إصابة كثير من المتزوجين بحالة إدمان لشبكات التواصل الاجتماعي ويقصد بها الهوس باستخدام تلك الشبكات التي تحتل اليوم في تونس موقع الصدارة بالإنشغال من قبل المتزوجين الذين من شدة تعلقهم بأجهزة الحواسيب وهواتفهم الذكية وارتباطهم بما تقدمه شبكات التواصل الاجتماعي من مكتسبات لا يتوقفون عن استعمالها حتى عند تواجد الأسرة مع بعضها البعض أو أثناء العمل أو عند التواجد في غرف النوم إلى أن أضحت تلك الشبكات وفق تصريحات عدد من المستجوبين الغير متزوجين القرين المستحدث لأحد الزوجين أو كلاهما والأسرة المفضلة التي بات يصعب الإنسلاخ عنها. وحسب الدلائل الميدانية لدراستنا تتجلى حالة إدمان الأزواج لشبكات التواصل الاجتماعي من خلال:

- الإستخدام المتكرر والمتواصل والمفرط لشبكات التواصل الاجتماعي
- الإنشغال لساعات طويلة بشبكات التواصل الاجتماعي والهروب من القيام بالواجبات الأسرية
- إنزواء الزوجين في توجهاتهما والإنشغال عن الإيفاء بمتطلبات المنزل وتربية الأبناء
- انشغال الزوجين عن بعضهما البعض
- اتباع مغريات العالم الافتراضي والتبعية عن الدين الإسلامي وتتبع الملذات والإكثار من العلاقات العاطفية والتنصل من المسؤولية
- من الأكيد أنّ إدمان عديد المتزوجين على استخدام شبكات التواصل الاجتماعي وارتفاع عدد المشتركين في هذه المواقع من الجنسين دون أي حد أدنى من الرقابة من

شأنه تشجيع المتزوجين على الخيانة الزوجية. من هنا يتبادر إلى أذهاننا بعض الأسئلة المهمة مفادها: أمام الخلل في التعامل مع شبكات التواصل الاجتماعي من طرف المتزوجين وحالة الإدمان التي لم تفضي إلا إلى الخيانة ما هو مآل المؤسسة الزوجية في تونس اليوم؟ أية مخاطر تواجهها في ظل التلاحق الكبير بين المؤسسة الإلكترونية والمؤسسة الأسرية؟ هل مازالت هذه المؤسسة فعلا قائمة أم أنها أصبحت افتراضية بعد أن كانت واقعا هدمته الشبكات الإلكترونية المستحدثة؟

2-2- أزمة المؤسسة الزوجية: مؤسسة زوجية بين التفكك والنزاع

كشفت استقصاءاتنا المطوّلة عن الأزمة التي تشهدها المؤسسة الزوجية في ظل الإستخدام المفرط لشبكات التواصل الاجتماعي من قبل المتزوجين. تلك الشبكات التي تجاوزت الحدود الزمنية والجغرافية نجحت في تحدي مختلف الضوابط الاجتماعية التي كانت تمثل حصنا لكل من المؤسسة الزوجية والمؤسسة الأسرية، كما أعادت صياغة العلاقة بين الزوجين من جهة وبين الزوجين والأبناء من جهة أخرى وأضافت أبعادا جديدة للتواصل الاجتماعي بين أفراد الأسرة التي أصبح انسجامها الخارجي داخل المجتمع شكليا أو مصطنعا في حين تكون أواصر المحبة والتفاعل داخليا مكسورة ورمزية تقتصر على أوقات قليلة لا تكفي للحفاظ على تماسك الأسرة وانسجامها (Kraut, et al., 2007). وبقدر ما قربت شبكات التواصل الاجتماعي بين البعيدين فقد باعدت بين الزوجين اللذان يشهدان في ظل الغزو الإلكتروني لحياتهما نقصا في التفاعل اليومي بينهما فيشهدان حالة من الإغتراب والقطيعة بينهما. من الأكيد أنّ الانجراف نحو أطراف أخرى داخل العالم الافتراضي والخلل في استخدام الشبكة العنكبوتية يهدم العلاقة بين الزوجين خاصة وأنّ العالم الافتراضي أفقد الأسرة خصوصياتها وجعل الغرباء يدخلون البيت ويتدخلون في مختلف شؤون الأسرة دون استئذان، من هنا تتعرض العلاقة الزوجية للاهتزاز ولن تكون جيدة ويتراءى ذلك حسب تصريحات المستجوبين وخاصة المتزوجين منهم من خلال:

- انعدام الثقة بين الزوجين وعدم تصديق كل طرف للآخر

- الشك المرضي لدى القرينين ومحاولة التجسس والتثبت من إمكانية وجود حالات خيانة

- سيادة التوتر والقلق الدائم والشعور بحالات الإكتئاب وتزعزع الثقة بالنفس خاصة عند اكتشاف حالات خيانة وعدم قدرة أحد القرينين على الحفاظ على الآخر، وشعور الطرف الآخر بالإحتقار والنقمة

- العزلة والإغتراب عن الأسرة والإكتفاء بالمحادثات على شبكات التواصل الاجتماعي

بيّنت هذه الدراسة جيّداً أنّه بالرّغم ما تعود به شبكات التواصل الاجتماعي من مزايا على جميع الأصعدة الحياتيّة أصبحت تلك الوسائط الحديثة وسيلة لتغيير مفهوم الزواج الذي يعرف بأنّه رابطة متينة تقوم على أسس دينية وأخلاقية وبإعطاء الأولوية للأسرة، حتى يصبح مؤسسة معاصرة تقوم على التعايش بدون تفاعل حقيقي كما هو الحال عليه داخل المجتمعات الغربية التي تشجع المتزوجين بطريقة مباشرة وعبر إثارتهما بما تقدمه تلك الشبكات للوقوع في المحرمات وارتكاب المحظور فتراهم يقبلون على ارتكاب الخيانة سواء المباشرة أو غير المباشرة وممارسة العلاقات الجنسية الغير شرعية التي لا يتقبلها مجتمعنا المحافظ والتي غدت منافسا قويا للزواج. ويمكن القول أنّه «من يزرع الرياح يجني العاصفة»، أي أنّ المتزوجين يقبلون على استخدام شبكات التواصل الاجتماعي أملا في تحسين حياتهم إلا أنهم لا ينجون سوى المآسي خاصة على إثر توتر العلاقات الزوجية وتزايد الخلافات بين الزوجين التي تصل إلى حد الإيذاء اللفظي أو البدني وفي بعض الحالات يتحول إلى جرائم قتل.

عديد التّصريحات أظهرت أنّ الإستخدام السلبي والغير واعي لشبكات التواصل الاجتماعي يتسبب في زعزعة العلاقة بين الزوجين وتغييب مشاعر الحب بينهما، كما يفضي إلى انقطاع التواصل بين أفراد الأسرة وتشتيت أفرادها خاصة إذا تطورت حالات النزاع بين الزوجين لتتسبب في تفكك الأسرة ومن ثم تنتهي بالطلاق. وأفادت البيانات بأنّ عصر المعلومات بقدر ما أفضى إلى تعزيز انفتاح الأسرة على العالم الخارجي بقدر ما جعل من شبكات التّواصل الاجتماعي تهدم في بعض الأحيان

المؤسسة الزوجية وذلك بجعل المتزوجين يبحثون عن أوهام السعادة داخل غرف العالم الإلكتروني ومن ثم يعيشون الطلاق الصامت من خلال تزايد الفجوة بين الزوجين والتفكك داخل النسق الأسري لينتهي بهم المطاف إلى الطلاق الفعلي الذي يعاني مجتمعنا تبعاته المختلفة خصوصا على إثر تزايد حالات الطلاق وانحراف الأحداث واستفحال العلاقات الجنسية الغير شرعية والولادات خارج إطار الزواج.

نحوصل للقول أنّ المؤسسة الزوجية تمرّ بمرحلة حرجة بسبب التنافس الذي تعيشه مع شبكات التواصل الاجتماعي لأنّ كلا منهما يحاول القضاء على الثاني، من هنا نتبين الأزمة التي تعيشها أسرنا التونسية التي قلبت العوالم الافتراضية موازينها وغيبت مقومات انسجامها وقوتها على إثر استهدافها للزوجين على حد سواء وجعلهما يستبدلان المنظومة الزوجية بمنظومة افتراضية أوجدت لهما أسرة افتراضية تباعد الزوجان فيها وتغرب الأبناء الذين يعانون الآثار النفسية لتزايد الفجوة بين الأبوين أو على إثر اكتشاف خيانة أحد الأبوين للآخر. كلّ هذا يجعلنا ندق ناقوس الخطر لأنّ مؤسسة الزواج أصبحت هزيلة وضعيفة لا تقوى على مجابهة الشبكات المستحدثة والتي أصبحت عائقا أمام تواصل تماسك مؤسسة الأسرة (Nie, et al., 2009) التي يتوقف صلاح المجتمع على صلاحها، لكن هذا الأخير أصبح من الصعب إيجاده ونحن في زمن التكنولوجيات الحديثة وهيمنة العوالم الافتراضية التي هيمنت على البيوت والعقول وجعلت الإلكترونيات تحل محل القرين والأسرة وجعلت العلاقات الغير شرعية تحل محل الزواج والطلاق محل الأسرة.

2-3- الآثار الناتجة عن تفكك المؤسسة الزوجية والأسرية جراء استخدام شبكات التواصل الاجتماعي

أظهرت استقصاءاتنا المطوّلة مع المبحوثين أنّ سوء استخدام شبكات التواصل الاجتماعي من طرف أحد الزوجين أو كلاهما في عدد من الحالات لا يسهم في تعزيز المجتمع الأسري بل يسهم في انفراط عقده وانهياره على إثر قضاؤه على الإنسجام القائم بين القرينين وزعزعة المؤسسة الزوجية وهذا له تأثيرات على مجتمعنا التونسي الذي يعاني اليوم الآثار الناتجة عن تفكك المؤسسة الأسرية جراء الاستخدام

الخاطئ للزوجين للعوامل الرقمية ومن أبرز تلك الآثار والتي صرح بها مستجوبونا
نخص بالذكر:

- **الطلاق والتفكك الأسري:** يعدّ الطلاق «تصرّف شرعي...تنتهي به رابطة الزوجية في الحال أو في المآل» (الخشاب، 1981، ص 27) ويفسر بوجود عديد المشاكل في الأسرة «يمكن تحليلها عن طريق مفهومات الصراع الناتجة عن توقّعات أدوار الأزواج والزّوجات» (الخولي، 1993، ص 218) والأبناء ممّا ينجّر عنه تفكّك الأسرة. لاسيّما وأنّ عددا من الأسر عجزت في ظل الإستخدام المكثف والغير ممنهج لشبكات التواصل الحديثة عن الحفاظ على متانة كيانها والعلاقات السائدة بين أفرادها في ظلّ واقع بدا جد مخالف لتوقّعات الزوجين وطموحات الأبناء، فيه لم يجد أفراد الأسرة ما ينتظرونه ولعلّ ذلك ما يبرّر تواجد ظاهرة الطلاق في صفوف الأسر التي استعمرت الشبكات العنكبوتية بيوتها وأصبحت فيها العوالم الافتراضية وسيطا يفرق بين الزوجين بشكل أو بآخر. ولا غرابة في أن تتحوّل شبكات التواصل الاجتماعي إلى خطر حقيقي يهدّد مجتمعنا التونسي حيث تنقلب مزايا تلك الشبكات إلى أخطار تغيب انسجام الأسرة وأمنها.

في هذا المستوى، نتبين بأنّ المتزوجون يقبلون على هذه الشبكات أملا في بلوغ الكمال والسعادة المنشودة في حين لا يحصدون من ورائها سوى مخاطر تحيط بحياتهم الأسرية فيتوخّون الطلاق كحلّ جذري لواقع يتمرّد على رغباتهم وعلى ثبات كيان أسرهم التي كانت إحدى أسباب استخدام تلك الشبكات في حين أضحت الضحية الأولى لمختلف الانعكاسات السلبية لهذه العوالم المستحدثة. من هذا المنطلق يظهر الطلاق «الحلّ الأفضل لإيقاف المعاناة والخناقات والصراعات المستمرة» (معن خليل، 1994، ص 215)، داخل الأسرة لكن وفق سمنر (معن خليل، 1994، ص 233) تؤدّي السياسة الطلاقية إلى انحلال الروابط الأسرية وفساد الحياة الاجتماعية يدفع كلّ فرد من أفراد الأسرة: الزوج والزوجة والأبناء ثمنه النفسي والعلائقي على إثر انقطاع كافة الروابط المشتركة بينهم ممّا يكون له أثر كبير على نفسيّة الزوجين والأبناء ومن هذه الآثار: القلق، الاضطراب النفسي، الحرمان العاطفي والجنسي، قلّة الثقة في النفس

نتاجا للاحساس بالفشل والقلق خاصّة على الأطفال إثر الطّلاق...كما تظهر صراعات حول حضانة الأبناء بين الزوجين ويتبع ذلك شعور عميق بالنّدم وظهور عقدة التّأنيب والحاجة الماليّة خصوصا لدى الزّوجة وهو ما يجعل لدى كلّ طرف في الأسرة «نظرة للذّات لا تكون ايجابية فلا يتوحّد معها بل يجعل عنده إنفصام بين الذّات الفرديّة والأنا الاجتماعيّة» (الخولي، 1993، ص 283).

نافلة القول، تتسبّب الوسائط المستحدثة في الطّلاق وتفكّك الأسرة ممّا يخلق معاناة نفسيّة يعيشها الزوجان والأبناء على حدّ السّواء. كلّ هذا الوضع يكون له أثر على المجتمع التونسي عبر ازدياد عدد المطلّقين والمطلّقات وانهيار عديد الأسر برجالها ونسائها وأطفالها وهو ما يخلف أثرا أكثر خطورة يهدّد مستقبل الأجيال الجديدة هذا الأثر هو انحراف الأبناء.

- **انحراف الأحداث:** وفق دراسة لمصطفى أحمد تركي نترأى بأنّ «التّوافق النفسي الاجتماعي للأبناء يعتمد إلى حدّ كبير على نمط الرّعاية الأبويّة» (أحمد تركي، 1974، ص 205)، رعاية غيّبتها شبكات التواصل الاجتماعي بتغييب أحد الزوجين أو كلاهما وبروزها بالتّالي كظاهرة اجتماعيّة تتسبّب في تقويض وضعف النّسق الأسري، فحسب عدّة دراسات سوسيولوجيّة وتماشيا مع نتائج بحثنا الميداني تعاني عديد الأسر بتونس من التّفكّك على إثر انشغال الزوجين باستخدام شبكات التواصل الاجتماعي وإهمال الأسرة. بشكل يعاني فيه الزوج مشكلات وجدانيّة وعصبيّة تؤثر في حياته، وتعاني الزّوجة أيضا مشكلات اجتماعيّة ونفسيّة، ويعيش الأبناء هم الآخرون أقسى الظروف جرّاء تفكّك الأسرة ووهنها إذ ينتظرهم الحرمان من الاستقرار الأسري ومن عواطف الأمّ والأب، مثلما ينتظرهم التّشرّد والتّسوّل والجنوح والانحراف (شرب الكحول، السرقة، السّهر الغير منطقي، مرافقة أصدقاء منحرفين...).

لقد أفضت المعطيات الميدانيّة في مجملها إلى أنّ حاضر عديد الأبناء اليوم بتونس هو وليد ما تعيشه الأسرة من تصدعات نتيجة لحلول شبكات التواصل الاجتماعي محل الحياة الزوجية والأسرية العادية، فهو حصاد لانشغال الزوجين بشبكات

التواصل الإجتماعي وسوء استخدامها وما يفرز ذلك من صدمات مستمرة داخل الأسرة أو طلاق. هذا الوضع يفرض في بعض الحالات إلى إصابة الأبناء بحالات من الاكتئاب واليأس، ويجد الكثير منهم الملاذ في استخدام المخدرات والمسكرات، هؤلاء الأبناء بات حاضريهم تغييبا ومستقبلهم مليئا بالخوف من كثرة المخاطر التي تحيط بهم مما يجعلهم يظلون سبيلهم فيتجهون اتجاها شاذا يقضي على حاضريهم ومستقبلهم ويضرون بأسرهم وبمجتمعهم (الخشاب، 1981، ص 187).

- هدم الهوية العربية الإسلامية والإنحطاط القيمي والأخلاقي لدى المتزوجين

توصلت دراستنا الميدانية إلى تبين أنه خلال الظرفية العالمية الحالية والمتسمة بالتواصل البشري والحضاري بفضل شبكات التواصل الإجتماعي، يعيش المتزوجون في تونس أزمة هوية عميقة إلى درجة لم تعد لهم القدرة على حسم موقفهم تجاه ضرورة اندماجهم في مجتمعهم الأصل بكل ما يحويه من زخم عقائدي وقيمي وثقافي. وبتنا كمختصين في قراءة وتحليل الظواهر الإجتماعية نعيش عن كثب تأرجح هؤلاء ما بين أصالة ثابتة خلدها الآباء والأجداد ومعاصرة مجهولة المعالم في وضعية الجاهل لنفسه ولحقيقة وجوده وواقعه وبصفة أشمل لهويته. هذا التأرجح حول حياة هذه الفئة الإجتماعية إلى ساحة تموج بخضم من الإشكاليات والانحرافات إلى درجة بتنا فيها كمختصين في حيرة من أمرنا لأننا من أيتها نافذة حاولنا النظر في مشكلات المتزوجين إلا وتراءت جد عويصة.

إن أهمية تراثنا الثقافي الحاث على الاقتداء بالسلف الصالح والقيم السمحة لم تمنع من غلو المتزوجين في تقليد الغرب الذي نجح من خلال الغزو الإعلامي والتكنولوجي والثقافي في مغالطة هذه الشريحة الإجتماعية واقتلاعها من جذورها الأصيلة لتقبل على طوارئ دخيلة عليها باسم الحضارة الحديثة والثقافة المعاصرة، الشيء الذي أفضى إلى انحراف نسبة لا بأس بها منهم عن المسار السوي وتقليد مظاهر متنوعة من المجون والفساد حيث تعاطي المسكرات والمخدرات وارتكاب المعاصي والمحرمات عوض الاقتداء بابتكارات مذهلة حققتها دول أخرى في هذا العالم

المترامي الأطراف، فتزايدت بذلك ظواهر الخيانة الزوجية والعلاقات الجنسية خارج إطار الزواج والولادات الغير شرعية.

وأوضحت البيانات أنّ اجتياح شبكات التواصل الاجتماعي للأسر أفضت إلى تراجع قيمي وأخلاقي لدى نسبة لا بأس بها من المتزوجين من الجنسين بتونس إلى أن حد الوصول إلى درجة التجرد من وعيهم الإسلامي والثقافي القائم على الفضيلة متأثرين بما استجد من جفاف فكري وفراغ روحي وأخلاقي للعيش على غرار المتزوجين الأوروبيين في مناهات الإباحية والإنحلال والتفسخ والاستهزاء بقيمنا ومثلنا العليا الأصيلة، هذا ما يغيب انصهار هذه الشريحة الاجتماعية مع النفس ومع الآخرين ومع الأسر ويجعل منها تعيش الضياع داخل مجتمع بات يعاني مع المتزوجين من الجنسين هوة اتسعت نتيجة تحديات معاصرة سلخت الأصالة وحولتها إلى حادثة واهمة أفقدت عديد المتزوجين أصالتهم وجعلتها تتخبط في بؤرة الفساد واليأس بشكل انعكس على مجتمعنا التونسي الذي تفتشت به ظواهر الإنحلال والإضطراب مغيبة قيم الترابط والتكافل التي طالما ركز عليها المجتمع الإسلامي وميزت الرابطة الزوجية والأسر التونسية.

قيمة نتائج الدراسة: تبقى دراستنا الميدانية ذات قيمة عالية لأهمية النتائج المتحصّل عليها والتي بيّنت لنا حقيقة تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على مؤسسة الزواج، ذلك أنّه رغم مميزات تلك العوالم الافتراضية وأدوارها الإيجابية في حياة الزوجين على وجه الخصوص وفي حياة الأسرة ككلّ، إلّا أنّ مختلف الدلائل أفادتنا أنّه في عصر حافل بالمستحدثات والبدع والإستيلاب الثقافي بدأ المتزوجون يرومون السير في ركاب الغرب مرجحين المعاصرة عن الأصالة والعوالم الافتراضية على العوالم الحقيقية وكان لهذا مخاطر محسوسة وعواقب ملموسة في اجتياح ظواهر الإنحطاط الأخلاقي لدى متزوجين مسلوبي الإرادة والثقة وروح المسؤولية ليصبح كل واحد منهم شبه إنسان ضائع نتيجة إقحام نفسه في تناقضات ومغالطات حديثة أفقدته توازنه الاجتماعي والنفسي والأخلاقي وجردته من إنسانيته ليعيش العزلة والتفوق إلى حد بلوغ الإضطراب السلوكي في بعض الأحيان وإما إلى توخي نهج المجون والإنحلالية

فتكثر بذلك ظواهر العلاقات الغير شرعية والخيانة الزوجية وغيرها وفي كلتا الحالتين النتيجة واحدة ألا وهي انحلال الروابط الزوجية وضياع الأسرة التي تكون عرضة للتفكك بعد أن كانت في كنف من الإنسجام والاستقرار قبل ظهور شبكات التواصل الاجتماعي.

الخاتمة: من عرضنا السابق لنتائج الدراسة النظرية منها والميدانية نتبين حقيقة مهمة مفادها: «أنّ استخدام شبكات التواصل الاجتماعي أصبحت اليوم ظاهرة تتخلل الحياة الزوجية والأسرية تثري وتحسّن وتدعم حياة كل من الزوجين كما تعود بالنفع على المجتمع رغم ما تتسبّب فيه من اشكاليّات وآثار. فتلك الشبكات المستحدثة تظلّ سبيلا للمتزوجين لبلوغ عديد الحاجيات ومنفذا لحلّ بعض المشكلات التي اعترضت كل من الزوجة والزوج في حياتهما كما تعد سبيلا لمواكبة الحداثة المتعولمة. وطالما كانت شبكات التواصل الاجتماعي على النّحو المشار إليه، فإنّها تساعد المتزوجين على الإستجابة لدوافع مثلت حوافز للإقبال على استخدام مختلف شبكات التواصل الاجتماعي وخاصة منها شبكتي الفيس بوك وتويتر. ورغم ما أحدثته تلك الشبكات من إنجازات يسّرت بلوغ أسس التّحديث والتّنمية داخل المؤسسة الزوجية والأسرية خصوصا وداخل المجتمع التونسي عموما، إلّا أنّ هذا لا يخفي بأنّ الاستخدام المفرط والغير سليم لشبكات التواصل الاجتماعي من طرف المتزوجين يتحوّل في بعض الأحيان إلى أزمة تقوّض المؤسسة الزوجية وتتسبّب في تصدّع العلاقات الأسريّة (جبريل، وآخرون، 2002) وانهيار عديد الأسر فيعاني المجتمع آثار ذلك من خلال تزايد حالات الطّلاق وظاهرة إنحراف الأحداث... وقد تكون تلك الشبكات المستحدثة أكثر خطورة وتهديدا لحياة الأسر إذا لم تلق هذه الظّاهرة حولا جوهريّة واهتماما يساعد على فاعليّة تلك المستحدثات داخل الفضاء الأسري والاجتماعي دون عواقب.

* توصيات الدراسة

- على الزّوجين التعامل بوعي ومسؤولية مع العالم الافتراضي واستخدام شبكات التواصل الاجتماعي فيما يخدم الثقافة والتواصل الأسري.

- ضبط النفس عند التعامل مع شبكات التواصل الإجتماعي ووضع حدود للتعامل مع هذه الشبكات المستحدثة وتعزيز الضمير لعدم الوقوع في المحذور وإعطاء الأولوية المطلقة للعلاقة الزوجية وللأسرة.
- على كل من الزوجين مراقبة تصرفات بعضهما البعض وإذا وجد أحدهما الآخر شديد التعلق بالشبكة العنكبوتية فعليه أن يجتذبه نحوه ونحو أبنائه وبيته، والعمل على مشاركته ببعض الإهتمامات ودخولهما مع بعضهما البعض إلى مواقع التواصل الإجتماعي حتى تظل الثقة موجودة والرابطة الزوجية قوية.
- نوصي بإجراء المزيد من الدراسات الميدانية المتعلقة بشبكات التواصل الإجتماعي، ودراسة واقع شرائح المجتمع المتنوعة في استخدامهما، وكيفية استثمارها وتوظيفها بشكل يخدم المؤسسة الزوجية ويحافظ على الأسرة.
- القيام بمحاضرات وبرامج إعلامية وندوات علمية للتوعية وأنشطة مرافقة من قبل مختلف المؤسسات الإجتماعية للتعريف بالمخاطر التي قد تنجر عن سوء استخدام شبكات التواصل الإجتماعي من طرف المتزوجين والتي قد تؤدي إلى انهيار المؤسسة الزوجية وتفكك الأسرة.

قائمة المراجع

1- باللغة العربية

- أحمد تركي، مصطفى. (1974). الرّعاية الوالديّة وعلاقتها بشخصيّة الأبناء. دار النهضة العربيّة للطباعة والنّشر: القاهرة، مصر.
- بدران، عبد الله. (2010). «الإعلام والعولمة، التحديات والإشكاليات». مجلة الكويت. العدد 241.

- بدوي، عبد الرحمان. (1997). مناهج البحث العلمي. جامعة القدس المفتوحة.
- الجابري، محمد عابد. (1998). قضايا في الفكر المعاصر: العولمة- صراع الحضارات. مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت.
- جبريل، ثريا، وآخرون. (2002). الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والطفولة. مركز بيع الكتاب الجامعي. كلية الخدمة الاجتماعية. جامعة حلوان: القاهرة.
- الجعبري. باسم. (2009). الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي. الرواد للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى.
- الحفني، عبد المنعم الحفني. (1992). الموسوعة النفسانية الجنسية. الطبعة الأولى. مكتبة مدبولي: مصر.
- الحمصي، رولا. (2010). إدمان الأنترنت وعلاقته بمهارات التواصل الاجتماعي: دراسة ميدانية على عينة من طلاب جامعة دمشق. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة دمشق: سوريا.
- الخشاب، مصطفى. دراسات في الاجتماع العائلي. دار النهضة العربية للطباعة والنشر: بيروت.
- خالد، سليم. (2008). ثقافة مواقع التواصل الاجتماعي والمجتمعات المحلية. دار المتنبي للنشر: قطر.
- خليفة، إيهاب. (2016). مواقع التواصل الاجتماعي «أدوات التغيير العصرية عبر الإنترنت». ط1. المجموعة العربية للتدريب والنشر. الطبعة الأولى.
- الخلفي، محمد صالح. (2002). «تأثير الأنترنت في المجتمع». مجلة عالم الكتاب. المجلد 22. العدد 5 و6.
- الخولي، سناء. (1993). التغيير الاجتماعي والتحديث. دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية.
- زموري، زينب وبغداد، خير. (2006). «العلاقة العاطفية بين الجنسين باستخدام الوسائل الإلكترونية بين المجتمع الافتراضي والمجتمع الحقيقي». مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. عدد خاص بالملتقى الدولي الأول حول الهوية والمجالات الاجتماعية في ظل التحولات السوسيوثقافية في المجتمع الجزائري.
- ساري، سالم، زكريا، خضر. (2004). مشكلات اجتماعية راهنة، العولمة وإنتاج مشكلات جديدة. ط3. الأهالي للطبع والنشر والتوزيع: دمشق.
- السيد، أمينة وهبة عبد العال. (2009). «الشبكات الاجتماعية وتأثيرها على الأخصائي والمكتبة»، المؤتمر الثالث عشر لأخصائي المكتبات والمعلومات في فترة ما بين 5-7 يوليو، مصر: جامعة حلوان.

- العزب، سهام والغامدي، محمد. (2011). المحادثة عبر شبكة المعلومات: أنماطها ودوافعها وآثارها: دراسة ميدانية على طلاب جامعة الملك عبد العزيز. مجلة الملك عبد العزيز. العدد 1.
- عماد، حسن وحسين، ليلى. (1998). الإتصال ونظرياته المعاصرة. الدار المعرفية اللبنانية: القاهرة.
- محمد مزيد، بهاء الدين. (2012). المجتمعات الافتراضية بديلاً للمجتمعات الواقعية/ كتاب الوجوه نموذجاً. جامعة الإمارات العربية المتحدة.
- معن خليل، عمر. (1994). علم اجتماع الأسرة. دار الشروق للنشر والتوزيع: عمان.
- المقدادي، خالد غسان. (2014). ثورة الشبكات الاجتماعية- ماهية مواقع التواصل الاجتماعي وأبعادها. دار النفائس للنشر والتوزيع. الطبعة رقم 1.
- المنصور، محمد. (2012). « تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على جمهور المتلقين دراسة مقارنة للمواقع الاجتماعية والمواقع الإلكترونية»، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك.
- شاهين، هبة. (2000). استخدام الجمهور المصري للقنوات الفضائية العربية. رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة القاهرة: القاهرة.

2- باللغة الأجنبية

- Kraut, R., Lundmark, V., Patterson, M., Kiesler, S., Muko., T., and Scherlis, W. (2007). «Internet Paradox: A Social Technology that Reduces Social Involvement and Psychological Well-being». Journal of American Psychologist Sept., vol.53, No.9.
- Nie, N., Erbing, L., (2009). « Internet and Society: A preliminary Report ». Stanford Institute for the Quantitative study of Society. Intersurvey Inc., and Mckinsey and co.
- Kittiwongvivat, W., Rakkannan, P. (2010). facebooking your dream, Master Thesis.

3- مصادر إلكترونية

- سوشيال ميديا. (2017). «إحصائيات في الفيس بوك في البلدان العربية – 2017». كلية دبي للإدارة الحكومية، الإصدار السابع من سلسلة دراسات مستمرة.

مارس 2017. تمّ استرجاعه في 2017/06/24 على الرابط.
<https://weedoo.tech>

-Internet world stats. (2017).

2017 « إحصاءات مستخدمي الإنترنت في البلدان العربية. »

Consulté le 23/08/2017 sur: <https://weedoo.tech>

المعالجة الصحفية لمحاكمات الجماعات الإرهابية بالصحف السعودية

دراسة تحليل مضمون

اعداد:

د. بركة بن زامل الحوشان

استاذ الإعلام المساعد بكلية العلوم الاجتماعية جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض

عضو الهيئة العلمية بقسم الاعلام، ووكيل كلية العلوم الاجتماعية والادارية بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض

ملخص

تهتم هذه الدراسة بموضوع المعالجات الصحفية لمحاكمات الجماعات الإرهابية، من الأخبار والتقارير والمواد الصحفية وغيرها، التي نشرتها الصحف السعودية لمحاكمة المتورّطين في قضايا الإرهاب في المملكة العربية السعودية وما كُتب عنها من خلال عيّنة الدراسة (الرياض وعكاظ والشرق الأوسط)؛ حيث بلغ إجمالي الأعداد الخاضعة للدراسة 270 عددًا، وبلغت عدد مرات المعالجة لمحاكمات الجماعات الإرهابية نحو 299 مرة وقد اظهرت النتائج أن هدف تشكيل النسق المعرفي لجمهور الصحيفة من خلال نقل حقيقة الوقائع والأحداث وتحليلها وتفسيرها يحتل الترتيب الأول، ثم جاء حق احترام حق الجمهور في المعرفة وتكوين رأي عام يقوم على الحقائق وتكوين الاتجاهات السليمة. ثم ترسيخ القيم المعادية للإخلال بالأمن والاستقرار وأهمية الحفاظ على أمن المجتمع، وجاء بعده الابتعاد عن السقوط في الدعاية المجانية للإرهابيين بشكل يُسهم في بث الرعب وترويع المواطنين، وهنا تأتي أهمية وعي الصحف السعودية بكيفية التعامل مع هذا النوع من الموضوعات ذات الحساسية الشديدة في التأثير على عقل المتلقي والالتزام المهني بنقل الحقائق، والحرص على مصلحة المجتمع.

وعلى مستوى معالجة الصحف السعودية لموضوعات محاكمات المتهمين بقضايا الإرهاب، فقد جاء موضوع براءة الشريعة الإسلامية من الأفكار المنحرفة الي يحملها المجرمون باسم الدين في المقدمة، ثم جاء موضوع نزاهة إجراءات المحاكمة، وتأكيد استقلال القضاء والتفريق بين نوعية القضايا التي يحاكم فيها المتهمون، وحفظ حقوق المتهم، ثم الحفاظ على هيبة القضاء.

Saudi press Treatment for Trials of terrorist groups

(Content analysis)

By Dr. Baraka Bin Zamel Al-Hoshan

Associate Professor of Psychology

This study adopts the press processors for the prosecution of terrorist groups from news ،reports ،press articles and other materials published by the newspapers to prosecute those involved in terrorism cases in the Kingdom of Saudi Arabia in the daily Aukadh ،Riyadh and the Middle East. the goal of shaping the knowledge pattern of the newspaper's audience by conveying ،analyzing and interpreting the facts and events ،came first while ،in second rank ،came the goal of the public's right to know and build a general opinion on honest facts and sound directions. On the third level came the goal of consolidating the values that are hostile to disturbance of security and stability together with the importance of preserving Stability gains and security of society.. Then comes the fourth objective to ensure the necessity of moving away from the wrong direction as well

as from falling into the hands of the false propaganda of terrorism in a way that causes contributing to the spread of terrorism and intimidation of citizens.

As for the sample of the KSA daily newspapers and its interest in the trials of those convicted of terrorism offences that contribute to a line of defense against terror ،it became clear that the Islamic law has been innocent from the deviant thoughts carried by the criminals in the name of religion followed by the integrity of court procedures. Then in the third rank came the theme of the independence of the judiciary ،followed by distinction between the quality of cases where the accused are tried ،as a third place participant. In the fifth rank came the preservation of the rights of the accused ،and finally in the sixth rank came the issue of maintaining the prestige of the judiciary. As for the trend towards publishing in the newspapers sample ،the result was positive ،representing 99. 3% of all what has been published.

المقدمة

يقوم الإعلام بدور مهم من خلال التصدي للإرهاب والتنظيمات المتطرفة من خلال تعريف جمهوره بحقيقة الإرهاب وبث الوعي لديهم بخطورة الإرهاب وأهدافه، وتوضيح مسؤوليتهم تجاه محاربتهم للإرهاب، وتعريفهم بالقوانين والعقوبات المقررة بمن يثبت في حقه جريمة الإرهاب.

وتُعد الصحافة من مصادر المعلومات اللازمة في العصر الحديث لمتابعة الأحداث الكبرى والقضايا المهمة، كما أنها وسيلة النخبة وقادة الرأي لمتابعة ما يجري في العالم من وقائع وأحداث، فيما تابعت الأوساط السعودية، منذ عام 2011م، محاكمات الخلايا الإرهابية، التي سمح فيها القضاء السعودي بوجود الصحافة؛ لتكون المرة الأولى الذي تتم فيه عقد جلسات محاكمة علانية لتلك النوعية من الجرائم. ووصفت تلك الخطوة بـ«النقلة النوعية» في ملف القضاء السعودي، والصحافة السعودية.

إن المتابعة الإعلامية لمحاكمات الخلايا الإرهابية عبر الصحافة وطرحها بشفافية، من شأنها أن توسّع المدارك والعقول، وتفتح أمام أفراد المجتمع آفاقاً جديدة تمكّنهم من التمييز بين الصواب والخطأ، وقد تجلّى ذلك أثناء سير جلسات تلك المحاكمات، التي أعلنت عنها وزارة العدل كمحصلة توصّلت إليها خلال المحاكمة، وعليه فقد تعزز التغطيات الإعلامية لمحاكمات الجماعات الإرهابية عدة أمور، منها:

أولاً: البرهنة على أن القضاء السعودي يستمد أحكامه من الشريعة الإسلامية.

ثانياً: أهمية نشر المحاكمات على المستوى المحلي والعالمي؛ حيث ماتزال أحكام الشريعة الإسلامية تهاجم وفق أحكام انتقائية غير عادلة، إلا أن المحاكم السعودية يمكن أن تؤدي دوراً مهماً في تحسين هذه الصورة السلبية وذلك من خلال دعم رجال الصحافة والإعلام المؤهلين لذلك، بالمعلومات والحقائق والأحداث الجارية.

ثالثاً: أن النشر يؤكد حق العلانية حيث أن المحاكم السعودية تعطي أهمية خاصة لحقوق الإنسان، منها: حق المتهم في الدفاع عن نفسه وذلك وفق النظام السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم أ/90 بتاريخ 1412/6/28 هـ المادة 26 والتي تؤكد على أن تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية، بما في ذلك حضوره الى المحكمة دون قيود، وان تستمع إلى أقواله، وتناقشه فيها، وله أن يطلب سماع الشهود ان كانت هناك حاجة لذلك، وقد تستعين المحكمة بمترجم للمتهم ان لم يكن يفهم العربية، كما ان له حق الطعن في تقارير الخبراء، ويحق له رد القاضي، وطلب تنحيته عن نظر القضية إذا توافر سبب من أسباب الرد الواردة في نظام المرافعات الشرعية. كما يحق له خلال 30 يوماً من تاريخ الحكم عليه الاعتراض أمام محكمة التمييز التي تعيده إلى المحكمة التي أصدرته مشفوعاً بملاحظاتهما في حال قبوله شكلاً وموضوعاً.

الكلمات المفتاحية: المعالجة الصحفية، المحاكمات، الارهاب.

الفصل الأول: خطة الدراسة

مشكلة الدراسة

يهتمُّ الإعلام بالقضايا التي تدور في أروقة المحاكم الجزائية المتخصصة في محاكمة الموقوفين في قضايا الإرهاب، وهي استجابة لرغبة مشروعة لدى الرأي العام في معرفة سير الأحداث، وحرص الصحافة على أداء بعض واجبات السلطة الرابعة.

وتُعد العلانية في المحاكمات من الأمور المسموح بها في النظام القضائي السعودي. لتمكين جميع وسائل الاتصال للحصول على الموافقة السابقة، مع مراعاة أن جلسات القضاء علنية وفق نص المادة 154 من نظام الإجراءات الجزائية التي نصت على أن جلسات المحاكم علانية، ويجوز للمحكمة أن تنتظر الدعوى كلها أو بعضها في جلسات سرية أو تمنع فئات معينة من الحضور فيها مراعاةً لدواعي أمنية أو المحافظة على الآداب العامة.

وتتيح الأنظمة السعودية حق الدفاع عن المتهم أمام المحكمة، وأنه من الحقوق التي كفلها الشرع والنظام، وتُبلّغ المحكمة المتخصصة قبل بداية المحاكمة، ويحق للمتهم الدفاع عن نفسه أو توكيل من يدافع عنه من المحامين، ويُنظر للإعلام باعتباره شريكاً أساسياً واستراتيجياً للوطن، وبما أن الصحافة تُعد من مصادر المعلومات اللازمة في العصر الحديث لمتابعة الأحداث الكبرى والقضايا المهمة؛ لذا تتبلور مشكلة الدراسة في تحقيق هدف الدراسة الرئيس وهو: معرفة طبيعة معالجة الصحافة السعودية لمحاكمات الجماعات الإرهابية وفقاً لأهداف الدراسة، ويتفرع من هذا التساؤل تساؤلات فرعية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

1. التعرف على حجم اهتمام الصحف السعودية محل الدراسة بمحاكمات الجماعات الارهابية في المملكة.
2. التعرف على مصادر المعلومات التي اعتمدت عليها صحف الدراسة عند معالجة قضايا الجماعات الإرهابية.
3. التعرف على وظائف المضامين المثارة عند معالجة الصحف السعودية لمحاكمات الجماعات الارهابية في المملكة.
4. التعرف على وسائل الابرار المستخدمة عند معالجة الصحف السعودية لمحاكمات الجماعات الارهابية.
5. التعرف على اسلوب ونمط المعالجة التي اتسمت بها محاكمات الجماعات الارهابية بالصحف السعودية محل الدراسة.
6. التعرف على اتجاهات الصحف السعودية محل الدراسة ازاء معالجة وتغطية محاكمات الجماعات الارهابية في المملكة

7. التعرف على الفنون التحريرية التي استخدمتها الصحف السعودية، عيّنة الدراسة في معالجة قضايا الإرهاب.

تساؤلات الدراسة:

1- ما حجم اهتمام الصحف السعودية محل الدراسة بمحاكمات الجماعات الارهابية في المملكة.

2- ما اهم مصادر المعلومات التي اعتمدت عليها صحف الدراسة عند معالجة قضايا الجماعات الإرهابية.

3- ما طبيعة المضامين المثارة عند معالجة الصحف السعودية لمحاكمات الجماعات الارهابية في المملكة.

4- ما وسائل الابرار المستخدمة عند معالجة الصحف السعودية لمحاكمات الجماعات الارهابية.

5- ما اساليب وانماط المعالجة التي اتسمت بها محاكمات الجماعات الارهابية بالصحف السعودية محل الدراسة.

6- ما اهم اتجاهات الصحف السعودية محل الدراسة ازاء معالجة وتغطية محاكمات الجماعات الارهابية في المملكة

7- ما الفنون الصحفية المستخدمة من الصحف السعودية، عيّنة الدراسة، في معالجة قضايا الإرهاب.

الأهمية العلمية:

تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة في كونها أول دراسة إعلامية عن المعالجات الصحفية لوقائع المحاكمات للجماعات الإرهابية في الصحافة السعودية، التي سمح فيها القضاء السعودي بوجود الصحافة؛ لتكون بذلك المرة الأولى التي يتم فيها عقد جلسات محاكمة علانية لتلك الفئة؛ حيث اصبحت أخبار الجرائم والإجراءات القضائية

مادة مهمة للصحافة؛ لزيادة توزيعها وانتشارها، واحاطة الراي العام بما يجري في اروقة المحاكم وخاصة ازاء محاكمات الجماعات الإرهابية.

الأهمية العملية:

تتمثل الأهمية العملية لهذه الدراسة في تقديم صورة واقعية للمعالجة الصحفية لمحاكمات الجماعات الإرهابية، وهو ما يعد تقييماً للمرحلة التي بدأت فيها الصحافة السعودية نشر تفاصيل هذه المحاكمات، والتي بدأت منذ عام 2011م وحتى الآن.

حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: تعتمد هذه الدراسة موضوع المعالجات الصحفية لمحاكمات الجماعات الإرهابية، من الأخبار والتقارير والمقالات الصحفية وغيرها، التي نشرتها الصحف السعودية محل الدراسة لمحاكمة المتورطين في قضايا الإرهاب في المملكة العربية السعودية، وما تم نشره عنها من خلال صحف الدراسة والتي تتمثل في (الرياض وعكاظ والشرق الأوسط).

الحدود المكانية: تم تطبيق الدراسة في مدينة الرياض التي شهدت محاكمات الجماعات الارهابية.

الحدود الزمانية: تعتمد هذه الدراسة على تحليل المحتوى للصحف عينة الدراسة خلال الفترة الزمنية من أول محرم إلى نهاية ذي الحجة عام 1437هـ، وتم اختيار ثلاثة أشهر، هي: المحرم، ورجب، وذو الحجة، من العام نفسه.

عينة الدراسة: لقد وقع الاختيار على صحيفة الرياض وعكاظ باعتبارهما اكثر الصحف السعودية توزيعاً واوسعها انتشاراً، جريدة الرياض تصدر في المنطقة الوسطى وتوجد بها العاصمة السياسية للمملكة العربية السعودية، وجريدة عكاظ تصدر في المنطقة الغربية وتوجد فيها مكة والمدينة. اما صحيفة الشرق الأوسط فهي جريدة ذات طابع إخباري عام تصدر في لندن، موجّهة إلى القراء العرب في كل مكان. وهي

صوت المملكة العربية السعودية دولياً. ووفقاً لتصنيف alexa. com «»، فإن موقع الرياض الإلكتروني يحتل الترتيب الأول على مستوى مواقع الصحف العربية خلال عامي 2015-2016م.

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

نظرية الأطر:

يُقصد بـ«الإطار» أو «التأطير» اصطلاحاً: الاختيار والتركيز واستخدام عناصر بعينها في النص الإعلامي؛ لبناء حجة أو برهان على المشكلات وأسبابها وتقييمها وحلولها، وتفترض «نظرية تحليل الأطر الاخبارية» أن الأحداث لا تتطوي في حد ذاتها على مغزى معين، وإنما تكتسب مغزاها من خلال وضعها في إطار يحددها وينظمها، ويضفي عليها قدرًا من الاتساق؛ وذلك بالتركيز على بعض جوانب الموضوع وإغفال جوانب أخرى. (عبد الحميد، ص415)

ويأتي الهدف من وضع «نظرية الأطر» في تقديم نسق منظم حول طريقة استخدام التوقعات، بقصد تفسير وإضفاء معنى لمواقف الحياة اليومية للأشخاص، وتركيز النظرية على الطريقة التي يتعلم من خلالها الأشخاص كيفية تفسير عالمهم الاجتماعي بصورة نمطية متكررة، وذلك من خلال عنصرين أساسيين، هما:

أولاً: المحتوى والسياق السياسي والاجتماعي، الذي يتم فيه تحديد الأطر وصياغتها.

ثانياً: النتائج والعواقب السياسية والاجتماعية طويلة المدى، والمتعلقة بالأطر التي يتم تعلّمها من وسائل الإعلام (Dennis: 285 p).

لقد اهتم الخبراء والباحثون بإعادة تنظيم الرسائل والنصوص الإعلامية الخاصة، مثل: محاكمات الجماعات الإرهابية ونشرها بالصحافة، وتم وضعها في أطر خبرية تؤكد معنى معيناً أو تنفيه، وتلتقي مع الخبرات الأولية أو الحقائق المهيمنة للمتلقين، أو الواقع المدرك لهم، وهو ما يؤثر على أحكامهم نحو الوقائع، أو الأحداث الخاصة بمحاكمات الجماعات الإرهابية وتقديراتهم لها (عبد الحميد، ص 402)؛ حيث إن

عملية تحديد الإطار هي تنظيم الواقع اليومي للأفراد، من خلال تصنيف المعلومات، وإضفاء معنى على المحاكمات، ووصف الحقيقة بشكل يتوافق مع أهداف القائم بالاتصال والمؤسسة الإعلامية، وهنا يتأثر الصحفيون بالأطر المفروضة عليهم من قبل السلطات والنخب وجماعات الضغط عند تناول الموضوعات التي تحظى بنسبة متابعة عالية من الرأي العام، ومنها الجماعات والتنظيمات الارهابية داخل المنطقة العربية وخارجها.

تغطية موضوعات المحاكمات القضائية في الصحافة

تُسهّم وسائل الاعلام والاتصال في تكوين الصورة الذهنية لجمهورها حول القضايا المختلفة، كما أنها تعمل على ترتيب اهتماماته وأولوياته حول الأحداث المختلفة ويعرف هذا بترتيب الأولويات؛ حيث إن كثيراً من الموضوعات التي يفكر فيها الناس ويتحدثون عنها لا تعدو أن تكون ترديداً لما تتناوله الصحافة.

إن قيام الصحافة بتغطية المحاكمات والتوسّع في نقلها إلى الجمهور يُثير جدلاً واسعاً حول موضوعية وسائل الاعلام في نقل الاحداث الارهابية، فضلاً عن اهتمام الباحثين والمتخصصين حول جدوى نشرها وذلك من خلال:

أولاً: حقوق الصحافة: إن من حق الصحافة أن تنشر أخبار المحاكمات القضائية، ما دام النشر يحقق الصالح العام، وتُراعَى فيه الضوابط التي تحكمه، بل إن النشر قد يكون واجباً في حق بعض الجرائم ويصدر الحكم به على نفقة مرتكب الجريمة، كما أن النشر لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية ما دام الهدف هو السعي إلى تكوين مجتمع فاضل وحماية الجمهور.

ويعدُّ حقُّ الصحافة في الحصول على المعلومات ونقلها إلى الجمهور أحد أركان حرية الإعلام والاتصال، وينطبق ذلك على جميع الأحداث، من ثَمَّ، فإن حق الصحافة في تغطية المحاكمات والحصول على معلومات عنها هو حق تستمده هذه الوسائل من مبدأ حرية الإعلام الذي يكفله ميثاق حقوق الإنسان الصادر عام 1948م. كما أن دساتير معظم دول العالم تتضمن النص على هذا المبدأ.

ثانيًا: حقوق الجمهور: يُعدُّ حق الجمهور في المعرفة حقًا أساسيًا يكفله ميثاق حقوق الإنسان الصادر عام 1948م. وتنص المادة التاسعة عشرة منه على أن: لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء من دون تدخل، واستقاء الأنباء وتلقيها (حاتم، ص 143). كما ان معرفة الجمهور بأخبار الحوادث والجرائم والمحاكمات يشكّل جوهر وظيفة الإعلام، ثم إن حصول الجمهور على هذه المعلومات يمكّنه من الرقابة على أداء الأجهزة الحكومية، خاصة فيما يتعلق بحماية الأمن وإدارة العدالة. ومن ثَمَّ فإن قيام الصحافة بإمداد القراء بالمعلومات عملية ضرورية ومهمة» (الحوشان، ص 57).

ثالثًا: حقوق المجتمع: تأتي حماية هذا الحق مقدّمة على غيره؛ حيث أن إدارة العدالة تُسهم بشكل أساس في الحفاظ على كيان المجتمع وتماسكه، ويتفرع من هذا الحق في ثلاثة حقوق، هي:

- 1- حق المجتمع في القصص من المجرمين.
- 2- حق المجتمع في محاكمة المجرمين بواسطة سلطة القضاء وحدها، تجنبًا لمحاكمة المتهم بواسطة الرأي العام.
- 3- حق المجتمع في حماية نفسه من الجريمة والعمل على الحد منها؛ وذلك بمنع ما يؤدي إليها، من تحريض أو الدعوة للخروج على النظام، أو تمجيد المجرمين وتحويلهم إلى أبطال، وحماية هذه الحقوق تؤدي إلى فرض بعض القيود على حرية الصحافة، مع الأخذ في الاعتبار أن النشر عن الجرائم يحقق ركن العلنية، كما يؤدي إلى زيادة معرفة الجمهور بالأنظمة ومعرفة العقوبات لمن يخالفها، ومن ثَمَّ فإن تقييد النشر عن الجرائم يؤدي إلى التقليل من قدرة المجتمع في الدفاع عن نفسه ضد الجريمة (المكتب العربي للإعلام الأمني، ص 8).

رابعًا: حقوق المتهم: من أهم حقوق المتهم أن تتوافر له كل فرص الدفاع عن نفسه، وأن يحصل على محاكمة عادلة تُدار بواسطة القضاء وليس بواسطة الصحافة، كما أن النشر، في الصحف، يؤثّر على هذه الحقوق، بالإضافة إلى تشويه سمعته، وحتى إن

حكمت المحكمة ببراءته فإنه سوف يواجه بإدانتته من مجتمعه. من ناحية أخرى، فإن العلنية هي حقٌ للمتهم؛ ذلك أنها تشكل ضماناً لحق المتهم في محاكمة عادلة، وبالتالي فإن تقييد النشر قد يؤثر على حقوق المتهم ويقيد حقه في الدفاع عن نفسه (الحوشان، ص 55 - 62).

الدراسات السابقة:

- دراسة عبد العزيز المخيزيم (2017م)، والتي توصلت الى عدد من النتائج منها ان التقرير تصدر فئات الفن الصحفي في تحليل الخطاب الإعلامي الأمني للتحالف الإسلامي لمكافحة الإرهاب في الصحافة السعودية. وان الطابع الإخباري تصدر الصحف السعودية عند تغطيتها للحدث الإرهابي.

- دراسة المكينزي (2016-): والتي توصلت إلى أن صحيفة الرياض أكثر صحف الدراسة عرضاً لموضوعات عاصفة الحزم بنسبة 66.6. مقابل 33.4 لصحيفة الشرق الأوسط، وتصدر الخبر الصحفي التغطية الصحفية لعاصفة الحزم بنسبة 67.6 من المواد التحريرية الإخبارية التي تناولتها الصحيفتان. كما تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين موضوعات التغطية الصحفية التي تناولتها صحيفة الرياض والموضوعات التي تناولتها صحيفة الشرق الأوسط، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في طريقة تناول قوالب الكتابة الصحفية في كلتا الصحيفتين، ووجود فروق دالة إحصائية بين مصادر المعلومات المستخدمة في صحيفة الرياض وتلك المصادر التي جاءت في صحيفة الشرق الأوسط.

1. دراسة أسماء قرشوش (2016م): حيث اظهرت نتائجها معالجة جريدة الشعب والشروق أحداث الانتفاضات الشعبية عام 2011م، بنوع من الاهتمام كما اظهرت النتائج أن كلتا الصحيفتين أبدت انحيازها وتعاطفها مع هذه الثورات، وهذا ما عكسته العناوين العريضة التي اعتمدتها الصحف محل الدراسة إلا أن يومية الشروق كانت أكثر تفصيلاً في الطرح والمعالجة من خلال تنوع القوالب الصحفية.

2. دراسة علي بن د بكل العنزي (2015م): والتي استهدفت رصد أخبار الجامعة السعودية الإلكترونية في الصحافة السعودية من خلال الملف الإلكتروني وذلك لمعرفة الصورة المؤسسية للجامعة وتحليلها؛ وشملت عينة مجتمع الدراسة جميع الصحف الصادرة في المملكة العربية السعودية، أما نوع العينة فقد جاءت عمدية شملت جميع الصحف والفنون المستخدمة من أخبار ومعلومات وإعلانات، عن الجامعة، سواء الورقية أو الإلكترونية في الفترة من (1434/1/1 إلى 1434/7/1هـ). وقد بلغ عدد الصحف التي تضمنت مواداً عن الجامعة وموضوعاتها، وفقاً لقاعدة بيانات الملف الصحفي للجامعة، 14 صحيفة، وكان عدد الصحف الورقية 11 صحيفة، بينما بلغ عدد الصحف الإلكترونية ثلاث صحف، بالإضافة إلى موقع وكالة الأنباء السعودية. وتبين نتائج الدراسة أن ما نسبته 12% فقط من الأشكال التحريرية للمواد المنشورة لها علاقة مباشرة بالجامعة الإلكترونية، كما أظهرت النتائج أن أكثر من 90% من الأخبار والمقالات ذات اتجاه محايد نحو الجامعة.

3. دراسة عبد الله بن محسن الحكمي (2015م): والتي أظهرت نتائجها وجود استخدام واعتماد متزايد على وسائل الإعلام الجديد في التعرف على مهددات الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية. وأوضحت النتائج أيضاً أن كلاً من «twitter» والصحافة الإلكترونية و «youtube» و «whatsapp» تأتي في مقدمة وسائل الإعلام الجديد من حيث تحقيق الإشباع المطلوبة لدى أفراد الدراسة. فيما تصدر موقع «twitter» وسائل الإعلام الجديد من حيث اعتماد أفراد الدراسة عليها في الحصول على المعلومات المتعلقة بمهددات الأمن الوطني، يليه كلٌّ من: الصحافة الإلكترونية، والمواقع الإلكترونية للجهات ذات الصلة بالأمن الوطني، ثم «youtube» و «whatsapp».

4. دراسة عبد الملك الشلهوب (- 2013م): والتي أظهرت نتائجها ارتفاع مؤشر مستوى الوعي الصحي بمرض السكري لدى أفراد العينة، كما أكدت على أهمية وسائل الإعلام في التوعية والتثقيف بمرض السكري، كما كشفت عن اعتماد الجمهور على الإنترنت في الحصول على المعلومات حول مرض السكري، وعلى البرامج

الصحية التليفزيونية المتخصصة والصفحات الطبية المتخصصة في الحصول على المعلومات حول مرض السكري، كما أشارت النتائج إلى اعتماد الجمهور على الأسرة والأطباء كمصادر غير إعلامية في الحصول على المعلومات حول مرض السكري، وعلى المواقع الصحية العربية الإلكترونية في الحصول على المعلومات حول مرض السكري.

5. دراسة علي نجادات (2010م): وتوصّلت إلى عدد من النتائج أبرزها أن الأخبار والتقارير الإخبارية المنشورة في صحف الدراسة جاءت في مقدمة الأنماط الصحفية التي عالجت الأزمة، بنسبة بلغت 39.2%. وبيّنت الدراسة أن المضامين التي حملتها المقالات المنشورة في صحف الدراسة جاء في مقدمتها «مسؤولية الحكومة تجاه الأزمة» بنسبة بلغت 4.17%، بينما جاءت انعكاسات الأزمة على الطلبة وأولياء أمورهم وردود فعلهم في المرتبة الثانية بنسبة بلغت 1.17% وأشارت الدراسة أن اتجاه «الدعوة إلى العقلانية» في التعامل مع الأزمة جاء بالمرتبة الأولى في جريدة الرأي بنسبة بلغت 17%، بينما جاء اتجاه مسؤولية الحكومة تجاه الأزمة في المرتبة الأولى في كلّ من «العرب اليوم» و«السبيل» بنسبة بلغت 6.26% و2.21% لكل منهما على الترتيب.

6. دراسة سارة العتيبي (2009م): والتي اظهرت نتائجها أن صحيفة إيلاف الإلكترونية تقوم بوظيفة التوعية لمواجهة العنف الأسري، وتُسهم بشكل ضعيف في الحدّ من هذه الظاهرة. وجاءت مضامين مثل ختان الإناث والضرب والقتل بنسب اهتمام مرتفعة في صحيفة إيلاف. كما توصلت نتائج الدراسة إلى غياب كثير من الخدمات التي تميّز الصحافة الإلكترونية، كالتفاعلية والوصلات التشعبية والوسائط المتعددة والأرشفة الإلكترونية.

أهم نتائج ومؤشرات الدراسات السابقة

اتفقت غالبية البحوث والدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في اهتمامها بالمعالجات الصحفية للقضايا التي تهم المجتمعات المحلية والعربية في تحقيق الأهداف المرجوة

منها، وتبين نتائج الدراسات السابقة أن للصحافة دورًا حيويًا في جميع الأنشطة الاجتماعية والحيوية، وتؤثر في المجتمع سلبيًا وإيجابيًا، أما وجه الاختلاف فيمكن في تناول هذه الدراسة موضوعًا لم يسبق تناوله في الصحافة السعودية، هو موضوع المحاكمات القضائية للجماعات الإرهابية من قِبَل المحاكم المختصة بهذه القضايا وكيف تمت معالجتها إعلاميًا بالصحف السعودية اليومية محل الدراسة.

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية

نوع الدراسة: تنتمي هذه الدراسة الى مجمل الدراسات الوصفية التي تعتمد على الاستدلالات المنطقية والاساليب الاحصائية بما يسمح بدراسة المتغيرات والعلاقات المتشابهة فيما بينها بشكل علمي ومنظم.

منهج الدراسة: تعتمد الدراسة على منهج المسح بشقيه الوصفي والتحليلي بما يحقق التأكد من تساؤلات الدراسة والوصول الى نتائج تفسيرية ذات دلالة بشكل علمي يتسم بالدقة والموضوعية.

أداة الدراسة: تعتمد الدراسة على اداة تحليل المضمون وهي من أكثر الأدوات استخدامًا في تحليل المواد الصحفية المنشورة في الصحف المطبوعة والالكترونية وتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، وتضمنت الاستمارة 44 وحدة تحليل موزعة على ست عشرة فئة رئيسية.

فئات التحليل: اعتمدت هذه الدراسة على وحدة تحليل الكلمة المنشورة، وهي الوحدة التي يستخدمها منتج المادة الإعلامية لتقديم هذه المادة لجمهور القراء، ويُقصد بها في هذه الدراسة الاخبار وموضوعات المحاكمات للجماعات الإرهابية المنشورة في الأنماط الصحفية المستخدمة في الصحف محل الدراسة (الرياض وعكاظ والشرق الأوسط)، مثل: الخبر، التقرير، الحديث، المقال، التحقيق، العمود، الصورة، الكاريكاتير وغيرها.

الصدق والثبات:

الصدق الظاهري: جرى عرض أداة التحليل والتعريفات الإجرائية لفئات التحليل على عدد من المختصين من ذوي الخبرة في مجال الإعلام ومناهج البحوث للحكم على شموليتها والتأكد من أنها تقيس فعلاً ما وُضعت لقياسه، ولإبداء آرائهم في استمارة التحليل والتعريفات لفئات التحليل الرئيسية والفرعية، وأُخذت ملاحظاتهم وآراؤهم بعين الاعتبار وُضعت في الاستمارة في صورتها النهائية.

ثبات أداة الدراسة : قام الباحث بإجراء اختبار بعدي على طريقة هولستي (holsti) وهي: الثبات $2M/N1+N2$ (Reliability) ، وترمز «M» في المعادلة إلى عدد قرارات الترميز التي يتفق عليها المرمزون، أما $N1+N2$ فيمثلان المجموع الكلي لقرارات الترميز من قبل المرمزين؛ حيث قام الباحث بتدريب محلّين قاما بشكل منفرد بتحليل مضمون ما نسبته 10% من الصحف اليومية المختارة عشوائياً من عيّنة الدراسة، بعد تزويدهما بالصورة النهائية لاستمارة التحليل، وقاما بتحليل محتوى 9 أعداد من كل صحيفة (27 عددًا)، اختيرت عشوائياً من العينة الأصلية مرتين يفصل بينهما فترة زمنية قدرها عشرة أيام، وقد اتفقت نتيجة التحليل في 27 عددًا، وبذلك كان معامل الثبات 93%، وهذا المعامل مرتفع ويصلح لاستكمال محاور الدراسة.

المعالجة الإحصائية للبيانات: من أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، تم استخدام كثير من الإجراءات الإحصائية لتحليل البيانات وجدولتها بواسطة البرنامج الإحصائي «SPSS» على الشكل التالي:

- التكرارات والنسب المئوية.
- اختبار مربع كاي (Chi Squire) .

عرض نتائج الدراسة التحليلية ومناقشتها

كشفت نتائج الدراسة التحليلية عن أن عدد مرات المعالجة لمحاكمات الجماعات الإرهابية بلغت 299 مرة في صحف عيّنة الدراسة، وهو ما نسبته 37.9% من

إجمالي مساحة النشر؛ حيث جاء نشر موضوعات المحاكمات للجماعات الإرهابية في حجم مناسب وهو ما يعطيها حقها من الإبراز ولفت الانتباه، كما أن تقديم الموضوع وشموليته وما يحتاج إليه من إيضاح وتفصيل يقدّم للمتلقي ما يشبع تطلعه من قراءة هذا الموضوع؛ لذا فمن الطبيعي تأثير المساحة الممنوحة للموضوع على لفت انتباه القارئ إليه والاهتمام به.

مرات النشر لموضوعات التهم الموجه للجماعات الإرهابية بالصحف محل الدراسة:

أظهرت نتائج الجدول أن أعداد النشر في الصحف عيّنة الدراسة فقد بلغ ما نسبته 37.8%، وبلغت أعداد النشر في جريدة الرياض 40 عددًا، وبلغت أعداد النشر في جريدة الشرق الأوسط 17 عددًا، وهي أقل الصحف نشرًا لهذا الموضوع. وبلغت أعداد النشر في جريدة عكاظ 45 عددًا، كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم «1» يوضح أعداد مرات النشر للتهم الموجهة للجماعات الإرهابية

المجموع	الصحيفة			مرات النشر			
	عكاظ	الشرق الأوسط	الرياض				
168	45	72	51	العدد	أعداد لم يتم فيها النشر	أعداد النشر لموضوعات التهم الموجهة للجماعات الإرهابية	
2.62%	7.16%	26.7%	18.9%	النسبة المئوية			
15	11	2	2	العدد	نشر موضوع واحد		
6.5%	1.4%	7.0%	7.0%	النسبة المئوية			
25	13	4	8	العدد	نشر موضوعين اثنين		
3.9%	8.4%	5.1%	3%	النسبة المئوية			
17	3	5	9	العدد	نشر ثلاثة موضوعات		
3.6%	1.1%	9.1%	3.3%	النسبة المئوية			
45	18	6	21	العدد	نشر أربعة موضوعات		
7.16%	7.6%	2.2%	8.7%	النسبة المئوية			
299	118	49	129		إجمالي عدد مرات النشر		
270	90	89	91	العدد	المجموع		
100%	3.33%	33%	7.33%	النسبة المئوية			

الجدول رقم «2» يوضح قيمة اختبار «كا 2» حول أعداد مرات النشر لمعالجة الصحافة السعودية للمحاكمات

الب	Value	درجة الحرية	مستوى الدلالة
Pearson Chi - Square	a616.34	8	**000.0

نسبة احتمالية	958.34	8	000.0
Linear - by - Linear Association	220.0	1	639.0
N of Valid Cases	270		

يتضح من الجدول رقم «2» أن قيمة «كا ٢» أقل من 0.05، وهذا دلالة على أن المتغيرين مستقلان، كما يدل على تباین صحف الدراسة حول أعداد مرات النشر واختلاف الاهتمام بين صحف العينة، حيث بلغت أعداد النشر في جريدة الرياض 40 عددًا، وبلغت أعداد النشر في جريدة عكاظ 45، وبلغت أعداد النشر في جريدة الشرق الأوسط 17 عددًا.

الأهداف التي تسعى إليها المعالجة الصحفية للصحافة السعودية لمجريات المحاكمات للجماعات الإرهابية:

تبين الدراسة التحليلية أن أغلب وظائف المضمون الذي يظهر من خلال نشر المعالجات الصحفية لمحاكمات الجماعات الإرهابية يتسم بالطابع الاخباري وهو المحور الأهم بين الوظائف الأخرى للصحيفة، حيث تبرز مسؤولية الإعلام الصادق في تقديم الحقائق؛ كما تظهر النتائج أن هدف تشكيل النسق المعرفي لجمهور الصحيفة يأتي من خلال نقل حقيقة الوقائع والأحداث وتحليلها وتفسيرها يحتل المرتبة الأولى وبنسبة 4.37%، وجاءت جريدة عكاظ أكثر صحف العينة في تحقيق هذا الهدف، ثم جاءت «الرياض و»الشرق الأوسط». وتبرز أهمية الإخبار عندما يكتنف جو الغموض الساحة الاجتماعية؛ حيث تكون أرضًا خصبة لترويج الشائعات ونشرها؛ حيث يأتي هدف احترام حق الجمهور في المعرفة وتكوين رأي عام مبني على الحقائق الصادقة وتكوين الاتجاهات السليمة في المرتبة الثانية، وبنسبة 30%، فيما جاء هدف ترسيخ القيم المعادية للإخلال بالأمن والاستقرار وأهمية الحفاظ على مكتسبات الاستقرار وأمن المجتمع، وعدم الإفلات من العقوبة، وأن المجرم ينال جزاءه بنسبة 2.22%. وهذا يؤكد أهمية التثقيف كوظيفة من وظائف الصحافة؛ حيث تنطوي على التوعية وبث روح المسؤولية، والإيمان بالقيم، والمبادئ، والشعور بالولاء

العميق للأمة، ويتمثل الهدف الرابع في الابتعاد عن التعامل الخاطئ والسقوط في الدعاية المجانية للإرهابيين بشكل يُسهم في بث الرعب وترويع المواطنين وبنسبة 20%. وهنا تأتي أهمية وعي القائم بالاتصال بكيفية التعامل مع هذا النوع من الموضوعات ذات الحساسية الشديدة في التأثير على عقل المتلقي والالتزام المهني بنقل الحقائق الصادقة، مع الحرص على مصلحة المجتمع والحفاظ على حقوق المتهمين. كما يتضح من الجدول التالي:

الجدول رقم «3» يوضح أهداف المعالجة الصحفية لمجريات المحاكمات للجماعات الإرهابية

الإجمالي	الصحيفة				أهداف النشر
	عكاظ	الشرق الأوسط	الرياض		
101	45	17	39	العدد	تشكيل النسق المعرفي لجمهور الصحيفة من خلال نقل حقيقة الوقائع والأحداث وتحليلها وتفسيرها
4.37%	7.16%	3.6%	4.14%	النسبة المئوية	
81	31	12	38	العدد	احترام حق الجمهور في المعرفة وتكوين رأي عام مبني على الحقائق الصادقة وتكوين الاتجاهات السليمة
30%	5.11%	4.4%	1.14%	النسبة المئوية	
54	20	10	24	العدد	الابتعاد عن التعامل الخاطئ والسقوط في الدعاية المجانية للإرهابيين بشكل يُسهم في بث الرعب وترويع المواطنين
20%	4.7%	7.3%	9.8%	النسبة المئوية	
60	22	10	28	العدد	ترسيخ القيم المعادية للإخلال بالأمن والاستقرار وأهمية الحفاظ على مكتسبات الاستقرار وأمن المجتمع وعدم الإفلات من العقوبة وأن المجرم ينال جزاءه
2.22%	1.8%	7.3%	4.10%	النسبة المئوية	

حجم اهتمام الصحف السعودية بموضوعات محاكمات المتهمين بقضايا الإرهاب:

يظهر الجدول التالي حجم اهتمام الصحف السعودية بموضوعات المحاكمات المرتبطة بالأحداث الإرهابية الأخيرة وجاءت جريدة الرياض أكثر صحف الدراسة اهتماماً مقارنة بجريدة عكاظ والشرق الأوسط، وهذا يتفق مع نتائج دراسة (عادل المكينزي) في أن صحيفة الرياض كانت أكثر صحف الدراسة عرضاً لموضوعات عاصفة الحزم بنسبة 66.6%، وجاءت «عكاظ» في المرتبة الثانية. كما يتضح من الجدول التالي:

الجدول رقم «4» فئة مرات النشر لموضوعات المعالجة الصحفية لمحاكمات المتهمين

المجموع	الصحيفة			بيانات فئات النشر		إجمالي عدد فئات الموضوع المنشورة
	عكاظ	الشرق الأوسط	الرياض	Count	أعداد لم يتم النشر فيها	
168	45	72	51	Count of % Total	نشر موضوع واحد	
26	11	10	5	Count of % Total	نشر موضوعين	
10	6	2	2	النسبة المئوية	نشر ثلاثه	
11	7	1	3	النسبة المئوية	نشر موضوعات	
3	1	1	1	النسبة المئوية	نشر أربعه	
11	4	2	5	النسبة المئوية	نشر خمسه	
12	5	1	6	النسبة المئوية	نشر ستة	
28	11	0	17	النسبة المئوية	نشر سبعه	
1	0	0	1	النسبة المئوية	نشر ثمانية	
422	175	37	210	إجمالي تكرار النشر		
270	90	89	91	العدد	الاجمالي	
%100	%3.33	%0.33	%7.33	النسبة		

				المئوية	

الجدول رقم «5» يوضح قيمة اختبار «كا 2» حول إجمالي موضوعات النشر			
Value	درجة الحرية	مستوى الدلالة	
Pearson Chi – Square	16	0.001**	
Likelihood Ratio	16	0.000	
Linear - by - Linear Association	1	0.322	
N of Valid Cases			270

يتضح من الجدول رقم «5» أن قيمة «كا 2» أقل من 0.05، وهذا دلالة على أن المتغيرين مستقلان، كما يدل على تباين صحف الدراسة حيث بلغ إجمالي الأعداد التي لم يتم النشر فيها 168 عددًا مرتبة تنازليًا بأقل الصحف نشرًا لموضوعات المحاكمات وهي جريدة الشرق الأوسط (72 عددًا)، وجريدة الرياض (51 عددًا)، وجريدة عكاظ (45 عددًا).

موضوعات النشر لمحاكمات المتهمين بقضايا الإرهاب:

كشفت الدراسة عن فئات موضوع محاكمات المتهمين بقضايا الإرهاب، بصحف الدراسة والتي جاءت على النحو التالي:

- موضوع براءة الشريعة الإسلامية من الأفكار المنحرفة التي يحملها المجرمون باسم الدين، وكانت جريدة عكاظ أكثر صحف العينة في عدد مرات النشر، تليها جريدة الرياض، ثم «الشرق الأوسط».
- جاء موضوع نزاهة إجراءات المحاكمة ثانيًا، بنسبة 23.7% من إجمالي نسبة النشر وكانت «الرياض» الأكثر نشرًا، وجاءت «عكاظ» ثانية في الترتيب تليها الشرق الأوسط.

- وفي المرتبة الثالثة، جاء موضوع تأكيد استقلال القضاء، بنسبة 19.6%، وكانت «الرياض» الأكثر نشرًا، وجاءت «عكاظ» في الترتيب الثاني تليها الشرق الأوسط.
- و جاء موضوع التفريق بين نوعية القضايا التي يُحاكَم فيها المتهمون بنسبة 19.6% وكانت «الرياض» الأكثر نشرًا، ثم «عكاظ» والشرق الأوسط.
- وجاء حفظ حقوق المتهم في الترتيب الخامس بنسبة بلغت 19.3%، وكانت «الرياض» الأكثر نشرًا، ثم جاءت «عكاظ» ثانية فالشرق الأوسط.
- ثم جاء الحفاظ على هيبة القضاء في الترتيب السادس بنسبة بلغت 13.3%، وكانت «الرياض» الأكثر نشرًا، ثم «عكاظ» والشرق الأوسط. كما يتضح من الجدول التالي:

الجدول رقم «6» يمثِّل فئات الموضوعات لمحاكمات المتهمين بقضايا الإرهاب

المتغير	الصحيفة			الإجمالي
	الرياض	الشرق الأوسط	عكاظ	
براءة الشريعة الإسلامية من الأفكار المنحرفة التي يحملها المجرمون باسم الدين	العدد: 34 النسبة المئوية: 12.6%	العدد: 17 النسبة المئوية: 6.3%	العدد: 44 النسبة المئوية: 16.3%	العدد: 95 النسبة المئوية: 35.2%
نزاهة إجراءات المحاكمة	العدد: 33 النسبة المئوية: 12.2%	العدد: 4 النسبة المئوية: 1.5%	العدد: 27 النسبة المئوية: 10%	العدد: 64 النسبة المئوية: 23.7%
تأكيد استقلال القضاء	العدد: 29 النسبة المئوية: 10.7%	العدد: 4 النسبة المئوية: 1.5%	العدد: 20 النسبة المئوية: 7.4%	العدد: 53 النسبة المئوية: 19.6%
حفظ حقوق المتهم	العدد: 30 النسبة المئوية: 11.1%	العدد: 2 النسبة المئوية: 0.7%	العدد: 20 النسبة المئوية: 7.4%	العدد: 52 النسبة المئوية: 19.3%
التفريق بين نوعية القضايا التي يحاكم فيها المتهمون	العدد: 28 النسبة المئوية: 10.4%	العدد: 5 النسبة المئوية: 1.9%	العدد: 20 النسبة المئوية: 7.4%	العدد: 53 النسبة المئوية: 19.6%
الحفاظ على هيبة القضاء	العدد: 22 النسبة المئوية: 8.1%	العدد: 1 النسبة المئوية: 0.4%	العدد: 13 النسبة المئوية: 4.8%	العدد: 36 النسبة المئوية: 13.3%
أخرى	العدد: 2 النسبة المئوية: 0.7%	العدد: 0 النسبة المئوية: 0%	العدد: 4 النسبة المئوية: 1.5%	العدد: 6 النسبة المئوية: 2.2%
الإجمالي	178	38	148	364

عدد مرات النشر للعقوبات الواردة بحق المتهمين:

بلغ تكرار النشر لموضوع العقوبات بحق المتهمين في العمليات الارهابية 100 مرة، وكانت جريدتا الرياض وعكاظ أكثر صحف الدراسة اهتماما بمرات النشر، فيما بلغ اجمالي الاعداد التي لم يتم النشر فيها 170 عدداً. كما يتضح من الجدول التالي:

الجدول رقم «7» يوضح عدد مرات النشر للعقوبات الواردة بحق المتهمين

المتغير	الصحيفة			المجموع
	الرياض	الشرق الأوسط	عكاظ	
مجموع العقوبات	لم ينشر	العدد	52	72
	النسبة المئوية	النسبة المئوية	19.3%	26.7%
مرة واحدة	العدد	العدد	13	11
	النسبة المئوية	النسبة المئوية	4.8%	1.4%
مرتين	العدد	العدد	9	6
	النسبة المئوية	النسبة المئوية	3.3%	2.2%
ثلاث مرات	العدد	العدد	11	0
	النسبة المئوية	النسبة المئوية	4.1%	0.0%
أربع مرات	العدد	العدد	5	0
	النسبة المئوية	النسبة المئوية	1.9%	0.0%
خمس مرات	العدد	العدد	1	0
	النسبة المئوية	النسبة المئوية	0.4%	0.0%
	العدد	العدد	91	89
			90	270

الاجمالي	النسبة المئوية	7.33 %	33 %	3.33 %	100 %

الجدول رقم «8» يوضح قيمة اختبار «كا 2» حول إجمالي موضوعات النشر			
Value	درجة الحرية	مستوى الدلالة	
a998.29	10	0.001**	Pearson Chi - Square
781.37	10	0.000	Likelihood Ratio
054.0	1	0.816	Linear - by - Linear Association
270			N of Valid Cases

يتضح من الجدول رقم «8» أن قيمة «كا 2» أقل من 0.05، وهذا دلالة على أن المتغيرين مستقلان، كما يدل على تباين صحف الدراسة حول مرات النشر، وكشفت الدراسة أن أقل الصحف نشرًا للعقوبات، هي: جريدة الشرق الأوسط ثم جريدة الرياض ثم جريدة عكاظ.

نوع العقوبات الواردة بحق المتهمين:

كشفت الدراسة التحليلية عن نوع العقوبات الواردة بحق المتهمين؛ وكانت الغرامة المالية هي أكثر العقوبات استعملاً ضد المتهمين، بنسبة 95.2 %، تليها عقوبة الحكم بالقتل بنسبة 88.1 %، ثم جاءت عقوبة المنع من السفر في المرتبة الثالثة بنسبة 82.6 %، ثم تأتي عقوبة التوقيف في المرتبة الرابعة بنسبة 29.6 %، وكانت أقل العقوبات التي تم النطق بها في حق المتهمين هي مصادرة أسلحة وذخائر لديهم، بنسبة 1.5 %.

الجدول رقم «9» يوضح نوع العقوبات الواردة بحق المتهمين

نوع العقوبة		الصحيفة			المجموع
		الرياض	الشرق الأوسط	عكاظ	
التوقيف (يبدأ من السجن لمدة شهر واحد حتى السجن لمدة ثلاثة وثلاثين عاماً)	العدد	34	9	37	80
	النسبة المئوية	6.12 %	3.3 %	7.13 %	29.6 %
الحكم بالقتل	العدد	81	78	79	238
	النسبة المئوية	0.30 %	28.9 %	29.3 %	88.1 %
	العدد	68	87	68	223

المنع من السفر	النسبة المئوية	2.25%	2.32%	2.25%	6.82%
الغرامة المالية	العدد	85	89	83	257
	النسبة المئوية	5.31%	0.33%	7.30%	2.95%
مصادرة أجهزة إلكترونية ومركبات	العدد	10	0	7	17
	النسبة المئوية	7.3%	0.0%	6.2%	3.6%
الجلد	العدد	3	0	2	5
	النسبة المئوية	1.1%	0.0%	7.0%	9.1%
الإبعاد خارج المملكة للوافدين	العدد	2	1	3	6
	النسبة المئوية	7.0%	4.0%	1.1%	2.2%
مصادرة أسلحة و ذخائر	العدد	1	0	3	4
	النسبة المئوية	4.0%	0.0%	1.1%	5.1%

عدد المتهمين من الجماعات الإرهابية في صحف الدراسة:

تظهر بيانات الجدول إجمالي عدد المتهمين في مرات النشر في المعالجات الصحفية لمجريات المحاكمات للجماعات الإرهابية بلغت 102 مرة، وجاءت «عكاظ» في المقدمة، ثم جاءت «الرياض» ثانية وأخيرًا «الشرق الأوسط». كما يتضح من الجدول التالي:

الجدول رقم «10» يوضح عدد المتهمين من الجماعات الإرهابية

المجموع	الصحيفة			المتغ		
	عكاظ	الشرق الأوسط	الرياض	ير		
31	13	7	11	العدد	1	عدد المتهمين
4.30%	7.12%	9.6%	8.10%	النسبة المئوية		
25	10	3	12	العدد	2	
5.24%	8.9%	9.2%	8.11%	النسبة المئوية		
10	5	1	4	العدد	3	
8.9%	9.4%	1%	9.3%	النسبة المئوية		
10	5	1	4	العدد	4	
8.9%	9.4%	1%	9.3%	النسبة المئوية		
2	1	1	0	العدد	5	
0.2%	1%	1%	0.0%	النسبة المئوية		
2	0	0	2	العدد	6	
0.2%	0.0%	0.0%	0.2%	النسبة المئوية		
2	2	0	0	العدد	8	
0.2%	0.2%	0.0%	0.0%	النسبة المئوية		

1	0	1	0	العدد	9
%1	%0.0	%1	%0.0	النسبة المئوية	
6	1	1	4	العدد	12
%9.5	%1	%1	%9.3	النسبة المئوية	
1	1	0	0	العدد	13
%1	%1	%0.0	%0.0	النسبة المئوية	
3	2	1	0	العدد	17
%9.2	%0.2	%1	%0.0	النسبة المئوية	
4	3	0	1	العدد	24
%9.3	%9.2	%0.0	%1	النسبة المئوية	
1	1	0	0	العدد	32
%1	%1	%0.0	%0.0	النسبة المئوية	
1	0	0	1	العدد	38
%1	%0.0	%0.0	%1	النسبة المئوية	
1	0	1	0	العدد	47
%1	%0.0	%1	%0.0	النسبة المئوية	
1	0	0	1	العدد	140
%1	%0.0	%0.0	%1	النسبة المئوية	
1	1	0	0	العدد	173
%1	%1	%0.0	%0.0	النسبة المئوية	
102	45	17	40	العدد	الاجمالي
%100	%1.44	%7.16	%2.39	النسبة المئوية	

موضوعات الاتهام الموجهة للجماعات الإرهابية في صحف الدراسة:

كشفت بيانات الجدول عدد مرات النشر للتهمة الموجهة لعناصر الجماعات الإرهابية في قضايا الإرهاب في الصحف عينة الدراسة، وجاءت جريدة الرياض في المقدمة بنشر (17) مرة، تلتها جريدة عكاظ (14) مرة، وأخيراً جريدة الشرق الأوسط (4) مرات، وتمثل ما نسبته 62% من عينة الدراسة. كما يتضح من الجدول التالي:

الجدول رقم «11» يوضح عدد مرات الاتهام الموجهة للجماعات الإرهابية

المجموع	الصحيفة			المتغـير		
	عكاظ	الشرق الأوسط	الرياض	العدد	لم ينشر فيها تهمة	عدد المرات
168	45	72	51	العدد		
%2.62	%7.16	%7.26	%9.18	النسبة المئوية		
10	6	2	2	العدد	مرة	

واحدة	النسبة المئوية	%7.0	%7.0	%2.2	%7.3
مرتين	العدد	5	1	4	10
	النسبة المئوية	%9.1	%4.0	%5.1	%7.3
ثلاث	العدد	2	4	2	8
مرات	النسبة المئوية	%7.0	%5.1	%7.0	%0.3
أربع	العدد	10	4	10	24
مرات	النسبة المئوية	%7.3	%5.1	%7.3	%9.8
خمس	العدد	3	1	7	11
مرات	النسبة المئوية	%1.1	%4.0	%6.2	%1.4
ست	العدد	7	3	1	11
مرات	النسبة المئوية	%6.2	%1.1	%4.0	%1.4
سبع	العدد	1	2	6	9
مرات	النسبة المئوية	%4.0	%7.0	%2.2	%3.3
ثمانى	العدد	3	0	4	7
مرات	النسبة المئوية	%1.1	%0.0	%5.1	%6.2
تسع	العدد	1	0	3	4
مرات	النسبة المئوية	%4.0	%0.0	%1.1	%5.1
عشر	العدد	2	0	0	2
مرات	النسبة المئوية	%7.0	%0.0	%0.0	%7.0
إحدى	العدد	1	0	0	1
عشرة	النسبة المئوية	%4.0	%0.0	%0.0	%4.0
مرة	العدد	1	0	1	2
اثنتا	النسبة المئوية	%4.0	%0.0	%4.0	%7.0
عشرة	العدد	1	0	1	2
مرة	النسبة المئوية	%4.0	%0.0	%4.0	%7.0
أربع	العدد	1	0	1	2
عشرة	النسبة المئوية	%4.0	%0.0	%4.0	%7.0
مرة	العدد	1	0	0	1
سبع	النسبة المئوية	%4.0	%0.0	%0.0	%4.0
عشرة	العدد	91	89	90	270
مرة	النسبة المئوية	%7.33	%0.33	%3.33	%100
المجموع					

الجدول رقم «12» يوضح قيمة اختبار «كا 2» حول إجمالي موضوعات مرات التهم الموجهة في قضايا الإرهاب			
الأهمية المتناظرة (من جانبيين)	درجة الحرية	Value	
مستوى الدلالة			
**008.0	28	a081.49	Pearson Chi – Square
002.0	28	482.54	Likelihood Ratio
982.0	1	001.0	Linear - by - Linear Association
		270	N of Valid Cases

يتضح من الجدول رقم «12» أن قيمة «كا ٢» أقل من 0.05، وهذا دلالة على أن المتغيرين مستقلان، كما يدل على تباين صحف الدراسة حول التهم الموجهة في قضايا الإرهاب المنشورة في الصحف عينة الدراسة. حيث بلغ عدد مرات النشر في «عكاظ» 45 مرة، تليها جريدة الرياض 21 مرة، وفي الأخير جريدة الشرق الأوسط بعدد 6 مرات.

انواع الاتهام الموجه للجماعات الإرهابية في المحاكمات التي تم نشرها:

كشفت الدراسة عن مجموع التهم الموجهة للإرهابيين الذين خضعوا للمحاكمات؛ وبلغ اجماليها 46 تهمة، وأن أكثر التهم التي تم توجيهها للمتهمين وتم نشرها هي: الشروع في الالتحاق بتنظيم القاعدة الإرهابي في اليمن، ثم جاءت تهمة الانضمام إلى التنظيم المسمى «داعش» الإرهابي ومبايعة زعيمه والتدريب في المعسكرات الإرهابية، وجاءت تهمة انتهاج المنهج التكفيري المخالف للكتاب والسنة في المرتبة الثالثة، وجاءت في المرتبة الرابعة تهمة معاداة الدولة ومحاولة النيل من هيبتها والسخرية من سياستها والاستهزاء بعلاقتها الدولية. ثم جاءت التهم الموجهة للتحريض على قتل رجال الأمن، ثم جاءت تهمة الإساءة لمفتي عام المملكة وأحد أئمة الحرم المكي وهيئة كبار العلماء.

أما التهم الأقل تكراراً، فهي: الفرار من وجه العدالة، الإساءة لدول مجاورة، خطف ضباط أمن، محاولة اغتيال أمير منطقة، الانضمام لمنظمات حسم الإرهابية، حيازة كتب تقرر منهج التكفير المنحرف وتدعو إلى ذلك.

الفنون التحريرية التي استخدمتها الصحف في معالجة قضايا الإرهاب:

كشفت نتائج الدراسة عن تنوع استخدام الفنون التحريرية؛ وجاء الخبر هو الأكثر استخداماً عند معالجة محاكمات التنظيمات الارهابية؛ حيث بلغ 90 مرة، وجاءت «عكاظ» الأكثر نشرًا لأخبار المحاكمات لجماعات الإرهاب، ثم «الرياض»، وأخيراً

«الشرق الأوسط». ثم جاء التقرير في المرتبة الثانية بتكرار 20 مرة، وجاءت «الشرق الأوسط» الأكثر استخدامًا لهذا النوع من الفن الصحفي، ثم «عكاظ» وأخيرًا «الرياض». وجاء استخدام التحقيق الصحفي في الترتيب الثالث، وجاءت «الرياض» أكثر استخدامًا، ثم «الشرق الأوسط»، ثم «عكاظ». ثم المقال بإجمالي تكرارات بلغ 4 مرات فيما جاء الحديث الصحفي الأقل توظيفًا عند معالجة الصحافة السعودية لمحاكمات التنظيمات الإرهابية، وجاءت «عكاظ» الأكثر استخدامًا على مستوى صفح الدراسة. وقد أوضحت نتائج الدراسة أن أغلب القوالب التحريرية التي استخدمتها الصحافة السعودية في معالجة المحاكمات الإرهابية هو الخبر بنسبة 33.3%، وهي نسبة عالية مقارنة بالقوالب التحريرية الأخرى، وتعود أهمية الخبر في الصحافة المعاصرة إلى حقيقة أنه يمثل الفرصة الأولى للقارئ للتعرف، بشكل أشمل، على المعطيات المعرفية الآلية للحدث، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (عادل المكينزي) لتصدر الخبر الصحفي التغطية الصحفية لعاصفة الحزم بنسبة 67.6%. ودراسة (أسماء قرشوش) التي أظهرت أن القالب الغالب كان القالب الخبري السردى عند تغطية ثورات الربيع العربي.

وجاء التقرير الصحفي ثانيًا بنسبة 7.4%، وهذه النتائج تختلف عن دراسة (المخيزيم)، التي بيّنت أن أكثر فئات الفن الصحفي في تحليل الخطاب الإعلامي الأمني للتحالف الإسلامي لمكافحة الإرهاب في الصحافة السعودية هي التقارير، كما تتفق مع دراسة (علي نجادات) في أن الأخبار والتقارير الإخبارية المنشورة في صفح الدراسة جاءت في مقدمة الأنماط الصحفية التي عالجتها الأزمات. وجاء التحقيق الصحفي في المركز الثالث بنسبة 3.3%. وجاء المقال بنسبة 1.5%، وهي نسبة ضعيفة جدًا لا ترقى إلى الاهتمام بمستوى الوعي بموضوع المحاكمات الإرهابية، وكان مجموعها 4 مقالات فقط في عكاظ والرياض.

كما يُلاحظ من نتائج الدراسة ندرة استخدام هذا القالب التحريري في الصحافة السعودية وعدم تناسب نسبة استخدامه مع بقية القوالب الصحفية الأخرى، ما يعني

قصور المعالجة الصحفية لموضوعات معالجات المحاكمات الإرهابية، كما يتضح من الجدول التالي:

الجدول رقم «13» يوضح الفنون التحريرية لمعالجات مجريات المحاكمات

المجموع	الصحيفة					
	عكاظ	الشرق الأوسط	الرياض			
4	2	0	2	العدد	مقال	فنون الفن الصحفي
%5.1	%7.0	%0.0	%7.0	النسبة المئوية		
20	7	9	4	العدد	تقرير	
%4.7	%6.2	%3.3	%5.1	النسبة المئوية		
5	3	1	1	العدد	حديث صحفي	
%9.1	%1.1	%4.0	%4.0	النسبة المئوية		
90	42	9	39	العدد	خبر	
%3.33	%6.15	%3.3	%4.14	النسبة المئوية		
9	1	2	6	العدد	تحقيق	
%3.3	%4.0	%7.0	%2.2	النسبة المئوية		

الجدول رقم «14» يوضح قيمة اختبار «كا 2» المتعلق بالفنون التحريرية لمعالجة قضايا الإرهاب

مستوى الدلالة	درجة الحرية	Value	
000.0 الخير**	10	a510.32	Pearson Chi - Square
338.0 التقرير	10	a171.2	Pearson Chi - Square
369.0 المقال	10	a997.1	Pearson Chi - Square
095.0 التحقيق الصحفي	10	a707.4	Pearson Chi - Square
443.0 الحديث الصحفي	10	a630.1	Pearson Chi - Square

يتضح من الجدول رقم «14» أن قيمة «كا ٢» أقل من 0.05 في الخبر، وهذا دلالة على أن المتغيرين مستقلان، كما يدل على تباين صف الدراسة، حيث كانت «عكاظ» الأكثر نشرًا لأخبار المحاكمات لجماعات الإرهاب، وجاءت «الرياض» ثانياً بتكرار 39 مرة، وأخيراً «الشرق الأوسط». أما بقية الفنون التحريرية فكان «كا 2» غير دالٍ، وهو ما يعني اتساق الصحف عينة الدراسة في فنون معالجة قضايا الإرهاب المنشورة في الصحف عينة الدراسة.

اتجاه النشر لموضوع محاكمات الجماعات الإرهابية:

كشفت الدراسة ان اتجاهات المضامين المثارة في الصحف عيّنة الدراسة كانت إيجابية بنسبة تمثل 99.3% من إجمالي النشر؛ وهو اتجاه محمود يُحسب للصحافة السعودية، لحرصها على تحقيق مصلحة الأمة، وتكوين النسق المعرفي لعدالة القضاء السعودي واستقلاله، والحفاظ على حقوق المتهمين، وإعلان العقوبات على من ثبت تورطهم في ارتكاب الأفعال التي يحرمها الشرع والنظام، وسيادة العدل في جوانب الحياة المختلفة من الأهداف التي يشترك فيها الناس جميعًا. وهذا يختلف عن دراسة (المشعلي)، من حيث اتجاه الموضوعات الأمنية التي طرقتها الصحافة السعودية، جاءت محايدة، بينما لا توجد أي مؤشرات على التوجهات السلبية، وهذا يتفق مع دراسة (المكينزي) في أن 77% من اتجاهات مضمون المعالجة الصحفية لموضوعات عاصفة الحزم سار في الاتجاه الإيجابي المتوافق مع السياسة العامة للمملكة. ويختلف مع نتائج دراسة (علي د بكل) في أن 90% من الأخبار والمقالات ذات اتجاه محايد نحو الجامعة الإلكترونية. كما يتضح من الجدول التالي:

الجدول رقم «15» يوضح اتجاه النشر لموضوع محاكمات الجماعات الإرهابية

المجموع	الصحيفة			المتغير		فئة الاتجاه
	عكاظ	الشرق الأوسط	الرياض	العدد	إيجابي	
99	42	17	40	النسبة المئوية		إيجابي
%7.36	%6.15	%3.6	%8.14	النسبة المئوية		
2	2	0	0	العدد		محايد
%7.0	%7.0	%0.0	%0.0	النسبة المئوية		
270	90	89	91	العدد		سلبي غير موجود
%100	%3.33	%33	%7.33	النسبة المئوية		

الجدول رقم «16» يوضح قيمة اختبار «كا 2» حول إجمالي الاتجاه لموضوعات النشر		
Pearson Chi – Square	درجة الحرية	مستوى الدلالة

إيجابي	2	0.000**
محايد	2	0.133

يتضح من الجدول رقم «16» أن قيمة «كا ٢» أقل من 0.05 في الاتجاه الإيجابي، وهذا دلالة على أن المتغيرين مستقلان، كما يدل على تباين صف الدراسة حول اتجاه النشر في قضايا الإرهاب المنشورة في الصحف عينة الدراسة. أما المحايد فقد انفردت به صحيفة عكاظ دون الصحف الأخرى.

فئة المصدر للموضوعات التي تنشرها الصحف عينة الدراسة:

تشير النتائج تصدر المندوب الصحفي فئة مصادر تغطية محاكمات الجماعات الإرهابية، بتكرار إجمالي بلغ 79 مرة، وكانت صحيفتا الرياض وعكاظ في المقدمة ثم «الشرق الأوسط». وجاء المراسل في المرتبة الثانية، وكانت «الشرق الأوسط» هي الأكثر اهتماماً بالمراسل الصحفي. حيث بيّنت الدراسة اهتمام الصحافة السعودية بالمندوب الصحفي في تغطية الأحداث وذلك بنسبة 29.3%، وهي نتيجة منطقية لطبيعة موضوعات محاكمات الجماعات الإرهابية التي تتطلب الاعتماد على مصادر موثوقة يسهل الرجوع إليها. فيما جاءت صحيفة الشرق الأوسط أكثر الصحف اعتماداً على المراسل الصحفي كما يتضح من الجدول التالي:

الجدول رقم «17» يوضح فئة المصدر للموضوعات التي تنشرها الصحف عينة الدراسة

فئة المصدر	الصحيفة			المجموع
	الرياض	الشرق الأوسط	عكاظ	
متعدد	العدد	7	3	5
	النسبة المئوية	6.2%	1.1%	0.5%
مراسل	العدد	1	9	2
	النسبة المئوية	0.4%	3.3%	0.7%
من دون	العدد	2	2	6
	النسبة المئوية	0.7%	0.7%	2.2%
مندوب	العدد	36	7	36
	النسبة المئوية	13.3%	2.6%	29.3%

الجدول رقم «18» يوضح قيمة اختبار «كا 2» حول إجمالي فئة المصدر لموضوعات في قضايا الإرهاب			
المتغير	Value	درجة الحرية	مستوى الدلالة
Pearson Chi – Square	a362 .29	2	0.000** مندوب
Pearson Chi – Square	a177 .10	2	0.006** مراسل
Pearson Chi – Square	a602 .1	2	0.449 متعدد
Pearson Chi – Square	a323 .3	2	0.190 من دون

يتضح من الجدول رقم «18» أن قيمة «كا 2» أقل من 0.05 على فئتي المندوب والمراسل، وهذا دلالة على أن المتغيرين مستقلان، كما يدل على تباين صحف الدراسة عند استخدام مصادر التغطية لمحاكمات الجماعات الإرهابية. وكانت صحيفتا الرياض وعكاظ أكثر اهتماما بالمندوب كمصدر معلومات. وكذلك الحال مع تعدد المراسلين في جريدة الرياض، و"عكاظ"، و"الشرق الأوسط".

الأساليب والسمات الإخراجية التي اتسمت بها المعالجة الصحفية للمحاكمات في قضايا الإرهاب:

بيّنت النتائج اهتمام الصحف السعودية بموقع النشر حول محاكمات التنظيمات الارهابية حيث جاءت التغطيات بالصفحة الاولى (29) مرة، وتأتي في المقدمة عكاظ التي كانت الاكثر نشرًا بالصفحة الاولى ثم الرياض واخيرا الشرق الاوسط، حيث تشير العديد من الدراسات والبحوث إلى أن الصفحة الأولى أهم صفحات الجريدة، تليها الصفحة الأخيرة، ثم الصفحة الثالثة، ثم صفحات الوسط. أما بقية مواقع النشر فقد جاءت في الصفحات الداخلية، كما يتضح من الجدول التالي:

الجدول رقم «19» يوضح موقع المادة الصحفية لمعالجات مجريات المحاكمات

المتغير	الصحيفة			المجموع
	الرياض	الشرق الأوسط	عكاظ	
موقع المادة:	العدد	12	3	29
	أولى	4.4%	1.1%	2.5%
	النسبة المئوية	91	89	90
أخيرة موجود	العدد	91	89	270

النسبة المئوية	7.33%	0.33%	3.33%	100%
العدد	36	16	45	97
النسبة المئوية	3.13%	9.5%	7.16%	9.35%

مساحة المادة الصحفية لمعالجات مجريات المحاكمات:

توضح نتائج الدراسة أن المساحة التي نُشرت فيها أخبار وموضوعات المحاكمات للجماعات الإرهابية احتلت صفحات كاملة بنسبة 4.8%، وكانت «عكاظ» الأكثر نشرًا، تلتها «الرياض»، وأخيرًا «الشرق الأوسط»، ومن الواضح أن مساحة النشر والمعالجة تمثل نسبة ضعيفة لا ترقى إلى مستوى يؤهل هذه الصحف للإسهام في تنمية الوعي لدى قرائها، وقصور حجم التغطية لمعالجة المحاكمات يعطي تصورًا عن عمل القائم بالاتصال في قلة الاهتمام بهذه الموضوعات؛ حيث لا يعطيها المساحة الكافية ولا الحجم المناسب لأهميتها، ما يستلزم إعادة النظر في الاهتمام المناسب بهذه النوعية من القضايا، والمساحة الكافية لها. كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم «20» يوضح مساحة المادة الصحفية لمعالجات مجريات المحاكمات

المجموع	الصحيفة			المتغير		
	عكاظ	الشرق الأوسط	الرياض	ير		
13	6	2	5	العدد	صفحة كاملة	المساحة
8.4%	2.2%	7.0%	9.1%	النسبة المئوية		
11	3	5	3	العدد	نصف صفحة	
1.4%	1.1%	9.1%	1.1%	النسبة المئوية		
25	14	6	5	العدد	ربع صفحة	
6.9%	9.4%	9.2%	0.2%	النسبة المئوية		

الجدول رقم «21» يوضح قيمة اختبار «كا 2» حول مساحة المادة الصحفية في قضايا الإرهاب			
Value	درجة الحرية	مستوى الدلالة	
Pearson Chi - Square	2	0.360 صفحة كاملة	a045.2
Pearson Chi - Square	2	0.667 نصف صفحة	a810.
Pearson Chi - Square	2	0.071 ربع صفحة	a291.5

يتضح من الجدول رقم «21» أن قيمة «كا 2» أكبر من 0.05، وهذا دلالة على أن المتغيرين غير مستقلين واتساق صفح الدراسة في مساحة النشر بالسنتيمتر المربع لعدد مرات النشر لمعالجات مجريات المحاكمات للجماعات الإرهابية.

المساحة بالسنتيمتر المربع لمرات النشر لمعالجات مجريات المحاكمات للجماعات الإرهابية:

كشفت نتائج الدراسة عن مساحة النشر لأخبار وموضوعات المحاكمات للجماعات الإرهابية جاءت على مساحة 50 حجمًا بالسنتيمتر المربع، وكانت أكبر المساحات 325 سم²، حيث تصدرت جريدة عكاظ. أما عن أكثر المساحات تكرارًا 176 سم² في «الرياض»، ومرتان في «الشرق الأوسط». وتبيّن النتائج أن غالبية أخبار وموضوعات المحاكمات للجماعات الإرهابية عُرضت بمساحات صغيرة، حيث أن عرض المضمون الصحفي في شكل مقبول يعطي الأهمية النسبية لكل موضوع أو خبر من خلال موقع صفحة موضوع النشر، وذلك بإعطائها أهمية نسبية في الإبراز، وإخراج بعض الأخبار والموضوعات بصورة تجذب انتباه.

العناصر الطباعية للمعالجات الصحفية لمجريات المحاكمات:

كشفت الدراسة عن العناصر الطباعية للمعالجات الصحفية لمحاكمات الجماعات الإرهابية، التي تم استخدامها وفقًا لما يلي:

- استخدام الرسوم والصور في موضوعات المحاكمات للجماعات الإرهابية: جاء استخدامات الصورة في موضوعات المحاكمات للجماعات الإرهابية بنسبة 3.16%، وهي صور موضوعية تعبر عن لحظة وقوع الأحداث أو انعكاساتها، والاهتمام بهذا النوع من الصور يعكس أن اهتمام الصحف السعودية بهذه الموضوعات هو اهتمام جيد، ثم جاء استخدام الصور الشخصية للشخصيات ذات العلاقة بالوحدة التحريرية

المنشورة، فتم استعمالها في المحاكمات 16.3%، وكانت «الرياض» الأكثر استعمالاً للصور، تليها «عكاظ»، وأخيراً «الشرق الأوسط». أما الرسوم فتم توزيعها بنسبة 4.8%، وكانت «عكاظ» الأكثر استخداماً للرسوم، ثم «الرياض»، و«الشرق الأوسط». ومن حيث العناوين جاءت جريدة «عكاظ» هي الأكثر استعمالاً للعناوين، تلتها «الرياض»، ثم «الشرق الأوسط». ومن حيث الألوان جاءت «عكاظ» الأكثر استخداماً للألوان ثم «الرياض»، و«الشرق الأوسط». كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم «22» يوضح العناصر الطباعية لمعالجات مجريات المحاكمات

Total	الصحيفة			المعالجات الطباعية	
	عكاظ	الشرق الأوسط	الرياض		
13	9	1	3	العدد	رسوم
%8.4	%3.3	%4.0	%1.1	النسبة المئوية	
44	15	13	16	العدد	صور
%3.16	%6.5	%8.4	%9.5	النسبة المئوية	
100	45	17	38	العدد	عناوين
%0.37	%7.16	%3.6	%1.14	النسبة المئوية	
21	11	2	8	العدد	ألوان
%8.7	%1.4	%7.0	%0.3	النسبة المئوية	
45	22	3	20	العدد	أرضيات
%7.16	%1.8	%1.1	%4.7	النسبة المئوية	

مناقشة نتائج الدراسة ومقترحاتها:

تعتمد هذه الدراسة موضوع المعالجات الصحفية لمحاكمات الجماعات الإرهابية من خلال الاخبار والتقارير والمقالات الصحفية وغيرها التي نشرتها الصحف السعودية لمحاكمة المتورطين في قضايا الارهاب في المملكة بالصحف السعودية محل الدراسة وهي (الرياض، عكاظ والشرق الأوسط)، حيث بلغ إجمالي عينة الدراسة بلغت (299) موضوعاً، وبنسبة 37.8% من إجمالي العينة. وهي نسبة نشر تؤكد طبيعة حجم موضوع المحاكمات لهذا النوع من الموضوعات، مع تباين الاهتمام بين الصحف عينة الدراسة، وتصدرت جريدة ب(129)موضوعاً، وجريدة الشرق الأوسط(49) موضوعاً، وفي جريدة عكاظ (118) موضوعاً.

• وقد توصلت الدراسة الى عدد من النتائج منها من حيث الأهداف التي تسعى لها المعالجة الصحفية للصحافة السعودية لمجريات المحاكمات للجماعات الارهابية: اتضح ان هدف تشكيل النسق المعرفي لجمهور الصحيفة من خلال نقل حقيقة الوقائع والاحداث وتحليلها وتفسيرها يحتل المرتبة الاولى، ثم احترام حق الجمهور في المعرفة وبناء راي عام يقوم على الحقائق وتكوين الاتجاهات السليمة ثم يأتي هدف ترسيخ القيم المعادية للإخلال بالأمن والاستقرار واهمية الحفاظ على أمن المجتمع، واخيرا الابتعاد عن التعامل والسقوط في الدعاية المجانية للإرهابيين بشكل يساهم في بث الرعب وترويع المواطنين داخل الوطن.

• اهتمام الصحف السعودية عينة الدراسة بموضوعات محاكمات المتهمين بقضايا الارهاب بما يساهم في تشكيل راي عام ضد الارهاب وفقا لما يلي:

• جاءت قضية براءة الشريعة الاسلامية من الافكار المنحرفة الي يحملها المتهمون باسم الدين في المقدمة. ثم قضية نزاهة إجراءات المحاكمة، ثم التأكيد على استقلال القضاء، وكذلك التفريق بين نوعية القضايا التي يحاكم فيها المتهمون فيما جاء حفظ حقوق المتهم والحفاظ على هيبة القضاء في الترتيب الاخير.

• اما من حيث نوع العقوبات الواردة بحق المتهمين، جاءت الغرامة المالية اكثر العقوبات ضد المتهمين، تليها عقوبة الحكم بالقتل، ثم عقوبة المنع من السفر، ثم عقوبة التوقيف، وكانت اقل العقوبات هي مصادرة اسلحة وذخائر لديهم.

• اما من حيث مجموع التهم الموجهة للإرهابيين بصحف الدراسة فقد بلغ الاجمالي (46) تهمة وان اكثر التهم التي تم توجيهها للمتهمين كانت: الشروع في الالتحاق بتنظيم القاعدة الإرهابي في اليمن، ثم الانضمام إلى تنظيم الدولة المعروف ب(داعش) الإرهابي ومبايعة زعيمه، ثم انتهاج المنهج التكفيري المخالف للكتاب والسنة، يليها تهمة معاداة الدولة ومحاولة النيل من هيبتها والسخرية من سياستها والاستهزاء بعلاقتها الدولية، وكذلك التحريض على قتل رجال الأمن، وتهمة الإساءة لمفتي عام المملكة، وأئمة الحرم المكي وهيئة كبار العلماء. اما التهم التي لم تحظى

بنسب اهتمام بصحف الدراسة فقد جاءت من خلال: الفرار من وجه العدالة، الاساءة لدول مجاورة، خطف ضباط. أمن، محاولة اغتيال امير منطقة، الانضمام لمنظمات حسم الارهابية، حيازة كتب تقرر منهج التكفير وتدعو إليه.

• ومن حيث الفنون التحريرية التي استخدمتها الصحف السعودية عينة الدراسة في معالجة قضايا الارهاب:

يتضح من نتائج الدراسة ان الخبر جاء أكثر الفنون الصحفية استخداماً عند معالجة المحاكمات الارهابية، ثم جاء التقرير ثم الحديث الصحفي الذي كان الاقل توظيفاً من الفنون الصحفية من المعالجة.

• اما اتجاه المضامين المثارة بصحف الدراسة فقد جاءت ايجابية بنسبة تمثل 99.3%، اما الاتجاه السلبي فلم تظهر له أي مؤشرات في تحليل الدراسة، وذلك بالصحف السعودية محل الدراسة.

• ومن حيث مصادر المعلومات فقد جاء المندوب الصحفي في المقدمة، ثم المراسلون، يليها المصادر التقليدية الأخرى

• ومن حيث الاساليب والسمات الاخبارية التي اتسمت بها المعالجة الصحفية للصحافة السعودية لمحاكمات في قضايا الارهاب.

اظهرت نتائج الدراسة تصدر الصفحات الداخلية قائمة المعالجات لمجريات المحاكمات للجماعات الارهابية في الصحف محل الدراسة، فيما جاءت الصفحة الاولى والاخيرة في الترتيب التالي، وهي ما يبين أن غالبية الموضوعات الأمنية تم نشرها في صفحات داخلية بصحف الدراسة.

• ومن حيث المساحة التي نشرت فيها المعالجات لمجريات المحاكمات للجماعات الارهابية في صفحات كاملة فقد بلغت (13) صفحة وبنسبة (4.8%) من اجمالي النشر. والنشر على نصف صفحة بنسبة (4.1%)، وربع صفحة بنسبة (9.6%)

وهذا يعني أن إجمالي مساحة النشر تمثل نسبة ضعيفة لا ترقى إلى مستوى يؤهل هذه الصحف للإسهام في تنمية الوعي لدى قراءها، وإن قصور المعالجة يعطي تصوراً عن عمل القائم بالاتصال وقلة اهتمامه بهذه الموضوعات؛ وهو ما يعني أن غالبية الموضوعات المنشورة عن المحاكمات للجماعات الارهابية عرضت بمساحات صغيرة لا تتناسب مع حجم القضية المثارة.

• ومن حيث عناصر الابرار المستخدمة في المعالجات الصحفية لمحاكمات جماعات الارهاب فقد كشفت الدراسة عن التالي:

بالنسبة للصورة: يلاحظ أن استخدامات الصورة الخبرية في موضوعات المحاكمات للجماعات الارهابية جاء بنسبة (3.16%). وجاء استخدام الصور الشخصية ذات العلاقة بالقضية المطروحة بنسبة (45.5%).

• أما الرسوم فقد تم توظيفها عند معالجة موضوع الدراسة بنطاق ضيق بنسبة (4.8%) شملت رسوم كارتونية، وكاريكاتير، وانفوجرافيك، ورسوم بيانية.

• وبالنسبة للعناوين: يلاحظ ان صحف الدراسة استخدمت العناوين العريضة بنسبة مرتفعة، وكانت الاكثر استعمالا للعناوين هي عكاظ، تليها الرياض، والشرق الأوسط.

• بالنسبة للألوان : يلاحظ ان صحف الدراسة استخدمت الالوان عند نشر موضوعات المحاكمات، وجاءت عكاظ هي الاكثر استخداما للألوان، فيما جاءت الرياض، والشرق الاوسط.

• بالنسبة للأرضيات: يلاحظ ان صحف الدراسة اهتمت بالأرضيات الرمادية والملونة بصورة كبيرة، وجاءت عكاظ هي الاكثر استخداما للأرضيات الملونة، ثم الرياض، والشرق الاوسط.

مقترحات الدراسة:

- تقترح الدراسة ضرورة اجراء مزيدا من الدراسات حول هذا الموضوع؛ خاصة الدراسة المتعلقة بمعرفة راي القائم بالاتصال حيال طبيعة التعامل مع المحاكم الجزائية المتخصصة بمحاكمات هذه الجماعات، وظروف تغطية الصحافة لها، والصعوبات التي قد تعترضه خلالها.
- كما تقترح الدراسة دراسة معرفة راي الجمهور حيال تغطية الصحافة لهذا النوع من الموضوعات، واهم الملاحظات التي يمكن ان يبديها الجمهور تجاهها.

قائمة المراجع

- إسماعيل، محمد عبد الله، دراسة العلاقة بين التعرض للصحافة والاتجاهات نحو قضايا إصلاح التعليم قبل الجامعي أو تطوير فهمه لها في اتجاه محدد، كلية التربية النوعية – جامعة الزقازيق (2009م).
- الحكمي، عبد الله بن محسن (2015م)، أنموذج مقترح لتوظيف وسائل الإعلام الجديد في مواجهة مهددات الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية، دكتوراه غير منشورة - جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العدالة الجنائية، قسم الدراسات الأمنية.

- الشلهوب، عبد الملك بن عبد العزيز؛ دور وسائل الإعلام في تنمية الوعي الصحي لدى السعوديين حول مرض السكري (1434هـ - 2013م). المجلة العربية للإعلام والاتصال، العدد العاشر، ذو الحجة 1434هـ - نوفمبر 2013م، الرياض.
- العتيبي سارة (2009م)، المعالجة الصحفية لقضايا العنف الأسري في الصحافة الإلكترونية، دراسة تحليلية على صحيفة إيلاف، ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الاردن.
- العريفي، سعد بن سليمان، (1403هـ). إخراج الصحف السعودية اليومية، ماجستير غير منشورة، كلية الدعوة والإعلام، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- العنزي، علي بن دبك، صورة الجامعة السعودية الإلكترونية من خلال التغطية الصحفية في الصحافة السعودية، دراسة تحليلية، المجلة العربية للإعلام والاتصال، العدد الرابع عشر، صفر 1437هـ - نوفمبر 2015م، الرياض.
- قرشوش، أسماء، معايير المعالجة الصحفية للثورات العربية في الصحافة المكتوبة الجزائرية (دراسة تحليلية)، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 23، ديسمبر 2016م.
- المخيزيم، عبد العزيز بن عبد الله عبد العزيز (2017م)، تحليل الخطاب الأمني حول التحالف الإسلامي لمكافحة الإرهاب في الصحافة السعودية، (ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاجتماعية، قسم الإعلام).
- المكينزي، عادل بن عبد القادر، تغطية الصحف الإلكترونية لأحداث عاصفة الحزم، دراسة تحليلية على صحيفتي الرياض والشرق الأوسط (1438هـ - 2016م). المجلة العربية للإعلام والاتصال، العدد السادس عشر، صفر 1438هـ - نوفمبر 2016م، الرياض.
- الجذلاني، سعود محمد (، 2005) مسؤولية القضاة في هيبة القضاء (الرياض - دار الشروق).
- الحديثي، عمر فخري (2011م). حق المتهم في محاكمة عادلة، ط 2، (عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع).
- حسني، محمود نجيب (1998م)، الاختصاص والإثبات في قانون الإجراءات الجنائية، (القاهرة، دار النهضة العربية).

- الحوشان، بركة بن زامل (1425هـ - 2004م)، الإعلام الأمني والأمن الإعلامي، مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- رشتي، جيهان (1992)، الأسس العلمية لنظريات الإعلام، (القاهرة، دار الفكر العربي).
- سعد، محمد (2004م)، حرية الصحافة، دراسة في السياسة التشريعية وعلاقتها بالتطور الديمقراطي، (القاهرة، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع).
- الطرابيشي، ميرفت محمد كامل، وعبد العزيز السيد (2006م)، نظريات الاتصال، (القاهرة، دار النهضة العربية).
- عبد القادر، محمد (1986م)، الرأي العام وتأثره بالإعلام والدعاية، (القاهرة، النهضة العربية).
- عبد الحميد، محمد (1997م)، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، (القاهرة، عالم الكتب).
- العساف، صالح (2000م)، المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، (الرياض، مكتبة العبيكان).
- العسكر، فهد (1419هـ)، الإخراج الصحفي، (الرياض، مكتبة العبيكان).
- عمر، أحمد مختار (1429هـ - 2008م)، معجم اللغة العربية المعاصرة، (القاهرة، عالم الكتب).
- فهمي، محمود (1964م)، الفن الصحفي في العالم، (القاهرة، دار المعارف).
- أبو طاهر بن يعقوب (2005م)، القاموس المحيط، (مؤسسة الرسالة، بيروت).
- مأكويل، دينيس (1992م)، الإعلام وتأثيراته، ترجمة: عثمان العربي، (الرياض، دار الشبل).
- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد (1990م)، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، (بيروت، دار الكتاب العربي).
- مجمع اللغة العربية (1989م)، المعجم الوسيط، (دار الدعوة، إسطنبول).
- معلوف، لويس (2014م)، المنجد في اللغة، (بيروت، المطبعة الكاثوليكية).

- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي (1985)، لسان العرب، (الإسكندرية، مكتبة المعارف).
- ناصر، عباس محمد (1391هـ - 1971م)، موجز تاريخ الصحافة في المملكة العربية السعودية، (الرياض، مطابع مؤسسة الجزيرة للصحافة والنشر).
- نظام الإجراءات الجزائية الصادر عام 1435هـ، الرابط التالي : <http://gdnc.gov.sa/PdfData>
- Berger ،Asa Media Impact: Media And Society ، ACriticalerspective ،Rowman& Littlefield Publishers ،Boston: M. A ،.United States of America. (2007)
- Hiebert ،Ray andReuss «Impact of Mass Media» ، NewYork: Longman Publication ،Inc. (2004)
- <http://www.okaz.com.sa/uploads/pdf/MediaKit.pdf> Robert ،M. Entman
- Stacks ،HicksonandHill Introduction to Communication Theory ،Holt ،Rinehart and Winston. (1991)
- Stanley J. Baran ،Baran ،Dennis K. Davis: Mass Communication Theory: Foundations ،Ferment ،and Future (Wadsworth Series in Mass Communication and Journalism) Sixth (6th) Edition Paperback – 2011
- [ttp://archive.aawsat.com/print.asp?](http://archive.aawsat.com/print.asp?)

الاتصال في العصر الرقمي: ثورة اتصالية أم هيمنة ثقافية؟

اعداد

أ. عبد الرزاق أبلال

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة سيدي محمد بن عبد الله، ظهر المهرز - فاس - المغرب.

ملخص:

ساهم التطور التكنولوجي الهائل في وسائل الإعلام وتقنيات الاتصال في تثوير الفعل الاتصالي، وربط المجتمعات المعاصرة بشبكات اتصال تشترك في نصوص رقمية جعلت منها مجتمع شبكات بامتياز. وإذا كان فعل الاتصال يقوم على ضرورة وجود رموز مشتركة بين المرسل والمستقبل، بهدف إنتاج خطاب يحمل معنى متفقا عليه. فإن هذا الخطاب يتم إنتاجه في مجتمع الشبكات، ضمن المجال الاتصالي الاجتماعي المبني حول الشبكات العالمية- المحلية متعددة الأبعاد. ولأن شبكات الاتصال تربط المحلي بالعالمي، فهي تمثل المصدر الحاسم للمواد الثقافية التي تغذي الأهداف المبرمجة لأي شبكة أخرى، وتصير الثقافة تبعا لذلك صناعة عالمية مفتوحة على التغير والتجدد، ضمن ثقافة عالمية ذات نماذج مختلفة تمثل الفضاء الثقافي الذي يتعين على نظام الاتصال العمل فيه، أو قد تمثل مرايا عاكسة لأشكال الهيمنة الثقافية للمجتمع الرأسمالي والأمريكي على وجه الخصوص.

الكلمات المفتاحية: شبكات الاتصال، مجتمع الشبكات، التغير الثقافي.

Communication in the Digital Age : Communication Revolution or Cultural Dominance ?

ABSTRACT :

The tremendous technological development in The media and communication techniques has contributed to the development of communicative act and the connection of

modern societies with networks of digital texts which have made a network society with distinction. If the communicative act is based on the common symbols between the sender and the receiver in order to produce a discourse of a conventional meaning, This discourse is produced in the network community, within the social communicative domain which is built around global multidimensional and local networks. Because of the fact that communicative networks link the local to the global, they represent the crucial source of cultural material which fulfills the programmed planned objectives of any other network. Culture becomes a global industry open to change and renewal. Within a global culture of different models representing the cultural space in which the communication system must operate ; this May reflect the forms of cultural hegemony of capitalist and American society in particular capitalist society.

Keywords: Communication networks, networks society, Cultural Change.

يقوم الاتصال في جوهره على المشاركة في بناء المعنى من خلال تبادل المعلومات. والعملية الاتصالية تحددها تكنولوجيا الاتصال وخصائص المرسلين والمستقبلين للمعلومات ورموزهم الثقافية المرجعية وبروتوكولات الاتصال ونطاق عملية الاتصال، بحيث لا يمكن فهم المعنى إلا في سياق العلاقات الاجتماعية التي تعالج فيها المعلومات وعملية الاتصال.

يعتقد عالم الاجتماع الأمريكي ذو الأصل الإسباني «مانويل كاستلز» أن فهم سيرورة تطور الاتصال في العصر الرقمي وإدراك عمق سلطته مشروط بضرورة التمييز في عملية الاتصال ذاتها بين أنماط ثلاث:

- الاتصال الشخصي: حيث يكون المرسل أو المرسلون والمستقبل أو المستقبلون المقصودون هم موضوعات الاتصال الذي يكون تفاعلياً.
- الاتصال الجماهيري التقليدي: قد يكون تفاعلياً أو وحيد الاتجاه في الغالب. يتمتع فيه محتوى الاتصال باحتمالية الإذاعة إلى المجتمع بصفة عامة (الرسالة ترسل من طرف واحد إلى كثيرين، كما الحال في الكتب والصحف والأفلام والراديو والتلفزيون). ويمكن إدخال بعض صيغ التفاعل في الاتصال الجماهيري من خلال وسائل اتصال أخرى. فيستطيع الجمهور، على سبيل المثال على البرامج الحوارية في التلفزيون والراديو من خلال الاتصال الهاتفي وكتابة الرسائل وإرسالها عبر البريد الإلكتروني.
- الاتصال الذاتي الجماهيري: يسميه أيضاً كاستلز الاتصال المجتمعي، وهو صيغة اتصالية جديدة تفاعلية بين الذات والجمهور. إنه اتصال جماهيري لأن له القدرة على الوصول إلى جمهور عالمي، كما هو الحال في بث مقطع فيديو على موقع يوتيوب، أو على صفحة شخصية ضمن مواقع التواصل الاجتماعي.. وهو في نفس الوقت اتصال ذاتي، لأن إنتاج الرسالة ذاتي وتحديد المستقبل أو المستقبلين يتم ذاتياً، كما أن استخلاص رسائل أو محتوى معين من شبكة المعلومات العالمية وشبكات الاتصال الإلكترونية ذاتي الانتقاء. (مانويل كاستلز، 2014، ص 91-92).

هذه الصيغ أو الأنماط الثلاثة للاتصال ليست مترتبة زمنيا وفق تطور تقنيات الاتصال، وإنما هي متفاعلة في نظر كاستلز، تكمل بعضها البعض، ولا تستعيز عن بعضها البعض. لكن الجديد تاريخيا، من حيث نتائجه الخطيرة على التغيير الثقافي والتنظيم الاجتماعي، هو اشتراك كل هذه الصيغ في نص رقمي، له روابط ومتفاعل ومركب، يحتوي ويمزج ويعيد الربط، في تنوعه، بين طائفة كاملة من التعبير الثقافي، ينقلها التفاعل الإنساني.

إن أهم بعد في تقارب الاتصال وتحقيق فاعليته المرتبطة بالسلطة يحدث على مستوى بنية الوعي لدى المستهلكين الأفراد من خلال تفاعلهم الاجتماعي مع الآخرين. فعلاقات السلطة تقوم على حد كبير على تشكيل العقل البشري من خلال بناء المعنى عبر صنع الصورة (كاستلز، 2014، ص 289). فالأفكار في الحقيقة تتشكل في أذهاننا كصور أو خيالات، ذلك أن المعنى المعقول هو عين الشيء الذي يدركه الحس في المحسوس، كما بين ذلك أبو الوليد ابن رشد، حيث الخيالات هي ضروب من المحسوسات للعقل، وهي إليه في مقام المحسوسات عند غيابها، لكنها لا هيولانية (أبو الوليد ابن رشد، 1997، ص 307).

إن صناعة الصورة في عالم الاتصال الاجتماعي، وفي المجتمع المعاصر بما هو مجتمع شبكي في بنيته، تقدم الإعلام الوسيلة الحاسمة في عملية الاتصال، خاصة مع ظهور أنماط ووسائل إعلام جديدة عبر تفاعل التغيير التكنولوجي والاتصال، محدثا بذلك مجموعة من التحولات التي يمكن رصدها كالاتي:

أولا، هناك التحول التكنولوجي القائم على رقمية الاتصال، وشبكات الكمبيوتر وبرامجه المتقدمة، وانتشار قدرة نقل المعلومات عبر حزم واسعة معززة، واتصال محلي/ عالمي شامل، عبر شبكات لاسلكية، يتزايد مع حرية استخدام الانترنت.

ثانيا، يشير تعريف المرسلين والمستقبلين إلى البناء التنظيمي والمؤسسي للاتصال، والاتصال المجتمعي منه على الخصوص، حيث المرسلون

والمستقبلون هم وسائل الإعلام وما يطلق عليه الجمهور (الناس الذين يعرفون بأنهم مستهلكو الإعلام). فقد حدث تحول أساسي في هذا المجال في العقدين الماضيين:

- الانتشار الواسع لتجارية وسائل الإعلام في معظم أنحاء العالم.
- عولمة وتركيز نشاط شركات الإعلام من خلال عمليات التكتل والربط بشبكات بينها.
- التقسيم والتعديل والتنوع في أسواق الإعلام مع التأكيد على الهوية الثقافية للجمهور.
- تشكيل مجموعات شركات وسائل الإعلام متعددة الوسائط التي تربط بين كل صيغ الاتصال، بما في ذلك، بالطبع، الإنترنت.
- وتزايد التقارب بين شركات الاتصال وشركات الكمبيوتر والإنترنت وشركات الإعلام.

وتيسر تشكيل هذه الشبكات العالمية للإعلام متعددة الوسائط مع ظهور السياسات الحكومية الداعمة للسوق التي سادت على امتداد العالم منذ الثمانينيات من القرن الماضي، مع ما رافق ذلك من تغيرات مؤسسية تمثلت في سياسات التحرير والخصوصية ورفع القيود المنظمة، قومياً وعالمياً.

ثالثاً، فالبعد الثقافي لعملية التحول متعدد الطبقات للاتصال يمكن فهمه عند التقاطع بين زوجين من الاتجاهات المتناقضة (لكنها ليست متوافقة): التطور الموازي لثقافة العولمة والثقافات متعددة الهوية، والصعود المتزامن للفردية والجماعية باعتبارهما نموذجين ثقافيين متعارضين، لكنهما على نفس الدرجة من القوة، يميزان عالمنا. وتحدد القدرة أو عدم القدرة على إنتاج بروتوكولات للاتصال بين هذه الصيغ الثقافية المتناقضة إمكانية الاتصال أو سوء الاتصال بين الفاعلين في العمليات الاتصالية المتنوعة. فوسائل الإعلام بدءاً من إذاعات التلفزيون المتنوعة الثقافات (الجزيرة بالعربية والإنجليزية، أو سي. إن. إن. الأمريكية أو العالمية أو بالإسبانية، على سبيل المثال)، وصولاً إلى ويب2.0، قد تمثل بروتوكولات

للاتصال إما بإقامة جسر بين الانقسامات الثقافية أو بتعزيز التشظي في مجتمعاتنا لتصبح جزراً ثقافية مستقلة وخنادق مقاومة (كاستلز، 2014، ص 93-94).

أخيراً، يمثل كل عنصر من عملية التحول الكبيرة في الاتصال تعبيراً عن علاقات اجتماعية، هي في النهاية علاقات سلطة تمثل أساس تطور النظام الاتصالي متعدد الأبعاد، خاصة إذا علمنا أن وسائل الإعلام والاتصال تعمل على بناء نموذج معين من الخطاب يعكس توجهات ورؤى ورغبات ومطامح الطبقة المهيمنة سياسياً، على اعتبار أن السياسة هي سياسة الإعلام في المقام الأول (كاستلز، 2014، ص 289)، فإن الخطاب كما بين ميشيل فوكو هو ميكروفيزياء السلطة.

أحدثت الثورة الاتصالية انقلاباً حقيقياً في بنية المجتمع المعاصر الذي لم يعد يقبل بأن يتم تحليل أحداثه ورصد تغيراته استناداً إلى مقولات سياسية أو اقتصادية أو حتى اجتماعية بقدر ما أصبحت الحاجة ملحة إلى وضع براديغما جديدة، تستند إلى لغة ثقافية تسمح بتناول القضايا الاجتماعية ضمن مجتمع شبكي مفتوح بفعل هذه الثورة المعلوماتية والاتصالية، ذلك أن القضايا الثقافية كما يرى آلان تورين، بلغت من الأهمية حداً يفرض على الفكر الاجتماعي الانتظام حولها (آلان تورين، 2011، ص 13). فما وضع الثقافة إذن في مجتمع الشبكات؟

1- الثقافة في مجتمع الشبكات

لكي نهتدي إلى وضع الثقافة في مجتمع الشبكات، ينبغي أن نتبين ما يحتمله مفهوم المجتمع الشبكي من معنى وخصائص، فماذا نقصد بالمجتمع الشبكي؟

في الحقيقة مفهوم المجتمع الشبكي هو عنوان إحدى ثلاثيات عالم الاجتماع مانويل كاستلز « عصر المعلومات: الاقتصاد والمجتمع والثقافة » والتي تتضمن: المجتمع الشبكي، قوة الهوية، نهاية الألفية. وتطلق عبارة المجتمع الشبكي على المجتمعات التي تظهر فيها خصيصتان أساسيتان: الخصيصة الأولى تتمثل في أن هذه المجتمعات توجد فيها تقانة معقدة (على وجه التحديد) من الاتصال وإدارة/ توزيع المعلومات على نحو شبكي، تقانة تشكل البنية التحتية الأساس التي تتوسط عدداً متزايداً من الممارسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. أما الخصيصة الثانية

والأكثر غرابة- يقول دارن بارني- في المجتمعات الشبكية فهي إعادة إنتاج الشبكة ومأسستها في كل مكان من المجتمعات الشبكية (وبينها)، باعتبارها الشكل الأساس للتنظيمات والعلاقات الإنسانية، عبر نطاق واسع من الهيئات والجمعيات الأهلية والسياسية والاقتصادية (دارن بارني، 2015، ص 39).

تتألف الشبكات من ثلاثة عناصر أساسية: العقد والروابط والتدفقات. والعقدة هي نقطة محددة موصولة بنقطة أخرى على الأقل، مع أنها، كثيرا ما تكون نقطة ربط بين نقطتين أخريتين أو أكثر. أما الرابط فيصل عقدة بأخرى. في حين يشير التدفق إلى ما يمر بين العقد ومن خلالها على طول الروابط. ومثال ذلك أن نعد مجموعة أصدقاء شبكة، يمثل فيها كل صديق عقدة موصولة صديق آخر على الأقل، لكنها موصولة عادة بآخرين كثر هم كذلك مترابطون على نحو مستقل أو عبر طرف آخر. والاتصال المنتظم بين هؤلاء الأصدقاء، إما بالكلام أو عبر نشاط آخر، وسواء أكان مباشرا أم بواسطة تقانة ما، هو الرابط الذي يصل بينهم، وما يمر بينهم من ثروة وصداقة حميمة وتأييد وحب هو الدفع أو التدفق (نفسه، ص 39).

تشير أطروحة المجتمع الشبكي إلى أن عددا متزايدا من الممارسات والمؤسسات والعلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المعاصرة ينتظم حول الشكل الشبكي، حيث التدفقات في ما بين العقد الموصولة بالروابط، مع أن الترتيب الدقيق لهذه الشبكات وخصائصها تتغير بحسب كيفية دمجها هذه العناصر الثلاثة الأساسية المتغيرة. وتعتمد عملية الدمج هذه، بشكل كبير، على الأوضاع المادية والخطابية (أي على السياقات التاريخية) التي توجد فيها هذه الشبكات.

وفقا لكاستلز، يتكون المجتمع الشبكي من شبكات إنتاج وقوة وتجربة من شأنها أن تنشئ ثقافة واقعية افتراضية من التدفقات العالمية التي تتعالى على الزمان والمكان (Castells, 1998, p 370). وإذا أردنا تحديد بعض خصائص هذا المجتمع أمكننا القول أنها تتحدد في خمسة خصائص يمكن رصدها بإيجاز على النحو الآتي:

- تقوم أسس المجتمع الشبكي الاقتصادية على اقتصاد رأسمالي «معلوماتي»، بمعنى أنه معاكس للاقتصاد الرأسمالي الصناعي الصرف.
- ينتظم اقتصاد المجتمع الشبكي على نحو عالمي، وعلى غرار شبكي.
- في المجتمع الشبكي، تتحول تجربة الزمان والمكان إلى «زمن لا زمني» وإلى «مكان للتدفقات».
- في المجتمع الشبكي، تتوقف القوة والضعف على النفاذ إلى الشبكة، والسيطرة على التدفقات.
- المصدر الرئيسي للصراع والمقاومة في المجتمع الشبكي هو التناقض بين الطابع اللامكاني للشبكة وتجذر المعنى الإنساني (دارن بارني، 2015، ص من 41 إلى 46).

إن هذه الخصائص مجتمعة تمنح المجتمع الشبكي روحا سماها كاستلز بروح المعلوماتية، والتي وصفها بأنها «مؤلفة من ثقافات كثيرة، وقيم كثيرة، ومشاريع كثيرة تتقاطع في عقول مشاركي الشبكات المختلفين وتملي استراتيجياتهم، متغيرة بسرعة، ومتبعة ما يطرأ على وحدات الشبكة من تحولات تنظيمية وثقافية. إنها ثقافة بالفعل، لكنها ثقافة العابر والزائل، ثقافة كل قرار استراتيجي، وخليط تجارب ومصالح، أكثر منها شرعة حقوق وواجبات. إنها ثقافة افتراضية متعددة الوجوه... ليست من نسج الخيال، بل قوة مادية تملي وتفرض قرارات اقتصادية مهمة في كل لحظة من حياة الشبكة. لكنها لا تمكث طويلا: تمضي إلى ذاكرة الحاسوب كمادة خام للنجاحات والإخفاقات السابقة. والمشروع الشبكي يعلم العيش ضمن هذه الثقافة الافتراضية. وكل محاولة لبلورة الموقف على الشبكة كشفرة ثقافية في زمان ومكان محددين تحكم على الشبكة بالتقادم، إذ تغدو أصلب من أن تلائم هندسة المعلوماتية المتغيرة» (Castells, 1996, p.199).

بعد هذا التحديد الموجز لمعنى وخصائص المجتمع الشبكي، يمكننا الآن التساؤل عن وضع الثقافة ضمنه. فكيف تتحدد إذن الثقافة في مجتمع الشبكات؟

المجتمعات أبنية ثقافية، والثقافة نسق من القيم والمعتقدات التي تصيغ وترشد وتحفز سلوك الناس (كاستلز، 2014، ص68). وإذا كان هناك مجتمع شبكات عالمي، فإنه يعمل في ثقافات متعددة ويجمع بينها، وهذه الثقافات مرتبطة بالتاريخ والجغرافيا لكل منطقة في العالم. إن مجتمع الشبكات يتطور وفق خلفيات ثقافية متعددة ينتجها تاريخ مختلف لكل سياق. إنها تتجسد في صيغ معينة تؤدي إلى تشكيل أنظمة شديدة التنوع مؤسسيا وثقافيا، ومن ثم فهو عالمي في بنيته، لكنه يحافظ على خصوصيته في كل مجتمع. وينتج عن هذه الحركة المزدوجة من العمومية والخصوصية نتيجتان أساسيتان على المستوى الثقافي.

ففي جانب، تصبح كيانات ثقافية معينة تجمعات صغيرة للاستقلال، وأحيانا متاريس للمقاومة للجماعات والأفراد الذين يرفضون الذوبان كليا في المنطق المهيمن للشبكات في إطار صراع هوياتي، ارتبط بالمراحل المبكرة من تطور مجتمع الشبكات العالمي، مما حرض في نظر كاستلز على أكثر الصراعات السياسية والاجتماعية مأساوية في الآونة الأخيرة.

هكذا، فبدلا من ظهور ثقافة عالمية متجانسة كما يراهن على ذلك كاستلز، استنادا إلى منطق المجتمع الشبكي القائم على تدفق المعلومات وتبادل القيم والمعاني المشتركة في إطار اتصال مجتمعي تفاعلي، فإن ما نراه يعكس قدرا كبيرا من التشظي بدلا من التقارب والتواصل. لكن السؤال الجوهرى الذي يفرض نفسه بقوة هو كيف تستطيع كيانات ثقافية بعينها (كونتها عناصر موروثية في تواريخ مفردة وأعيد تشكيلها في سياق جديد) التواصل مع بعضها البعض في مجتمع مفتوح بفعل ثورة وسائل الاتصال الحديثة؟

يجيب مانويل كاستلز على هذا السؤال على نحو فرضي مفاده، أن الثقافة المشتركة لمجتمع الشبكات العالمي هي ثقافة بروتوكولات الاتصال التي تتيح عالية الاتصال بين الثقافات المختلفة ليس على أساس الاشتراك في القيم، بل على أساس الاشتراك في قيم الاتصال. بمعنى أن: الثقافة الجديدة ليست مكونة من محتوى، لكن من

عملية، كما هو حال الديمقراطية الدستورية القائمة على الإجراءات، وليس على برامج جوهرية.

الثقافة العالمية ثقافة اتصال من أجل الاتصال. إنها شبكة مفتوحة الطرفين من المعاني الثقافية التي لا يمكن أن تتعايش سوية فحسب، بل تتفاعل وتعديل بعضها البعض على أساس هذا التبادل. ثقافة مجتمع الشبكات هي ثقافة بروتوكولات الاتصال بين كل ثقافات العالم التي تتطور على أساس الاعتقاد الشائع في قوة الارتباط بشبكات وفي التضافر المكتسب من خلال إعطاء الآخرين والأخذ منهم. إنها عملية تجري لبناء مادي لثقافة مجتمع الشبكات (كاستلز، 2014، ص 71). اتبعت الثقافة في مجتمع الشبكات وفي زمن ثورة الاتصال منطقاً آخر مختلفاً مع التحول من صناعة الثقافة إلى صناعة الثقافة العالمية ضمن ما صار يصطلح عليه بعولمة الثقافة، فكيف يمكننا فهم التغير الثقافي في عالم العولمة؟

2- التغير الثقافي في زمن العولمة

لكي يتم الاتصال، يتعين وجود رموز مشتركة بين المرسلين والمتلقين. وفي النشاط الإعلامي، حدث تحول استراتيجي من البث إلى جمهور عريض (يفترض فيه القدرة على التعرف على رسالة متجانسة) إلى استهداف جمهور محدد، مما يعني تعديل الرسالة لتلائم المتلقي المقصود، وهو ما يسرته إقامة شبكة بين الشركات العالمية لوسائل الإعلام والتكنولوجيا الرقمية الجديدة التي تسمح بربط الإنتاج الكبير وتوزيع المحتوى المعدل. ويتطلب تحديد الجمهور فهما لرموزه الثقافية المختلفة. لذا، فتطوير الصيغة والمحتوى الإعلامي، سواء أكان عاماً أو محدداً، يتوقف على التطور الثقافي للمجتمعات. فكل مجتمع طريق وإيقاع في مثل هذا التطور. لكن، لأن مجتمع الشبكات عالمي، فهناك عموميات وتعاضد في عملية التحول الثقافي الذي لم يعد مشروطاً بتغير البنية الاقتصادية كبنية تحتية كما كان يفهم كارل ماركس، بل صارت الثقافة في عالم اليوم تتسرب من البنية الفوقية وتتسلل، ثم تهيمن على البنية التحتية نفسها. إنها تتحول إلى الهيمنة على الاقتصاد وخبرات الحياة اليومية... في صناعة الثقافة العالمية، الإنتاج والاستهلاك هي

عمليات بناء التمايز (لاش، ليري، 2007، ص 3-5، ذكره كاستلز ضمن كتابه سلطة الاتصال، 2014، ص 191).

كيف يتشكل التمايز؟ ما هي المواد الثقافية التي تتخلل المجالات المختلفة من الخبرة، وتهيكّل أطر عمل المعنى الذي يعمل فيه الإعلام؟ يقترح كاستلز للإجابة عن هذه الأسئلة فرضية عملية تدفع في اتجاه اعتبار التغير الثقافي في عالمنا يدور حول محورين رئيسيين ثنائي القطبية: التعارض بين العولمة والهوية، والصدع بين الفردية والجماعية.

تشير العولمة الثقافية إلى ظهور نمط معين من القيم والمعتقدات التي يتم التشارك فيها إلى حد بعيد حول الكوكب.

وتشير الهوية الثقافية إلى وجود أنماط معينة من القيم والمعتقدات ترى جماعات بشرية معينة نفسها فيها. والهوية الثقافية هي - إلى حد كبير - نتيجة التاريخ والجغرافيا للمنظمة البشرية، لكن يمكن أيضاً تشكيلها على أساس مشروعات معينة لبناء الهوية. أما الفردية فهي نمط من القيم والمعتقدات التي تعطي الأولوية لإشباع حاجات ورغبات ومشروعات كل ذات مفردة في توجيه سلوك الفرد. في حين تشير الجماعية إلى نمط من القيم والمعتقدات التي تقدم الخير الجماعي للمجتمع. هذا المجتمع الذي يمكن تعريفه هنا بأنه نظام اجتماعي منظم حول تقاسم نمط فرعي معين من السمات الثقافية أو المادية أو كليهما معاً. (كاستلز، 2014، ص 191-192). لكن هل هناك بالفعل ثقافة عالمية؟

يمكن رصد حضور هذا الشكل الجديد من الثقافة التي نسميها عالمية، في ثلاثة مستويات. أولاً، بالنسبة لأقلية صغيرة من الناس، لكنها مؤثرة، حيث هناك وعي بالمصير المشترك للكوكب الذي نعيش عليه، والذي تمثله الحركات البيئية والحقوقية على سبيل المثال لا الحصر. ثانياً، هناك ثقافة عالمية متعددة الثقافات تتميز بالتهجين وإعادة المزج بين ثقافات من أصول مختلفة، كما هو الحال في انتشار موسيقى الهيب هوب في نسخ معدلة عبر العالم أو إعادة مزج مقاطع الفيديو التي تملأ اليوتيوب. ثالثاً، قد تكون أكثر الطبقات أصولية في العولمة

الثقافية هي ثقافة الاستهلاك التي ترتبط مباشرة بتشكيل سوق رأسمالي عالمي قائم على انتشار واسع لثقافة التسليع.

في نفس الوقت، فوجود مصادر مختلفة للهوية الثقافية، يخلق نموذجاً معقداً من التفاعل بين الاستهلاكية العالمية الكوزموبوليتانية والتهجين العالمي في جانب، وتنوع مصادر الهوية الثقافية (القومية، والإقليمية، والعرقية، والمتعلقة بالنوع الجنسي، والهويات المتنقة ذاتياً) في جانب آخر (كاستلر، 2014، ص 192-193).

لما نتأمل في قطبي الهوية الثقافية، نستكشف أربعة ارتباطات مهمة تتجلى في صيغ محددة من النماذج الثقافية، كما يوضحها الشكل التالي:

الهوية	العولمة	
الفردية	استهلاكية الماركات	الفردية
الجماعية	الكوزموبوليتانية	الجماعية

إن التماثل بين العولمة والفردية يقود إلى انتشار الاستهلاكية باعتبارها صيغة فردية للعلاقة بعملية عولمة يهيمن عليها التوسع الرأسمالي. وتعتبر الماركات من التجليات المعبرة المهمة بشكل خاص لعلاقة الفردية هذه بثقافة عولمة رأسمالية، كما يطرحها سكوت لاش، وسيليا لوري، وتمثل الماركات بعداً ثقافياً لسوق العولمة، والعملية التي من خلالها يضيف الأفراد معنى لاستهلاكيتهم.

وينبع ربط الهوية بالفردية من ثقافة الفردية المتشابكة التي يعتبرها علماء الاجتماع نموذجاً للنشاط الاجتماعي في مجتمع الشبكات. في عصر الإنترنت، لا ينسحب الأفراد إلى عزلة الواقع الافتراضي، بل على العكس، يوسعون نشاطهم الاجتماعي باستخدام ثروة شبكات الاتصال المتاحة لهم، لكنهم يفعلون ذلك بشكل انتقائي، ويبينون عالمهم الثقافي وفق تفضيلاتهم ومشروعاتهم، ويطوعونه وفق تطور اهتماماتهم وقيمهم الشخصية.

وعند التقاطع بين والجماعية والعولمة، نجد ثقافة الكوزموبوليتانية، أو مشروع تقاسم القيم الجماعية على مستوى الكوكب، ومن ثم بناء مجتمع بشري يتجاوز

الحدود والخصوصية لصالح مبدأ أسمى. وهذه بالطبع، حال الأمة الإسلامية، لكنه يمكن أن يمثل أيضا الثقافة البيئية التي تشغل لصالح مستقبل الجنس البشري، أو ثقافة الكوزموبوليتان التي تؤكد على القيم الجماعية للديمقراطية في فضاء جديد من الجنسية العالمية (بيك، 2005).

وأخيرا، فانتشار الجماعية والهوية يؤدي إلى الاعتراف بالهويات المتعددة في عالم تشكله المجتمعات الثقافية المتباينة. وهذا بمثابة اعتراف بالتعددية الثقافية باعتبارها اتجاها حاسما لعالمنا الذي يعتمد على بعضه البعض.

إذن خرجت أشكال ثقافية أربعة من التفاعل بين الاتجاهين الثقافيين الرئيسيين ثنائي القطبية تميز مجتمع الشبكات: الاستهلاكية وتميزها الماركات، الفردية المتشابكة، والكوزموبوليتانية (سواء كانت إيديولوجية أو سياسية أو دينية)، والتعددية الثقافية. وهذه هي النماذج الثقافية الأساسية في نظر كاستلز لمجتمع الشبكات، وهذا هو النموذج الثقافي الذي يتعين على نظام الاتصال العمل فيه (كاستلز، 2014، ص 195-196).

يعتقد كاستلز بعدم وجود اتصال مباشر وحصري بين كل نموذج من النماذج الثقافية الأربعة المحددة آنفا وتقنيات أو صيغ معينة من الاتصال. فالنماذج الثقافية الأربعة ماثلة في الإعلام الجماهيري وفي الاتصال الذاتي الجماهيري، وينطوي جميعها على ممارسات اتصالية عبر طائفة كاملة من التقنيات ومنافذ النقل. لكن، كل واحد من هذه النماذج الثقافية يتكيف بشكل أفضل مع أي صيغة اتصالية قادرة على أن تشكل على الأرجح الرموز الثقافية التي تعظم تأثير الاتصال في عقول الجماهير. بمعنى تأطير عملية الفعل الاتصالي. وهنا يقر كاستلز بعدم هيمنة الثقافة الأمريكية على الثقافة العالمية، رغم القسط غير المتناسب من الاستثمار ذي القاعدة الأمريكية في الصناعات الثقافية، على اعتبار أن العالمي عالمي في عمقه وبنيته. وهذا يعني أن طبقة الثقافة العالمية القائمة حول الاستهلاكية والعلامات التجارية تعالج المنتجات الثقافية من كل المناهل وتنقلها في صورة باقات معدلة

لتعظيم سلطتها الاتصالية في كل سوق مستهدف، كما هو حال صناعة المسلسلات التلفزيونية على سبيل المثال لا الحصر.

إذا كان كاستلر يرفض القول بهيمنة الثقافة الأمريكية على الثقافة العالمية كما بين آفا، فإن القول بصناعة الثقافة في نظر تيودور أدورنو وماكس هوركهايمر ينطوي على عملية احتكار للحياة الثقافية. تم فيها إخراج الثقافات المحلية للشعوب الأخرى وإقصاء للأشكال الثقافية الفولكلورية الأصيلة، وذلك بغرض تطوير أشكال متقدمة من السيطرة العقلانية أكثر قوة ونفوذاً.

إن الثقافة باعتبارها صناعة جزء من عملية القمع الشمولية في المجتمع في المجتمع الرأسمالي الحديث (Adorno, 1944,p.38). ومع القرن العشرين أصبحت الثقافة جزءاً من شمولية متكاملة نجدها متلاحمة بشكل شبه كامل مع الاقتصاد الرأسمالي. وهذا يعني أمرين اثنين، أولهما: أن الثقافة أصبحت الآن عبارة عن آلية تعمل لخدمة الوضع الراهن فحسب. وثانيهما: أن الثقافة أصبحت الآن عبارة عن سلعة ليس إلا. وبالرجوع إلى فكرة «صنمية السلع» الماركسية، أشار أدورنو وهوركهايمر إلى أن المنتجات الثقافية مثل الكتب واللوحات الفنية والعروض الموسيقية لم تكن خاضعة كلياً في القرن التاسع عشر للنظام الرأسمالي بغية صناعة الأرباح. لكن ومع دخول القرن العشرين أصبح مبدأ الربح يسيطر كلياً على عملية الإنتاج الثقافي. فالآن، عوضاً من قراءة المنتجات بعناية أو مشاهدتها أو الاستماع إليها نجد أن المنتجات الثقافية وجدت لتستهلك فقط. وأصبحت قيمتها الوحيدة هي القيمة المادية وما تساويه نقدياً بدلاً مما تساويه فنياً. ولأن عملية الثقافة باعتبارها صناعة بأكملها تنقل دافع الربح بشكل مكشوف إلى الأشكال الثقافية. أصبحت الثقافة اليوم عبارة عن عملية اقتصادية جامدة وواسعة النطاق، بدلاً من أن تكون منفصلة نسبياً عن الاقتصاد (ديفيد إنغليز-جون هيوستن، 2013، ص 74).

خاتمة

هكذا يتبين لنا أن ثورة الاتصال في العصر الرقمي ساهمت بشكل كبير في تثوير الفعل الاتصالي، وانتشار عالمي لأنماط اتصالية جديدة، بما في ذلك الاتصال الذاتي الجماهيري، وهي ثورة اتصالية حولت المجتمع المعاصر إلى مجتمع شبكات، أصبح فيه جمهور وسائل الإعلام فاعلا اتصاليا حقيقيا، تتزايد قدرته كل يوم على إعادة تعريف العملية التي يشكل الاتصال المجتمعي فيها ثقافة المجتمع الكوزموبوليتاني، بما هي مزيج وتلاقح بين الثقافات المحلية والعالمية في نظر كاستلز، أو تعبير عن هيمنة منطق الربح وآلية للسيطرة والتبعية ونشر ثقافة الرأسمالية الاحتكارية في نظر تيودور أدورنو وماكس هوركهايمر.

قائمة المراجع:

- 1-أرمان وميشيل مائلار: تاريخ نظريات الاتصال، ترجمة: د. نصر الدين العياضي، د. الصادق رابح، ط 1، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
- 2-إنغليز ديفيد وجون هيوسون: مدخل إلى سوسيولوجيا الثقافة، ترجمة: لما نصير، ط 1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.
- 3-بارني دارن: المجتمع الشبكي، ترجمة: أنور الجمعاوي، ط 1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
- 4-بن رشد أبو الوليد: الشرح الكبير لكتاب النفس لأرسطو، نقله من اللاتينية إلى العربية إبراهيم غربي، المجتمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، 1997.
- 5-تورين آلان: براديغما جديدة لفهم عالم اليوم، ترجمة: جورج سليمان، ط 1، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.
- 6-كاستلز مانويل: سلطة الاتصال، ترجمة وتقديم: محمد حرفوش، ط 1، المركز القومي للترجمة، 2014.
- 7-ناش كيت: السوسيولوجيا السياسية المعاصرة، العولمة والسياسة والسلطة، ترجمة: د. حيدر حاج إسماعيل، ط 1، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.
- 8_ Adorno and Max Horkheimer. Dialectic of Enlightenment. London : Verso, 1992 (1944).
- 9_ Castells, M. End of Millennium .Oxford : Blackwell, 1998.
- _ The Power of Identity. .Oxford : Blackwell, 1997.
- _ The Rise of the Network Society. .Oxford : Blackwell, 1996.

الفضاء العمومي الالكتروني والتعبئة السياسية الذكية

اعداد :

حجبية قاوقو

– باحثة في علم الاجتماع

جامعة محمد الخامس كلية الآداب و العلوم الإنسانية – الرباط

ملخص:

إذا ما أردنا تحديد تسمية واصفة بدقة للحقبة التي تعيشها المجتمعات الراهنة اليوم فلن نجد أدق من “الحقبة الرقمية”. إذ أضحت الرقمنة صبغة عامة تغطي اليوم على مختلف مناحي الحياة بما في ذلك الحياة السياسية. لذا يندرج هذا العمل في هذا السياق، حيث نروم من خلاله مقارنة إشكالية تحول مفهوم الفضاء العمومي الذي اكتسب بدوره صبغة رقمية و أمسى فضاء بديلا للممارسة السياسية. لم يعد الحديث عن الفعل السياسي يكتمل إذن إلا عبر بطنه بهويات رقمية . هويات يتموقع أصحابها إزاء مختلف القضايا المطروحة على الساحة الوطنية أو الدولية ويحددون مواقفهم تجاهها جاعلين بذلك المنصات الالكترونية كفضاءات للديمقراطية المفتوحة في وضع أشبه بالأغورا اليونانية القديمة. يتعلق الأمر بـ”ميدان” جديد حيث يبنى الرأي و يعبأ الأفراد. وحيث ينطلق الحراك الرقمي ممهدا لفعل الاحتجاج في إطار نوع خاص من الحركية توجهها “حشود وميضة” تظهر و تختفي لكن أثرا التغيير الذي تحدثه يظل مستمرا.

The electronic public sphere and the smart political mobilization

Abstract:

If we want to choose a label which describes precisely the current societal age, we will not find a better one than the “digital era”. This title sums up the force which overwhelms all aspects of our lives, including the political one.

Our paper is based on the reality of this pervasive digital context. It aims to tackle the problematic shift in the public sphere, which nowadays must contend with an alternative sphere of political activity: the digital world. In this virtual space people can express themselves through their digital identities. They can convey their thoughts about the different subjects raised in the national and political level. Therefore, electronic platforms have become a place of “open democracy”, similar to the ancient Greek Agora. We can talk, in this way, about a new square where public opinion will be built, a square where people will be mobilized and where digital action starts paving a path to protest. This kind of public manifestation of political engagement is evident in a special type of mobility oriented by flash mobs. These appear and disappear but their effects remain.

مقدمة

عندما نتأمل ظاهرة شيوع الإنترنت في المجتمعات المعاصرة نجد أن هذا الشيوع غالبا ما كان يحيل ولا يزال على محمول شاع معها والتصق بها وهو "المقهى"، حيث نربط الموضوع بالمحمول لنستعمل تسمية "مقاهي الانترنت" في إحالة إلى أماكن عمومية كان الأفراد يمارسون فيها التواصل في البداية بكيفية خصوصية. لكن ما يوحد بين المحمول و الموضوع هو حد التواصل وتحقيق الربط بين عناصر كانت متفرقة سواء جرى الربط بشكل خصوصي أو عمومي. هذا الصنف الثاني هو الذي ارتبط تاريخيا بصورة المقهى في بعده الأكثر تقدمية على نحو يعيد من خلاله إنتاج صورة الأغورا اليونانية كفضاء للممارسة الديمقراطية المفتوحة. ولئن " كانت المقاهي العمومية اليوم، تختصر في كونها فضاء للتواصل الاجتماعي و الترويج عن النفس؛ فإنها فرضت نفسها في القرن التاسع عشر كفضاء عمومي اجتماعي و سياسي بديل لنسج علاقات اجتماعية و للتعبير عن الرأي و النقاش وتبادل الحوار، و كمجال للتعبير عن الهوية؛ فضاء يعاد فيه بناء العالم عبر التفاعل مع ما تنشره الصحافة بشكل يغذي النقاش العمومي^[1]، فيحول مجراه و يوجهه نحو ما يمليه اشتغال العقل في الفضاءات العمومية.

لكن حقبة الفضاء العمومي البورجوازي العزيز على "هابرماس" Jürgen Habermas قد راوحت مكانها و بدأت، منذ عقد منصرم من الزمن حقبة الفضاء العمومي الرقمي الذي يشكل في الوقت نفسه امتدادا وتوسيعا للفضاء الأول، وتحويرا و تحويلا له. إذ أضحى يتحدد عبر الإحالة إلى أشخاص في فضاء خصوصي يستعملون عقلهم استعمالا عموميا، بل يستعملون كل شيء على نحو عمومي و مشاع. لقد غدا الفضاء العمومي فضاء شاسعا، وأضحت الفضاءات الرقمية وعلى غرار مقاهي القرن التاسع عشر مجالا مفتوحا أمام الجميع؛ فكل فرد يمكن أن

يلج إليها ويجول فيها و يقرأ ما يكتب داخلها؛ يقرأ و يناقش لأجل مواجهة الآخر وفهمه. إنها ذلك المكان حيث يبنى و يخلق الرأي [2].

يعرف "جويل دو روزناي Joel de Rosnay"، في هذا الإطار، الفضاء الرقمي أو "الفضاء السيبري cyberspace" بوصفه فضاء يجمع بين مكونين هما : الفضاء و الزمان الإلكترونيين. فضاء تم خلقه بواسطة شبكات التواصل التي أقيمت بين الحواسيب. [3] " و يحيل إلى صورة شبكة عالمية تربط بين كل الأدمغة الفردية المرتبطة على المستوى العالمي والتي تشكل ما يسمى ب"الدماغ الكوني " « cerveau planétaire »، كما يدعو "جون روزناي"؛ دماغ هجين ، بيولوجي وإلكتروني [4]. إنه فضاء للشبكات الآلية و العضوية المترابطة فيما بينها بشكل لا متناهي، بلا حدود [5].

إن هذه الأمكنة الهجينة التي لا تنطبق عليها مقولات الفيزياء الغاليلية، و لا تتحدد بمقاييس مكانية من شأنها جعل حدودها الفيزيائية معروفة و حركة الأجسام فيها محسوبة؛ هي ما يشكل مقاهي الزمن الراهن، حيث يكون الفرد صحبة الغير و لا يكون في الوقت نفسه. حيث يوجد و لا يوجد. حيث يختبر الوجود الاجتماعي و الفردانية في الآن نفسه دون تناقض قد يرفع الثالث بينهما، فكل الاحتمالات ممكنة.

لكل زمان، إذن، مقاهيه التي تترجم عقلية ولغة وثقافة الزمن الذي أنشئت فيه، و مقدار الأشواط التي قطعها العقل في تقدمه ليصل إليها. لذا فلئن كان للقرن التاسع عشر مقاهيه التي استوعبت النقاش العمومي الدائر بين مواطني تلك المرحلة، فإن الفضاء الهابرماسي بمعناه الكلاسيكي كفضاء فيزيقي قد غير شكله وتلبس بملامح الحقبة الرقمية. إذ أضحت الفضاءات العمومية ترسم حدودها بأسلاك إلكترونية، و أمست المقاهي و النوادي أيضا بصيغة رقمية، تتحدد داخل فضاءات أثرية، لا مجالية، أساسها روابط توجهها كائنات افتراضية تختزل الزمن، و تذيب المسافة، وتجعل الكل يتحرك في عالم افتراضي، لا يخضع لمقاييس المكان "الغاليلي"، لكنه يمضي بعيدا بالزمن "الآينشتايني".

إن هذه اللامجالية التي تعد أخص خصائص الفضاء الإلكتروني، و هذا الرابط غير المسبوق تاريخيا الذي يمنحه فرادته وتميزه، يجعلاننا في الوقت نفسه بمواجهة واحدة من أهم الإشكالات المطروحة في هذا الباب و هي؛ كيف يمكن لفضاء لا مجالي أن يصبح مجالا يجول فيه الأفراد افتراضيا فيغيروا من طبيعة مجتمعاتهم عبر روابط أثرية يستعصي الإمساك بها ؟ كيف يمكن لمجتمع لا مادي مطبوع بالتعدد الهوياتي والوجود الاستعاري أن يخلق جماعات افتراضية تبحث عن الاجتماع داخل مجتمع افتراضي؛ فتروم إحداث التغير و قلب موازين القرارات السياسية من داخله نحو خارجه؟.

تسمح لنا العلوم الاجتماعية اليوم أن نميز على المستوى التنظيمي بين نوعين من الجماعات الافتراضية. تتخذ أولاهما شكل جماعات واقعية- فعلية réelles جرت " فرضنتها virtualisées"، بينما تتمظهر الثانية عبر جماعات افتراضية نشأت داخل الشبكة العنكبوتية تم ولجت الحياة الواقعية الفعلية بمجالاتها المختلفة، الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو الفنية[6]، لتستكمل حياتها داخلها. يفيد هذا التمييز بأن الحدود بين العالمين تتميز ب" النفاذية[7]"، كما لو أننا بصدد عملية " تصدير واستيراد" للجماعات بين الواقعيين الفعلي والافتراضي بحيث أن كل واحد منهما يعبر نحو الآخر ليمده ببعض من مكوناته ويأخذ منه في إطار عملية تبادل شبيهة بما يقع بين المجموعات الافتراضية داخل الشبكات الاجتماعية.

يصدق كلا التعريفين على الجماعات السياسية الافتراضية التي تتخذ الشكلين معا. وعليه فإن نفاذية الجدران بين الصنفين تجعلنا نقف على حقيقة كون الجماعات السياسية الافتراضية لا تنشأ بمعزل عن الواقع السياسي الفعلي أو خارجه، بل تشكل إما "امتدادا له" أو " امتدادا نحوه". فإما تنطلق منه مستمدة بذلك أساسها الأنطولوجي من وجوده الفعلي، أو تنطلق إليه، فتكون آنذاك مستمدة أساسها الأنطولوجي من ذاتها لتعبر به لاحقا نحو الواقع السياسي الفعلي. يفضي بنا هذا الأمر إلى أن نقر مبدئيا بوجود جسور للتواصل بين الواقعيين على نحو يكون كل واحد منهما يغذي الآخر،

ويتغذى منه . تأتي من هنا ضرورة التساؤل عن شكل هذا التواصل، و شكل هذه التغذية.

فإذا كانت الجماعات السياسية الافتراضية منفتحة على المشهد السياسي وعلى ما يدور داخله بشكل فعلي، فما طبيعة هذا الانفتاح؟ وما هي تجلياته؟ كيف تبني ذاتها وتؤسس لوجودها انطلاقاً منه؟ وكيف تعمل بالمقابل على تغذيته و التأسيس له؟ وما شكل الدينامية التي تعرفها الجماعات السياسية الافتراضية والتي يمكن أن تؤثر من خلالها على الواقع السياسي الفعلي؟ وهل هذه الدينامية تحوز ما يكفي من القوة التي تؤهلها لأن تصبح آلية تعبوية داخل العالم الافتراضي وخارجه، أم أنها تظل محدودة الأثر والمفعول؟.

سوف نعمل على مناقشة هذه الإشكالات على مستويين. سنركز في المستوى الأول على رصد العلاقة القائمة بين الواقعيين السياسيين الفعلي والافتراضي من خلال الانفتاح على نتائج الدراسة الميدانية التي أجريناها اعتماداً على موقع الفيسبوك، بينما سننتقل في المستوى الثاني إلى مقاربة إشكالية التعبئة السياسية والاحتجاج داخل الفضاء العمومي الإلكتروني، وانعكاسات ذلك على المشهد السياسي.

نشير في هذا الإطار إلى أن النتائج المقدمة في هذا الباب تندرج ضمن دراسة سوسيولوجية للشبكات الاجتماعية تركزت حول شبكة الفيسبوك من خلال نموذج لإحدى المجموعات السياسية الفيسبوكية المغربية التي تحمل اسم "تقشاب سياسي". و قد شكلت هذه المجموعة العينة الأساسية للدراسة، حيث عملنا على جرد وتحليل محتواها الرقمي المنشور في الفترة الممتدة ما بين يناير و غشت 2013. هذا مع انفتاحنا على صفحات بعض المجموعات الفيسبوكية الأخرى لتطعيم الدراسة ك"صفحة 20 فبراير" و"13 أبريل"، و"صرخة الشعب المغربي"، و"الهاكرز المغاربة" وغيرها. كما حرصنا على دعم النتائج المحصل عليها عبر تعزيزها ببعض المقابلات الموجهة التي همت عينة مختارة من رواد صفحة الفيسبوك. وسنعمل فيما يلي على مناقشة الإشكالات التي يطرحها موضوع الفضاء العمومي الرقمي كفضاء

للاحتجاج والتعبئة السياسية من خلال عرض أبرز النتائج المتوصل إليها في هذا الباب.

1-الواقع السياسي الفعلي والواقع السياسي الافتراضي أي علاقة؟:

يقودنا الحديث عن المجتمع الافتراضي إلى حلقة وسطى تتموقع بين ما هو "محض اختلاق" وما هو موجود بشكل فعلي، وهي حلقة تؤسس لها الاستعارات أكثر مما تؤسس لها الحقائق، إذ يتعلق الأمر بعالم تختلق فيه الأسماء والرموز والصور والهيئات والمهن، إنها باختصار حلقة بينية، هويتها "الإمكان"، حيث يكون بالإمكان اختلاق كل شيء وإعادة بنائه. هكذا نتكلم عن الأسماء والرموز والهويات المستعارة. "يتعلق الأمر، إذن، بعالم مستعار. [8]" لكن على الرغم من هذه الخصوصية التي تميز العالم الافتراضي فإنه يظل مع ذلك "متجذرا في الواقع- الفعلي [9]"، لأنه حتى النعوت والصور والهويات المستعارة تعود بأصلها إلى هذا الواقع، فهي وإن لم تكن تحيل على اسم صاحبها الحقيقي، فإنها تحيل على أسماء شخوص أو كائنات أخرى لها وجود متحقق بشكل فعلي.

ولئن كان الأمر على هذا النحو فيما يخص بناء هويات الأفراد، فإن هذه الواقعية تظهر بشكل جلي فيما يتعلق بالمحتوى المنشور على صفحات المجموعات الافتراضية، إذ يدين بأصله إلى الواقع الفعلي لا الواقع الافتراضي. وهذا هو ما تبيناه من خلال تتبع ما ينشر على صفحة مجموعة "تقشاب سياسي". وسنعرض فيما يلي لبعض النماذج التي سنحاول من خلالها أن نقف على علاقة التفاعل هذه القائمة بين الواقعين السياسيين الفعلي والافتراضي.

نشير بداية إلى أننا في عملية الجرد قمنا بالاشتغال على المحتويات السياسية التي جرى نشرها في الشبكة منذ انطلاقتها في 10 فبراير 2012 إلى حدود شهر غشت 2013. وسنركز في هذا المستوى الأول على نماذج لثلاث فترات هي شهر يناير ثم أبريل و ماي، بالنظر إلى كونها كانت الأشهر الأكثر غنى على مستوى حركة النشر.

رسم مبياني رقم 1: اللحظات المجرودة في الفترة الممتدة ما بين 1 يناير إلى 14 ماي 2013

مجموع اللحظات المجرودة = 332 لحظة

نلاحظ انطلاقا من المبيان أعلاه بأن شهر أبريل يتموقع في المرتبة الأولى من حيث كثافة لحظات النشر ب 122 لحظة نشر متبوعا بشهر يناير ب 91 لحظة نشر، ثم شهر ماي ب 74 لحظة نشر، بينما يأتي شهر مارس في المرتبة الأخيرة ب 18 لحظة نشر مسبقا بشهر فبراير الذي رصدنا فيه 27 لحظة نشر. كيف تفسر إذن حركية النشر هذه المسجلة داخل هذه الفترات الزمنية المتأينة، وما هي دلالتها ارتباطا بالأحداث السياسية التي شهدتها المغرب في هذه الفترة؟.

تفهم هذه الحركية على ضوء الأحداث التي طبعت الساحة السياسية المغربية خلال هذه الأشهر. إذ كل شهر من الأشهر الثلاثة تميز بحضور حدث سياسي مركزي أو مجموعة أحداث حازت حصة الأسد فيما يتعلق بلحظات النشر التي خصصت لها. فإذا عدنا مثلا إلى شهر يناير سنجد أن الحدث المركزي كان مشاركة المنتخب الوطني المغربي في إقصائيات كأس إفريقيا و الذي تم تناوله كحدث سياسي لا كحدث رياضي. كما واكبت المنشورات الرقمية لهذا الشهر بعض قضايا التشهير التي شغلت بال الرأي العام آنذاك والتي كان أبطالها شخصيات سياسية حكومية اتهمت بإهدار المال العام. وتم بموجب ذلك شن حملات إعلامية إلكترونية ضدها. هذا فضلا عن مواضيع أخرى مختلفة تهم التدبير الحكومي وقضايا البرلمان والتي حظيت ب 34 لحظة نشر.

إن ما يمكن استخلاصه في هذا الصدد، هو كون ما ينشر على صفحة المجموعة السياسية الافتراضية يسير بكيفية متزامنة مع ما يقع على مستوى الواقع السياسي الفعلي في مواكبة للأحداث البارزة على الساحة الوطنية والتي تستأثر باهتمام المواطن. تتضح لنا بشكل جلي هذه المواكبة والتتبع للمشهد السياسي اليومي من خلال

الانتقال إلى لحظات الجرد الخاصة بشهر أبريل، وبالضبط الفترة الزمنية التي تم فيها الإعلان عن القرار الأممي القاضي بتوسيع مهام "المينورسو" في الصحراء، وما تلا ذلك من تداعيات على المستويين الوطني والدولي. إذ استأثر هذا الموضوع بـ 17 لحظة نشر متموقعا بذلك في المرتبة الأولى مقارنة بغيره من المواضيع. وقد تركزت هذه اللحظات في الفترة المتراوحة ما بين 17 و 23 أبريل، وهي فترة ما بين اندلاع الأزمة وانتهائها، أي الإعلان عن القرار والتراجع عنه.

ويضاف إلى قضية الصحراء، حدث آخر جاء في المرتبة الثانية فيما يخص عدد لحظات النشر وهو زيارة الرئيس الفرنسي "فرانسوا هولاند للمغرب" وما تلاه من تداعيات جراء بث القناة الفرنسية "كنال بليس Canal Plus" لبرنامج تلفزي اعتبره رواد العالم الأزرق سييء إلى رموز المملكة، حيث استأثر بـ 9 لحظات نشر. كما عرف هذا الشهر شن مجموعة من الهكرز المغاربة والعرب لهجمات إلكترونية على عدد من المواقع الإسرائيلية وهو الموضوع الذي خصصت له 4 لحظات نشر، هذا فضلا عن عدد من القضايا الأخرى المتعلقة بالحكومة والتي استأثرت بحوالي 22 لحظة نشر.

وإذا ما انتقلنا إلى شهر ماي خاصة الأربعة عشر يوما الأولى منه، فإننا نلاحظ أن هذه الفترة على الرغم من قصرها فقد عرفت تسجيل 74 لحظة نشر. حاز فيها موضوع "انسحاب حزب الاستقلال من الحكومة" نصيب الأسد بـ 15 لحظة نشر، متبوعا بقضايا الإعلام المغربي العمومي عبر انتقاد المواد التي يقدمها و التي اعتبرها المشاركون في الصفحة تشكل تهديدا للقيم المغربية، وهو الموضوع الذي حاز 7 لحظات نشر. هذا فضلا عن بعض القضايا الحكومية الأخرى المختلفة التي همت تحركات الحكومة و سياسية الحزب الحاكم ، وهي المواضيع التي تم التطرق إليها في 9 لحظات نشر.

وإن كانت لحظات النشر هذه تكشف عن خصوصية ما فهي بروز التوجه الأيديولوجي لمدير الصفحة وكذا عدد من الناشرين الذي يساهمون معه في هذه العملية من خلال

المقالات والتعليق التي تخصص لهذا الغرض. و يتضح ذلك خاصة في انتقاد للتوجه الإعلامي والفني استنادا إلى خلفية دينية يحكمها توجهين؛ إما توجهها "عدليا" أساسه القاعدة الأيديولوجية لـ "جماعة العدل و الإحسان"، كما يبدو من طبيعة الموارد المنشورة و تعليقات متواترة لعدد كبير من المعلقين، أو توجهها ثانيا أساسه القاعدة الأيديولوجية لحزب " العدالة والتنمية".

ويضاف إلى كل ذلك فئة ثالثة من المشاركين غير منضوية في أي من هذين التيارين، ولكن تكشف عن ثقافة محافظة محكومة بخلفية دينية إسلامية ، تدرج داخلها فئة عريضة من المعلقين الذين ينساقون وراء الناشر في نقده هذا، لكن بخلفية مختلفة. إذ لا نعاين سوى نسبة ضئيلة من المشاركين الذين يخرجون عن هذا التوجه الناقد للإعلام ارتباطا بموضوع "العري" الذي يثار بشكل مكثف وفي مناسبات مختلفة و يتم ربطه هو الآخر بسوء تدبير الحكومة للقنوات العمومية التي تمول من أموال المواطنين على حد تعبير بعض المعلقين.

إن ما يمكن أن نستشفه انطلاقا مما سبق هو مدى وثاقة العلاقة التي تربط بين الواقع السياسي الفعلي، والواقع السياسي الافتراضي كما هو منشور على الصفحات الفيسبوكية التي لا تعدو كونها مجرد مرآة تعكس مشاهد الواقع عبر الصورة و الصوت و النص المكتوب، بل هي تصوير للمشهد السياسي وحكي له .إلا أن هذا الحكي لا يتم بشكل محايد، بل يأتي ممزوجا بخلفيات الناشرين و المعلقين و المؤلفين الذين يختارون أن ينتقوا موردا دون آخر و صورة دون أخرى ونصا دون الآخر. ويختارون التركيز على زاوية أو رمز أو كلمة دون غيرها، فتختلف بذلك قراءاتهم وفهمهم لهذا الواقع المرصود تبعا للزوايا التي قدم بها، والقراءة التأويلية الخاصة للمبحر على الصفحة.

إن هذه المراقبة التي نعاينها للمشهد السياسي على واجهات الصفحات الرقمية هي التي أشار إليها عدد من المبحوثين الذين أكدوا في هذا الصدد بأن "هناك نقطة مستمرة، و تتبع دائما للأحداث السياسية"، و بأن "الواقع يشكل المرجع الدائم لهذه

الصفحات التي تنطلق منه لتعود إليه. لذلك فالعالم الافتراضي هو تجل للواقع الذي ينكشف عبر عدد من الأحداث التي تليها موجة من التعليقات و المساءلات" على حد تعبير أحد المستجوبين. لذا يشكل الواقع السياسي الفعلي المعين الذي ينهل منه الواقع السياسي الافتراضي ومن دونه لن يجد مادته الخام التي عليها يؤسس خطابه.

يظهر الفضاء الإلكتروني إذن، بوصفه مكانا تنكشف من خلاله ردود الفعل بخصوص ما ينشر في الفضاءات الرسمية و على الخصوص في وسائل الإعلام، إذ أصبح المبحرون يجعلون منه مكانا لتداول الأفكار السياسية و مواجهة بعضها ببعض. فضاء تجتمع فيه كافة الأحزاب لتبادل النقاش بناء على قاعدة نظرية متساوية^[10]، فيحضر كل حزب عبر بعض ممثليه و مناضليه و أيضا عبر معارضييه. هي إذن تيارات سياسية متعارضة حولت وجهتها من الفضاء العمومي الفعلي نحو نظيره الافتراضي باعتباره الفضاء البديل للتعبير عن ممارسة سياسية جديدة تؤكد حضورها عبر التواجد افتراضيا في العالم.

تسمح الشبكات الاجتماعية إذن من خلال صفحاتها السياسية "بتوسيع مجال الفضاء العمومي^[11]" عبر مد جسوره من الواقع السياسي الفعلي في اتجاه الواقع الافتراضي، و فتح مساحات إضافية تملأ الفراغات التي يخلفها الإعلام الرسمي و السياسة الرسمية. لأن " المجتمع السياسي يفترض شيئا أكثر من مجرد ثلاثين دقيقة يوميا على القنوات التلفزية أو ثلاثين صفحة على الجرائد^[12]". و لأن المواطن منظورا إليه ككائن سياسي مدعو للمشاركة و الانخراط الفعال في الدائرة العمومية.

نستنتج إذن انطلاقا مما عرضنا له أن الدخول إلى العالم الافتراضي و التمتع داخل صفحاته السياسية لا يعني الخروج من الواقع السياسي الفعلي و لا يعني الانسحاب منه، بقدر ما يفيد التغلغل داخله و الانغماس فيه. فأن تكون افتراضيا معناه أن تكون راهنيا و أنيا في مواكبتك للحدث، أن تكون في قلبه، وتشارك في صنعه عبر التعليق عليه، والتداول بشأنه، و توزيعه و نشره بل حتى تحويله و معاودة إنتاجه بصيغتك الخاصة. لأن درجة النفاذية بين الواقعين الفعلي و الافتراضي أصبحت كبيرة إلى الحد

الذي صارت معه المعلومة تصل إلى الصفحات الرقمية قبل وصولها إلى صفحات و شاشات الإعلام الكلاسيكي.

لذا فإننا ونحن نتأمل محتويات الشبكات الافتراضية و ما ينشر على صفحاتها نقف على حجم الجسور القائمة بين الواقعيين، بحيث لا يشكل المرور من الحياة السياسية نحو الشبكة الافتراضية قفزة انتقالية تؤسس للقطيعة بين عالمين منفصلين، بل مجرد لحظة عبور على ممر يربط بين واقعين يشكل أحدهما انعكاسا للثاني و إثراء له. لذا فسيناريو الحدث وهو في لحظة البدء و التطور ثم إدراك نقطة النهاية كل ذلك ينعكس على صفحات المجموعات السياسية لحظة بلحظة، بالصورة و الصوت و الكتابة كما حدث في فضائه الطبيعي، مع فارق واحد، هو أن الحدث داخل العالم الافتراضي تصبح له حياة أخرى حالما ينشر و تبدأ لحظة التفاعل معه حيث تتوالى التقاسمات والتعليقات و التأويلات والانتقادات منتجة خطابات في غايات التنوع و التضارب تستمر في الاغتناء و الحركية إلى الحد الذي قد تخلق حراكا من نوع آخر يولده المحتوى المنشور والخطاب الذي يبني على هامشه.

تتبدى لنا هذه اللحظات التي سقناها و نحن نتأمل معطيات جداول تفريغ لحظات النشر [13] حيث نلاحظ كيف أن بعض الأحداث السياسية البارزة التي طبعت الساحة الوطنية، كان حضورها داخل الواقع السياسي الفعلي يوازيه حضورا مماثلا داخل الفضاء الافتراضي. يمكن أن نستحضر في هذا السياق قضية الصحراء ثم حدث انسحاب حزب الاستقلال من الحكومة وغيرها من الأحداث الأخرى التي عاشت لحظة الانطلاق و التطور، ثم لحظة انفراج الأزمة ، وهو مسار يتم تتبعه داخل صفحة المجموعة لحظة بلحظة كما يعكسه التسلسل الزمني للتواريخ، وتسلسل الأحداث على مستوى مضمونها.

ويوازي هذه المواكبة للأحداث على مستوى النشر، مواكبة أخرى للمشاركين على مستوى التفاعل مع ما ينشر، إذ لا تمر هذه اللحظات صامتة، بل تمر مصحوبة بتدفقات من التعليقات، تؤشر على أن مواطني العالم الرقمي لا يكتفون بتأكيد

حضورهم عبر هويات مستعارة، بل يتعدون ذلك إلى التعبير عن حضورهم عبر إثبات مواقفهم إزاء ما ينشر بالموافقة أو الرفض وتقديم الحجة متى لزم الأمر ذلك والإعلان عن كونهم مواكبين لراهنية الحدث.

فإذا كان الفضاء العمومي الإلكتروني يشكل انعكاسا للواقع السياسي الفعلي الذي ينهل منه موارده على اختلاف أشكالها مؤرخا بذلك لأهم لحظاته التي يسجلها ضمن ذاكرته الرقمية؛ وإذا كان مواطنو هذا الفضاء يثبتون حضورهم عبر التفاعل و المشاركة في النقاش العمومي الإلكتروني حول الموارد المنشورة؛ فهل هذه الدينامية التي يشهدها هذا الفضاء تظل منحصرة ضمن المجال الافتراضي؛ أم تتعداها إلى الواقع الفعلي؟ وهل يصدر الفضاء الرقمي هذه الدينامية وهذا الخطاب الذي ينتجه نحو الفضاء السياسي الفعلي، كما يستورد منه أم أنه يأخذ دون أن يعطي؟ وهل ما ينشره من موارد بين مرتاديه وما يخلقه من حركية في النقاش بينهم كافية لأن تعبئ القوى نحو الفعل وخلق التغيير، أم أن المكتوب والمنشور يظل حبيس الصور والسطور؟.

2- الشبكات الافتراضية كفضاء عمومي للاحتجاج و التعبئة السياسية:

يتحدد الفضاء العمومي بوصفه ذلك الفضاء الذي يجري فيه تبادل خطابات فاعلين متعددين يشكلون مجتمعا، إنه ذلك الفضاء الذي يتم فيه التعبير عن الآراء بكيفية عمومية وحررة من طرف الأشخاص الذين يستهدفون من وراء ذلك التأثير في الأنشطة التي تقوم بها حكوماتهم. يمكن القول استنادا إلى هذا التعريف بأن هذه الفضاءات العمومية قد تكون فعلية كما هو الحال في احتجاجات سياتل وكيبك، كما يمكن أن تكون افتراضية كما هو الحال في الفضاءات العمومية الجديدة [14] والتي أضحت ملتقى يجتمع فيه الأفراد لتبادل النقاش بشكل إلكتروني حول القضايا السياسية الراهنة التي تهمهم سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

لقد أصبح الفضاء العمومي، إذن، يتخذ بعدا جديدا بفعل تزايد عدد المجتمعات الافتراضية، وأضحى في اتساع دائم [15]، لكن بقدر اتساعه، بقدر ما يلحقه من تشظ

جراء تعدد الجماعات التي تنشط داخله، وتوزعه فيما بينها. لذا فهذا الامتداد و التشظي جعل البعض يستشعر خطر هذا الوضع على عملية التفاعل و التبادل الإنساني، الأمر الذي حدا بباحث كـ "كاس سونستين Cass.R.Sunstein" إلى الحديث عن "نهاية مفهوم الفضاء العمومي" بالنظر إلى كون الأفراد عوض أن يرتبطوا بأشخاص آخرين داخل فضاء عمومي فسيح، فإنهم يرتبطون بأقربائهم، أو أولئك الذين توجد أشياء مشتركة يشاطرونهم إياها[16]، فيغلقون على أنفسهم داخل فضاءات رقمية صغرى تعزلهم عن غيرهم من المنتمين إلى جماعات افتراضية أخرى.

يتضح هذا الأمر من خلال فضاءات المدونين التي تهتم بالمجال السياسي، و التي تتجه نحو الالتفاف حول نفسها و الاجتماع مع بعضها البعض عوض الانفتاح على الخارج، وهو ما يؤدي إلى خلق ما يسميه "سونستين" بـ "شرنقات المعلومة"، فكل فرد أصبح لديه القدرة على أن يشكل عالمه الخاص الذي يؤسسه بناء على رغباته الخاصة و ميولاته وأذواقه و اتجاهاته إلى الحد الذي يستغني فيه عن الحاجة إلى الوسيط التقليدي، أي الارتباط بالآخرين على نحو يظهر الانتماء إلى مجتمع ما[17] بمعناه الواسع الذي يقتضي الانفتاح والارتباط بجماعات متعددة و متباينة من حيث اتجاهاتها واهتماماتها وميولاتها.

يفضي هذا الأمر إلى إقرار نوع من الانغلاق الهوياتي داخل جماعات افتراضية تنكمش كل منها على نفسها، وتحتكر ما تنتجه أو ما تحصل عليه من معلومات ضمن حدودها الخاصة دون الانفتاح على غيرها من الجماعات الأخرى، وهو ما من شأنه أن يقلص من هامش التعبئة و الانخراط السياسي الذي يتعزز عبر الولوج إلى المعلومة وتقاسمها ونشرها على أوسع نطاق تمهيدا للمباشرة في الفعل . يستلزم منا هذا الأمر أن نعيد مساءلة هذه الجماعات السياسية الافتراضية قصد الوقوف على مدى رجاحة هذا الرأي الذي يقول به "سونستين"، لنرى إن كانت تركز بالفعل مبدأ

الانغلاق الهوياتي الذي يجعل التعبئة مؤجلة، و يحول دون بروز دينامية سياسية حقيقية.

فإلى أي حد يمكن الذهاب بأطروحة "شرنقة المعلومة" هذه؟ وهل تسمح لنا دينامية حركة النشر والتفاعل مع المحتويات السياسية داخل الجماعات الافتراضية بإقرار وجود نظام "شرنقي" مستمر، يجعلها دائمة الانزواء على ذاتها دون إمكانية الانفتاح على الواقع السياسي الفعلي، أم أن هذا النظام لا يعدو كونه مرحلة عارضة ومؤقتة تسبق التحضير لبداية التحرك والفعل داخل الميدان؟ وهل بإمكان نظام الشرنقة هذا أن يفضي إلى إنتاج تعبئة فعلية وانخراط حقيقي يتجاوز حدود الفضاء العمومي الرقمي نحو نظيره الفيزيقي ليؤثر فيه و يعيد صنع قراراته؛ أم أنه يظل حبيس شرنقته شأنه في ذلك شأن "اليرقات" غير كاملة النمو التي تنتهي حياتها داخل بيتها المؤقت؟.

سنعمل على مقارنة هذه الإشكالات من خلال الانفتاح على نتائج الجرد في مرحلة زمنية ثانية تتموقع في الفترة الممتدة ما بين 1 و 7 غشت 2013 لنقف على الحركية التي عرفتتها الصفحة خلال هذه الفترة في إطار التفاعل مع أحد الأحداث الهامة التي طبعت المشهد السياسي المغربي عقب صدور قرار العفو عن الاسباني "دانيال فينو غالفان" الذي سبق و حوكم بقضية اغتصاب 11 طفلا بمدينة القنيطرة، وصدرت في حقه عقوبة سجنية ممتدة لثلاثين سنة نافذة. وقد خلفت قضية العفو هذه ردود فعل قوية داخل الصفحة تمثلت في حركية غير مسبقة لم تعرف لها مثيلا منذ بدايتها، بحيث وصل عدد لحظات النشر الخاصة باليوم الواحد إلى أرقام مرتفعة لم تسجل في أي وقت سابق. ونعرض فيما يلي لنتائج الجرد

الخاصة بهذه الفترة.

رسم مبياني رقم 2 :لحظات النشر الخاصة بموضوع العفو عن الاسباني دانيال كالفان

مجموع لحظات النشر = 186

يتبين لنا انطلاقاً من معطيات المبيان أن عملية النشر غطت أسبوعاً بأكمله منذ الإعلان عن خبر العفو يوم 1 غشت و هو اليوم الذي شهد أكبر عدد من حيث لحظات النشر التي وصلت إلى 54 لحظة، لتتقلص بعد ذلك في اليومين المواليين مسجلة 20 لحظة في اليوم الثاني من غشت، و 39 لحظة في اليوم الثالث، ثم تعاود الارتفاع مجدداً يوم 4 غشت لتصل إلى 48 لحظة، لتبدأ بعد ذلك في الانخفاض وصولاً إلى اليوم السابع حيث ستتوقف عملية النشر حول الموضوع وتتجه نحو مجالات أخرى.

ما يلاحظ في هذا الإطار هو مدى التركيز الذي شاب التعامل مع هذا الموضوع. إذ ما عناه هو أنه منذ انطلاق صفحة نقاش سياسي لم تفرد فترة بأكملها للنشر في موضوع معين مهما بلغت درجة أهميته، بل كانت الفترة التي يطغى عليها حضور موضوع معين تتخللها بشكل مستمر لحظات نشر تخصص لمواضيع أخرى مختلفة تنتمي إلى مجالات متباينة. لكن الأمر اختلف فيما يتعلق بطبيعة التعاطي مع هذا الموضوع والذي استأثر بجميع لحظات النشر على امتداد أسبوع بأكمله.

ولقد وقفنا من خلال تتبعنا لسيروية النشر على امتداد هذا الأسبوع على مرحلتين أساسيتين يمكن التمييز بينهما داخل هذه السيروية. الأولى وهي مرحلة التعبئة الرقمية أي ما قبل احتجاج الشارع ثم المرحلة الثانية و هي التي تم بموجبها الانتقال نحو الاحتجاج الفعلي. حيث تأهب مدير الصفحة وعدد من المدونين والناشرين والمعلقين لأجل خلق حركة تعبوية افتراضية لدفع الأفراد إلى نقل الاحتجاج من الفضاء الافتراضي إلى الساحات العمومية الفعلية قصد الضغط على الجهات العليا لأجل إعادة النظر في القرار المتخذ.

فانطلقت حملة على موقع الفيسبوك في 1 من غشت تحت شعار "لا للعفو عن مغتصب الأطفال" مع الدعوة إلى المشاركة فيها عبر الهاشتاغ

لا للعفو عن مغتصب الأطفال# . كما تم خلق عريضة إلكترونية لجمع توقعات الفاييسبوكيين الرافضين لقرار العفو . واستمرت دعوات المشاركة في الهاشتاك لمدة أربعة أيام متتالية، بلغت ذروتها في اليوم الرابع ب 34 دعوة، حيث وصل مجموع الدعوات المنشورة على الصفحة 111 دعوة توقفت مع صدور بلاغ الديوان الملكي القاضي بمراجعة قرار العفو في اللحظة 158.

لذا فإن كنا قد وقفنا في المحور السابق على حقيقة كون الفضاء العمومي الافتراضي يتغذى على ما يستورده من موارد يستجلبها من الفضاء العمومي الفعلي والتي تشكل مادته الخام التي عليها يبني مناقشاته وعلى ضوئها ينتج خطاباته الإلكترونية، فإن ما نصل إليه انطلاقاً من هذا النموذج المقدم هو كون الفضاء العمومي الإلكتروني يعمل بدوره على تغذية الواقع السياسي الفعلي عبر هذه الموارد التي ينشرها، والخطابات التي ينتجها. وتلعب هذه الموارد و الخطابات المنتجة دوراً تعبويًا للكائنات الرقمية التي تتفاعل معها، وتؤكد هويتها السياسية على ضوئها من خلال تبني مواقف إزاء ما ينشر وما ينتج. فتتبعياً بذلك للفعل باعتباره أوج المرحلة التي يصل إليها الخطاب الإلكتروني عندما يدفع بمناضليه إلى مغادرة الشاشات الرقمية الافتراضية و الخروج إلى الساحات و الميادين الفعلية.

إن هذا يعني أن المتخيل الموصول بالشاشة، بحسب ما يرى "لوبرتون D.Le " breton, في كتابه "الوداع للجسد"، ليس مجرد حلم منفصل عن الأشياء و لكنه يشكل مبدأ للواقع، فهو يغذي العلاقة بالعالم، بل هو أقوى من الحياة التي يعيشها الفرد في الواقع، ذلك أنه يتحقق داخل دائرة يتحكم فيها الفرد بشكل كلي وإرادي [18]، فهو الذي يقرر الانخراط بشروطه الخاصة، وبناء على رغبته الذاتية من دون أي إملاء خارجي. ينخرط وهو في بيته وعبر فعله على المنصات الرقمية من دون الحاجة إلى بطاقة هوية رسمية. هكذا تكون دوافعه أقوى نحو الخروج بفعله من مستوى الكمون إلى مستوى الانكشاف كـ "ظاهر" يتم التعبير عنه بشكل فعلي يثبت من خلاله وجوده ككائن فاعل، يتجاوز حضوره مستوى الواقع الافتراضي إلى الواقع المادي.

لا تحليل إذن الحياة السياسية داخل الواقع الافتراضي على مجرد حياة مجردة أو صور هلامية تتغذى على الخيال والاستيهام، بقدر ما هي حياة متجذرة داخل الواقع، تنطلق منه و تعود إليه. وقد أكد المبحوثون على هذا الأمر حين ذهبوا إلى الإقرار بأن الفايسبوك يقدم فكرا يؤثر على الواقع، وخير مثال على ذلك في نظرهم هو ما حدث في " الربيع العربي" حيث أن الكثير من الأحداث و تواريخها، وخطواتها النضالية تحددت على صفحات الشبكة الفايسبوكية التي غيرت الأوضاع في مصر وعبأت الشباب، ونجحت في القيام بما عجزت عنه الآليات التقليدية التي لم تعد قادرة على التأطير ولا التعبئة"، وأصبحت تعوضها في ذلك الصفحات السياسية الإلكترونية.

إن هذا هو ما عايناه بالضبط من خلال نموذج "حركة 20 فبراير" حيث بدأت التعبئة و الاحتجاج في العالم الافتراضي قبل أن تنتقل إلى الميدان. وانطلق هذا العمل عبر البيان الذي أعلنته الحركة على صفحتها الرئيسية و الذي دعت فيه إلى الخروج يوم 20 فبراير من أجل المطالبة بالتغيير السياسي. وقد استجاب الآلاف من المواطنين المغاربة لهذا النداء، خاصة الشباب الذين نزلوا إلى الشارع للتعبير عن مطالبهم، وتمخضت الاحتجاجات تحقيق عدد منها ، وتغيير الخارطة السياسية بالمغرب عبر التعديلات الدستورية و الحكومية التي تمت على هامش ذلك.

كما نتبين هذا الأمر بجلاء انطلاقا من تأمل النموذج الذي قدمنا له والمتعلق بالعمو الملكي الصادر في حق الاسباني "كالفان" حيث نعاين كيف أن الواقع السياسي الافتراضي، و الواقع السياسي الفعلي يغذيان ويطعمان بعضهما البعض. فلقد صدر قرار سياسي فعلي، انتقل بسرعة إلى الفضاءات الإلكترونية، و انتشر داخلها، فانطلقت في الساعة نفسها عملية التعبئة السياسية التي التمسست جميع الوسائل الممكنة لأجل إقناع الرأي العام بضرورة التحرك قصد مراجعة هذا القرار. ولقد عاينا في هذا الإطار كيف أنه في ظل سبعة أيام تم إنتاج وتداول 24 شريط فيديو تقدم روبرطاجات و أفلام وثائقية لها علاقة بالموضوع، بالإضافة إلى 94 صورة في

الشأن نفسه، فضلا عن المقالات، والتعليقات، والنص المكتوب عموما بأشكاله المختلفة.

كما اتسمت عملية التعبئة هذه بمواكبة دائمة على مدار الدقيقة لكل التطورات التي تهم الملف والتي يتم نشرها في التو و اللحظة، وهو ما يفسر الأرقام المسجلة على مستوى لحظات النشر في الأيام الأربعة الأولى التي كانت تفصل ما بين صدور العفو ثم التراجع عنه. وتمثلت هذه المواكبة في تتبع تحركات "الجاني" داخل الوطن وخارجه، وتحركات الديوان الملكي عبر البلاغات الصادرة في هذا المضمار فضلا عن تصريحات ومواقف أعضاء الحكومة و وزرائها وكذا المجتمع المدني ممثلا في أبرز جمعياته التي تعنى بقضايا الاغتصاب وهي "جمعية ماتقيش ولدي"، فضلا عن تحركات الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان.

كما لم يخل مدير الصفحة و روادها بأي من الأدوات الرقمية لأجل تحريك الملف، وتعبئة المبحرين عبر الإعلان عن تنظيم وقفة احتجاجية، وتغيير أيقونة الصفحة، ودعوة المشاركين و الزوار إلى القيام بعمل مماثل، و المبادرة بخلق الهاشتاك وتعزيزه بحملة العريضة الإلكترونية التي شهدت انخراطا حقيقيا وفعليا للأفراد الذين تجاوزوا مستوى الهويات المستعارة، ليكشفوا عن هوياتهم الحقيقية عبر صورهم الواضحة التي تظهر مرفقة بعريضة "اللاءات للقرار" وكأنهم بذلك يعلنون أنهم تجاوزوا كل مستويات الرهبة التي تملئها الرقابة الإلكترونية عبر التخلي عن الأقنعة و الصور المستعارة.

وعليه، فإن كان التعمق أكثر في الحياة الافتراضية في نظر "شيري توركل sherry Turkle" يتمخض عنه فقدان أصحاب الهويات الافتراضية للوعي بإكراهات الحياة الواقعية، والعيش خارج المجتمع، رافضين الواقع وواهبين حياتهم لشخصيات العالم الافتراضي[19]، فإننا نلمس العكس ونحن نعاين حركية الأفراد داخل صفحات المجموعات السياسية. إن هذا يعني أن الصورة التي يرسمها "L.Sfez" للانغلاق الهوياتي الذي يتهددنا بفعل الحاسوب[20]، لا تصدق هنا، في المثال الذي

قدمناه، و الذي يبين لنا كيف أن المواطن الرقمي تتحدد هويته ككائن منفتح على المشهد السياسي، متفاعل معه، وفاعل فيه، يستورد منه بقدر ما يصدر إليه، يلاحظ و يتتبع ما يطرأ فيه، ثم يبادر بالرد، والانخراط ثم الفعل.

لذا فلئن كان العالم الافتراضي من شأنه أن يفضي إلى أقول الالتزام السياسي لكون الفرد يسهل عليه الانتماء إلى عدد من الجماعات الافتراضية، كما يسهل عليه الانسحاب منها من دون أن يخسر أي شيء [21]، وهو ما يجعل الالتزام يظل في الغالب أقل قوة [22]، فإننا نستشف على ضوء ما قدمنا من معطيات بأن درجة الانخراط، و قوة الالتزام، تتحدد بالنظر إلى طبيعة الحدث لا بالنظر إلى طبيعة المجتمع؛ إذ كلما كان وقع الحدث كبيرا على المواطن، ويمسه بشكل مباشر كلما ارتفعت درجة تقمصه له و انخراطه فيه والتزامه به إلى الحد الذي يجعله يتجاوز حدود الفضاء الإلكتروني، ليباشر الفعل داخل الواقع السياسي الفعلي حيث ينقل احتجاجه أملا في تغيير هذا الواقع الذي يندد به.

إننا لا نعاين بهذا الشكل إذن نوعا من الانسحاب من الفضاء العمومي و الابتعاد عن العالم السياسي واللجوء إلى المواقع الافتراضية كمهرب من إكراهات الواقع الفعلي، بل نعاين "وفرة في المشاركة" [23]، تتمظهر عبر "شبكات مواطنة" [24] تتشكل من خلال مشاريع الفاعلين الذين يبحثون عن تأسيس أنفسهم داخلها كمواطنين للتاريخ الجديد الذي يسهم كل مواطن في صياغته عبر انخراطه الفاعل، ومشاركته في تغيير القرارات وصنعها، مكرسا بذلك مبادئ الديمقراطية التشاركية التي تتجاوز مستوى النخب الفاعلة لتحتوي كل المواطنين في نخبة واحدة أساسها قاعدة عريضة من الشعب كيفما كانت ثقافتها، عالمة أو عامية، لا إحدى الأقليات التي تمثل "أنتلجنسيا" الفضاء العمومي.

لكن ينبغي التنبيه إلى أنه بالرغم من هذا التساوق و التأثير الحادث بين الواقعيين السياسيين الفعلي و الافتراضي، الذي أقرناه هاهنا، فإن هنالك حالات يضعف فيها هذا الأمر. وهذا هو ما لاحظناه في فيما يتعلق بالإعلان عن الاحتجاج المفترض لـ 13

يناير 2013؛ وهي الملاحظة نفسها التي أشار إليه بعض المبحوثين الذين أكدوا في هذا الصدد بأنه ليس كل المشاركين في الصفحات السياسية يأخذون الأمور بجدية، و يعبرون عن الدرجة نفسها من الانخراط و الالتزام. ويكفي هنا أن نعين " عدد الذين ضغطوا على زر الإعجاب بخصوص الدعوة إلى التظاهر وعدد الذين خرجوا فعليا، إذ "كان رجال الأمن في الموعد وغاب المحتجون" كما صرح بذلك أحد المستجوبين.

إن تفسير هذا الأمر مرده في نظرنا إلى سببين: يرتبط الأول بطبيعة الحدث نفسه أي بحسب أهميته و قوته، إذ أن قرار الاحتجاج هنا أعقب فترة من الإصلاحات السياسية أنجزت على هامش الحراك السياسي الذي شهده المغرب بعيد 20 من فبراير، كما أنه جاء بعد معاناة الأفلو الذي عرفته الحركة، و توارى زعمائها إلى الظل بعد سلسلة من النضالات، أسفرت في النهاية عن تفككها، وتوزعها إلى عدد من المجموعات الصغرى. تقودنا هذه الملاحظة إلى استحضار السبب الثاني الذي يورده "كاستلر" والمتعلق بالفسحة الكبيرة التي يمنحها الفضاء العمومي للأفراد للانتماء إلى جماعات متعددة والانسحاب منها في أي وقت دون أي التزام، الأمر الذي يجعلنا أمام نوع من الترحال الهوياتي الذي يستعصي معه ضبط الانتماءات السياسية للأفراد ومعرفة مدى التزامهم بقضايا الجماعة الافتراضية. لذلك فعدد علامات الإعجاب لا يحيل ضرورة إلى عدد المنتمين أو المناصرين الفعليين.

إن هذا النوع من الأفلو في الالتزام السياسي الذي ينبه إليه "كاستلر"، هو ما عايناه ارتباطا بحركة 20 فبراير، لذلك ذهب بعض المبحوثين في هذا الصدد إلى الإقرار بأن " الواقع السياسي الافتراضي يؤثر على الواقع الفعلي و لكن على نحو شكلي، أحيانا، إذ يتحدد حجم الاحتجاج و التغيير تبعا لحجم الضرر الذي يلحق فئات المجتمع. فحركة 20 فبراير، مثلا، عجلت بالإصلاحات السياسية، و قادت إلى تعديل دستوري، لكن يظل التأثير محدودا، إذ ليست كل فئات الشعب تعيش الوضعية الاجتماعية نفسها" وهو ما يجعل الاحتجاج يظل محصورا وضيقا، وغير متوافق عليه من لدن الجميع.

لذا، فلئن كانت "الحركات الاجتماعية تأتي كرد فعل على الأزمة السياسية [25]"، فإنها أيضا نتاج لمسار من التعبئة و النضال المتواصل على مدار الساعة وليست مجرد "نداء مبهم و ملغوم" على حد تعبير "مدير صفحة نقاش سياسي" في معرض تعليقه على فشل الدعوة إلى الاحتجاج. وعليه، فإن كانت حركة 20 فبراير وقضية العفو قد تعكسان لحظتي حرج في المسار السياسي بالمغرب، وتحيلان على حركة تعبئة قوية، استتبعها نقل الاحتجاج من الفضاء الإلكتروني نحو الفضاء الفعلي، وإثمار تحركات المواطنين في الشارع عن عملية تغيير ومراجعة سياسية صدرت من أعلى الهرم السياسي، فإن دعوة كتلك التي قادها مناضلو 13 يناير لم يكتب لها النجاح لأنها لم تتوفر على شروطه منذ البدء، لذلك ولدت موءودة.

تقتضي التعبئة إذن نوعا من التنسيق والربط القبلي بين عدد من المناضلين الذين يأخذون على عاتقهم مهمة تأجيج مشاعر الجمهور عبر ما ينشرونه من أفكار و معلومات تلهب إحساس الأفراد و تكون دافعا نحو الفعل. و"تتيح الشبكات حصول هذا الأمر بالنظر إلى كونها تسمح للأفراد بالولوج إلى المعلومة، والارتباط بأشخاص آخرين، وهو ما يفضي إلى بروز شكل جديد من أشكال التنسيق الاجتماعي [26]، يتخذ صبغة إلكترونية، ويتسم بالسرعة والآنية، ويمكن من التواصل مع جمهور عريض من الناس في وقت قياسي بحيث تكون بضعة أيام كافية لخلق التعبئة المطلوبة لبدء الحراك.

إن هذه الدينامية و المرونة التي يتيحها الفضاء الإلكتروني هي التي تفتح المجال بشكل مستمر لبناء هويات رقمية لجماعات من المناضلين و المعارضين داخل الشبكات الاجتماعية بفضل المعلومات التي يجري تبادلها عن طريق الانترنت و التي تخلق إحساسا بالحق و الغضب و الشك، وتغذي مشاعر السخط اللازمة لكل حركة معارضة. كما تسمح بخلق جماعات ذات أهداف و مصالح مشتركة، وتقودها لاحقا نحو الفعل، إذ تمكن الفرد من ملاقة أفراد آخرين لهم تفكير مشابه لفكره، فيتحقق على هذا النحو رابط بين ما هو فردي وما هو جماعي [27]. هكذا يغدو تلاقي الغايات مع

تراكم الغضب والحنق محركا نحو الاحتجاج الذي يسمي الطريقة الأنسب لتفريغ هذه المشاعر والتخلص منها في اتجاه البحث عن بدائل سياسية تسمح بتجاوز الوضع القائم نحو آخر أفضل منه.

نعين على هذا النحو إذن اتساعا في الفضاء العمومي الإلكتروني بفضل منطق "الروابط الشعرية liens de capillarité" التي تتيح إمكانية للربط [28] تتجاوز المجتمعات المناضلة المشكلة لتبرهن للعابر عن كون الحدود نافذة بين "نحن" المناضلين و "هم" غير المناضلين [29]. إن هذه النفاذية تيسرها المرونة في المشاركة والانخراط في الشبكات، إذ لا يتعلق الأمر بالانخراط بشكل رسمي في تنظيم مؤسساتي معين؛ بل يمكن للفرد أن يعبر عن دعمه إلكترونيا أو عبر الخروج بشكل منتظم في تظاهرات في الشارع [30] تؤثر على رفضه لوضع قائم و تؤكد حضوره كمواطن فاعل، منخرط في سيرورة بناء القرار، وكطرف حكم يقيم السياسة التدبيرية لقضايا الشأن العمومي، ويوجهها إذا ما حادت عن خدمة الصالح العام لمواطني الدولة.

إن منطق "الروابط الشعرية" هذا هو الذي نلمسه و نحن نعين نظام اشتغال المجموعات السياسية داخل شبكة الفيسبوك؛ وهو الأمر الذي كشفت عنه نتائج البحث. حيث لاحظنا كيف أن عملية التعبئة التي تحققت في ظرف ثمانية و أربعين ساعة، و تمظهرت في شكل احتجاج فعلي في مساء اليوم الثاني من غشت قد تمكنت من بلوغ مرماها جراء عملية الربط بين عدد من المناضلين و غير المناضلين سواء من مرتادي صفحة المجموعة أو غيرها من المجموعات الأخرى. ولقد تحقق هذا الأمر بفعل منطق تقاسم الموارد و المشاركة في الهاشتاغ و نشر رابط العريضة و غيرها من الموارد، سواء كانت صورا أو مقاطع فيديو أو مقالات أو نصوص تعبر من موقع لآخر و من صفحة لأخرى على مدار الدقيقة لا الساعة؛ من جريدة هسبريس إلى جريدة "لكم"، إلى "صرخة الشعب المغربي"؛ وصولا إلى "شبكة المغرب الآن".

كلها مواقع وصفحات حضرت داخل صفحة نقشاب سياسي مؤكدة بذلك أنها لا تتحرك في اشتغالها بمنطق "الشرنقة" بل بمنطق "الروابط الشعرية".

لذا، فلئن كان المدونون النشطون في المجال السياسي يتبادلون ما ينتجون بشكل مغلق مشكلين بذلك "شرنقات للمعلومة" منكمشة على ذاتها؛ فإن ما يغفله "سانستين" هو أن هذه الشرنقات ليست كذلك في واقع الأمر، فهي ليست مغلقة تماما؛ بل منفتحة على بعضها البعض، و يكمل بعضها البعض، بحيث تصلها المعلومة بأكثر سرعة ممكنة [31]. لذا فالارتباط بالانترنت لا يفضي بصاحبه إلى الانزواء ضمن قوقعة مغلقة؛ بل يفتحه على عوالم تتعدد بتعدد الروابط التي ينسجها مع كل فرد جديد، أو مجموعة جديدة بحيث يكون "الارتباط بالانترنت بمثابة انفتاح [32] "و ممر يفتح الطريق أمام صاحبه نحو فضاءات أخرى، سواء داخل العالم الافتراضي أو خارجه، ممرا يعبده كل عابر أمام القادمين من ورائه الذين يقودهم معه نحو الفعل في العالم بفعل صور أو نصوص قد تلهب مشاعرهم، وتفجر حماسهم في شكل موجة احتجاج تنطلق شرارتها افتراضيا لتتأجج فعليا في الساحات والشوارع.

تحدد التعبئة الإلكترونية بهذا المعنى بوصفها حركة انفعالية تحركها آليات التكنولوجيا الحديثة عبر الموارد الرقمية المختلفة التي تستنفر انفعالا لا يدوم سوى ساعات، لكن هذه الساعات القليلة تكون كافية لخلق التغيير و ذلك إذا ما تم إيصال المعلومة إلى عدد كبير من الناس وتم تحريك المشاعر . و تسمى هذه الممارسات الجديدة ب"التعبئة الذكية [33]"، إذ تنطلق المبادرة من بعض الأشخاص داخل الانترنت، ويتم التنسيق لها و الدفاع عنها داخل الفضاء الافتراضي، لتنتقل بعد ذلك نحو الميادين الفعلية مترجمة حقيقة كون "أغورا المدينة"، و"أغورا الانترنت" يتقاطعان مع بعضهما البعض [34] و يكملان بعضهما البعض. فكل منهما يهيئ موارد، و يصنع مادته لأجل أن يصبها في الآخر و يصدرها إليه.

إن هذا النوع من التعبئة الذكية التي شهدناها على صفحة "نقشاب سياسي" والتي تتحول في ظرف وجيز إلى احتجاج عفوي داخل الفضاء العمومي بحيث تستطيع أن

تمارس ضغطا يؤدي إلى تغيير فوري داخل الحقل السياسي تحيلنا على نوع من الحركات تسمى بـ "الحشود الوميفية" [35] flash mobs " والتي تظهر كومضة البرق لتتير الطريق ثم تختفي. ويمكن التمثيل لذلك بالتعبئة التي حصلت للمواطنين الإسبان في انتخابات مارس من سنة 2004 مع حكومة أزنانر Aznar والتي تلقت فشلا ذريعا يوم الاقتراع بسبب حملة احتجاجية عبر الرسائل القصيرة في البلد بأكمله، فضحت ادعاءات رئيس الدولة بخصوص الأحداث الإرهابية لمدير في مارس 2004، و أدت إلى انتصار المرشح الاشتراكي الذي لم يكن لينجح أبدا لولا هذه الحملة غير المتوقعة وهذه التعبئة العامة التي تمت في غضون ثمانية و أربعون ساعة [36]، عاكسة بذلك القدرة الفائقة التي تمتلكها التكنولوجيا الذكية في توجيه الرأي العام و قلب الموازين في لمح البصر في الوقت الذي يسود فيه اعتقاد بأن الأمور قد حسمت.

وتشكل هذه التعبئات الذكية للحشود مظهرا من مظاهر قدرة هذه التكنولوجيا على دفع عدد كبير من الناس إلى الانخراط بشكل كبير في الحياة الاجتماعية و السياسية [37]، وتؤدي بذلك إلى بروز نوع جديد من النضال [38] بحسب ما يرى "بول فيريليو" Paul Vrilio، يسمى بالنضال الرقمي [39]. لذلك فالتكنولوجيا الحديثة للإعلام والتواصل، لم تعد مجرد تكنولوجيا لخلق الروابط وتيسير مرور التدفقات، بل أضحت "تكنولوجيا الحرب الافتراضية، حرب المعلومة [40]" ، إذ تمكن بفضل الشبكات العنكبوتية من دعم وتقوية ديناميات الجماعات، و تسمح بخلق مجموعات ذات توجهات متعارضة تعمل كل منها على التعبير عن رأيها بحرية [41]. وتخوض حروبا مع نظيراتها لأجل حيازة الفضاء، وإثبات الذات، واستقطاب مزيد من الزوار والمنخرطين في إطار معارك إلكترونية صامتة، توظف فيها كل الموارد الرقمية والتقنيات الذكية التي توفرها هذه التكنولوجيا الحديثة.

فإذا كان انفتاح "نحن المناضلين" على غيرهم من الذين يتموقعون خارج هذه الدائرة في إطار عملية التعبئة الافتراضية؛ ثم انفتاح الطرفين معا في مستوى ثان على الواقع

السياسي الفعلي في إطار عملية الاحتجاج يسمح لنا بأن نقف على تهافت أطروحة “شرفقات المعلومة”، فإن حجم هذا التهافت يزداد عندما نعاين كيف أن الشبكات الرقمية للمناضلين، تتجاوز الحدود المحلية و الوطنية، وتوسع من مجال حركاتها التعبوية لتعبر بها نحو مستوى دولي، وذلك بالنظر إلى كونها تمحي المسافات والاختلافات، و”تسمح بتوحيد حركات لم يكن بإمكانها أن تتوحد في وقت مضى[42]”، و تمد بينها جسور التواصل داخل فضاء افتراضي مشترك تنصهر داخله الهويات على تعددها فاتحة بذلك المجال لبروز مواطن رقمي لا يعرف عبر لغته و جنسيته و لون بشرته؛ بل عبر مواقفه و اتجاهاته و قيمه التي تبرز وحدها كملح ظاهر يعبر عن هويته الرقمية.

يتسع، بهذا الشكل إذن، مجال الفضاء العمومي الإلكتروني ليفضي إلى “بروز فضاء عالمي للنضال [43]” تلتقي فيه الهويات على تعددها و تجتمع حول النضال لأجل المبادئ و القيم نفسها، منظورا إليها في صيغتها الكانطية الكونية ؛ فيما تستنبت وطنيا وتلتقي دوليا. هكذا تتأكد القاعدة “الكاستلزية” القائلة بأن “الحركات الاجتماعية ينبغي أن تفكر محليا، و تسلك عالميا[44]”، لأن البحث عن تكريس الديمقراطية كقاعدة فعلية توجه الممارسة السياسية هو مطمح عالمي، يتجاوز الحدود المحلية الضيقة ليلتقي عند مبادئ كونية لا تعترف سوى بالمواطنة كحق يمارس على نحو موحد دون إلباسه لباس الدين أو الثقافة أو أي مرجعية أخرى تنتهي بتجريده من روحه لتجعل من الديمقراطية “ديمقراطيات” تتعدد و تختلف بتعدد و اختلاف الأعلام الوطنية.

إن هذه الأشكال الجديدة في التعبئة والنضال السياسي الرقمي و الاحتجاج الإلكتروني هي التي كشفت عن نفسها عبر أحداث “الربيع العربي[45]”، حيث أجمت الصور المنشورة على “اليوتوب” الشبكات الاجتماعية، في تونس ليتحرك الثوار بشكل تلقائي وتتعبأ الجماهير و الصحافة، فيتغير النظام. وكانت ثورة تونس كافية لإشعال نار الثورة في مصر، تحت شعار “تونس هي الحل ” بدل الإسلام؛ “ليس الله بل الشبكات” على حد تعبير “كاستلز [46]”. “لأن القوى الميتافيزيقية لم يكن لها يد في خلق الثورة

ولن يكون لها يد في إعادة صناعة التاريخ، بقدر ما كان ذلك و سيكون نتاجا لسواعد الأفراد و أناملهم التي تتحرك بمرونة على أزرار الحاسوب لتحشد العدة و العتاد لأجل التغيير السياسي عبر حركة الرقن المستمرة.

وما حدث في تونس و مصر هو جزء من دينامية عالمية شهدتها وتشهدها عدد من بقاع العالم كجنوب كوريا و الإكوادور و أوكرانيا و إيران التي عرفت سنة 2009 حركة كان أساسها "تويتر" ورسائل وفيديوهات نشرت عن طريق "اليوتوب" وعملت على شن هجوم على نظام "آية الله". [47] كما شهدت إسبانيا الوضع نفسه جراء احتجاج مجموعة "الديمقراطية الحقيقية الآن Démocratie Réelle " Maintenant عبر الانترنت في مارس من سنة 2012 حيث انطلقت الحركة مع عشرين فردا لتصل بعد ذلك في ثلاثة عشر يوما إلى الآلاف، [48] عاكسة بذلك فكرة التعبئة الذكية، كما عكستها غيرها من بلدان العالم، وفاتحة الطريق على مصراعيه أمام المناضلين الرقميين ليعيدوا مراجعة الخريطة السياسية لبلدانهم عبر فعل التقييم المستمر لسياسات منتخبهم والمدبرين لشؤونهم العمومية.

خاتمة:

نستخلص انطلاقا من كل ما عرضنا له فيما سبق أن الخطاب السياسي الإلكتروني إن كان قد فرض نفسه كواقع قائم الذات على صفحات الشبكات الافتراضية، فإن ذلك لم يكن مجرد مصادفة، أو حدث عارض تمخض عنه ما تمخض، بل يتعلق الأمر باختيار مقصود لذوات واعية وحررة قررت بكامل إرادتها أن تنشئ لنفسها فضاء للتعبير حيث تؤكد هويتها السياسية الرقمية، وتوصل صوتها إلى مسؤوليها عبر صفحات وجدت فيها هامشا حيث تخرج عن صمتها، و تقول كلمتها.

هكذا أضحت الشبكات الافتراضية فضاء للتعبئة مسكونا بذوات فاعلة لا منفعة، منتجة لا مستهلكة، تستقبل الخطاب و تتداوله ثم تقرر متى تبدأ في الفعل. لذلك فالعين الراصدة للواقع السياسي تلتقط الصور عبر " كاميراتها " لتصنع منها أدوات للتعبئة و

لتعرية الواقع السياسي و كشف منزلقاته، و دفع المواطنين إلى التنديد به و الاحتجاج عليه و العمل على تغييره. لذا فهي لا تنتج المعلومة السياسية ولا تروجها داخل شرنقات مغلقة، بل تجعلها مناسبة ضمن "جذامير" متفرعة في جميع الاتجاهات، تربط هذا بذاك و تثبت في كل عنصر ما يكفي من الروح التي تدفعه للتحرك و الخروج من قوقعته.

لذا فلئن أضحت الشبكات الرقمية ملاذ لنوع جديد من الفاعلين السياسيين، يشكلون جيل المناضلين الرقميين و مأوى لكل الباحثين عن فضاء مفتوح للتعبير الحر الذي ترسم عبره ملامح الهوية السياسية الرقمية من خلال ما يدون على جداريات المنصات الإلكترونية؛ فإن هذه الهوية لا تؤكد حضورها فقط عبر النقر على زر الإعجاب، أو التقاسم أو فعل التعليق؛ بل تنخرط في هذه الحركة الثلاثية كمرحلة تمهيدية توطئ بها لمراحل قادمة. إنها تعبر عن إعجابها كي تساند المناضل السياسي في فعله، و تتقاسم ما ينشر كي تهتك جدار الشرنقة وتضمن انسياب المعلومة للغافلين عنها أو الجاهلين بوجودها، و تنخرط في عملية التعليق كي تؤكد موقفها وتحدد اتجاهها. وتنضوي عبر هذه الأفعال الثلاثة داخل حركة المناضلين الرقميين مسهمة في سيرورة عملية التعبئة و ممهدة للحراك السياسي عبر فعل الاحتجاج الذي تبدأه داخل الفضاء الافتراضي لترتحل به نحو الشوارع و الساحات في بحث عن التغيير السياسي المنشود. لهذا أضحت المؤسسات السياسية الحزبية اليوم مدعوة للانخراط داخل دينامية الشبكات الرقمية في بعدها السياسي، و أن تجد لنفسها مقاعد داخل غرف المجموعات السياسية الإلكترونية كما تبحث عن إيجاد غرف لها في قبة البرلمان؛ مقاعد تدافع من خلالها عن نفسها، وتقدم برامجها، و تثبت حضورها الرقمي، وتؤكد مشروعيتها عبر القرب من المواطنين فعليا و افتراضيا، لأن الممارسة السياسية قد بدأت منذ زمن في تغيير فضاءاتها. لذا أصبح لزاما على الفاعلين أن يغيروا هم أيضا مواقعهم حتى يسايروا الحقبة الرقمية في حركتها المتسارعة التي تفاجئ الغافلين عنها على حين غرة. ولعل في ثورة تونس ومصر الكثير من العبر والدروس التي يمكن للسياسي أن يستفيد منها وهو يقرأ تاريخ الزمن الراهن.

قائمة المراجع

- Castells Manuel, La Galaxie Internet, Fayard,2001.
- Castells .M, « Ni dieu ni maitre, les réseaux » 28 juin 2011, Fondation Maison des sciences de l’homme – Paris – France.N°2 février 2012.
- Cohen, Robin,et Rai, Shirin M,Global Social Movements, Londres,The Athlone Press,2000.
- De Rosnay Joel, L’homme symbiotique. Regard sur la troisième millénaire, Paris, Le Seuil,1995.
- Flichy Patrice ,L’Imaginaire de l’internet, Editions la Découverte , Paris,2001 .
- Gérard Dubey , Le Lien Social à l’ère du virtuel , Presse Universitaires de France ,1° édition, octobre 2001.
- Kleck Veronique, Numérique et Cie, Sociétés en réseaux et gouvernance, Edition Charles Léopold Mayer, Paris,2006.
- Le breton. D ,L ‘adieu au corps ,Paris ,Métailié, 1999.
- Sfez , « Etapes pour une agonie »,in cahiers internationaux de sociologie, Vol.82, Nouvelles images ,nouveaux réels ,janvier-juin 1987.

- Mathias, Paul. Des Libertés numériques, notre libertés est-elle menacée par l'internet ?_Presse universitaires de France, 2008.
- Musso Pierre. Critique des réseaux, Presse Universitaire de France, 1^oédition, Paris,2003.
- Vanbremeersch Nicola, Nicolas Vanbremeersch, De la démocratie numérique, Éditions du Seuil, Mars 2009.

المصادر و المواقع الإلكترونية:

- Granjon, F. (2005). L'Internet militant,mouvement social et usage des réseaux télématiques,CEMTI,Média et Nouvelles Technologies,2013. <http://cemicritic.eu/wp-content/uploads/2014/10/Granjon2001%E2%80%93InternetMilitant.pdf> (06-12-2016).
- <https://www.facebook.com/Humour.Politique?fref=ts>
- <https://www.facebook.com/Movement20?fref=ts>

[1] – Nicolas Vanbremeersch, De la démocratie numérique, Éditions du Seuil, Mars 2009,p :51.

[2] – Ibid,p : 53-53.

[3] – Joel de Rosnay, L'Homme Symbiotique , Regard sur la troisième millénaire. Paris, Le Seuil,1995,p :166.

[4] -Idem.

[5] – Pierre Musso . Critique des réseaux, Presse Universitaire de France, 1^oédition, Paris,2003,p : 334.

[6] – Paul Mathias. Des Libertés numériques ,notre libertés est-elle menacée par l'internet ?_Presse universitaires de France, 2008.P :141 .

[7] – Veronique Kleck, Numérique et Cie, Sociétés en réseaux et gouvernance, Edition Charles Léopold Mayer, Paris,2006.p :159.

[8] – Gérard Dubey Le Lien social à l'ère du virtuel , Presse Universitaires de France ,1^o édition, octobre 2001.p :66.

[9] -Paul Mathias. Des libertés numériques. Notre liberté est-elle menacée par l'internet, 2008 : 166.

[10] – Nicola Vanbremeersch,op.cit,p:101.

[11] -Ibid,p:91-92.

[12] – Ibid,P:102-103.

[13].- يتعلق الأمر هنا بالجدول الخاصة بتفريغ معطيات جرد الصفحة الفيسبوكية موضوع الدراسة و التي امتدت على ما يقارب ثمانية أشهر، وهي الجدول التي قمنا فيها بتفريغ المعطيات تبعا للمؤشر الزمني أي تاريخ النشر . وسنكتفي هنا بتقديم أهم النتائج المستخلصة انطلاقا من قراءة في الجدول المشار إليها.

[14] – Véronique Kleck,op.cit,p :158.

[15] – Ibid,p:159.

[16] -Ibidp:92-93.

[17] -Idem.

[18] – D. Le breton, L adieu au corps ,Paris ,Métailié, 1999, p : 149.

[19] – Gérard Dubey ,op.cit,p: 64.

[20] – L.Sfez, « Etapes pour une agonie »,In cahiers internationaux de sociologie, Vol.82 , Nouvelles images ,nouveaux réels ,janvier-juin ,p :1987 : 25-41.

[21] – Manuel Castells, La Galaxie Internet, Fayard,2001,p: 165.

[22] -N.Vanbremeersch,po.cit,p: 77.

[23] -V.Kleck,op.cit,p : 105.

[24] – M.Castells,2001,op.cit,p :190.

[25] – Castells.M,2001, op.cit p : 174 ;

[26] – Véronique Kleck.,op.cit.,p.129.

[27]-V,Kleck,op .cit,p: 108.

[28] – Ibid,: p159.

[29] -Granjon, F. L'Internet militant, mouvement social et usage des réseaux télématiques, CEMTI,Média et Nouvelles Technologies,2013. <http://cemicritic.eu/wp-content/uploads/2014/10/Granjon2001%E2%80%93InternetMilitant.pdf> (06-12-2016).

[30] -V.Kleck .V, P: 159.

[31] -N.Vanbremeersch,op.cit,p: 97.

[32] -Idem.

[33] – V.Kleck,op.cit,p : 129.

[34] – M.Castells.M, op.cit 2012,p : 9

[35] – V.Kleck,op.cit,p : 141

[36] – Idem.

[37] – V.Kleck,op.cit, p : 129.

[38] -Patrice Flichy. L'Imaginaire de l'Internet, Editions la Découverte , Paris,2001 .P,2001 : 10.

[39] – N.Vanbremeersch,op.cit,p: 91.

[40] – Patrice Flichy, op.cit,p : 10.

[41] – N.Vanbremeersch.op.cit.P: 91-92.

[42] -V. Kleck.op.cit.P : 187.

[43] – Cohen, Robin,et Rai, Shirin M,Global Social Movements, Londres,The Athlone Press,2000 .

[44] – M.Castells.M, 2001, op.cit.P :177.

[45] – Castells.M,2012 ,op.cit.P :9.

[46] – Ibid,p :7.

[47] – Ibid.P :51.

[48] -Ibid,p:7.

الردع السيبراني: المفهوم والإشكاليات والمتطلبات

اعداد :

د. رغبة البهي

أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة القاهرة (مصر)

ملخص

في السنوات الأخيرة، تزايد عدد الهجمات السيبرانية بشكلٍ حاد. ولذا، بحث الدارسون والمنظرون في قدرة نظريات الحرب الباردة – ومنها نظرية الردع – على التصدي لتلك الهجمات وردعها. ومن هنا تتجلى إشكالية الدراسة، والتي تتمثل في مدى انطباق تلك النظرية على الفضاء السيبراني. يقصد بالردع السيبراني منع الأعمال الضارة ضد الأصول الوطنية في الفضاء. ويرتكز على ثلاثة ركائز هي: مصداقية الدفاع، والقدرة على الانتقام، والرغبة فيه. إذ تدعو الحاجة إلى ردع الهجمات السيبرانية على اختلاف أنواعها وآثارها التدميرية التي لا تطول شبكات المعلومات فحسب، بل تمتد إلى البنية التحتية أيضًا. ولعل ما شهده الواقع المعاصر من حالات متباينة – مثل إستونيا، وجورجيا وكوريا الجنوبية وغيرها – يؤكد ويعزز تلك الحاجة، ولكن لا يمكن إغفال عدد من الإشكاليات التي تواجه الردع السيبراني؛ منها على سبيل المثال: الإسناد، والعقبات القانونية، والفاعلين من غير الدول والمصداقية، وغيرها. تستخلص الدراسة أن متطلبات وشروط نظرية الردع لا تنطبق في الفضاء السيبراني، بعد أن فشلت في تلبية أيا من شروطها؛ نظرًا لاختلاف طبيعة الصراع السيبراني عن مثيله العسكري، ناهيك عن تقويض مفهوم التهديد بالانتقام بسبب مشكلة الإسناد وتحديد المواقع الجغرافية للخصوم. ورغم ذلك، لا يزال الردع السيبراني فعالًا جزئيًا عبر خيارات جديدة، منها الردع السلبي، والاحتجاجات الدبلوماسية، والتدابير القانونية،

والعقوبات الاقتصادية، والانتقام السيبراني أو العسكري وغيرها، وصولاً لبلورة إستراتيجية متكاملة للردع.

الكلمات المفتاحية: نظرية الردع – الردع السيبراني – الهجمات السيبرانية – الفضاء السيبراني – الإسناد

Cyber Deterrence: The Concept, Dilemmas and Requirements

Abstract:

In the recent years, Cyberspace has witnessed a growing number of cyber attacks. That is why many scholars and theorists have questioned the ability of cold war theories – including Deterrence theory – to face and deter those attacks. Thus, the main research problem of this study involves around this ability. Cyber deterrence is intended to prevent harmful acts against national assets in space. It is based on three pillars: the credibility of the defense, the ability to retaliate, and the will to retaliate. Deterring cyber attacks became a must because such attacks are becoming increasingly likely, because they could cause serious damage not only to information networks, but also to the infrastructure as well. The recent contemporary cases – such as Estonia, Georgia, South Korea, etc – confirms and reinforces the need for cyber deterrence, but it's impossible to neglect multiple issues such as: attribution, legal

obstacles, non-state actors, credibility, etc. The study concludes that the cyber deterrence does not meet any of the theory's requirements or conditions. That's because the nature of cyber conflict differs from the military one, the concept of threat retaliation has been undermined, not to mention the attribution problem or the obstacle to define the geographical locations of the opponents. Nevertheless, deterrence is still partially effective by new available options, including: passive deterrence, diplomatic protests, legal measures, economic sanctions, cyber revenge or military attack or others, towards an integrated strategy of deterrence.

Keywords: Deterrence Theory – Cyber Deterrence – Cyber Attacks – Cyber Space – Attribution

مقدمة:

شهد الفضاء السيبراني⁽¹⁾ في السنوات الأخيرة تزايد عدد الهجمات السيبرانية بشكل حاد، نظرًا لتعدد التهديدات السيبرانية لتشمل: الحروب والإرهاب والتجسس الرقمي، وغيرها. ولذا، يصعب تحديد الحجم الحقيقي لتلك الهجمات، وبخاصة أن عديد منها لا يتم التبليغ عنه. ورغم اختلاف غرض وهدف كل منها إلا أن القاسم المشترك بينها هو استغلال ثغرات ونقاط الضعف في المجال السيبراني، بهدف إختراق أجهزة الكمبيوتر وشبكات الحاسوب⁽²⁾، حتى تعالت دعوات تطويع الردع كي يتلائم وذلك المجال.

مع الإقرار بخطورة التهديدات السيبرانية، واعتبار الفضاء السيبراني مجالًا للحرب والصراع، بحث خبراء الأمن، والدارسون، وصناع القرار في إستراتيجيات ونظريات الحرب الباردة لاختبار مدى إمكانية تصديها لتلك الهجمات؛ فبدون الردع السيبراني، ستظل البيانات المفتوحة عرضة لأشكال عدة من الاستغلال والاعتداء.

ويثير ذلك إشكاليات وتساؤلات عدة على صعيد نظرية الردع؛ فقواعد الردع لا تتغير بالانتقال من المجالين النووي والتقليدي إلى المجال السيبراني. ويظل الأساس النظري الذي يبنى عليه الردع هو التهديد باستخدام القوة لإقناع الخصم بالامتناع لإرداة الطرف الذي يهدد بها. وبهذا المعنى، يعتمد الردع على ركنٍ مادي ينطوي على تأمين كافة مقتضيات القدرة على إنزال العقاب، وآخر معنوي غايته التأثير النفسي في الخصم من خلال إقناعه بجدوى الانصياع للطرف الذي يهدد باستخدام القوة، وارتفاع تكلفة ما سيقدم عليه من عمل عدائي بالمقارنة بما سيحصل عليه من مكاسب.⁽³⁾

وقد بدأ الردع تقليدياً في قواه وأدواته اعتماداً على وسائل القتال الاعتيادية، وعلى التهديد باستخدام الأسلحة التقليدية. وأكثر أشكال الردع التقليدي شيوعاً هو المتمثل في توعد الخصم بضربة عقابية موجهة في حال حدوث اعتداء من جانبه، وهو ما يسمى

الردع بالعقاب. في حين يقتصر الردع النووي على التلويح باستخدام السلاح النووي سواء أكان هذا الاستخدام جزئياً أو كاملاً، محدوداً أو شاملاً. [4]

أو بعبارة أخرى، يعتمد الردع على التهديد باستخدام القوة العسكرية، ولا ينطوي على الاستخدام الفعلي لها، بهدف تخويف الخصم، وزرع القناعة لديه بالقدرة على الاقتصاص منه دون أن تتحول النوايا إلى فعل يلحق الأذى به. وهذا الحد الفاصل بين التهديد باستخدام القوة واستخدامها الفعلي هو الذي يشكل معنى الردع وكيوننته. [5]

وتتأسس نظرية الردع على عدد من الافتراضات الرئيسية، منها: أن الدول فواعل عقلانية، تستعين بحسابات المكسب والخسارة بشأن متى ولماذا تشن صراعاً، فإذا كانت الخسائر أكبر من المكاسب، سترتدع الدول عن الإقدام عن أي خطوات عدوانية في مواجهة خصومها، وأن الدول كيانات عقلانية تتخذ قرارات عقلانية لحماية مصالحها القومية. [6] فضلاً عن إبلاغ الخصم بشكل قاطع بحتمية معاقبته والانتقام منه في حالة عدم إذعانه. ناهيك عن امتلاك الدولة إمكانات كافية من القوة تتيح لها مواجهة التهديد الذي تمثله الدولة المهاجمة، بل واستعدادها لاستخدام تلك الإمكانيات عند الضرورة. [7]

الأسئلة البحثية وأهداف الدراسة:

يمكن القول أن السؤال البحثي الرئيسي الذي تسعى الدراسة للإجابة عنه هو: ما مدى ملائمة نظرية الردع – وتحديدًا الردع السيبراني – لمواجهة الهجمات السيبرانية؟ وفي إطاره، تتمثل أهداف الدراسة في الإجابة على التساؤلات البحثية التالية:

ما المقصود بالردع السيبراني؟ وما هي طبيعة الهجمات التي يجب ردها؟ وما طبيعة الإشكاليات التي تواجه ذلك الردع؟ وكيف يمكن تسكينه في إطار نظرية الردع؟ وكيف يمكن رسم خريطة لما شهده الواقع المعاصر من حالات متباينة من الهجمات السيبرانية؟ وما هي القواسم المشتركة بينها؟ وهل يعد الردع الخيار الأمثل لمواجهة التهديدات السيبرانية على المستويين النظري والتطبيقي؟

يدور مغزى كافة تلك الأسئلة حول الإشكاليات المفاهيمية التي تواجه الردع السيبراني، والهدف من وراء ذلك الردع، وحالاته، وجدواه. أخذًا في الاعتبار التغير في سياق الردع بشكل ملحوظ من ناحية، وتعدد الخصوم الواجب ردعهم؛ من الخصم الواحد إلى خصوم مختلفين، لكل منها قدرات مختلفة على تحمل العقاب من ناحية أخرى. [8]

مفاهيم الدراسة:

ترتكز الدراسة على مفهومين رئيسيين هما الردع بشكل عام والردع السيبراني بشكل خاص، وذلك كما يلي:

التعريف الأبرز والأشهر للردع – والمتداول بكثرة في الأدبيات – هو تعريف الجنرال “أندريه بوفر” الذي عرف الردع بأنه “منع دولة معادية من اتخاذ قرار باستخدام أسلحتها – أو بصورة أعم – منعها من العمل أو الرد إزاء موقف معين باتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات التي تشكل تهديدًا كافيًا حيالها، والنتيجة التي يراد الحصول عليها بواسطة التهديد هي نتيجة سيكولوجية نفسية.” [9]

أما الردع السيبراني فيُعرّف – كما ستوضح الدراسة فيما بعد – بأنه “منع الأعمال الضارة ضد الأصول الوطنية في الفضاء.” [10] وبهذا المعنى، يرتكز الردع السيبراني على ثلاثة ركائز هي مصداقية الدفاع، والقدرة على الانتقام، والرغبة في الانتقام.

الدراسات السابقة:

يمكن تقسيم الدراسات السابقة وفقًا لثلاثة محاور رئيسية، وذلك على النحو التالي:

الاتجاه الأول: يرى عدم جدوى نظرية الردع على صعيد الفضاء السيبراني، مشككًا في جدواها وفعاليتها، فطبيعة العمليات السيبرانية تُقوض من الدور المحتمل للردع، وقد تجعله عديم الفائدة كليًا. ويركز هذا الاتجاه على الإشكاليات التي تواجه الردع

السيبراني، ومنها: صعوبة تحديد هوية مرتكبي الهجمات ابتداءً، فضلاً عن غياب القوانين اللازمة والرادعة، على نحو يوفر لمرتكبيها الملاذ الآمن، مما يحول دون ملاحقتهم. ([11])

الاتجاه الثاني: يرى أن نظرية الردع لا تنطبق فحسب في المجال السيبراني، لكنها ضرورة أيضاً؛ فبدون الردع السيبراني، ستظل البيانات المفتوحة عرضة لأشكال بدائية وخطيرة من الاستغلال والاعتداء، ومنها سرقة البيانات، وانتهاك حقوق الملكية الفكرية، وتعطيل الأعمال التجارية، وإيقاف تشغيل النظم الحيوية. ذلك أن الردع السيبري لابد أن يكون جزءاً لا يتجزأ من إستراتيجيات الأمن القومي للدول. ([12])

الاتجاه الثالث: يرى أن نظرية الردع يمكن أن تتلائم والفضاء السيبراني، ولكن بشروط وضوابط محددة، منها تبني مفهوم واسع للردع، والمزج بين خيارات عدة في سبيل الوصول إلى إستراتيجية متكاملة له، أخذاً في الاعتبار أن الردع في عصر المعلومات يختلف كثيراً عنه في عصر الحرب الباردة في النوع والنطاق، مما يتطلب نهجاً شاملاً يدمج كل المقومات العسكرية والاقتصادية والاستخباراتية والقانونية، تعزيزاً لأمن المعلومات من ناحية، وخلقاً للردع من ناحية أخرى. ([13])

أولاً: مفهوم الردع السيبراني:

يعرف الردع السيبراني على أنه "منع الأعمال الضارة ضد الأصول الوطنية في الفضاء والأصول التي تدعم العمليات الفضائية". ([14]) ويرتكز الردع السيبراني على ثلاثة ركائز هي عماد إستراتيجية الدفاع السيبراني، تتمثل في: مصداقية الدفاع، والقدرة على الانتقام، **Credible Defense**، **An Ability to Retaliate**، والرغبة في الانتقام. **A Will to Retaliate**.

الركيزة الأولى – مصداقية الدفاع: يتطلب الدفاع عن أنظمة المعلومات، وردع أي محاولة لاختراقها – من بين متطلبات أخرى – توافر أنظمة نسخ احتياطية **Backup Systems**، مما يعني أن أي هجوم ناجح عليها، لن يسفر عن التدمير التام لها أو

الفقدان الكلي لما تحويه من معلومات؛ ورغم تزايد تكلفة هذا الحل إلا إنه الحل العملي الأكثر فعالية.

الركيزة الثانية – القدرة على الانتقام: لابد أن يتكبد المهاجم ضررًا يفوق ما وقع على المدافع من أضرار، ولكن هذا يتطلب القدرة على الانتقام وتنفيذ هجمة سيبرانية أو أكثر ضد المهاجم الأصلي، بعد التعرف عليه وهو صعب التحقق.

الركيزة الثالثة – الرغبة في الانتقام: فعلى المدافع أو من تعرض للهجوم أن يعلن عن رغبته في الانتقام من المهاجم، ذلك أن امتلاك القدرة على الانتقام لا تكفي بمفردها لردعه. ⁽¹⁵⁾

ورغم إمكانية تعريف المفهوم، وتحديد ركائزه على المستوى النظري، إلا أن هذا التعريف لا يحظى بإجماع الدول على المستوى العملي، والمثال على ذلك هو الولايات المتحدة والصين؛ ففي الوقت الذي تفضل فيه الولايات المتحدة استخدام مصطلح الأمن السيبراني Cyber Security للتركيز على التكنولوجيات والشبكات والأجهزة الآلية، تفضل دول مثل الصين وروسيا استخدام مصطلح أوسع ألا وهو “أمن المعلومات” Information Security، ليشمل المعلومات التي تمر عبر الشبكات وكذلك التقنيات المعلوماتية. ودون معجم مشترك، سيستمر الخلاف بشأن كيفية استخدام الإنترنت، وسياسات الردع، وطبيعة الهجمات الواجب ردعها.

ثانيًا: الهجمات السيبرانية

تتطلب دراسة الردع السيبراني، التعرض إلى أنواع الهجمات السيبرانية لتحليل طبيعة ما يمكن ردعه منها. فيمكن للهجمات السيبرانية أن تتسبب في دمار هائل يطول الأمن القومي للدول، ويمكنها أيضًا أن تستهدف القيادة السياسية، والأنظمة العسكرية، والمواطنين العزل ⁽¹⁶⁾، وبخاصة أنها تشمل مجموعات كاملة من الأساليب والأدوات التي يمكنها التأثير في الفضاء السيبراني. ⁽¹⁷⁾

يمكن تعريف الهجمات السيبرانية بأنها "فعل يُقوض من قدرات وظائف شبكة الكمبيوتر، لغرض قومي أو سياسي، من خلال استغلال نقطة ضعف ما تُمكن المهاجم من التلاعب بالنظام. [18]" فهدف أنظمة المعلومات هو إتاحة المعلومات وضمان سلامتها. ولذا، تهدف الهجمات السيبرانية - على العكس من ذلك - إلى سرقة المعلومات، أو انتهاك سرّيتها، أو تعديلها، أو منع الوصول إليها. ولعل أبرز أنواع الهجمات ما يلي:

- **الهجمات السرية** : وتعد أحد أنواع التجسس التقليدي باستخدام وسائل التكنولوجيا الفائقة؛ ولعل معظم الهجمات السيبرانية المتطورة التي أطلقت من قبل الدول القومية أو الجماعات الإجرامية تقع ضمن هذه الفئة. ولكن، لا يمكن تصور الرد بهجوم ساحق أو مدمر على التجسس السيبراني، مهما بلغت تداعياته على الأمن القومي. ودون التهديد برد واسع النطاق، ستهوى الركيزة الأساسية للردع، وسيفشل في منع الهجمات السيبرانية.
- **Integrity Attacks:** تصمم بعض الهجمات لتحقيق ميزة تكتيكية أو إستراتيجية عن طريق تخريب نظم معلومات الخصم المدنية أو العسكرية الهامة. فيمكن أن ينطوي التخريب على التلاعب بالبيانات داخل نظم المعلومات التي يمكن أن تشوه وعي العدو عن طريق نشر معلومات خاطئة داخل أنظمة ذكائه، أو إخفاء أنشطة محددة قد تكون تحت المراقبة. [19]

ج: Availability Attacks: -هي تلك التي تسعى لإغلاق نظم المعلومات To Bring Information Systems Offline. وتكمن خطورة الهجمات طويلة المدى منها في ما تسببه من أضرار مدمرة على الاقتصاد، بتأثيرها على شبكة الاتصالات أو الكهرباء على سبيل المثال. أما الهجمات قصيرة المدى التي تستهدف جمع المعلومات الاستخبارية، فيمكن أن تحجب قدرة الدولة على رؤية التهديد السيبراني التقليدي أو واسع النطاق من خلال منع المدافعين من الوصول إلى البيانات

أو المصادر الاستخباراتية الحيوية. وهكذا، يمكن أن تشكل تلك التهديدات خطراً على الأمن القومي، ولذا يجب أن يتم ردعها. ^[20]

وعلى ضوء ما سبق، ترى الباحثة أن العالم سيشهد مزيداً من الهجمات السيبرانية في الأعوام القليلة القادمة، وستصبح الأسلحة الهجومية أكثر ضراوة. وبخاصة أن الهجمات السيبرانية يمكنها أن تفعل أشياء لا يمكن للهجمات التقليدية أن تفعلها. ولذلك، النجاح في المجال السيبراني لا يتطلب الدفاع فحسب؛ فالردع لن يكون فعالاً ما لم يتم تبين قدرات سيبرية هجومية. ^[21]

ثالثاً: أبرز حالات الهجمات السيبرانية:

ساهم عدد من الأحداث الدولية الأخيرة في رفع وعي الدارسين وصناع القرار بشأن التهديدات السيبرانية، مع التركيز على إمكانية انطباق نظرية الردع في هذا المجال. ^[22] وتتمثل أبرز الحالات فيما يلي:

• **إستونيا – أبريل 2007**: بدأت سلسلة من الهجمات التي يطلق عليها DDoS attacks ضد المواقع التي تديرها الحكومة الإستونية، وتسبب الهجوم في عرقلة ولوج المواطنين إلى بعض المواقع مثل موقع الحزب السياسي الذي ينتمي إليه رئيس الوزراء. من جهة أخرى، استُخدمت الروابط التي ترعاها الحكومة في تضليل المستخدمين، وإعادة توجيههم إلى صور للجنود السوفيت، واقتباساتٍ من مارتن لوثر كينج عن محاربة الشر.

ب- **جورجيا – أغسطس 2008**: شهدت جورجيا بالتزامن مع حربها ضد روسيا في أغسطس 2008 مجموعة من الهجمات السيبرانية، وإن كان ضررها الفعلي في حده الأدنى، من حجب بعض المواقع المستهدفة. ويتفق معظم المحللين على أن القوميين الروس هم المسؤولون عن الهجوم، ولكن دون دليل يذكر. ^[23]

ج- كوريا الجنوبية والولايات المتحدة يوليو 2009 :تم استهداف مواقع البيت الأبيض، ووكالة الأمن القومي، والإدارة الاتحادية للطيران Federal Aviation administration، ووزارة الخارجية، والخدمة السرية Secret Service، والخزانة، ولجنة التجارة الاتحادية Federal Trade Commission، فضلاً عن جهاز المخابرات الوطني في كوريا الجنوبية.

وكذلك الهجوم على شركة سوني بيكتشرز الأمريكية في عام 2014، بسبب فيلم من إنتاج هوليوود، عن زعيم كوريا الشمالية كيم يونغ أون .^[24] واستخدم فيروس "ستكسنت" - سابقاً- لمهاجمة برنامج إيران النووي في نوفمبر 2007، ويُعتقد أنه من تطوير الولايات المتحدة وإسرائيل، وقد تم اكتشافه في عام 2010.^[25]

وفي يوليو 2011، أعلن نائب وزير الدفاع ويليام لين أن أكثر من 24 ألف ملف من ملفات وزارة الدفاع قد سرق. قبل ذلك ببضعة أشهر، تم اختراق إحدى المختبرات العلمية الرئيسية التابعة لحكومة الولايات المتحدة، ولم تعلن الحكومة الأمريكية عن هوية مرتكبي الهجوم.^[26]

وفي عام 2012، تم تدمير 35 ألف جهاز كمبيوتر في شركة النفط السعودية "أرامكو"، لتخريب صادرات النفط. وألقت المخابرات الأمريكية اللوم على إيران. وفي عام 2016، هاجم القراصنة إحدى الوكالات الحكومية السعودية، بالإضافة إلى منظمات في قطاعات الطاقة والصناعة والنقل، والهيئة العامة للطيران المدني التي تنظم الطيران السعودي.^[27]

وشهد عام 2016، التسلل الروسي إلى خوادم البريد الإلكتروني للجنة الوطنية الديموقراطية، كما تم اختراق البريد الإلكتروني الخاص بجون بوديستا رئيس الحملة الانتخابية الرئاسية لهيلاري كلينتون. وقام وسطاء بتسريب رسائل إلكترونية إلى موقع ويكيليكس، وعلى إثرها قامت الولايات المتحدة بطرد 35 دبلوماسياً روسيا.

ويمكن القول في ضوء تلك الحالات، أنه رغم اختلاف غرض وهدف كل حالة من الحالات السابقة، إلا أنه من الواضح أن حجم الهجمات السيبرانية يتزايد بشكل حاد، ولذا يصعب تحديد حجمها الحقيقي وبخاصة أن عديد منها لا يتم التبليغ عنه. [28] وتتمثل القواسم المشتركة بين تلك الحالات في صعوبة تحديد مرتكبي تلك الهجمات على وجه الدقة، وغياب الرد المضاد، كنتيجة لها. والأهم أنها ليست حكرًا على الدول المتقدمة ذات أنظمة المعلومات الهائلة والمتطورة فحسب.

رابعًا: الإشكاليات

تدعو الحاجة إلى ردع الهجمات السيبرانية على اختلاف أنواعها وآثارها التدميرية، ولعل ما شهده الواقع المعاصر من حالات متباينة تطال الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، يؤكد ويعزز تلك الحاجة، ولكن إلى أي مدى يمكن ردع تلك الهجمات، وما هي طبيعة التحديات التي تعترض ذلك المدى؟

يمكن إجمال الإشكاليات التي تواجه الردع السيبراني، على النحو التالي:

- الإسناد: من شأن الردع السيبراني أن يفشل طالما لم يعلن الجاني رسميًا عن مسؤوليته عن الهجوم؛ فمن الممكن أن يدعي الإرهابيون – على سبيل المثال – مسئوليتهم عن هجوم ما، في توقيت لا يرغب فيه المهاجم الفعلي في الإعلان عن نفسه. [29]

يمكن لأي شخص أن يكون هو الجاني في الهجمات السيبرانية، وبخاصة أن المعدات اللازمة لشن هجوم سيبراني يمكن الوصول لها، وليست مكلفة، ويمكن شنّها من أي مكان تتوافر فيه خدمة الإنترنت. فلكي يعمل الردع لابد من أن يقلق المهاجم من كشف هويته، ومن ثم تعرضه للعقاب أو الانتقام، بيد أن صعوبة تحديد مرتكب الهجمات بدقة، قد يسفر عن استهداف طرف ثالث لا علاقة له بالهجوم ابتداءً، وهو الأمر الذي لا يُضعف فقط من منطق الردع وفلسفته، لكنه يخلق عدوًا جديدًا أيضًا.

فمن الصعب جدًا، وغالبًا ما يكون مستحيلًا إسناد الهجوم السيبراني إلى مرتكبيه بمجرد اكتشافه من خلال الوسائل التقنية وحدها. ولعل استخدام المصادر الاستخباراتية غير السيبرانية التقليدية Non-Cyber Intelligence، يمكن أن يساعد في تحقيق هذا الهدف. [30]

كحد أدنى، يجب تحسين عمليات الإسناد حتى يتم تفعيل الردع. مما يتطلب من المنظمات – على المدى القصير – تحسين قدراتها على جمع ونقل الأدلة الرقمية. أما على المدى الطويل، فلا بد من إنشاء خط إنذار مبكر للحرب السيبرانية، مما يتيح الاختيار من بين مجموعة واسعة من أساليب الاستجابة السريعة. [31]

وقصارى القول، أن الشك في تحديد هوية المهاجم سيؤدي إلى انعدام الرغبة في الانتقام أو الرد، وحتى لو وجدت كيفية أو طريقة لتحديد المهاجم على نحو دقيق، ستظل سرية. وبالتالي، لن يرتدع المهاجم عن شن هجوم سيبراني ضد طرف بعينه دون معرفة قدرته على الإسناد بدقة. فعدم التغلب على تلك الإشكالية يعني تكرار الهجمات مرة أخرى دون تعرض المهاجم للعقاب، أو بعبارة أخرى، تحسين سبل الإسناد ضرورة لفعالية الردع.

ب- تجنب الانتقام أو الرد المضاد: يصعب السيطرة على الهجمات السيبرانية أو التنبؤ بها. ولذلك، ستطول المسافة الزمنية بين الهجوم والرد. لذا، قد يبدو – عند تنفيذه – ردًا تعسفيًا لا علاقة له بالحادث الأصلي. وحدث أي خطأ في مجال الفضاء السيبراني يعني الرد في مجالات أخرى؛ فعلى سبيل المثال، أعلنت روسيا في عام 1998 صراحةً أنها تحتفظ بخيار الرد على الهجوم السيبراني بأي سلاح في ترسانتها، بما في ذلك ترسانتها النووية.

في مواجهة تلك الصعوبات، والشكوك المحيطة بردود فعل المهاجم، قد تختار الدول التخلي عن خيار الرد على الهجمات السيبرانية. مما يُفوض من الرغبة في الانتقام، ومن ثم الردع. [32]

ج- العقوبات القانونية : لا يمكن تطبيق القوانين الدولية الراهنة على الهجمات السيبرانية إلا بشكل غير مباشر. فيُجرّم القانون الدولي العدوان العسكري، ولكن ماذا عن الهجوم السيبراني الذي أسفر عن انفجار قاعدة عسكرية؟ وهل يحق للدولة – إعمالاً لحقها الأصلي في الدفاع عن النفس – استهداف أهداف عسكرية ضد تلك الدولة أو حتى شن هجوم سيبراني مضاد؟ !لا يزال النقاش دائراً حول المسائل القانونية المتعلقة بالهجمات السيبرانية. وعليه، قد يبدو الرد الانتقامي عملاً عدوانياً غير مبرر أو مخالفاً لقواعد القانون الدولي.⁽³³⁾

د- تدخل الفاعلين من غير الدول :⁽³⁴⁾ يمكن للفاعلين من غير الدول – بما في ذلك المنظمات الإجرامية والجماعات الإرهابية، والنشطاء السياسيين، وغيرهم – إحداث أضرار كبيرة بدرجات مختلفة. فكثيراً ما يشن الفاعلون من غير الدول هجمات سيبرانية لتحقيق مكاسب مالية أو لتقويض مصداقية الدول.⁽³⁵⁾ وهو ما يضيف مزيداً من التعقيد على الردع السيبراني؛ نظراً لصعوبة استهداف هؤلاء الفاعلين، مما يدعو للتساؤل عن جدوى الرد الانتقامي، ماذا إذا وُجد هذا الفاعل داخل دولة ما، ووفرت له دولة أخرى الحماية، أيهما يتحمل المسؤولية⁽³⁶⁾؟!

هـ- إرسال رسائل صادقة وواضحة للخصم : بدونها يصبح الردع غير فاعل، بل وتزايد احتمالات سوء فهمه أو تجاهله، مما يزيد من مخاطر التصعيد والصراع. فالقدرة على الإشارة بوضوح تسمح باستعراض القدرات والنوايا على نحو يتيح خيارات واسعة من الردع، بيد أن الإشارة في العمليات السيبرانية أكثر صعوبة لعدد من الأسباب منها صعوبة الإسناد، فيمكن للدول تطوير قدراتها السيبرانية واستخدامها دون أن يسند إليها أي عمل عدائي. ففي الفضاء السيبراني يمكن أن يساء تفسير تلك الإشارات بسهولة، وقد يتم تجاهلها أو عدم ملاحظتها.⁽³⁷⁾

و- الوقت : الوقت وحجم العمليات السيبرانية من العوامل الرئيسية الهامة التي تؤثر على الردع السيبراني؛ فإحدى التحديات الرئيسية التي تواجهها نظرية الردع في الفضاء السيبراني تتمثل في الكشف عن الهجوم في الوقت المناسب. فنظراً لطبيعة

الأسلحة السيبرانية، يمكن تطوير واختبار القدرة الهجومية السيبرانية دون وجود إمكانيات فاعلة لردعها. فعلى النقيض من الأسلحة المادية، لا توجد منصات صواريخ أو غواصات يمكنها مراقبة ورصد الهجمات السيبرانية قبل وقوعها. [38]

ز- تآكل مصداقية كل من الردع بالإنكار والعقاب: في الفضاء السيبراني، كلاهما يعانيان من نقص المصداقية؛ فالردع بالحرمان غير مرجح تطبيقه بسبب سهولة امتلاك التكنولوجيا اللازمة لشن الهجمات السيبرانية، وعدم نضوج الأطر القانونية الدولية، وذيوع التصور بأن الهجمات السيبرانية ليست خطيرة بما يكفي كي تستحق الردع في المقام الأول. لذا الردع بالعقاب هو الخيار الأوحده، ولكنه يفتقر إلى المصداقية بسبب التحديات المتمثلة في إسناد الهجوم إلى مرتكبيه. [39] فإنكار إحدى الهجمات لا يعني ردها، أو تغيير حسابات الخصم أو عدوله عن العدوان. [40]

ح- المصداقية: من بين العوامل التي تؤثر في الردع السيبراني هو ثقة المهاجم في قدرة الدولة على الانتقام والرد. ولكن في المجال السيبراني، الأسلحة السيبرانية خفية وغير مرئية إلى أن يُقدم طرف ما على استخدامها. ولذلك، لا يمكن للمهاجم أن يعرف إذا امتلك الخصم القدرة على الرد أو الانتقام. [41]

وبإعادة صياغة ما سبق، يمكن القول، أن متطلبات وشروط نظرية الردع لا تنطبق على الردع السيبراني، بعد أن فشل في تلبية أيا من شروطه؛ فلا يوجد أي صراع بالمعنى العسكري ابتداءً، ولا يمكن التسليم بافتراض العقلانية الكلاسيكي، لما يلعبه الفاعلون من غير الدول من أدوار في الصراع السيبراني. ناهيك عن تقويض مفهوم التهديد بالانتقام بسبب مشكلة الإسناد وتحديد المواقع الجغرافية للخصوم. فضلاً عما يواجهه مفهوم الضرر غير المقبول من إشكاليات جراء انعدام القدرة على تحديد الأصول التي يمتلكها الخصوم وتعريضها للخطر المتكرر. أما عن المصداقية، فتواجه إشكاليات متعددة جراء عدم وجود قواعد للاشتباك، واحتمال وقوع خسائر مضادة.

ولا يمكن إغفال إحدى أهم مواطن الضعف والقصور التي تعتري مفهوم الردع السيبراني، والتي تتمثل في الاتساع الشديد للمفهوم ليطول مجالاً بأكمله، وهو ما لا يحدث في أي مجال آخر من مجالات الحرب. [42] يشمل الفضاء السيبراني مجالات متعددة مثل: الاتصالات، والتجارة، والأعمال التجارية، والتعليم، والتدريب، وأكثر من ذلك. لذا، بناء إستراتيجية فاعلة للردع في الفضاء السيبراني يتطلب تجاوز الحديث عن المجال ككل إلى الحالات التي يمكن للردع أن يكون فاعلاً فيها. [43]

ورغم ذلك، باحثوا الردع يؤمنون بأن الردع لا يزال يجدي؛ وأنه لا يزال فعالاً جزئياً، لكنه لا يصل إلى المثالية، لكن وجوده أفضل من عدم وجوده على الإطلاق. [44] كما أن فشل الردع السيبراني – على خلاف الردع النووي – [45] لا يسفر عن دمار شامل محقق. وأيضاً، ما شهدته الواقع المعاصر من هجمات سيبرانية يجعل من الضروري البحث في كيفية منعها خشية تكرارها، وبخاصة في ظل سهولة الحصول على الأسلحة السيبرانية وشن الهجمات باستخدامها، وصعوبة تحديد الخطوط الحمراء التي لا يمكن تجاوزها على صعيد تلك الهجمات. [46]

خامساً: متطلبات الردع

الردع السيبراني صعب التنفيذ، كما أن هناك العديد من العوامل التي يجب أن تحدث لضمان تحقيق النتائج المرجوة منه، منها:

• تطبيق طرق ووسائل جديدة:

يتطلب الردع السيبراني تطبيق طرق وأساليب جديدة، وإعادة تكييف مفاهيم الردع التقليدية لتناسب مع هذا المجال الجديد. فلا يمكن معرفة الهدف من الهجمات دون معرفة من شنّها؛ ودون معرفة الخصم وهدفه، لا يمكن للردع أن ينجح، وسرقة المعلومات قد تتكرر مستقبلاً، ودون الرد على ذلك الهجوم لن يكون الردع ممكناً لتآكل مصداقيته. ولذا تتعدد الخيارات والسبل المقترحة للردع، ولعل منها ما يلي:

الخيار الأول – الردع السلبي: وهو الأقل تعقيداً، لكنه ليس واقعياً، إذ يتمثل في عدم الرد على الخصم، ولكن مع الاعتراف بأن الأمن السيبراني، وكافة الإجراءات المتبعة غير كافية، وتطوير الأنظمة الأمنية بشكل مستمر. فمن شأن أي تحسن في تدابير الأمن السيبراني أو الردع السلبي أن يرفع تكاليف أي هجوم سيبراني في المستقبل، مما يقلل من فرص حدوثه. ومع ذلك، سيعتبر المهاجم أن هذا الرد بمثابة دعوة لمواصلة الأنشطة السيبرانية على نطاق أوسع.

الخيار الثاني – الاحتجاجات الدبلوماسية: يمكن طرد مسؤولي الدولة التي يشتبه في شنّها الهجوم، ومع ذلك، تسري قواعد المعاملة بالمثل على ذلك الأمر. ومن شأن ذلك أن يضر بسمعة الدولة على الصعيد الدولي، لكنه في المقابل لن يسبب لها ما يكفي من أضرار تردعها عن شن هجمات مستقبلية.

الخيار الثالث – التدابير القانونية: بمعنى اتخاذ إجراءات قانونية ضد الدولة التي يشتبه في شنّها الهجوم. ولكن كما هو الحال مع الاحتجاجات الدبلوماسية، التدابير القانونية هي في الغالب ذات طبيعة رمزية، وتنطوي على خطر إقامة دعوى قضائية تضطر فيها الدول لكشف معلومات استخباراتية حساسة، ليسبب ذلك ضرراً أكثر مما يستحق، ولن يكون له تأثير رادع.

الخيار الرابع – العقوبات الاقتصادية: بعد إتهام الولايات المتحدة لكوريا للمشاركة في قرصنة شركة سوني بيكتشرز مثلاً، تم تعزيز العقوبات الاقتصادية ضد النظام الكوري. ومع ذلك، بمجرد تثبيت العقوبات أو تعزيزها، لن يكون لدى الدولة أي سبب وجيه لتغيير سلوكها، ما لم تكن هناك مبادئ توجيهية حول كيفية تخفيف أو التخلص من العقوبات. ناهيك عن التداعيات المحتملة للاعتماد المتبادل، وارتباط اقتصاديات الدول مع بعضها البعض في شبكة مترامية الأطراف، متداخلة المصالح؛ فمن شأن ذلك أن يطول الدول التي تفرض العقوبات أيضاً.

الخيار الخامس – الانتقام في الفضاء الافتراضي: لطالما كان التهديد بالانتقام رادعاً فعالاً يردع الاختراقات السيبرانية المستقبلية. فمن شأن سرقة ونشر معلومات الخصم واستهداف بنيته التحتية أن يكون خياراً فعالاً. ومع ذلك، يتزايد خطر التصعيد المتبادل.

الخيار السادس – الانتقام العسكري: وهو خيار غير واقعي، لأنه سيسفر عن رد عسكري مضاد، ويمكن أن يبدأ عملية خطيرة من التصعيد. ويبدو هذا الخيار مرجحاً إذا أسفرت الهجمات السيبرانية عن نتائج كارثية، ووفقاً لموازن القوى بين طرفي الصراع. ⁽⁴⁷⁾ وتكمن الإشكالية في أن التهديد بضربة مضادة، قد لا يكون سريعاً بما يكفي لكي يمنع العدوان. ومع إشكالية الإسناد، قد تصبح الضربة المضادة آلية للرد والدفاع لا الردع. ⁽⁴⁸⁾

كل من تلك الخيارات يمثل إشكالية إلى حد ما؛ فجميعها تقريباً يشترك في خطر التصعيد، وأياً منها قد يعجز عن ردع الهجمات السيبرانية في المستقبل. ولكن إذا لم يتم اتخاذ أي إجراء، فإن مصداقية الأمن السيبراني ستتضاءل. ⁽⁴⁹⁾

وفي رؤية الباحثة، تعكس تلك الخيارات حقيقة هامة، تنال من مصداقية الردع، مفادها اللجوء إلى مجالات أخرى بخلاف المجال السيبراني للرد على الهجمات التي تطل ذلك المجال. فنظراً لصعوبة تحديد المهاجم بدقة، قد لا يلجأ الطرف المتضرر إلى الرد على الهجوم عبر المجال السيبراني، ولكن قد يلجأ إلى التهديد باستخدام الأداة العسكرية ردّاً عليه، أو قد يقرر استهداف أهداف مناظرة لدى الخصم؛ فإذا تسبب الهجوم السيبراني في تعطيل إمدادات الكهرباء على سبيل المثال، يمكن استهداف مئيلتها لدى الخصم، وإذا تسبب الهجوم السيبراني في ضرر بالغ يهدد الأمن القومي، فيمكن التهديد بتغيير النظام السياسي لدى الخصم أو شن الحرب عليه. ⁽⁵⁰⁾

• بلورة إستراتيجية متكاملة للردع:

يختلف الردع في عصر المعلومات كثيرًا عنه في عصر الحرب الباردة التي تميزت بقلّة عدد الدول المالكة للأسلحة النووية، لكن عدد الدول التي تسعى لتطوير أسلحتها السيبرانية يبلغ 140 دولة، كما أدخلت 30 دولة الوحدات السيبرية في جيوشها.

الحديث عن الردع السيبراني بات أكثر مرونة، وباقترباتٍ مختلفة، وتلك المرونة يمكن تداولها بطريقتين مختلفتين:

الأولى – الأنظمة البديلة: إن اعتماد دولة ما على نظام واحد، وتم اختراقه، سيسفر عن عواقب وخيمة؛ وبخاصة إذا تعلق هذا النظام بالبنية التحتية الرئيسية للدولة. لذلك، يمكن للدول خلق أنظمة بديلة لتكون في حوزة الدولة نفسها أو الدول الصديقة. وفي حالة حدوث هجوم سيبراني، يمكن الاستعانة بتلك الأنظمة البديلة أو الاحتياطية.

الثانية – إعادة التأسيس: فإذا أمكن للدولة التغلب على الهجوم الذي تعرضت له بسرعة، وإعادة تشغيل النظام، ستكون الآثار هامشية. ولكن الطريقة الوحيدة لتجنب الهجوم هي الاحتجاب عن الجميع، ورغم كونه السبيل الأفضل للردع، إلا أنه يكتنفه مسائل قانونية عدة. ⁽⁵¹⁾

خاتمة:

على الردع السيبراني التصدي لمختلف الطرق التي يحدث بها الاختراق، أو تُشن بها الهجمات، ومنها اختراق الأجهزة المستهدفة والشبكات والمعلومات، التي تعتمد على نقاط الضعف التقنية في الشبكات وأجهزة الكمبيوتر. إذ يعتمد عديد من العمليات عن بعد على احتمال أن يستقبل الضحايا رسالة أو ملف يتضمن برنامجًا ضارًا يهدد أنظمتها بشكل غير مقصود. ⁽⁵²⁾

يظل من الهام ردع الهجمات السيبرية؛ فلا يزال الردع ضروريًا ومناسبًا، ولكن النظرية الكلاسيكية للردع لم تعد كافية. ⁽⁵³⁾ لذا يجب تبني مفهوم واسع من الردع يستخدم نهج Whole-of-Government لدمج كل عناصر السلطة الوطنية،

الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية، والاستخباراتية، والقانونية، لتعزيز أمن المعلومات وخلق حالة من عدم اليقين في أذهان الأعداء حول فعالية أي نشاط سيبراني، وزيادة تكلفته وعواقبه.

فلا بد من نشر دفاعات قوية والاعتماد على أنظمة مرنة يمكن أن تتعافى سريعاً من الهجمات أو أي اضطرابات أخرى. تلك التدابير لا بد أن تتأسس على القدرة والرغبة في الرد على الهجمات السيبرانية من خلال جميع الوسائل اللازمة، على نحو يتسق والقانون الدولي. بحيث لا تقتصر تلك التدابير على متابعة تدابير إنفاذ القانون، بل تشمل فرض عقوبات على المهاجمين وشن عمليات سيبرانية هجومية ودفاعية، واستنفاد جميع الخيارات المتاحة لاستخدام القوة العسكرية.⁽⁵⁴⁾

إستراتيجية الردع الفعالة يجب أن تتضمن الإعلان عن استجابة واستعراض قدرات استجابة فاعلة مثل: فرض العقوبات، وتطوير ونشر قدرات دفاعية لمنع نجاح أي هجوم محتمل، فضلاً عن إنشاء قوات متخصصة للمهام السيبرانية، وتطوير وتعزيز البنية التحتية العسكرية والتجارية الهامة لكي تصد أي هجوم محتمل، ناهيك عن تعزيز وتطوير الاستخبارات لاكتشاف هوية المهاجم. ولا يكفي لتلك الإستراتيجية الاعتماد على القدرات السيبرانية أو النووية فحسب، بل يتطلب الأمر الاعتماد على الأسلحة غير النووية، على نطاق واسع، مثل: الضربات التقليدية والدفاع الصاروخي، والفضاء الهجومي.

وكذا، تشديد الإجراءات القانونية الرادعة التي تحول دون التسبب في أضرار عابرة للحدود تتبع سيادة الدولة أو ولايتها القانونية، بل ومحاسبتها حال فشلها في وضع تدابير تنظيمية لردع الهجمات السيبرانية داخل أراضيها. إن وضع قوانين للجرائم السيبرانية يعد خطوة كبرى نحو التصدي لها؛ فكل دولة عليها واجب اتخاذ التدابير المعقولة والمناسبة لتأمين مجتمع المعلومات، من خلال وضع تدابير قانونية لضمان أمن وفعالية شبكات الاتصالات الدولية. وهذا يؤكد المسؤولية الجماعية للدول عن الأمن السيبراني.⁽⁵⁵⁾

وقصارى القول، أن طبيعة العمليات السيبرانية تُقوض من الدور المحتمل للردع، وقد تجعله عديم الفائدة كلياً. ورغم ذلك، تتزايد أهميته في ظل هشاشة الدول في الاستجابة للهجمات السيبرانية من ناحية، وقدرته على ردع بعض الفاعلين من ناحية أخرى. ولكنه إجمالاً لن يكون فعالاً تماماً.

قائمة المراجع

أولاً - المراجع باللغة العربية:

- الكتب:
- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2010
- أندريه بوفر، الردع والإستراتيجية، ترجمة: أكرم ديرى، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1970
- برونو تيرتري، السلاح النووي بين الردع والخطر، ترجمة: عبد الهادي الإدريسي، الإمارات العربية المتحدة: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث (كلمة)، 2011
- عبد القادر محمد فهمي، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010
- المواقع الإلكترونية على شبكة المعلومات:

1- العربية سكاي نيوز، ستكسنت فيروس ضد إيران، فبراير 2013، متاح على:

<http://www.skynewsarabia.com/web/article/114276/%D8%B3%D9%86%D8%AA-3%D8%AA%D9%83%D8%B3%D9%86%D8%AA-%D9%81%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%B3-%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%D9%95%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86>

تاريخ الاطلاع 2017/2/1

2- العربية سكاي نيوز، تفاصيل الهجوم .. قرصنة يدمرون كومبيوترات في وكالة الطيران السعودي.. ويستبدلون البيانات بصورة الطفل السوري آلان كردي، متاح على:

<http://www.skynewsarabia.com/web/article/114276/%D8%B3%D8%AA%D9%83%D8%B3%D9%86%D8%A%D9%81%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%B3-%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%D9%95%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86>

تاريخ الاطلاع 2017/2/1

ثانيًا - المراجع باللغة الإنجليزية:

• **Documents:**

- The Department of Defense, Cyber Strategy, April 2015, Available at:

https://www.defense.gov/Portals/1/features/2015/0415_cyber-strategy/Final_2015_DoD_CYBER_STRATEGY_for_web.pdf

• **Books:**

- Krepon, Michael & Julia Thompson (Eds.), *Anti-Satellite Weapons, Deterrence and Sino-American Space Relations*, United States: Stimson Center, September 2013
- Libicki, Martin C., *Cyberdeterrence and Cyber War*, Santa Monica, CA: Rand, 2009
- Morgan, Patrick M., & James J. Wirtz (eds.), *Complex Deterrence Strategy in the Global Age*. United States: The University of Chicago Press, 2009

• **Periodicals:**

1. Brenner, Susan W. & Leo L. Clarke, Civilians in Cyberwarfare: Casualties, *SMU Science & Technology Law Review*, 13, 2010, pp. 1-33
2. Deadening, Dorothy, Rethinking the Cyber Domain and Deterrence, *JFQ*, 2nd Quarter 2015, pp. 8-15
3. Elliott, David, Deterring Strategic Cyber Attack," *IEEE Security & Privacy*, September- October 2011, pp. 36-40
4. Geers, Kenneth, The Challenge of Cyber Attack Deterrence, *Computer Law & Security Review*, 26, 2010, pp. 298-303.
5. Glaser, Charles L., Deterrence of Cyber Attacks and U.S. National Security, *Report GW-CSPRI*, June 2011, pp. 1-8
6. Harknett, Richard J.& John P. Callaghan & Rudi Kauffman, Leaving Deterrence Behind: War-Fighting and National Cybersecurity, *Journal of Homeland Security & Emergency Management*, Vol. 7, No. 1, 2010, pp. 1-27.
7. Herpig, Sven, Strategic Operations in the Cyber Domain and their Implications for National Cyber Security, *GI-Jahrestagung*, 2015, pp. 597-607

https://www.clingendael.nl/sites/default/files/deterrence_as_a_security_concept_against_non_traditional_threats.pdf

8. Iasiello, Emilio, Is Cyber Deterrence an Illusory Course of Action?, *Journal of Strategic Security*, 7, No. 1, 2013, pp. 53–67.
9. Jensen, Eric Talbot, Cyber Deterrence, *Emory International Law Review* 26, 2012, pp. 1-52
10. Libicki, Martin C., Deterrence in Cyberspace, *High Frontier*, 5, No. 3, May 2009, pp. 15–20

11. Limnéll, Jarno, Offensive Cyber Capabilities are Needed Because Of Deterrence, *The Fog of Cyber Defence*, No. 200, 2013, 200-207
12. Lotrionte, Catherine, A Better Defense: Examining the United States New Norms-Based Approach to Cyber Deterrence, *Georgetown Journal of International Affairs*, 2013, pp. 71-84
13. Lynn, William J., III, The Pentagon's Cyberstrategy, One Year Later: Defending Against the Next Cyberattack, *Foreign Affairs*, September 2011, Available at:

<https://www.foreignaffairs.com/articles/2011-09-28/pentagons-cyberstrategy-one-year-later>

14. Orji, Uchenna Jerome, Deterring Cyberterrorism in the Global Information Society: A Case for the Collective Responsibility of States, *Defence against Terrorism Review*, Vol. 6, No. 1, Spring & Fall 2104, pp. 31-46
15. Putten, Frans-Paul Van Der, Minke Meijnders & Jan Rood, Deterrence as a Security Concept against Nontraditional Threats, *Clingendael Monitor*, 2015, pp. 1-64, Available at:

https://www.clingendael.nl/sites/default/files/deterrence_as_a_security_concept_against_non_traditional_threats.pdf

16. Solomon, Jonathan, Cyber Deterrence between Nation-States: Plausible Strategy or a Pipe Dream?, *Strategic Studies Quarterly* 5, No. 1, Spring 2011, Available at:

<http://oai.dtic.mil/oai/oai?verb=getRecord&metadataPrefix=html&identifier=ADA538310>

17. Stevens, Tim, A Cyberwar of Ideas? Deterrence and Norms in Cyberspace. *Contemporary Security Policy*, Vol. 33, No. 1, 2015, pp. 148–170.
18. Todd, Graham H., Armed Attack in Cyberspace: Deterring Asymmetric Warfare with an Asymmetric Definition, *Air Force Law Review*, 64, No. 96, 2009, p. 65
19. Wilner, Alex S., Deterring the Undeterrable: Coercion, Denial, and Delegitimization in Counterterrorism, *Journal of Strategic Studies*, Vol. 34, No. 1, February 2011, pp. 3–37.

www.foreignaffairs.com/articles/68305/william-j-lynn-iii/the-pentagons-cyberstrategy-one-year-later

• Thesis and Dissertation:

- Beeker, Kevin R., Strategic Deterrence in Cyberspace, Practical Application Graduate Research Project Presented to the Faculty Department of Electrical & Computer Engineering Graduate School of Engineering and Management Air Force Institute of Technology *Air Education and Training Command in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Cyber Warfare*, 2009
- Mokarram, Ali, European Cyber Security: A Cyber Deterrence Approach, *Bachelor's Thesis*, University of Twente, 2013, Available at:

http://essay.utwente.nl/63779/1/Mokarram_2013.pdf

• Conference Papers:

- Alperovitch, Dmitri, Towards Establishment of Cyberspace Deterrence Strategy, In: Cyber Conflict ICCC, 2011 3rd International Conference, Tallinn, Estonia, June 2011
- Kaminski, Ryan T., Escaping the Cyber State of Nature: Cyber Deterrence and International Institutions, In: C. Czosseck & K. Podins (eds.), *Conference on Cyber Conflict Proceedings*, 2010, Tallinn, Estonia, 2010

• Reports and Studies:

- Lewis, James A., Deterrence in the Cyber Age, *Center for Strategic and International Studies*, November 2014
- Meer, Sico van Der & Franc Paul Van Der Pulten, U.S. Deterrence against Chinese Cyber Espionage the Danger of Proliferating Covert Cyber Operations, *Nether Lands Institute of International Relations*, September 2015
- Report on Cyber Deterrence Policy, Available at:

<http://1yxsm73j7aop3quc9y5ifaw3.wpengine.netdna-cdn.com/wp-content/uploads/2015/12/Report-on-Cyber-Deterrence-Policy-Final.pdf>

- Haylen Cohen, *The Approaches and Limitations of Cyber Deterrence*, Fall 2005, <http://www.cs.tufts.edu/comp/116/archive/fall2015/hcohen.pdf>

• Electronic Resources:

- Chertoff , Michael & Frank J. Cilluffo, A Strategy of Cyber Deterrence, Available at: <https://static1.squarespace.com/static/54cd5aa2e4b0c>

[656a63a21ce/t/565de2f1e4b03071352aa420/1448993521823/chapter-20.pdf](https://www.clingendael.nl/pub/2015/clingendael_monitor_2015_en/2_deterrence_as_a_security_concept_against_non_traditional_threats/pdf/appendix_2_cyber.pdf), Accessed at: 1/2/2017

- Meer, Sico Van Der, Deterrence as a Security Concept Against Cyber Threats: 38-43, Available at:

https://www.clingendael.nl/pub/2015/clingendael_monitor_2015_en/2_deterrence_as_a_security_concept_against_non_traditional_threats/pdf/appendix_2_cyber.pdf, Accessed at: 1/2/2017

[1] ((هناك عدد من الترجمات العربية لمصطلح Cyber منها المعلوماتي، والافتراضي، والسيبراني، والرقمي، والافتراضي، إلا أن الباحثة تميل إلى استخدام لفظ "سيبراني" بوصفه الترجمة الأقرب إلى الكلمة الإنجليزية

([2]) Sico Van Der Meer, Deterrence as a Security Concept Against Cyber Threats, Available at:

https://www.clingendael.nl/pub/2015/clingendael_monitor_2015_en/2_deterrence_as_a_security_concept_against_non_traditional_threats/pdf/appendix_2_cyber.pdf, Accessed at: 1/2/2017

And: Frans-Paul Van Der Putten, Minke Meijnders & Jan Rood, Deterrence as a Security Concept against Nontraditional Threats, *Clingendael Monitor*, 2015, Available at:

https://www.clingendael.nl/sites/default/files/deterrence_as_a_security_concept_against_non_traditional_threats.pdf

([3]) عبد القادر محمد فهمي، *النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية*، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010، ص ص. 115-117

[4] ((برونو تيرتري، السلاح النووي بين الردع والخطر، ترجمة: عبد الهادي الإدريسي، الإمارات العربية المتحدة: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث (كلمة)، 2011، ص ص. 43-47

[5] ((عبد القادر محمد فهمي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 115-117

[6] T. V Paul, Complex Deterrence an Introduction, In: T.V. Paul, Patrick M. Morgan, & James J. Wirtz (eds.), *Complex Deterrence Strategy in the Global Age*. United States: the University of Chicago Press, 2009, p. 5.

[7] إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2010، ص ص. 514-515

[8] James A. Lewis, Deterrence in the Cyber Age, *Center for Strategic and International Studies*, November 2014, p. 18.

[9] ((أندرية بوفر، الردع والإستراتيجية، ترجمة: أكرم ديرى، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1970، ص. 31

[10] Michael Krepon, Space and Nuclear Deterrence, In: Michael Krepon & Julia Thompson (Eds.), *Anti-Satellite Weapons Deterrence and Sino-American Space Relations*, United States: Stimson Center, September 2013, p. 15

[11] Uchenna Jerome Orji, Deterring Cyberterrorism in the Global Information Society: A Case for the Collective Responsibility of States, *Defence against Terrorism Review*, Vol. 6, No. 1 Spring & Fall 2104, pp. 31-46; Jensen, Eric Talbot, Cyber Deterrence, *Emory International Law Review*, No. 26, 2012, pp. 1-52; Martin C. Libicki, *Cyberdeterrence and Cyber War*, Santa Monica, CA: RAND, 2009; Martin C. Libicki, Deterrence in Cyberspace, *High Frontier*, Vol. 5, No. 3, May 2009, pp. 15-20; Jonathan Solomon, Cyber

Deterrence between Nation-States: Plausible Strategy or a Pipe Dream?, *Strategic Studies Quarterly*, Vol. 5, No. 1, Spring 2011, Available at:

<http://oai.dtic.mil/oai/oai?verb=getRecord&metadataPrefix=html&identifier=ADA538310>; Emilio Iasiello, Is Cyber Deterrence an Illusory Course of Action?, *Journal of Strategic Security*, Vol. 7, No. 1, 2013, pp. 54–67.

([12]) The department of Defense Cyber Strategy, April 2015, Available at:

https://www.defense.gov/Portals/1/features/2015/0415_cyber-strategy/Final_2015_DoD_CYBER_STRATEGY_for_web.pdf; Haylen Cohen, *The Approaches and Limitations of Cyber Deterrence*, Introduction to Computer Security, Fall 2005, pp. 1-11

<http://www.cs.tufts.edu/comp/116/archive/fall2015/hcohen.pdf>

([13]) Kevin R. Beeker, Strategic Deterrence in Cyberspace: Practical Application, Graduate Research Project Presented to the Faculty Department of Electrical & Computer Engineering Graduate School of Engineering and Management, *Air Force Institute of Technology Air Education and Training Command in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Cyber Warfare*, 2009, p. 7; *Report on Cyber Deterrence Policy*, Available at:

<http://1yxsm73j7aop3quc9y5ifaw3.wpengine.netdna-cdn.com/wp-content/uploads/2015/12/Report-on-Cyber-Deterrence-Policy-Final.pdf>

([14]) Michael Krepon, Space and Nuclear Deterrence, In: Michael Krepon & Julia Thompson (Eds.), *Anti-Satellite Weapons, Deterrence and Sino-American Space Relations*, United States: Stimson Center, September 2013, p. 15

([15]) MAJ Lee Hsiang Wei, The Challenges of Cyber Deterrence, *Journal of the Singapore Armed Forces*, Vol. 41, No. 1, 2015, p. 13

([16]) Kenneth Geers, The Challenge of Cyber Attack Deterrence, *Computer Law & Security Review*, No. 26, 2010, pp. 298-303.

([17]) Dorothy Deadening, Rethinking the Cyber Domain and Deterrence, *JFQ*, 2015, 2nd Quarter, pp. 8-15

([18]) MAJ Lee Hsiang Wei, *Op.cit*, pp. 13-22.

([19]) Dmitri Alperovitch, Towards Establishment of Cyberspace Deterrence Strategy, In: *Cyber Conflict ICCC, 2011 3rd International Conference*, Tallinn, Estonia, June 2011, pp. 89- 90

([20]) *I Bid*, p. 90

([21]) Jarno Limnéll, Offensive Cyber Capabilities are Needed Because of Deterrence, *The Fog of Cyber Defence*, No. 200, 2013, pp. 200-207

([22]) Catherine Lotrionte, A Better Defense: Examining the United States New Norms-Based Approach to Cyber Deterrence, *Georgetown Journal of International Affairs*, 2013, pp. 71-84

([23]) Ryan T. Kaminski, Escaping the Cyber State of Nature: Cyber Deterrence and International Institutions, In:

C. Czosseck & K. Podins (eds.), *Conference on Cyber Conflict Proceedings*, 2010, Tallinn, Estonia, 2010, pp. 80-94.

([24]) / *Bid*, pp. 81- 94

([25]) العربية سكاي نيوز، ستكسنت فيروس ضد إيران، فبراير 2013، متاح على:

<http://www.skynewsarabia.com/web/article/114276/%D8%B3%D8%AA%D9%83%D8%B3%D9%86%D8%AA-%D9%81%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%B3-%D8%B6%D8%AF->

تاريخ الاطلاع 2017/2/1

([26]) Eric Talbot Jensen, *Op.cit*, pp. 1-52

([27]) العربية سكاي نيوز، تفاصيل الهجوم.. قرصنة يدمرون كومبيوترات في وكالة الطيران السعودي.. ويستبدلون البيانات بصورة الطفل السوري آلان كردي، متاح على:

<http://www.skynewsarabia.com/web/article/114276/%D8%B3%D8%AA%D9%83%D8%B3%D9%86%D8%AA-%D9%81%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%B3-%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%D9%95%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86>

تاريخ الاطلاع 2017/2/1

([28]) Sico Van Der Meer, *Op.cit*, pp. 38

([29]) Sven Herpig, *Strategic Operations in the Cyber Domain and their Implications for National Cyber Security*, *GI-Jahrestagung*, 2015, pp. 597-607.

([30]) Dmitri Alperovitch, *Op.cit*, pp. 87-94

([31]) Kenneth Geers, *Op.cit*, pp. 298-303.

([32]) MAJ Lee Hsiang Wei, *Op.cit*, p. 13

([33]) *I bid*, pp. 13-22

([34]) Susan W. Brenner & Leo L. Clarke, Civilians in Cyberwarfare: Casualties, *SMU Science & Technology Law Review*, No. 13, 2010, p. 249; Graham H. Todd, Armed Attack in Cyberspace: Deterring Asymmetric Warfare with an Asymmetric Definition, *Air Force Law Review*, Vol. 64, No. 96, 2009; William J. Lynn, III, The Pentagon's Cyberstrategy, One Year Later: Defending Against the Next Cyberattack, *Foreign Affairs*, September 2011, available at:

<https://www.foreignaffairs.com/articles/2011-09-28/pentagons-cyberstrategy-one-year-later>

([35]) Michael Chertoff & Frank J. Cilluffo, A Strategy of Cyber Deterrence, Available at:

<https://static1.squarespace.com/static/54cd5aa2e4b0c656a63a21ce/t/565de2f1e4b03071352aa420/1448993521823/chapter-20.pdf>, Accessed 1/2/2017

([36]) MAJ Lee Hsiang Wei, *Op.cit*, pp. 13-22.

([37]) Emilio Iasiello, *Op.cit*, pp. 54–67.

([38]) Dmitri Alperovitch, *Op.cit*, 87- 94

([39]) Kenneth Geers, *Op.cit*, pp. 298-303.

([40]) (Richard J. Harknett & John P. Callaghan & Rudi Kauffman, Leaving Deterrence Behind: War-Fighting and

National Cybersecurity, *Journal of Homeland Security & Emergency Management*, Vol. 7, No. 1, 2010, p. 17.

([41]) Haylen Cohen, *Op.cit*, pp. 1-11

See أو Land Deterrence: فلا يوجد مفاهيم من قبيل ([42]) Deterrence أو Air Deterrence أو Space Deterrence.

([43]) Dorothy E. Denning, *Op.cit*, pp. 8-15

([44]) Tim Stevens, A Cyberwar of Ideas? Deterrence and Norms in Cyberspace, *Contemporary Security Policy*, Vol. 33, No, 1, 2015, pp. 148–170.

([45]) قارن بعض المؤلفون الردع النووي مع الردع السيبراني، ووجدوا أن المبادئ التي جعلت من الردع النووي فعالاً لأكثر من نصف قرن تفشل في الفضاء السيبراني. ولمزيد من التفاصيل انظر:

David Elliott, Deterring Strategic Cyber Attack, *IEEE Security & Privacy*, September- October 2011, pp. 36–39.

([46]) Alex S. Wilner, Deterring the Undeterrable: Coercion, Denial, and Delegitimization in Counterterrorism, *Journal of Strategic Studies*, Vol. 34, No. 1, February 2011, pp. 3–37.

([47]) Sico van Der Meer & Franc Paul Van Der Pulten, U.S. Deterrence against Chinese Cyber Espionage the Danger of Proliferating Covert Cyber Operations Nether Lands Institute of International Relations, September 2015, pp. 1-7.

([48]) Eric Talbot Jensen, *Op.cit*, pp. 1-52

([49]) Sico Van Der Meer & Franc Paul Van Der Pulten, *Op.cit*, pp. 1-7.

([50]) Charles L. Glaser, Deterrence of Cyber Attacks and U.S. National Security, *Report GW-CSPRI*, June 2011, p. 5

([51]) Haylen Cohen, *Op.cit*, pp. 1-11

([52]) Report on Cyber Deterrence Policy, *Op.cit*, Electronic Resource

([53]) Haylen Cohen, *Op.cit*, pp. 1-11

([54]) Report on Cyber Deterrence Policy, *Op.cit*, Electronic Resource

([55]) Uchenna Jerome Orji, *Op.cit*, pp. 31-46

أنواع الجرائم الإلكترونية و إجراءات مكافحتها

اعداد :

سورية ديش

– باحث دكتوراه جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس الجزائر

ملخص :

إن التقدم التكنولوجي، وتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات أصبحت تأخذ حيزا مهما في التعاملات اليومية، وأصبح الكمبيوتر هو محور كل التعاملات بالنسبة للأشخاص، المؤسسات، الشركات و مختلف الإدارات. اتسعت في الآونة الأخيرة دائرة استخدام الشبكات الإلكترونية للمعلومات، كوسيلة اتصال دولية في شتى مجالات الحياة، لتحقيق ما تصبو إليه الإنسانية من السرعة في إنجاز المشاريع، اختصار الوقت والمسافات وحتى الجهد البدني والذهني. وأضحت هذه الشبكات تحوي معلومات غير محصورة في مجال محدد، بل تتعلق بكافة ميادين الحياة الاجتماعية، الاقتصادية، العلمية وغيرها.

إلا أن الاستخدام المتزايد لهذه الأنظمة المعلوماتية أدى إلى الكثير من المخاطر و أفرز أنواعا من الجرائم ، أصبح بما يعرف الجرائم الالكترونية. و تنوعت هذه الجرائم المعلوماتية من تزوير سرقة معلومات و أموال – اختراق لنظم – جرائم ماسة بالأخلاق و الآداب العامة... ، و ذلك عن طريق الدخول غير المشروع إلى جهاز حاسب آلي أو نظام معلوماتي أو شبكة معلوماتية ، بغرض تدمير ، تغيير أو إعادة نشر بيانات أو معلومات سرية أو شخصية ، إتلاف مستندات أو موقع أو نظام الكتروني و ما شابه ، ناهيك عما تسببه من خلافات بين الأفراد بسبب التشهير أو إشاعة الأخبار الكاذبة ، التهديد، الابتزاز لشخص طبيعي أو معنوي.

كلمات مفتاحية: تكنولوجيا – الجرائم الإلكترونية – شبكة – المعلوماتية – اتصال

The types of electronic crime and action against

Abstract:

The technological progress and information and communications technology has become taking occupy an important place in the daily trading, and computer is becoming the focus of all dealings for person, institutions, companies, and various departments.

Have expanded use of electronic networks of information as a means of an international contacts to achieve what they legitimately aspire to humanity from the speed in the completion of the projects , shortening the time and the distances, and includes many information but the increasing use has led to many risks and the types of electronic crimes.

Varied electronic crimes between fraud, information theft and the money, through illegal entry to the computer or an information system for the purpose of destroying or change or redeployment of personal information, damaging documents .

In addition to disagreements between individuals for spreading false news , threats , extortion and defamation.

Keywords : technology – electronic crimes – information network

مقدمة:

فلقد ظهر حديثاً نمط جديد من الجرائم ، نظراً للتحويلات الاقتصادية ، الاجتماعية و الثقافية ... ، تجسد في الجرائم المعلوماتية التي أصبحت تمثل خطراً كبيراً على الأفراد و المؤسسات و بياناتهم و ارتكاب جرائم بوسائل الكترونية.

حيث تعاني المجتمعات الإلكترونية في الآونة الأخيرة من انتهاك للحقوق والخصوصيات الالكترونية و ذلك في ظل انتشار الجريمة الالكترونية، و جاء تطور هذا النوع من الجرائم بالتزامن مع التطورات التي تطرأ على التقنيات والتكنولوجيا، الأمر الذي دفع الدول إلى العمل الجدي للحد من هذه الجرائم التي تلحق الضرر بالأفراد من خلال التوعية والوسائل الوقائية الأمنية وغيرها من الطرق. تُعرف الجرائم الالكترونية بأنها تلك الأفعال الإجرامية الناتجة من خلال أو بواسطة استخدام المعلوماتية و التقنية الحديثة المتمثلة في الكمبيوتر و المعالجة الآلية للبيانات ، أو بنقلها [1].

و لقد عرفته منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية " OECD كل فعل أو امتناع من شأنه الاعتداء على الأموال المادية و المعنوية يكون ناتجاً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن تدخل التقنية المعلوماتية [2] .

و لقد نص المشرع الجزائري على هذه الجرائم في قانون 04-09 و اصطلح على تسميته : " الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام و الاتصال " و عرفها بأنها " : جرائم المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات المحددة في قانون العقوبات و أية جريمة أخرى ترتكب أو يسهل ارتكابها عن طريق منظومة معلوماتية أو نظام للاتصالات الإلكترونية [3] .

إن جرائم الكمبيوتر في نطاق الظاهرة الإجرامية المستحدثة، جرائم تنصب على معطيات الحاسوب (بيانات و معلومات و برامج) و تطال الحق في المعلومات ، ويستخدم لاقترافها وسائل تقنية تقتضي استخدام الحاسوب بوصفه نظاما حقق التزاوج بين تقنيات الحوسبة و الاتصالات.

و تتم من خلال الاتصال بالإنترنت و يكون هدفها اختراق الشبكات أو تخريبها أو التحريف أو التزوير أو السرقة و الاختلاس أو قرصنة، جرائم أخلاقية، ابتزاز، تشهير و سرقة حقوق الملكية الفكرية. و لقد جرم المشرع الجزائري الأفعال الماسة بنظام المعالجة الآلية للمعطيات ، و سميت بالغش المعلوماتي في القسم السابع مكرر من قانون العقوبات[4].

الإشكالية :

فنظرا لانتشار الجريمة الالكترونية بما يهدد الفرد و المجتمع في اقتصاده ، سيادته و أمنه الوطني و التأثيرات السلبية لهذه الأنواع من الجرائم نطرح التساؤلات التالية:

- ماهي أنواع هذه الجرائم ؟
- ماهي الخطوات الهامة للقضاء على جرائم تقنية المعلومات من خلال استخدام الوسائل الإلكترونية درءا للتجاوزات من قوانين و إجراءات ؟

أهداف الدراسة:

تتلخص أهداف الدراسة إلى توضيح:

- التمكن من الوصول إلى شبكة الانترنت لسرقة المعلومات.
- التشهير و الابتزاز و التهديد لهدف شخصي أو مادي أو بدافع الانتقام.
- الكسب الغير الشرعي للمال عن طريق اختراق للمواقع الالكترونية ، أو الوصول إلى تقنية المعلومات و إعادة بيعها.

- أنواع السرقة أهمها سرقة بطاقات الائتمان و حسابات الأفراد و المؤسسات المالية.
- توضيح وضع التشريعات السارية في الجزائر فيما يخص الجرائم الإلكترونية.

أهمية الدراسة:

لا يخفى على أحد مدى أهمية الموضوع من حيث ظهور الحاجة الملحة لدراسة الموضوع نظرا:

- للتطور الحاصل في مجال استعمال شبكات الانترنت، التعاقد الإلكتروني، شبكات التواصل الاجتماعي وغيرها.
- التطور التقني والتكنولوجي في مجال الثورة التكنولوجية و الاتصالات و ما نجم عنه من قرصنة، توفر برمجيات نسخ المعلومات المخزنة، التجسس و غيرها من الأعمال الغير المشروعة.
- حاجة الأفراد إلى الحماية في مجال المعاملات الالكترونية، لحماية أملاكه المالية والمعنوية وحماية أسراره الخاصة

منهجية البحث:

ولمعالجة الموضوع اعتمدنا المنهج الوصفي لإبراز وتحديد أنواع الجرائم الإلكترونية وطنيا ، إلى جانب المنهج التحليلي لتقييم الأساليب القانونية و التقنية في القضاء و مكافحة جرائم المعلوماتية .

تحليل النتائج و الاستنتاجات :

- مكافحة الجرائم الإلكترونية يتطلب رسم سياسة وطنية و دولية تفرض عقوبات صارمة على مرتكبي جرائم الإنترنت.
- يستلزم أيضا أساليب و تقنيات متطورة لحماية المعلوماتية و التمكن من الكشف عن مرتكبي هذه الأعمال الغير مشروعة.

المبحث الأول أنواع الجرائم الإلكترونية:

إن أنواع الجرائم الالكترونية كثيرة حيث لم يوضع لها معايير محددة من أجل تصنيفها و هذا راجع إلى التطور المستمر للشبكة و الخدمات التي تقدمها.

وقد تضاربت الآراء لتحديد أنواع جرائم الانترنت وتعددت التصنيفات، فهناك من عددها بحسب موضوع الجريمة ، وآخر قسمها بحسب طريقة ارتكابها.

و قد صنفها معهد العدالة القومي بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1985 بحسب علاقتها بالجرائم التقليدية.

الصنف الأول يتمثل في الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات متى ارتكبت باستعمال الشبكة.

الصنف الثاني تضمن دعم الأنشطة الإجرامية ويتعلق الأمر بما تلعبه الشبكة من دور في دعم جرائم غسيل الأموال، المخدرات الاتجار بالأسلحة، واستعمال الشبكة كسوق للترويج غير المشروع في هذه المجالات.

الصنف الثالث بجرائم الدخول في نظام المعالجة الآلية للمعطيات، وتقع على البيانات والمعلومات المكونة للحاسوب وتغييرها أو تعديلها أو حذفها مما يغير مجرى عمل الحاسوب.

الصنف الرابع فتضمن جرائم الاتصال وتشمل كل ما يرتبط بشبكات الهاتف، و ما يمكن أن يقع عليها من انتهاكات باستغلال ثغرات شبكة الإنترنت.

وأخيرا صنف الجرائم المتعلقة **بالاعتداء على حقوق الملكية الفكرية** ويتمثل في عمليات نسخ البرامج دون وجه حق، وسرقة حقوق الملكية الفكرية المعروضة على الشبكة دون إذن من صاحبها بطبعها وتسويقها واستغلالها بأي صورة طبقا لقانون حماية الملكية الفكرية [5] . إن تقسيم الجرائم الإلكترونية بما أنها ترتكب باستخدام

الحاسوب كأداة أساسية، فدور الحاسوب في تلك الجرائم يكون هدفا للجريمة أو أداة لها . [6]

المطلب الأول الجرائم المعلوماتية الواقعة بواسطة النظام المعلوماتي:

و هنا لا يكون النظام المعلوماتي هو محل الجريمة ، بل يكون الحاسب الآلي هو الوسيلة لتسهيل النتيجة الإجرامية باستخدام النظام المعلوماتي، و يكون الهدف من ورائها الربح بطريق غير مشروع، الإعتداء على أموال الغير ، الإعتداء على الأشخاص و سلامتهم و حياتهم الخاصة ، أو في سمعتهم و شرفهم و الإعتداء على أمن الدولة و أسرارها.

الفرع الأول : الجرائم الواقعة على الأشخاص

فرغم الإيجابيات و الفوائد التي جاءت بها الشبكة المعلوماتية و التسهيلات المقدمة للفرد ، إلا أنها جعلته أكثر عرضة للانتهاك ، و منها:

• **جريمة التهديد :** وهو الوعيد يقصد به زرع الخوف في النفس، بالضغط على إرادة الإنسان ، وتخويفه من اضرار ما ستلحقه أو ستلحق أشخاص له بها صلة، ويجب أن يكون التهديد على قدر من الجسامة المتمثلة بالوعيد بإلحاق الأذى ضد نفس المجني عليه أو ماله أو ضد نفس او مال الغير ، ولا يشترط أن يتم إلحاق الأذى فعلا أي تنفيذ الوعيد ،لأنها تشكل جريمة أخرى قائمة بذاتها ، تخرج من إطار التهديد الى التنفيذ الفعلي ، وقد يكون التهديد مصحوبا بالأمر أو طلب لقيام بفعل أو الامتناع عن الفعل ، أو لمجرد الانتقام ، و لقد أصبحت الانترنت الوسيلة لارتكاب جرائم التهديد ، والتي في حد ذاتها تحتوي عدة وسائل لإيصال التهديد للمجني عليه لما تتضمنه من نوافذ وجدت للمعرفة كالبريد الإلكتروني أو الويب...

• **انتحال شخصية :** و هو استخدام شخصية فرد للاستفادة من ماله أو سمعته أو مكانته، و لقد تميزت بسرعة الانتشار خاصة في الأوساط التجارية . و تتم

بجمع قدر كبير من المعلومات الشخصية المراد انتحال شخصيته ، للإستفادة منها لارتكاب جرائمه عن طريق استدراج الشخص ليدلي بمعلوماته الشخصية الكاملة ، كالإسم، العنوان الشخصي، رقم بطاقة الإنتمان للتمكن من الوصول لماله أو سمعته... عن طريق الغش.

- **انتحال شخصية أحد المواقع :** ويتم ذلك عن طريق اختراق أحد المواقع للسيطرة عليه، ليقوم بتركيب برنامج خاص به هناك، باسم الموقع المشهور .

[7]

- **جرائم السب و القذف :** للمساس بشرف الغير و سمعتهم، و اعتبارهم، و يكون القذف و السب كتابيا، أو عن طريق المطبوعات أو رسوم، عبر البريد الإلكتروني أو الصوتي، صفحات الويب، بعبارات تمس الشرف.

فيقوم المجرم بنشر معلومات تكون مغلوطة عن الضحية ، و قد يكون شخصا طبيعيا أو معنويا ، لتصل المعلومات المراد نشرها إلى أعداد كبيرة من مستخدمي شبكة الانترنت.

- **المواقع الإباحية و الدعارة :** وجود مواقع على شبكة الانترنت تحرض على ممارسة الجنس للكبار و القصر ، و ذلك بنشر صور جنسية للتحريض على ممارسة المحرمات ، و الجرائم المخلة بالحياء عن طريق صور ، أفلام ، رسائل... بالإضافة إلى انتشار الصور و مقاطع الفيديو المخلة بالآداب على مواقع الانترنت من قبل الغزو الفكري لكي يتناولها الشباب و إفساد أفكارهم وإضعاف إيمانهم.

- و توفر الشبكة تسهيلا للدعارة، عبر آلاف المواقع الإباحية، و تسوق الدعارة و تستثمر لها مبالغ ضخمة مع استخدام أحدث التقنيات.

- **التشهير وتشويه السمعة :** يقوم المجرم بنشر معلومات قد تكون سرية أو مضللة أو مغلوطة عن ضحيته، والذي قد يكون فرداً أو مؤسسة تجارية أو سياسية، تتعدد الوسائل المستخدمة في هذا النوع من الجرائم، لكن في مقدمة

هذه الوسائل إنشاء موقع على الشبكة يحوي المعلومات المطلوب نشرها أو إرسال هذه المعلومات عبر القوائم البريدية إلى أعداد كبيرة من المستخدمين، و يُضم لهذه الجرائم كذلك تشويه السمعة، الشائعات و الأخبار الكاذبة لمحاربة الرموز السياسية و الفكرية و حتى الدينية من أجل تشكيك الناس في مصداقية هؤلاء الأفراد، و قد يكون الهدف من ذلك هو الابتزاز.

كل هذه الجرائم الماسة بالأشخاص تدخل ضمن الحياة الخاصة للأفراد التي كفلها القانون و في مقدمته الدستور الجزائري حيث تنص المادة 40 منه " : تضمن الدولة عدم انتهاك حرمة الإنسان [8] ". و عليه يمكن استخدام الشبكة المعلوماتية في الاعتداء على حرمة الفرد و حياته الخاصة و حرمة ، و الحريات العامة للأفراد ، و هو مخالف للقانون و معاقب عليه.

الفرع الثاني : الجرائم الواقعة على الأموال

أصبحت المعاملات الشراء، البيع و الإيجار تتم عبر الشبكة المعلوماتية، و ما انجرّ عليه من وسائل الدفع و الوفاء ، فابتكرت معه طرق و وسائل للسطو على هذا التداول المالي بطريق غير مشروع ، كالتحويل الإلكتروني ، السرقة ، القرصنة و غيرها.

• **السرقة الواقعة على البنوك :** يتم سرقة المال بالطرق المعلوماتية عن طريق اختلاس البيانات و المعلومات الشخصية للمجني عليهم ، و الاستخدام لشخصية الضحية ليقوم بعملية السرقة المتخفية ، ما يؤدي بالبنك إلى التحويل البنكي للأموال الإلكتروني أو المادي إلى الجاني. حيث يستخدم الجاني الحاسب الآلي لدخول شبكة الانترنت و الوصول إلى المصارف و البنوك ، و تحويل الأموال الخاصة بالعملاء إلى حسابات أخرى [9] . و عملية السرقة الإلكترونية كالاستيلاء على ماكينات الصرف الآلي و البنوك ، يتم فيها نسخ البيانات الإلكترونية لبطاقة الصرف الآلي و من ثم استخدامها لصرف أموال من حساب الضحية ، أو إنشاء صفحة انترنت مماثلة جدا لموقع احد البنوك

الكبرى أو المؤسسات المالية الضخمة لتطلب من العميل إدخال بياناته أو تحديث معلوماته بقصد الحصول على بياناته المصرفية وسرقتها. رسائل البريد الواردة من مصادر مجهولة التي توهم صاحب البريد الإلكتروني بفوزه بإحدى الجوائز أو اليانصيب وتطالبه بموافاة الجهة برقم حسابه المصرفي، و الأمثلة كثيرة...

- **تجارة المخدرات عبر الأنترنت :** تتعلق بالترويج للمخدرات و بيعها، و التحريض على استخدامها ، و صناعتها بمختلف أنواعها.
- **غسيل الأموال :** تمارس عبر الأنترنت ، حيث استفاد الجناة ما وصلت إليه عصر التقنية المعلوماتية لتوسيع نشاطهم الغير مشروع في غسيل أموالهم ، بتوفير السرعة ، و تفادي الحدود الجغرافية، و القوانين المعيقة لغسيل الأموال ، و كذا لتشفير عملياتهم و سهولة نقل الأموال و استثمارها لإعطائها الصبغة الشرعية [10].

- **الاستعمال الغير الشرعي للبطاقات الائتمانية :** رافق استخدام البطاقات الائتمانية ، الاستيلاء عليها باعتبارها نقود الكترونية و ضلوك إما بسرقة أرقام البطاقات ثم بيع المعلومات للآخرين ، من خلال الحصول على كلمة السر المدرجة في ملفات أنظمة الحاسب الآلي للضحية عن طريق الاحتيال ، و ذلك بايهامه بحصول ربح ، فيقدم الضحية معلومات تمكن الجاني من التصرف في ماله، [11] أو إساءة استخدام الغير البطاقات الائتمانية، كأن يقوم السارق استعمال البطاقة للحصول على السلع و الخدمات أو سحب مبالغ مالية بموجبها من أجهزة التوزيع الآلي أو السحب باستخدام بطاقات مزورة [12].

- **الجرائم الواقعة على حقوق الملكية الفكرية و الأدبية :** كذلك يكون النظام المعلوماتي وسيلة للاعتداء على حقوق الملكية الفكرية ، و ذلك بالسطو على المعلومات التي يتضمنها نظام معلوماتي آخر، و تخزين و استخدام هذه المعلومات دون إذن صاحبها، حيث يعدّ اعتداء على الحقوق المعنوية و على قيمتها المادية [13].

- قرصنة البرمجيات : هي عملية نسخ أو تقليد لبرامج إحدى الشركات العالمية على اسطوانات وبيعها للناس بسعر أقل، و جريمة نسخ المؤلفات العلمية و الأدبية بالطرق الالكترونية المستحدثة .حيث أن المعلومة الأدبية و الفكرية ذات قيمة أدبية و مادية بالإضافة إلى براءات الاختراع التي تخول لمالكها حق معنوي و آخر مالي.
- نص عليها المشرع في الدستور في المادة 44 : " حقوق المؤلف يحميها القانون [14] ". بالإضافة إلى قوانين المتعلقة بحقوق المؤلف و الحقوق المجاورة ، و براءات الاختراع [15].

الفرع الثالث : الجرائم الواقعة على أمن الدولة

تقع هذه الجرائم باستعمال النظام المعلوماتي سواء للإفشاء الأسرار التي تخص مصالح الدولة و نظام الدفاع الوطني، أو الإرهاب ، التجسس ..نصت عليها المادة 394 مكرر 2 : " تضاعف العقوبة المنصوص عليها في هذا القسم اذا استهدفت الجريمة الدفاع الوطني أو الهيئات و المؤسسات الخاضعة للقانون العام دون الاخلال بتطبيق عقوبات أشد [16] ".

- الإرهاب : تستخدم المجموعات الإرهابية حالياً تقنية المعلومات لتسهيل الأشكال النمطية من الأعمال الإجرامية. وهم لا يتوانون عن استخدام الوسائل المتقدمة مثل: الاتصالات والتنسيق، وبث الأخبار المغلوطة، وتوظيف بعض صغار السن، وتحويل بعض الأموال في سبيل تحقيق أهدافهم .
- و يقوم الإرهابيون باستخدام الإنترنت لاستغلال المؤيدين لأفكارهم وجمع الأموال لتمويل برامجهم الإرهابية ، والاستيلاء على المواقع الحساسة وسرقة المعلومات وامتلاك القدرة على نشر الفيروسات، و ذلك يرجع إلى العدد المتزايد من برامج الكمبيوتر القوية والسهلة الاستخدام والتي يمكن تحميلها مجاناً .

• **التجسس :** يقوم المجرمون بالتجسس على الدول و المنظمات و الشخصيات و المؤسسات الوطنية أو الدولية ، و تستهدف خاصة : التجسس العسكري ، السياسي، و الاقتصادي ، و ذلك باستخدام التقنية المعلوماتية، و تمارس من قبل دولة على دولة ، أو من شركة على شركة ... و ذلك بالإطلاع على المعلومات الخاصة المؤمنة في جهاز آلي ، و غير مسموح بالإطلاع عليها، كأن تكون من قبيل أسرار الدولة.

المطلب الثاني : الجرائم المعلوماتية الواقعة على النظام المعلوماتي و هي الجرائم الواقعة على النظام المعلوماتي التي قد تستهدف سواء المكونات المادية لنظام المعلومات أو برامج النظام المعلوماتي، أو المعلومات المدرجة بالنظام المعلوماتي على النحو التالي:

الفرع الأول : الجرائم الواقعة على المكونات المادية للنظام المعلوماتي

و يقصد به الأجهزة و المعدات الملحقة به و التي تستخدم في تشغيله كالأسطوانات ، الكابلات... و الاعتداء عليها يكون بالسرقة لهذه المعدات ، أو عن طريق الإتلاف العمدي كاحراقها، ضرب الآلات بشيء ثقيل، العبث بمفاتيح التشغيل خربشة الأسطوانات لكي لا تصبح صالحة للاستعمال[17] .

الفرع الثاني : الاعتداء على برامج النظام المعلوماتي

و يتوجب هنا معرفة و دراية ذات درجة عالية في مجال البرمجة، و تقع هذه الجرائم إما على البرامج التطبيقية أو برامج التشغيل.

• **البرامج التطبيقية :** و هنا يقوم الجاني بتحديد البرنامج ثم التلاعب فيه للإستفادة منه ماديا، و ذلك بتعديل البرنامج : و يكون الهدف من تعديل البرامج اختلاس النقود ،حتى و لو كان باستقطاع مبالغ قليلة لكن لفترات زمنية طويلة لتحقيق الفائدة ، بدون إثارة الشبهات.

- أما **التلاعب**: فيأخذ عدة أشكال ، فقد يكون عن طريق زرع برنامج فرعي في البرنامج الأصلي مثلاً يسمح له الدخول غير المشروع في العناصر الضرورية للنظام المعلوماتي، حيث يصعب اكتشاف هذا البرنامج لدقته و صغر حجمه [18].
- **برامج التشغيل**: و هي البرامج المسؤولة عن عمل نظام معلوماتي من حيث قيامها بتنظيم و ضبط ترتيب التعليمات الخاصة بالنظام.
- و تقوم الجريمة هنا عن طريق تزويد البرنامج بمجموعة تعليمات إضافية ليسهل الوصول إليها بواسطة شفرة تسمح الحصول على جميع المعطيات التي يتضمنها النظام المعلوماتي [19]. و تأخذ شكلين هما **المصيدة** :و هو إعداد برنامج به ممرات و فراغات في البرنامج و تفرعات إضافية، وهنا يمكن للمبرمج استخدام البرنامج في أي وقت ، و يصبح المهيمن على النظام و على صاحب العمل .
- أما **تصميم برنامج**: هو قيام برنامج خبيث يصعب اكتشافه لارتكاب الجريمة و مراقبة تنفيذها.

الفرع الثالث : الجرائم الواقعة على المعلومات المدرجة بالنظام المعلوماتي

- إن المعلومات المعالجة آلياً هي أساس عمل النظام المعلوماتي ، لأنها ذات قيمة مادية و اقتصادية، لذلك تعد هدفاً للجرائم الإلكترونية من خلال التلاعب فيها أو إتلافها.
- يكون **التلاعب** في المعلومات الموجودة على النظام المعلوماتي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فيتم **التلاعب المباشر** عن طريق إدخال معلومات بمعرفة المسؤول عن القسم المعلوماتي، كضم مستخدمين غير موجودين بالعمل بهدف الحصول على مرتباتهم، الإبقاء على مستخدمين تركوا العمل للحصول على مبالغ شهرية، أو عن طريق تحويل لمبالغ وهمية لدى العاملين بالبنوك باستخدام النظام المعلوماتي بالبنك، و تسجيلها و إعادة ترحيلها و إرسالها لحساب آخر في بنك آخر، بهدف اختلاس الأموال [20]. أما **التلاعب الغير**

مباشر ، فيتم عن طريق التدخل لدى المعلومات المسجلة بالنظام المعلوماتي باستخدام أحد وسائط التخزين، أو التلاعب عن بعد بمعرفة أرقام و شفرات الحسابات ، [21] قصد التلاعب في الشرائط الممغنطة ، أو باستخدام الجاني كلمة السر أو مفتاح الشفرة ، و امكانية تسلل الجاني إلى المعلومات المخزنة و الحصول على المنفعة المالية من مسافات بعيدة.

. إتلاف المعلومات في مجال المعلوماتية بالاعتداء على الوظائف الطبيعية للحاسب الآلي ، و ذلك بالتعدي على البرامج و البيانات المخزنة و المتبادلة بين الحواسيب و شبكاته، و تدخل ضمن الجرائم الماسة بسلامة المعطيات المخزنة ضمن النظام المعلوماتي، و يكون الاتلاف العمدي للبرامج و البيانات كمحوها أو تدميرها الكترونيا ، أو تشويهاها على نحو يجعلها غير صالحة للاستعمال.

و إن من خصائص استخدام النظام المعلوماتي في طبيعتها المتعدية للحدود ، و طابعها التقني الذي يعقد إثباته من حيث التقنيات التكنولوجية الحديثة.

المبحث الثاني: إجراءات مكافحة الجريمة

واكب المشرع الجزائري بقدر قليل الحركة التشريعية لمكافحة الجرائم الالكترونية لكنها اصطدمت بعدة صعوبات نظرا لخصوصية الجريمة من جهة ، و سرعة تطورها من جهة أخرى.

المطلب الأول : القوانين لمكافحة الجريمة

باعتبار الفقه الراجح بأن برامج الحاسوب مالا كون المعلومات تعتبر شيئا منقولاً مملوكاً للغير ، فهي صالحة لأن تكون محل سرقة التي تتحقق بتحويل ما يحتويه القرص من معلومات إلى سند آخر ، و الاختلاس هنا يطبق بشأنه المادة 350 من قانون العقوبات [22] . بما في ذلك سرقة المعلومات ، ذلك لأنه لا تحدد طبيعة الشيء محل الجريمة مادية أو معنوية ، زيادة على أن الأشياء المعنوية لها قيمة اقتصادية.

و عليه يطبق القاضي الجزائي أحكام السرقة على أموال الإعلام الآلي.

أما وقوع البرامج و البيانات تحت طائلة **النصب** و الاحتيال باعتبارها أموالا و منقولات ، تطبق بشأنها المادة 372 من ق.ع[23] .

ثم إن الجريمة المعلوماتية لها طابع غير مادي للقيم، إلا أن بعض القيم مثل البرامج و المعطيات تصلح أن تكون محلا لخيانة الأمانة بصفتها بضائع ، تطبق بشأنها المادة 376 من ق.ع بتهمة **خيانة الأمانة**[24] . و لما كانت المعلومات و البرامج من قبيل الأموال فهي مشمولة بالحماية الجزائية، فإذا كانت محل إتلاف أو تدمير ، و نتج عنها خسائر ، فيمكن إخضاع الجريمة لنص المادة 412 من ق.ع[25] . المحددة للأشياء الخاضعة للإتلاف.

و إن المشرع الجزائي قد جرم الأفعال الماسة بنظام المعالجة الآلية للمعطيات أو ما سميت بالغش المعلوماتي ، بموجب القسم السابع مكرر من قانون العقوبات ، [26] فقد عاقب بالحبس من ثلاثة اشهر إلى سنة و بغرامة من 50.000 إلى 100.000 دج ، في حالة إدخال ، بطريق الغش معطيات فين المعالجة أو نفس العقوبة على المحاولة [27] . و تضاعف العقوبة اذا ترتب عن ذلك حذف أو تغيير لمعطيات المنظومة[28] .

أما إذا ترتب عنها تخريب نظام اشتغال المنظومة تكون العقوبة من 6 اشهر الى سنتين حبس و الغرامة من 50.000 إلى 150.000 دج[29] . و تعاقب المادة 394 مكرر 1 على المساس بمنظومة معلوماتية بالإدخال، الإزالة او التعديل بطريق الغش ، بالحبس من 6 اشهر إلى 3 سنوات و بغرامة من 500.000 إلى 2.000.000 دج[30] .

في حين نصت المادة 394 مكرر 2 على عقوبة الحبس من شهرين إلى 3 سنوات و بغرامة من 1.000.000 الى 5.000.000 دج لكل من يقوم عمدا و بطريق الغش بتصميم او بحث او تجميع أو توفير ،نشر ،الاتجار في معطيات مخزنة او معالجة او

مرسلة عن طريق منظومة معلوماتية ، و إفشاء او نشر المعطيات [31] . و قد عاقب المشرع الجزائري الشخص المعنوى بموجب المادة 394 مكرر 4 بغرامة تعادل خمس مرات الحد الاقصى للغرامة المقررة للشخص الطبيعي عند ارتكابه للأفعال المجرمة بهذا القانون [32] .

و قد تضمنت المادة 394 مكرر 3 مضاعفة العقوبة المقررة لجرائم الغش المعلوماتي، اذا استهدفت الجريمة الدفاع الوطني او الهيئات و المؤسسات الخاضعة للقانون العام . [33] و يعاقب المشرع على الاتفاق بين الأطراف أو المشاركة في الجرائم المعلوماتية ، إذا ما جسدت بأفعال مادية [34] .

و أقر بمصادرة الاجهزة و البرامج و الوسائل المستخدمة مع إغلاق المواقع التي تكون محلا لجريمة من جرائم الغش المعلوماتي ، علاوة على إغلاق المحل إذا كانت الجريمة قد ارتكبت بعلم مالكيها [35] . كما يعاقب على الشروع بذات العقوبة [36] .

و عليه فإن بالإضافة إلى النص صراحة على جرائم المعلوماتية ، فإنه يمكن أن تكون بعض الجرائم الأخرى الغير المذكورة ضمن هذا القسم محلا لجرائم الأموال و النصب و التزوير ... يمكن استنتاجه و القياس عليه ، رغم اختلاف الفقهاء ، و إن كان من الأفضل أن ينص المشرع صراحة بالنصوص القانونية على اعتبار المعلومات و المعطيات و البرامج في النظام المعلوماتي أحد عناصر الذمة المالية و يحدد العقوبات الواجبة لها، نظرا للحاجة الملحة لحماية برامج الحاسب الآلي في الوسط القانوني من جهة حماية لحقوق الغير من جهة أخرى ، حيث لا يمكن تكيف جريمة لم ينص عليها القانون صراحة في القانون الجنائي على أي عمل و لو كان غير مشروع مما يساعد على تهرب المجرمين عن أفعالهم بحجة حماية الحقوق المكفولة دستوريا [37] .

فالإشكالات التي تثيرها هذا النوع من الجرائم نظرا لحدثته نجد:

• حداثّة القوانين المنظمة لها.

- التزايد الكمي في أعداد الجرائم الإلكترونية.
- التطور النوعي في أساليب ارتكابها.
- عدم مواكبة التشريعات للمجتمع الرقمي الذي هو في تطور مستمر.
- صعوبة الوصول إلى شهود الجريمة.
- صعوبة إثباتها خاصة فيما يخص الركن المادي الذي يتطلب نصوص قانونية خاصة بها ، خاصة في ظل شرعية العقوبات ، حيث " لا جريمة و لا عقوبة أو تدابير أمن بغير قانون [38] ."
- وجود مبدأ تنازع القوانين خاصة في ظل وجود مبدأ إقليمية القوانين ، لأن في غالبيتها جرائم عابرة للحدود، و منه أيضا صعوبة الملاحقة الأمنية في حال اشتراك عناصر إجرامية داخل و خارج الوطن.
- صعوبة الكشف عن الشروع في الجرائم الإلكترونية.

المطلب الثاني : الطرق الكفيلة للحد من جرائم الإلكترونية

و لمكافحة الجريمة يجب رسم سياسات دولية تفرض عقوبات صارمة على مرتكبي جرائم الإنترنت، إذ يستلزم التدخل الوطني و الدولي نظراً للخطورة الجسيمة للأمر.

و كذلك الاعتماد على أساليب وتقنيات متطورة للتمكن من الكشف عن هوية مرتكب الجريمة والاستدلال.

كما يجب توعية الأفراد ونصحهم لماهية الجرائم الالكترونية و كل ما يترتب عليها من مخاطر و الحرص على الحفاظ على سرية المعلومات الخاصة بالعناوين الإلكترونية كالحسابات البنكية، والبطاقات الائتمانية وغيرها ، و تسليط الضوء على موضوع الجرائم المتصلة بالكمبيوتر و سبل مكافحتها، للحيلولة دون المزيد من انتشارها.

عدم الكشف عن كلمة السر نهائيا وتغييرها بشكل مستمر، مع تجنب تخزين الصور الخاصة بالأفراد على مواقع التواصل الاجتماعي وأجهزة الحاسوب.

تجنب تحميل أي برنامج مجهول المصدر و استمرارية تحديث برامج الحماية الخاصة بأجهزة الحاسوب.

و لا بد من التحسيس و التوعية و التعريف للعامة ، و نشر المعرفة عبر الإعلام حول هذه الجرائم و خصائصها و نشر الوعي حول خطورتها، و آليات مكافحتها.

و يجب إنشاء خطوط هاتفية للمواطنين تسمح لهم الإبلاغ عن هذه الجرائم حين اكتشافها إلى السلطات المعنية.

- و يبقى توضيح أهمية تطوير التشريعات الموجودة بما يواكب التطور التكنولوجي و ضرورة تنظيم الجرائم المستحدثة ، ضرورة حتمية لسد النقص في قانون العقوبات ، من حيث الصور الأخرى من الجرائم التي لم يتم تنظيمها في قوانيننا الجزائية، و الإجراءات الجزائية ، بما يتناسب مع خصوصية إجراءات الضبط ، إجراءات التحقيق، و تكييف الأفعال المرتكبة وطنيا ، و التعاون الدولي في مكافحة الجرائم المعلوماتية في ظل اتفاقيات دولية ، مع تسليط الضوء على التجارب الدولية في مكافحتها للجرائم الالكترونية.

خاتمة:

إن الجرائم الالكترونية ظاهرة بالغة الخطورة ، و إن احتمال تعرض الأشخاص أو المؤسسات لجريمة إلكترونية صارت مرتفعة جدا ، ذلك أن حجم الجريمة الالكترونية في تزايد مستمر، و عمق تأثيرها السلبي على المجتمع في تزايد مستمر هو الآخر.

و لقد أثارت هذه الجرائم تساؤلات كثيرة ، نظرا لجسامة أخطارها و خسائرها الفادحة و سرعة انتشارها ، حيث أصبح التعامل مع صور هذه الجرائم موضع اهتمام الجميع، و الاحساس بأن الكل معني بشكل أو بآخر بأخطار و عواقب الجرائم الإلكترونية.

فرغم وجود هذه النصوص القانونية ، فإنها لم تضع حد للأفعال المجرمة ، لأسباب ترجع تارة أن رجال العدالة لم يتعودوا بعد على تطبيق مثل هذه النصوص، و أن

النصوص القانونية في حد ذاتها لا تلم بجميع الجرائم الالكترونية. بالإضافة إلى ندرة القضايا المعروضة قضائيا في هذا المجال سواء بسبب استغلال الفراغ القانوني في هذا المجال ، أو بما أن الجريمة هي تقنية محضة فيمكن تجاوزها تقنيا أيضا بدون ترك دليل مادي يثبتها.

فالجريمة الإلكترونية تتمثل في كل سلوك غير قانوني من خلال استخدام الأجهزة الإلكترونية ، ينتج منه حصول المجرم على فوائد مادية أو معنوية .وأخيرا لا يمكن أن تكون تلك الجرائم بمنأى عن العقاب ولا بد أن يكون لدينا أجهزة تتعقب مثل تلك الجرائم وتكافحها بشكل لا تتعدى به على حرية الأشخاص ولكنها أيضا لا بد أن تكون على علم وبصيرة بكل ما يحدث ويشكل جرائم سواء جرائم جنائية أو جرائم تمس أمن الدولة ، وأمن الدولة بمعناها العام والواسع والذي يؤثر في الأفكار لدى الشباب أو نشر الأفكار الخاطئة أو حتى يهز الثقة بين الفرد وحكومته.

و عليه فصدور قوانين خاصة بالجرائم الإلكترونية و الردع القانوني و من أهم الحلول لمواجهة الظاهرة ذلك أنه ما تم خلقه تقنيا يمكن تجاوزه تقنيا أيضا، فيبقى الجزاء القانوني هو الحل الوحيد للقضاء على هذه الظاهرة التي استفحلت بشكل ملحوظ.

قائمة المراجع :

- أحمد خليفة الملط ، الجرائم المعلوماتية، دار الفكر الجامعي، القاهرة ، الطبعة الثانية 2006.
- ذكي ذكي أمين حسونة، جرائم الكمبيوتر و الجرائم الأخرى في مجال التكنولوجيا المعلوماتي، المؤتمر السادس للجمعية المصرية للقانون الجنائي، القاهرة، أيام 25-28 أكتوبر 1993.
- صالحة العمري، جريمة غسيل الأموال و طرق مكافحتها، مجلة الإجتهد القضائي، العدد الخامس، مخبر أثر الإجتهد القضائي على حركة التشريع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، د.س.ن.
- صغير يوسف، الجريمة المرتكبة عبر الأنترنت ، مذكرة ماجستير في قانون الأعمال، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو، 2013.
- عباس أبو شامة ، التعريف بالظواهر الإجرامية المستحدثة: حجمها، أبعادها، و نشاطها في الدول العربية، الندوة العلمية للظواهر الإجرامية المستحدثة و سبل مواجهتها، تونس ، أيام 29-30 جوان 1999.
- عبد العال الدريبي، الجريمة الالكترونية بين التشريع و القضاء في الدول الغربية، المركز العربي لأبحاث القضاء الالكتروني بتاريخ 01 مارس 2013.
- محمد الشوا، ثورة المعلومات و انعكاساتها على قانون العقوبات، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1994.
- محمد بن عبد الله بن علي المنشاوي، جرائم الانترنت في المجتمع السعودي، ماجستير في العلوم الشرطية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2003.
- Le rapport du conseil de l'Europe, 15,18 novembre 1976.

- Voir l'information nouvelle, mai 1976, N° 73.
- النصوص القانونية :
- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1996 ، ج.ر رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996، المعدل و المتمم بالقانون رقم 01-16 المؤرخ في 6 مارس 2016، ج.ر رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016 .
- الأمر 156-66، المؤرخ في 8 جوان 1966، المتضمن قانون العقوبات ، المعدل و المتمم.
- الأمر 05-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003، المتعلق بحقوق المؤلف و الحقوق المجاورة،
- الأمر 07-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 ، المتعلق ببراءات الاختراع.
- القانون 04-09 ، المؤرخ في 5 أوت 2009، المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال و مكافحتها .
- [1] محمد الشوا، ثورة المعلومات و انعكاساتها على قانون العقوبات، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1994 ،ص7.
- [2] أحمد خليفة الملط ، الجرائم المعلوماتية، دار الفكر الجامعي، القاهرة ، الطبعة الثانية 2006، ص 87.
- [3] ينظر المادة 2-أ من القانون 04-09 ، المؤرخ في 5 أوت 2009، المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال و مكافحتها، ج.ر المؤرخة في 16 أوت 2009، العدد 47.
- [4] ينظر القسم السابع مكرر ، المواد من 394 مكرر إلى 349 مكرر 7 من الأمر 156-66 المؤرخ في 8 جوان 1966، المتضمن قانون العقوبات، المعدل و المتمم.

[5] عبد العال الدريبي، الجريمة الالكترونية بين التشريع و القضاء في الدول الغربية، المركز العربي لأبحاث القضاء ألالكتروني بتاريخ 01 مارس 2013.

[6] عبد العال الدريبي، المرجع السابق.

[7] محمد بن عبد الله بن علي المنشاوي، جرائم الأنترنت في المجتمع السعودي، ماجستير في العلوم الشرطية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2003، ص 55.

[8] ينظر المادة 1/40 من دستور 1996، ج.ر رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996، المعدل و المتمم بالقانون رقم 01-16 المؤرخ في 6 مارس 2016، ج.ر رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016.

[9] عباس أبو شامة ، التعريف بالظواهر الإجرامية المستحدثة: حجمها، أبعادها، و نشاطها في الدول العربية، الندوة العلمية للظواهر الإجرامية المستحدثة و سبل مواجهتها، تونس ، أيام 29-30 جوان 1999، ص 20.

[10] صالحة العمري، جريمة غسيل الأموال و طرق مكافحتها، مجلة الإجتهد القضائي، العدد الخامس، مخبر أثر الإجتهد القضائي على حركة التشريع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، د.س.ن ، ص 179.

[11] صغير يوسف، الجريمة المرتكبة عبر الأنترنت ، مذكرة ماجستير في قانون الأعمال، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو، 2013، ص 45.

[12] أحمد خليفة الملط، المرجع السابق، ص 196.

[13] أحمد خليفة الملط، المرجع السابق، ص 184.

[14] ينظر المادة 2/44 من الدستور ، المرجع السابق.

[15] ينظر الأمر 05-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003، المتعلق بحقوق المؤلف و الحقوق المجاورة، و كذلك الأمر 07-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 ، المتعلق ببراءات الإختراع، ج.ر رقم 44 المؤرخة في 23 جويلية 2003.

[16] ينظر المادة 394 مكرر 2 من الأمر 66-156، المؤرخ في 8 جوان 1966، المتضمن قانون العقوبات ، المعدل و المتمم.

[17] ذكي ذكي أمين حسونة، جرائم الكمبيوتر و الجرائم الأخرى في مجال التكنولوجيا المعلوماتي، المؤتمر السادس للجمعية المصرية للقانون الجنائي، القاهرة، أيام 25-28 أكتوبر 1993، ص 471.

[18] Le rapport du conseil de l'Europe , 15,18 novembre 1976.

[19] أحمد خليفة الملط ، المرجع السابق، ص 175.

[20] محمد سامي الشوا، المرجع السابق، ص 82.

[21] Voir l'information nouvelle, mai 1976,, N° 73.

[22] ينظر المادة 350 من قانون العقوبات ، المرجع السابق.

[23] ينظر المادة 372 من قانون العقوبات ، المرجع السابق.

[24] ينظر المادة 376 من قانون العقوبات ، المرجع السابق.

[25] ينظر المادة 412 من قانون العقوبات ، المرجع السابق.

[26] ينظر المواد من 394 مكرر إلى 394 مكرر 7 المعدلة بالقانون 06-23 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006، المرجع السابق.

[27] المادة 394 مكرر.

[28] المادة 394 مكرر /2.

[29] المادة 394 مكرر /3.

[30] المادة 394 مكرر 1.

[31] المادة 394 مكرر 2.

[32] المادة 394 مكرر 4.

[33] المادة 394 مكرر 3.

[34] المادة 394 مكرر 5.

[35] المادة 394 مكرر 6.

[36] المادة 394 مكرر 7.

[37] حيث ينص الدستور في المادة 58 منه : " لا إدانة إلا بمقتضى قانون صادر قبل ارتكاب الفعل المجرم."

[38] ينظر المادة الأولى من قانون العقوبات ، المرجع السابق.

شبكات التواصل الاجتماعي والحراك السياسي بالمغرب: دراسة ميدانية

إعداد:

رضوان قطبي

– باحث في العلوم السياسية – المغرب

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على استخدامات طلاب الجامعات المغربية لشبكات التواصل الاجتماعي، وعلاقتها بالمشاركة في الحراك السياسي والجهادي الذي يشهده المغرب منذ 2011م. وقد استعان الباحث بالمنهج الوصفي، كما اعتمد على تقنية استمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات والمعلومات الخاصة بالدراسة، وتم اختيار العينة بأسلوب العينة العشوائية غير المنتظمة، كما تكونت عينة الدراسة من 400 مفردة. و توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثل أبرزها: في أن شبكات التواصل الاجتماعي ساهمت نسبيا في تحفيز الطلاب المغربية على المشاركة في الحراك السياسي الذي انخرط فيه المغرب بعد 2011م.

الكلمات المفتاحية: شبكات التواصل الاجتماعي- الحراك السياسي- طلاب الجامعات.

Social networks and political mobilization in Morocco

-A field study on a sample of university students-

Abstract:

This study aimed to investigate the role of social networking, to stimulate the Moroccans students to

participate in the activities of mass movement. The researcher used the descriptive approach and relied on the questionnaire as an instrument for data collection. The sample of the study, made up of 400 elements, was randomly chosen. Finally, the results showed that social networks are relatively contributed to the stimulation of Moroccan students to participate in political and popular mobilization.

Keywords: Social Networks – Moroccan students – political mobilization

مقدمة:

لقد أدت التطورات المتلاحقة التي عرفها حقل الإعلام والاتصال إلى إيجاد شكل جديد من الإعلام، تعددت تصنيفاته ومسمياته لدى المهتمين والمختصين والذين أطلقوا عليه: الإعلام الجديد، أو الإعلام الرقمي، أو الإعلام البديل، أو الإعلام الافتراضي. و الذي يشمل الشبكات الاجتماعية الافتراضية، والمدونات، والمنتديات الإلكترونية، والمجموعات البريدية، و مواقع الويب، وغيرها من الأشكال والأنواع المتعددة.

والمواقع، أن وسائل الإعلام الرقمية والاتصالات عبر الإنترنت، أصبحت أكثر انتشارا خاصة في حياة الشباب، فهم يتواصلون ويشاركون بالنص مع أصدقائهم من خلال هواتفهم الخلوية، والإنترنت، ومواقع الشبكات الاجتماعية، ومواقع تبادل ملفات الفيديو. وصارت هذه التكنولوجيا جزءا من حياة المراهقين والشباب في أقل من عقد من الزمن، ويبدو أن شباب اليوم في عصر يبحثون فيه عن الذات ويناضلون من أجل الاستقلال كما فعل أسلافهم ولكنهم يفعلون ذلك في ظل سياقات الاتصالات والصداقات واللعب والتعبير عن الذات^[1]. وتعد مواقع التواصل الاجتماعي من الوسائل الاتصالية الحديثة التي يتواصل من خلالها الملايين من مستخدمي شبكة الانترنت لا تفصل بينهم أية عوامل مثل السن أو النوع أو المهنة أو الجنسية، فهؤلاء تجمعهم ميول واهتمامات مشتركة، وهو ما يجعل الشباب أكثر تعرضا لهذه المواقع نظرا لإقبالهم المتزايد على استخدام التكنولوجيا الحديثة المتمثلة في هذه الشبكات أكثر من أي فئة أخرى، وذلك بسبب بعض العوامل النفسية والاجتماعية المتمثلة في رغبة الشباب في إقامة علاقات وصداقات مع الآخرين في مختلف دول العالم^[2].

و الحقيقة، أن الشبكات الاجتماعية، تمثل اليوم أهم ثورة إلكترونية عرفت البشرية في مجال التواصل الاجتماعي والتفاعل الدائم بين أعضاء البنى الاجتماعية، ليكونوا بناءً إلكترونيًا تفاعليًا يحقق لهم أسرع الطرق للتواصل و أبسطها لتلبية حاجاتهم و رغباتهم، والتي تتراوح بين الحاجة إلى المعرفة والوصول إلى المعلومة الجديدة، أو الاتصال، أو الانتماء، أو الترفيه و يبدو أن من أشهر الشبكات الاجتماعية وأكثرها

جماهيرية، هناك الفيسبوك والتويتر، حتى وصل الأمر لاستخدامها كوسيلة سياسية تسهم في الحراك السياسي والاجتماعي لدول العالم [3].

-أهمية الدراسة:-

تكمن أهمية هذه الدراسة في ندرة الأبحاث والدراسات الأكاديمية، التي تناولت الدور الذي لعبه الأنترنت بشكل عام وشبكات التواصل الاجتماعي بشكل خاص، في حفز المواطنين المغاربة على المشاركة في فعاليات الحراك السياسي و الجماهيري. وتزداد أهمية هذه الدراسة لكونها تعكس آراء شريحة اجتماعية ممثلة بالطلبة الجامعيين. كما أن هذه الدراسة من شأنها أن توفر رؤية علمية موضوعية، للوقوف على دور هذه الشبكات في الحراك السياسي والجماهيري المغربي، وذلك من خلال توفيرها للنتائج العلمية المتعلقة بهذا الجانب.

-أهداف الدراسة:-

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة الدور الذي تقوم به مواقع التواصل الاجتماعي في حفز المواطنين المغاربة على المشاركة في الحراك السياسي الذي يعرفه المغرب منذ دستور يوليو 2011، وذلك من خلال طلاب الجامعات المغربية . كما تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1-الوقوف على مدى استخدام طلاب الجامعات لشبكات التواصل الاجتماعي من عدمها.

2-التعرف على أسباب ودوافع استخدام طلاب الجامعات لشبكات التواصل الاجتماعي.

3-معرفة مدى مشاركة طلاب الجامعات في الحراك السياسي، من خلال شبكات التواصل الاجتماعي.

4-التعرف على موضوعات الحراك السياسي، التي يشارك بها طلاب الجامعة، من خلال شبكات التواصل الاجتماعي.

• معرفة الدور الذي قامت به شبكات التواصل الاجتماعي في الحراك الجماهيري والسياسي بالمغرب بشكل عام من وجهة نظر طلاب الجامعة.

-مشكلة الدراسة :

لقد برز النضال السياسي الافتراضي أو الإلكتروني، في المغرب، عبر شبكات التواصل الاجتماعي بحدّة بعد صدور دستور يوليوز 2011، حيث قام نشطاء الفيسبوك بمجموعة من الفعاليات النضالية أبرزها : الحملة الوطنية للمطالبة بإلغاء مهرجان موازين، التنسيق الوطنية للمطالبة بفتح دور القرآن، شباب مغربي ضد الفساد والاستبداد، مجموعة مقاطعة المنتجات الصهيونية ومناهضة التطبيع، صفحة القانون الجنائي لن يمر، صفحة لا للمدونة الرقمية، وكذلك صفحة لا للعفو على مغتصب الأطفال؛ فقد نجح نشطاء الفيسبوك على الشبكة وبالاحتجاجات الضخمة بالرباط والدار البيضاء في دفع الملك إلى التراجع عن قرار العفو، بالتزامن مع إعفائه لمدنوب إدارة السجون وفتح تحقيق حول تعنيف المتظاهرين المعتصمين بالشوارع لهذه الغاية. كل هذه المواقع والصفحات إنما تبين اللجوء المتزايد لـ "الناشطين الافتراضيين" للشبكات الاجتماعية، إما للتنديد بسلوك مشين، أو الاعتراض على قرار غير سليم، أو التشهير بسياسات بحاجة إلى تقويم^[4].

و تأسيسا على ما سبق، فإن مشكلة هذه الدراسة تتحدد في التعرف على طبيعة الدور الذي لعبته شبكات التواصل الاجتماعي، في حفز طلاب الجامعات المغربية على المشاركة في فعاليات الحراك الجماهيري والسياسي الذي انخرط فيه المواطنون المغربية منذ دستور يوليوز 2011م.

-أسئلة الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما أسباب ودوافع استخدام طلاب الجامعات المغربية لشبكات التواصل الاجتماعي؟
2. ما مدى مشاركة طلاب الجامعات المغربية في الحراك الجماهيري والسياسي عبر شبكات التواصل الاجتماعي؟
3. ما الأساليب التي يستخدمها طلاب الجامعات المغربية في المشاركة بموضوعات الحراك السياسي و الجماهيري عبر شبكات التواصل الاجتماعي؟
4. ما الدور الذي قامت به شبكات التواصل الاجتماعي في الحراك الجماهيري والسياسي بالمغرب بشكل عام من وجهة نظر الطلاب المغربية ؟

-فرضية الدراسة:-

لقد فتحت شبكات التواصل الاجتماعي المجال على مصراعيه للأفراد والتجمعات والتنظيمات بمختلف أنواعها، لإبداء آرائهم ومواقفهم في القضايا والموضوعات التي تهمهم بحرية غير مسبقة^[5]، و في هذا السياق نفترض ما يلي:

1. تختلف استخدامات طلاب الجامعات المغربية لشبكات التواصل الاجتماعي والمشاركة في الحراك السياسي تبعاً لاختلاف العوامل الديمغرافية (النوع، العمر، الانتماء الحزبي، الكلية)
2. ساهمت شبكات التواصل الاجتماعي في تحفيز طلاب الجامعات المغربية على المشاركة في الحراك السياسي الذي يعرفه المغرب منذ دخول دستور 2011 حيز التنفيذ.

-مفاهيم الدراسة:-

*شبكات التواصل الاجتماعي: شبكات اجتماعية تفاعلية تتيح التواصل لمستخدميها في أي وقت، ومن أي مكان، وقد ظهرت على شبكة الإنترنت منذ سنوات قليلة وغيرت في مفهوم التواصل والتقارب بين الشعوب، واكتسبت اسمها الاجتماعي من كونها

تفرز العلاقات بين أبناء المجتمع الإنساني، وتعدت في الآونة الأخيرة وظيفتها الاجتماعية لتصبح وسيلة من وسائل النضال السياسي السلمي والحضاري، وأصبحت بمثابة سلاح قادر على المساهمة في التغيير السياسي ونشر قيم الديمقراطية وترسيخ فلسفة حقوق الإنسان، وأبرز تلك المواقع الاجتماعية: (الفيس بوك، تويتر، يوتيوب).

*الحراك السياسي المغربي :ويقصد به جميع الفعاليات النضالية التي نظمها المواطنون المغربية منذ بدأ العمل بدستور يوليو (2011)، والتي تشتمل على المسيرات الاحتجاجية والتضامنية والوقفات الاحتجاجية وإصدار البيانات التضامنية والتنديدية والتعليق على القضايا والأحداث السياسية الوطنية والإقليمية والدولية.

*طلاب الجامعات المغربية :ويقصد بهم مجموع طلاب الجامعات والمعاهد العليا التابعة لمؤسسات التعليم العالي.

1-الانترنت و تحفيز المشاركة السياسية:

يعرف علماء السياسة المشاركة السياسية، بكونها كل الأنشطة الإدارية التي يقوم بها المواطن بهدف التأثير في القرارات والسياسات التي يتخذها المسؤولين، وتشمل هذه الأنشطة التصويت ومتابعة الأمور السياسية والدخول مع الغير في مناقشات سياسية وحضور ندوات ومؤتمرات عامة أو المشاركة في الحملة الانتخابية بالمال والدعاية، والانضمام على جماعات المصالح والانخراط في عضوية الأحزاب والاتصال بالمسؤولية والترشيح للمناصب العامة وتقلد المناصب السياسية كما تتضمن أساليب التظاهر والإضراب والاحتجاج^[6].

غير أن هذه المشاركة لم تعد مقتصرة على الأساليب التقليدية فقط، " فقد أثار ظهور الانترنت على الساحة السياسية تحولات عميقة على مستوى المفاهيم التقليدية المؤسسة للسياسة فكرا وفعلا من قبيل: السيادة الشعبية، و الديمقراطية المباشرة، و المساواة، والمواطن الكوني، والتصويت الإلكتروني، والتفاعلية^[7] " ، بالإضافة إلى النضال والاحتجاج والتظاهر. وقد برز دور الشبكات الاجتماعية والانترنت عموما

في الحراك الاجتماعي والسياسي الذي شهدته المنطقة العربية، حيث تم تدشين العديد من الصفحات على الفيسبوك التي تدعو إلى الثورات داخل عدد من الدول العربية مثل: صفحة الثورة المصرية والسورية والليبية واليمنية، واختلفت تأثيرات هذه الصفحات في الشارع العربي حسب طبيعة تعامل النظام السياسي مع الحراك الشبابي على الأرض^[8].

وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الباحثين أكدوا ابتداء من سنوات السبعينات أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال تدعم الديمقراطية بشكل إيجابي، كما شدد آخرون خلال سنوات الثمانينيات على دورها في دفع الأنظمة الديمقراطية نحو مزيد من التداول والمشاركة المباشرة للمواطنين في الحياة السياسية، وهكذا في إطار أزمة الديمقراطية التمثيلية التي تعرفها المجتمعات الغربية، ومع انتشار الانترنت وازدياد استعمالها وسهولة الوصول إليها، ارتفعت التوقعات الجديدة التي تشير إلى أن الإعلام الجديد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة تقدم وسيلة للتواصل يمكن الوثوق بها تضمن قدرات تخزين للمعلومات، وتقلل من تكاليف عمليات الاتصال، وبالتالي يمكن أن تساهم في فعالية المسار السياسي والأداء الحكومي^[9]. وخير شاهد على ذلك، ما وقع في إسبانيا سنة 2004، فقد مثلت المظاهرات التي عرفت إسبانيا في 13 مارس 2004، عقب تفجيرات مدريد الإرهابية تحدياً مهماً للبحث في ميدان التواصل السياسي، حيث تم اللجوء لأول مرة في إسبانيا، إلى تكنولوجيا الاتصال (الأنترنت) من أجل تنظيم العصيان المدني السلمي ومطالبة الحكومة بكشف الحقيقة^[10].

2- الدراسة الميدانية:

• -نوع الدراسة ومنهجها:

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية، التي تقوم على رصد ومتابعة دقيقة لظاهرة أو حدث بطريقة كمية أو نوعية في فترة زمنية^[11]، ومن ثم تحليلها وتفسيرها وصولاً إلى حقائق دقيقة، كما تعتمد هذه الدراسة على المنهج الكمي.

• مجتمع الدراسة وعينتها:

تكوّن مجتمع الدراسة من طلاب الجامعات المغربية (المغاربة)، على اعتبار أن هذه الشريحة الاجتماعية المغربية، تهتم بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحلية وتتفاعل مع القضايا الوطنية والإقليمية و الدولية. وقد تشكلت العينة من 400 مفردة تنتمي لأربع كليات جامعية تابعة لجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس و هي كليات : الآداب والعلوم الإنسانية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، كلية العلوم ، وكلية الطب، حتى تكون عينة ممثلة للنظام التعليمي في المغرب في مرحلة التعليم العالي بمختلف أنواعه: حيث تمثل فئة طلبة الشعب العلمية والأدبية والقانونية (الأقطاب الثلاثة التي يقوم عليها التعليم العالي بالمغرب).

توصيف عينة الدراسة:

• حدود الدراسة :تمثلت حدود الدراسة الحالية فيما يلي:

- الحدود الموضوعية: حيث تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على الموضوعات والقضايا التي تعالجها الدراسة، وهي استخدام مواقع الشبكات الاجتماعية، وعلاقته بتحفيز طلاب الجامعات المغربية على المشاركة في الحراك السياسي والجهادي الذي يعرفه المغرب منذ 2011م.

- الحدود الزمنية: وتمثلت في الفترة 2016/05/01 إلى 2016/05/30. (المدى الزمني لتطبيق استمارة الاستبيان).

• أدوات جمع البيانات :تم جمع بيانات الدراسة الحالية من خلال أداة الاستبيان.

حيث أن الاستبيان قادر على استثارة الأفراد المبحوثين بطريقة منهجية للحصول منهم على أفكار وآراء معينة في إطار البيانات المرتبطة بموضوع البحث وأهدافه.

• إجراءات تطبيق الاستبيان:

-اختار الباحث الطريقة العشوائية غير المنتظمة من بين طلاب الجامعات المغربية بمدينة فاس.

وضع الباحث في الاعتبار أن يكون تطبيق الاستبيان على عدد يزيد عن الأعداد المطلوبة بنسبة 20% احتياطياً؛ لاحتمال وجود استمارات غير صحيحة فيمكن استبعادها.

-وزع الباحث الاستبيانات، و أوضح للمبحوثين تعليمات الإجابة على كل جزء من أجزائه.

تم التطبيق في الفترة من 2016/05/01 و حتى 2016/05/30.

• أداة الدراسة:

اعتمد الباحث على الاستمارة كأداة أساسية لجمع المعلومات من أفراد العينة، الذين يمثلون طلاب الجامعات المغربية في مدينة فاس، على اعتبار أن هذه الأداة توفر قدراً جيداً من الموضوعية العلمية بعيداً عن التحيز.

3-تحليل النتائج وتفسيرها:

جدول رقم (1)

1-توصيف مجتمع الدراسة:

%	التكرارات	البدائل	البدائل والتكرارات
			المتغير
50	200	ذكر	الجنس

	أنثى	200	50
	المجموع	300	100
السن	18-24	130	32.50
	25 – 29 عاما	120	30
	30 – 34 عاما	80	20.00
	35 فأكثر	70	17.50
	المجموع	400	100
الكلية	الطب	50	12.50
	العلوم والتقنيات	100	25
	الحقوق	120	30
	الآداب	130	32.50
	المجموع	400	100
الانتماء الحزبي	منتسباً حزبياً	45	11.25
	غير منتسب	355	88.75
	المجموع	400	100

تشير بيانات الجدول رقم (2) إلى أن (50 %) من أفراد العينة هم من الذكور، وما نسبته (50 %) أيضاً من الإناث، وأن نسبة الذين تقل أعمارهم عن (25) عاماً بلغت (32.50 %)، أما الذين تراوحت أعمارهم ما بين (25-29) عاماً فقد بلغت نسبتهم (30 %)، فيما بلغت نسبة الذين تراوحت أعمارهم ما بين (30-34) عاماً حوالي (20.00 %)، في حين فإن نسبة الذين فاقت أعمارهم 35 عاماً فقد بلغت (17.50 %) وتعود هذه النسب لكون أن الدراسة الجامعية تتم غالباً في الفترة الممتدة ما بين 18-30 عاماً. وفيما يتعلق بكلية الدراسة، فيشير الجدول أعلاه إلى أن نسبة أفراد العينة المنتسبين لكلية الآداب بلغت حوالي (32.50 %)، ثم كلية الحقوق بنسبة

(30%)، فكلية العلوم والتقنيات بنسبة (25 %)، وأخيراً كلية الطب بنسبة (12.50 %). وبخصوص الانتماء الحزبي، فقد بلغت نسبة أفراد العينة المنتمية حزبياً حوالي (11.25%)، فيما بلغت نسبة غير المنتمين (88.75%).

2- مدى استخدام أفراد العينة لشبكات التواصل الاجتماعي:

استعان الباحث بهذا التساؤل، لمعرفة مدى استخدام الطلاب المغاربة لشبكات التواصل الاجتماعي، ومدى إقبالهم عليها كوسيلة اتصال جديدة تتيح لهم التواصل والتعارف ومبادلة الآراء ومعرفة الأخبار المختلفة.

يتضح لنا أن: نسبة 90 % من أفراد العينة يستخدمون مواقع الشبكات الاجتماعية (360 مفردة)، ونسبة 10 % منهم لا يستخدمونها (40).

3- دوافع استخدام أو عدم استخدام أفراد العينة لشبكات التواصل الاجتماعي:

أسباب عدم استخدام الطلاب لشبكات التواصل الاجتماعي

الجدول رقم (2)

الأسباب	ك	%
يتعرف المستخدم على أشخاص غير أسوياء عبر تلك المواقع	5	12.50
هذه المواقع تروج للإشاعات المغرضة و تشويه سمعة الآخرين	10	25
يتم استغلال هذه المواقع وفقاً لدوافع استغلالية تؤدي إلى انتشار الفضائح	12	30
تحتوي هذه المواقع دعاوى تحريض تسعى لنشر الفتن بين أبناء الوطن	13	32.50

المجموع	40	100

تشير بيانات الجدول رقم (2)، إلى أن طلاب الجامعات الذين لا يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي والذين بلغ عددهم (40) فرداً بما نسبته (10 %): يعتبرون أن هذه المواقع تحوي دعاوى تحريضية تسعى لنشر الفتن بين أبناء الوطن وبما نسبته (32.50%) في المرتبة الأولى، تلاه في المرتبة الثانية، أنه يتم استغلال هذه المواقع وفقاً لدوافع استغلالية تؤدي إلى انتشار الفضائح وبما نسبته (30%)، ثم لأن هذه المواقع تروج للإشاعات المغرضة وتشوه سمعة الآخرين بنسبة (25.25%)

وأخيراً، لأن المستخدم يتعرف على أشخاص غير أسوياء عبر تلك المواقع بما نسبته (12.50%)،

دوافع استخدام الطلبة لشبكات التواصل الاجتماعي

الجدول رقم (3)

الدوافع	ك	%
لأنها تتيح الفرصة للتعبير عن الآراء بحرية	121	33.61
التواصل مع الأصدقاء والأقارب وتكوين صداقات وعلاقات جديدة	79	21.94
التسلية والترفيه في مواقع التسلية	33	09.17
لأنها تنمي المهارات الشخصية والحياتية والتعامل مع الآخرين	27	07.50
لأنها تتيح للمستخدم مناقشة قضايا المجتمع مع الآخرين	80	22.22
لأنها تنفس عن الذات	17	04.72

أخرى	3	0.83
المجموع	360	100

تشير بيانات الجدول رقم (3)، إلى أن دافع “لأنها تتيح الفرصة للتعبير عن الآراء بحرية” جاء في مقدمة الأسباب التي تدفع الطلاب المغاربة للمشاركة في شبكات التواصل الاجتماعي، إذ حصل على ما نسبته (33.61%)، تلاه دافع “لأنها تتيح للمستخدم مناقشة قضايا المجتمع مع الآخرين” بما نسبته (22.22%)، وفي المرتبة الثالثة دافع “التواصل مع الأصدقاء والأقارب وتكوين صداقات وعلاقات جديدة بنسبة (21.94%)، ثم دافع “التسلية والترفيه في مواقع التسلية التي توفرها هذه المواقع بما نسبته (9.17%)، ولأنها تنمي المهارات الشخصية والحياتية والتعامل مع الآخرين بنسبة (7.50%)، وكذلك لأنها تنفّس عن الذات في بما نسبته (4.72%)، وأخيراً دوافع أخرى بما نسبته (0.83%). تظهر هذه النتائج أن أهم دوافع استخدامات الطلاب المغاربة لشبكات التواصل الاجتماعي تمثلت في حرية التعبير عن الآراء، ومناقشة قضايا المجتمع، وذلك لتوفر مساحات واسعة للتعبير والتواصل لعدم وجود أي نوع من الرقابة على الآراء التي يطرحها المشاركون في هذه المواقع، عكس وسائل الإعلام التقليدية.

3- ترتيب شبكات التواصل الاجتماعي الأكثر تفضيلاً لدى الطلبة الجامعيين:

استعان الباحث بهذا التساؤل لمعرفة شبكات التواصل الاجتماعي التي تحظى باهتمام وتفضيل الطلاب المغاربة.

الجدول رقم (4)

%	ك	شبكات التواصل الاجتماعي
75	270	الفيس بوك
13.89	50	تويتر
06.11	22	امستغرام
05	18	أخرى
100	360	المجموع

يتضح لنا أن: أهم مواقع التواصل الاجتماعي الأكثر تفضيلاً هي: موقع فيس بوك ((Facebook)) بما نسبته (75 %)، يليه موقع تويتر بما نسبته (13.89 %)، ثم امستغرام بما نسبته (06.11 %)، وأخيراً شبكات أخرى مثل: لنكدن ومايسبيس بما نسبته (5 %). و تشير هذه النتيجة إلى أن المبحوثين يفضلون موقع الفيس بوك لأنه لا يقتصر على نوع واحد من المحتوى بل أنه يجمع ما بين الصور ومقاطع الفيديو والكتابات أو التعليقات وهو بذلك يوفر فرصاً مختلفة للمبحوثين للمشاركة.

4. الوقت الذي يقضيه أفراد العينة في استخدام شبكات التواصل الاجتماعي

الجدول رقم (5)

الوقت	ك	%
أقل من 3 ساعات يومياً	190	52.78
من 3 – 5 ساعات يومياً	100	27.78
أكثر من 5 ساعات يومياً	70	19.44
المجموع	360	100

توضح بيانات الجدول رقم (5) أن (52.78%) من الطلاب يقضون أقل من 3 ساعات يومياً في استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، وأن ما نسبته (27.78%) يقضون ما بين 3 – 5 ساعات يومياً، فيما بلغت نسبة الذين يستخدمون هذه الشبكات الاجتماعية أكثر من 5 ساعات (19.44%). هذا يدل على أن الطلاب المغاربة يقبلون على استخدام شبكات التواصل الاجتماعي بكثرة، وأن هذه الشبكات لها دور في حياتهم الشخصية والاجتماعية نظراً لطبيعة الأوقات التي يقضونها في استخدامها، مما يعني أن هذه المواقع تقدم خدمات متنوعة تحظى بإقبال الشباب عليها. وقد استحوذت الفئة العمرية من 18 سنة إلى 29 سنة على الحصة الأكبر في حجم التردد على شبكات التواصل الاجتماعي. ويبين الجدول رقم (6) هذه النتائج:

الجدول (رقم 6)

الوقت	ك	%
من 3-5 ساعات	98	98
أكثر من 5 ساعات	66	94.30

حيث أن نسبة 98% ممن يقضون مدة تتراوح ما بين 3-5 ساعات ونسبة 94.30% ممن يقضون مدة تتجاوز 5 ساعات يومياً ينتمون للفئة العمرية 18-29 سنة. وترجع هذه النتائج إلى كون هذه الفئة العمرية أكثر حرصاً على استخدام التكنولوجيا في التواصل والحوار و البحث عن المعلومة.

5- أهم الموضوعات التي يفضل الطلاب مناقشتها عبر شبكات التواصل الاجتماعي:

استخدم الباحث هذا التساؤل لمعرفة أهم الموضوعات التي يفضل طلاب الجامعات مناقشتها والتحدث فيها عبر شبكات التواصل الاجتماعي وذلك لمعرفة موقع الموضوعات المتعلقة بالحراك السياسي وأهميتها بين هذه الموضوعات والتي جاءت في ترتيب متقدم.

الجدول رقم (7)

المواضيع المناقشة	ك	%
الاجتماعية	94	26.11
الحقوقية	75	20.83
السياسية	86	23.89
العلمية والثقافية	80	22.22
مواضيع أخرى	25	06.94
المجموع	360	100

يتضح لنا أن: أهم الموضوعات التي يفضل الطلاب مناقشتها عبر شبكات التواصل الاجتماعي هي: الموضوعات الاجتماعية بما نسبته 26.11 %، ثم الموضوعات السياسية بما نسبته 23.89 % في الترتيب الثاني، وحلت الموضوعات العلمية والثقافية في الترتيب الثالث بما نسبته 22.22 %، ثم جاءت الموضوعات الحقوقية بما نسبته 20.83 %، وأخيراً مواضيع أخرى: والتي تركزت أساساً حول الرياضة، بنسبة 06.94 %.

ومما سبق، يتضح حصول الموضوعات الاجتماعية والسياسية والحقوقية على نسبة عالية من اهتمامات الطلاب الجامعيين المغاربة. وهذا يدل على أن الشئون السياسية وما يتعلق بها أصبحت تحتل مكانة متقدمة في ترتيب أولويات اهتمام طلاب الجامعات. "حيث أصبحت مفردات مثل المدونات « **blogs** »، والفيس بوك «

« facebook »، واليوتوب « youtube » من الألفاظ الشائعة في مجال العمل السياسي في العديد من دول العالم.^[12]

6- أشكال تفاعل الطلاب مع الآخرين عبر شبكات التواصل الاجتماعي

الجدول رقم (8)

أشكال التفاعل	التكرار	%
تقاسم المعلومات والأخبار والفيديوهات	180	20.50
مناقشة جماعية داخل المجموعات	120	13.67
مناقشة جماعية مفتوحة مع الجميع	182	20.73
تعليقات	280	31.90
رسائل محادثة (شات)	90	10.25
أشكال أخرى	26	02.96
المجموع*	878	100

*سمح لأفراد العينة باختيار أكثر من إجابة.

وفيما يتعلق بأشكال تفاعل طلاب الجامعة مع الآخرين عبر شبكات التواصل الاجتماعي، فقد أظهرت النتائج أن (31.90 %) من الطلاب يلجؤون إلى التعليقات، وما نسبته (20.73 %) يستخدمون المناقشة الجماعية المفتوحة، في حين يستخدم (20.50 %) تقاسم المعلومات والأخبار والفيديوهات، وما نسبته (13.67 %) يعتمدون على المناقشات الجماعية داخل المجموعات، بينما (10.25 %) يلجؤون لرسائل المحادثة (شات) للرسائل البريدية، أما 02.96 % يستخدمون أشكالاً أخرى للتفاعل. على العموم، تظهر النتائج أن طلاب الجامعات يستخدمون أشكال التفاعل

المباشرة مع الآخرين بالدرجة الأولى، والتي تتيح تبادل الآراء وتنسيق المواقف، والتحفيز على المشاركة المدنية والسياسية الفاعلة.

7- مشاركة الطلاب في الحراك السياسي من خلال شبكات التواصل الاجتماعي

جدول رقم (8)

المتغير	ك	%
دائماً	65	18.06
أحياناً	135	37.50
نادراً	106	29.44
لا أشترك	54	15
المجموع	360	100

بالنسبة لمشاركة طلاب الجامعات في الحراك السياسي، الذي يطالب بتوسيع هامش الحريات والحقوق وتعزيز المكتسبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المغرب، عبر شبكات التواصل الاجتماعي. تشير بيانات الجدول رقم (8) إلى أن (37.50 %) من الطلاب يشاركون أحياناً، وما نسبته (29.44 %) من الطلبة يشاركون نادراً، و (18.06 %) يشاركون دائماً، فيما بلغت نسبة الذين لا يشاركون حوالي (15.15 %).

تفيد النتائج أن ما نسبته (85 %) من الطلاب يشاركون في الحراك الجماهيري عبر شبكات التواصل الاجتماعي، مما يعكس طبيعة الاهتمام والتفاعل الذي يوليه طلاب الجامعات لموضوعات الحراك الجماهيري. كما تدل النتائج على "أن الانترنت أصبح يستخدم في تنظيم حملات تأخذ شكل التأييد أو الاحتجاج على سياسات أو تصرفات

معينة، كما يستخدم في تعبئة الشباب في العديد من القضايا المتعلقة بالحريات والحقوق العامة.^[13]

8- العلاقة بين السمات الديموغرافية للطلاب والمشاركة في الحراك السياسي من خلال شبكات التواصل الاجتماعي

وحول العلاقة بين السمات الديموغرافية للطلبة الجامعيين، والمشاركة في الحراك السياسي عبر شبكات التواصل الاجتماعي، تشير البيانات إلى عدم وجود علاقة إحصائية دالة. ويعزو الباحث ذلك إلى ما تتميز به شبكات التواصل الاجتماعي من سمات تتمثل بتعددية الآراء ومناقشة القضايا الجماهيرية بدرجة كبيرة من الحرية، وأن إتاحة هذه المواقع الفرصة للتعليق وإبداء الآراء في القضايا المثارة، ساعد في جذب الجمهور نحو مضامين هذه المواقع دون تمييز بين ذكور وإناث، أو أصحاب الفئات العمرية المختلفة وأيضاً بين من ينتمون حزبياً أو من لا ينتمون.

وعموماً، تعد مواقع التواصل الاجتماعي من الوسائل الاتصالية الحديثة التي يتواصل من خلالها الملايين من مستخدمي شبكة الانترنت لا يفصل بينهم أية عوامل مثل السن أو النوع أو المهنة أو الجنسية، فهؤلاء تجمعهم ميول واهتمامات مشتركة وهو ما يجعل الشباب أكثر تعرضاً لهذه المواقع، نظراً لإقبالهم المتزايد على استخدام التكنولوجيا الحديثة المتمثلة في هذه الشبكات أكثر من أي فئة أخرى وذلك بسبب بعض العوامل النفسية والاجتماعية المتمثلة في رغبة الشباب في إقامة علاقات وصادقات مع الآخرين في مختلف دول العالم.^[14]

-أهم النتائج:-

وفيما يلي أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

1- أظهرت نتائج الدراسة استخدام طلاب الجامعات المغربية لشبكات التواصل الاجتماعي بشكل كبير؛ وهذا بدوره أدى إلى تكوين المجموعات والعلاقات بين

مختلف الطلاب وتقاسم الأخبار والمعلومات، أي أنها أصبحت وسيلة إعلام اجتماعي وسياسي جديدة، لها دورها السياسي الذي لا يمكن تجاهله أو تبخيسه.

2- تشير نتائج الدراسة إلى أن نسبة عالية من شباب مجتمع الدراسة تستخدم شبكات التواصل الاجتماعي، وجاء موقع (فيس بوك) في الترتيب الأول، باعتباره أفضل مواقع التواصل الاجتماعي لدى الشباب وذلك بنسبة 75 %، يليه (تويتر) بنسبة 13.89 %، وهو ما يؤكد أن موقع (فيس بوك) كان له تأثير كبير على الحراك السياسي والاجتماعي للطلاب المغاربة.

3- جاءت الموضوعات الاجتماعية والسياسية والحقوقية في مقدمة الموضوعات التي يفضل الطلاب مناقشتها عبر مواقع التواصل الاجتماعي؛ وهذا يرجع إلى طبيعة المرحلة السياسية التي يعيشها المجتمع المغربي المتميزة أساساً بإصدار دستور يوليوز 2011 م، وتشكيل حكومة سياسية ذات أغلبية برلمانية، بقيادة الحزب المتصدر لنتائج الانتخابات و طبقاً لنتائج الانتخابات التشريعية.

4- تشير نتائج الدراسة إلى تنوع دوافع استخدام الطلاب لشبكات التواصل الاجتماعي، حيث جاء دافع إتاحة الفرصة للتعبير عن الآراء بحرية في المرتبة الأولى، وهذا يرجع إلى أن الاهتمامات المتعلقة بتوسيع مساحات الحرية والحقوق لدى الطلبة أصبحت تحتل مكانة متقدمة في استخدامهم لشبكات التواصل الاجتماعي.

5- تفيد النتائج أن ما نسبته (85 %) من الطلاب يشاركون في الحراك الجماهيري والسياسي عبر شبكات التواصل الاجتماعي، مما يعكس طبيعة الاهتمام والتفاعل الذي يوليه الطلاب لموضوعات الحراك الجماهيري والسياسي.

التوصيات:

تعد الجامعات و مؤسسات التعليم العالي، من أكثر المؤسسات المجتمعية المغربية اهتماماً وتفاعلاً مع القضايا والشؤون العامة، الأمر الذي يدعو القائمين عليها إلى

تشجيع المنتسبين إليها على مواكبة التطور التكنولوجي وثورة الإعلام والاتصال، وذلك باستخدام شبكات التواصل الاجتماعي استخداماً صحيحاً وإيجابياً، نظراً لأهمية الدور الذي باتت تلعبه هذه الشبكات في العديد من المجالات الحياتية وخاصة موضوع المشاركة السياسية والمدنية الفاعلة.

-إجراء دراسات مماثلة على مجتمعات مختلفة تتجاوز طلاب الجامعات وتضم كل فئات الشباب المغاربة، وكذلك إجراء دراسات مقارنة على المجتمعات العربية وخاصة تلك التي تعرف حراكاً سياسياً ملحوظاً.

-يجب على الأحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني من قبيل: النقابات، و منظمات حقوق الإنسان، والجمعيات الخيرية، أن تستثمر شبكات التواصل الاجتماعي في تواصلها مع أعضائها ومناصريها، وفي حملاتها الانتخابية والسياسية والتطوعية.

قائمة المراجع:المراجع العربية:-الكتب:

-أحمد سعيد تاج الدين، الشباب والمشاركة السياسية، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، 2010.

-عبد الناصر فتح الله، صفقوا الخطبة الزعيم ، الاتصال السياسي في المغرب ، الرباط مطابع أمبريال ، 2002.

-عليان، ربحي مصطفى وغنيم، محمد عثمان ، مناهج وأساليب البحث العلمي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

-منى محمود عليوة : المشاركة السياسية – موسوعة الشباب السياسية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام، القاهرة، 2000م.

-محمد بنهلال، الإعلام الجديد ورهان تطوير الممارسة السياسية : تحليل لأهم النظريات والاتجاهات العالمية والعربية، مؤلف جماعي ” الإعلام وتشكيل الرأي العام وصناعة القيم ” مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل، العدد 69، ط1 ، بيروت ، نونبر، 2013.

الرسائل العلمية:

-علياء سامي عبد الفتاح دور وسائل الاتصال الحديثة في تشكيل العلاقات الاجتماعية لدى الشباب الجامعي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2007م.

المجلات العلمية:

-عادل عبد الصادق، الفضاء الإلكتروني في موجات التغيير في العالم العربي: دراسة في السياق المحلي والعالمية، قضايا استراتيجية، المركز العربي لأبحاث الفضاء الإلكتروني، يناير 2015.

-يحيى اليحياوي، الشبكات الاجتماعية والمجال العام بالمغرب: مظاهر التحكم والدمقرطة، مركز الجزيرة للدراسات، 08 نونبر 2015، دراسة منشورة على الرابط التالي :

<http://studies.aljazeera.net/ar/mediastudies/2015/11/201511885144375848.html>

. البحوث و المؤتمرات العلمية:

-حسن، أشرف جلال، أثر شبكات العلاقات الاجتماعية التفاعلية بالإنترنت ورسائل الفضائيات على العلاقات الاجتماعية والاتصالية للأسرة المصرية والقطرية، المؤتمر العلمي الأول "الأسرة والإعلام وتحديات العصر"، الجزء الثاني، فبراير، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2009.

. المراجع الأجنبية:

-Boyd Danah, and Ellison Nicole, "Social Network Sites: Definition, History, and Scholarship", journal of computer mediated communication, 13 (1),2007.

-Dewdney Andrew, and Ride Peter, The new media handbook, London, routeledge, 2006.

-Oscar Garcia Luengo , « E. Activism ; new Media and Political Participation in Europe, » Confines (2/4 Agosto-Diciembre 2006.

[1] علياء سامي عبد الفتاح دور وسائل الاتصال الحديثة في تشكيل العلاقات الاجتماعية لدى الشباب الجامعي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2007م.

[2] Boyd Danah, and Ellison Nicole, "Social Network Sites: Definition, History, and Scholarship", journal of computer mediated communication, 13 (1), 2007, p: 26.

[3] Dewdney Andrew, and Ride Peter, The new media handbook, London, routeledge, 2006, p: 210.

[4] يحيى اليحياوي، الشبكات الاجتماعية والمجال العام بالمغرب: مظاهر التحكم والدمقرطة، مركز الجزيرة للدراسات، 08 نونبر 2015، ص: 13-14. دراسة منشورة على الرابط التالي :
<http://studies.aljazeera.net/ar/mediastudies/2015/11/201511885144375848.html>

[5] حسن، أشرف جلال ، أثر شبكات العلاقات الاجتماعية التفاعلية بالإنترنت ورسائل الفضائيات على العلاقات الاجتماعية والاتصالية للأسرة المصرية والقطرية، المؤتمر العلمي الأول "الأسرة والإعلام وتحديات العصر"، الجزء الثاني، فبراير، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2009، ص: 478 – 479.

[6] منى محمود عليوة : المشاركة السياسية – موسوعة الشباب السياسية، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بمؤسسة الأهرام، القاهرة، 2000، ص: 5.

[7] عبد الناصر فتح الله، صفقوا الخطبة الزعيم ، الاتصال السياسي في المغرب ، الرابط مطابع أمبريال ، 2002، ص: 80.

[8] د. عادل عبد الصادق، الفضاء الإلكتروني في موجات التغيير في العالم العربي : دراسة في السياق المحلي والعالمية، قضايا استراتيجية، المركز العربي لأبحاث الفضاء الإلكتروني، يناير 2015. ص: 10.

[9] محمد بنهلال، الإعلام الجديد ورهان تطوير الممارسة السياسية : تحليل لأهم النظريات والاتجاهات العالمية والعربية، مؤلف جماعي " الإعلام وتشكيل الرأي العام وصناعة القيم " مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل، العدد 69، ط1 ، بيروت ، نونبر، 2013، ص: 18.

[10] -Oscar Garcia Luengo , « E. Activism ; new Media and Political Participation in Europe, » Confines (2/4 Agosto-Diciembre 2006), p :59.

[11] عليان، ربحي مصطفى وغنيم، محمد عثمان ، مناهج وأساليب البحث العلمي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص: 43.

[12] أحمد سعيد تاج الدين، الشباب والمشاركة السياسية، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، 2010، ص: 35.

[13] أحمد سعيد تاج الدين، مرجع سابق، ص: 37.

[14] Boyd Danah, and Ellison Nicole, op. cit, p :2

دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إرساء ممارسة جديدة للمدقراطية: الديمقراطية الإلكترونية

The role of information and communication technology in establishing a new practice for democracy:

Electronic democracy

إعداد:

نوال مغزيلي

– دكتوراه في العلوم السياسية

تخصص السلطة السياسية و الحوكمة المحلية في جامعة قسنطينة –3- الجزائر

ملخص:

تعد الديمقراطية من المفاهيم المثيرة للجدل منذ العصور القديمة، ولقد أخذت حيزا كبيرا من الدراسة والتفصيل في عصرنا الحالي الذي يسمى عصر عولمة القيم الديمقراطية وتزايد الحديث عن الديمقراطية التي أخذت العديد من الأشكال والصيغ والمفاهيم من بينها الديمقراطية الإلكترونية، والتي ارتبطت بشكل وثيق الصلة بتطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتطور اللامتناهي لهذه التكنولوجيا.

فالديمقراطية الرقمية ليست نوعا جديدا من الديمقراطيات وإنما هي ممارسة جديدة بأدوات واليات تكنولوجية فهي وليدة عملية التزاوج بين الديمقراطية كمفهوم سياسي والتكنولوجيا كآلية لتعزيزها، وقد ساهمت تكنولوجيا الإعلام والاتصال في لعب دور حيوي في دعم الديمقراطية – لاسيما في البلدان التي تتمتع بالديمقراطية- وذلك عبر

ما أتاحتها من أدوات تعبير عن الآراء بكل حرية وفسح المجال أمام مشاركة المواطنين في صنع القرارات.

وتدور إشكالية الدراسة حول مدى مساهمة تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إرساء ممارسة حديثة لديمقراطية؟

الكلمات المفتاحية : الديمقراطية، تكنولوجيا الإعلام والاتصال، الديمقراطية الالكترونية، حرية الرأي والتعبير، المشاركة السياسية الالكترونية، التصويت الالكتروني.

ABSTRACT :

Democracy has been a controversial concept since ancient times and has taken a great deal of study and detail in our present era called the era of globalization of democratic values The growing talk about democracy has taken many forms, formulas and concepts from Including electronic democracy, which have been closely linked to the evolution of information and communication technologies and the incalculable development of such technology. Digital democracy is not a new type of democracy but a new practice Technological tools and mechanisms are the result of the process of mating democracy as a political concept and technology as a mechanism to strengthen it Information and communication technology has played a vital role in supporting democracy especially in democratic countries –

by providing free expression tools and allowing citizens to participate in decision-making.

The study focuses problematic About the extent The contribution of information and communication technology to the establishment of a modern democratic practice?

Key words : Democracy, Information and communication technology, E-Democracy, Freedom of speech, e-participation, E-Voting.

مقدمة :

عرفت الديمقراطية منذ القدم مع الحضارة اليونانية والتي تسمى بالديمقراطية أثينا المباشرة ومع زيادة عدد السكان وتزايد حاجياتهم أصبحت هناك الحاجة إلى من يمثلهم في البرلمان لتتسع بذلك الفكرة وتصبح ديمقراطية تمثيلية، ومع انتشار العولمة وشيوع تكنولوجيا الإعلام والاتصال أحدثت نقلة نوعية في ممارسة الديمقراطية وأصبحت تستخدم كوسيلة فعالة لتنشيط جوهر الديمقراطية فأثاحت للأفراد الاتصال مع السلطات الحكومية بحرية اكبر والتصويت على الانترنت والمشاركة بفعالية أكبر في كل مراحل عملية صنع القرار والتعبير عن الرأي بكل حرية ، فتكنولوجيا الإعلام والاتصال اليوم ينظر إليها على أنها تخلق ممارسة جديدة لديمقراطية بأدوات واليات تكنولوجية .

ومن هذا المنطلق يمكننا طرح الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إرساء ممارسة حديثة للديمقراطية؟ أو بالأحرى كيف تؤثر الثورة الرقمية بأدواتها المختلفة على الممارسة الديمقراطية؟

وتتخصر التساؤلات الفرعية للدراسة في:

ما المقصود بتكنولوجيا الإعلام والاتصال وفيما تتمثل أهم خصائصها؟

ما المقصود بالديمقراطية الالكترونية وما هي الدوافع التي أدت إلى تبني هذا النوع من الممارسة الديمقراطية ؟ هل تعد الديمقراطية الالكترونية في عصرنا الحالي بديلا جديدا للعمل الديمقراطي؟

ولتحليل الإشكالية تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

يؤدي الاعتماد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال إلى التطور في آلية ممارسة الديمقراطية؟

كلما كانت هناك تكنولوجيا الإعلام والاتصال كلما كانت هناك مشاركة سياسية أكثر للمواطنين وحرية أوسع لتعبير عن الرأي.

تعد الديمقراطية الإلكترونية ممارسة جديدة للحكم الإلكتروني؟

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز ارتباط تكنولوجيا الإعلام والاتصال بالممارسة الديمقراطية وكذا

الوقوف على دراسة الدور الذي تلعبه تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إرساء جوهر الديمقراطية والمتمثل في المشاركة السياسية والتصويت وحرية الرأي والتعبير، إلى جانب ذلك تهدف الدراسة أيضا إلى محاولة تقديم رؤية علمية حول الموضوع والذي يمثل اهتمام العديد من الباحثين والأكاديميين في مختلف الميادين.

تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في كونه يشكل إحدى موضوعات اللحظة الراهنة في خضم التغيرات والتطورات التكنولوجية التي يشهدها العالم، كما تكمن أهمية هذه الدراسة أيضا في أنها تشكل نقطة التقاء هامة بين موضوعين هامين في مجال العلوم السياسية وهما تكنولوجيا الإعلام والاتصال والديمقراطية.

الدراسات السابقة:

هناك جملة من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الدراسة والتي تشكل منطلقا رئيسيا لهذه الدراسة ومن بينها:

دراسة منال قدواح والمعنونة بـ "الإعلام الجديد: خطوات وأعدة نحو بروز مفهوم جديد للديمقراطية وآليات ممارستها رقميا"، مجلة: العلوم الإنسانية، العدد 43، جوان 2015، عدد الصفحات: 13 صفحة. والتي أبرزت من خلالها دور الإعلام الإلكتروني المتعدد القنوات في ممارسة الديمقراطية عن طريق تعزيز مفاهيم المشاركة السياسية، والحق في المعارضة الشرعية، من حيث تقديم الخدمات آليا للجمهور ومشاركتهم في صنع القرار، وصولا إلى تجسيد أبعاد العملية الديمقراطية

الإلكترونية والمتمثلة في أنظمة الاقتراع الإلكترونية، تشجيع النشاطات السياسية عبر الإنترنت، المشاركة الديمقراطية باستطلاعات رأي الشعب الكترونيا ونشر القرارات الحكومية قبل اتخاذها وتوسيع منتديات النقاش الإلكترونية.

ولعل ثاني دراسة تشكل المنطلق الأساسي لهذا البحث هي تلك الدراسة التي قام بها رمضان بن شعبان حول " الديمقراطية الالكترونية كبديل لتفعيل المشاركة السياسية النموذج الاستوني وإسقاطه على الجزائر "، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010، عدد الصفحات 181 صفحة :) والذي أوضح الباحث من خلالها إلى الإمكانية التي تقوم بها الديمقراطية الالكترونية في تعزيز المشاركة السياسية للمواطنين في مختلف مراحل صنع القرار وبرز أهم أدوات الديمقراطية الالكترونية التي تساعد على المشاركة والمتمثلة في التصويت الالكتروني، كما أوضح الباحث التجربة الرائدة لإستوانيا في الديمقراطية الالكترونية وإبراز أهم التحديات التي تجابه التطبيق الفعلي لها في الجزائر.

كما توجد أيضا دراسة أخرى تم الاعتماد عليها وتتمثل في دراسة عبد المجيد رمضان والموسومة بـ " الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية (حالة الجزائر) ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، العدد 16 جانفي 2017 ، عدد الصفحات 14 صفحة، والذي بين أن الديمقراطية الالكترونية تعد آلية لتطوير الديمقراطية التشاركية وأوضح أن دمج تكنولوجيا الإعلام والاتصال في العمل السياسي أفرز أدوات وطرق عمل جديدة في ممارسة العملية الديمقراطية التشاركية.

هيكل الدراسة: هذه الدراسة مقسمة إلى مجموعة من المحاور تتمثل في:

- المحور الأول: تكنولوجيا الإعلام والاتصال: المفهوم، الخصائص
- المحور الثاني: الديمقراطية الالكترونية: نحو ممارسة جديدة.

- المحور الثالث: مساهمة تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إرساء ممارسة جديدة لديمقراطية.
- المحور الرابع : معيقات الديمقراطية الالكترونية.

المحور الأول: تكنولوجيا الإعلام والاتصال:

أولاً: مفهوم تكنولوجيا الإعلام والاتصال:

يقصد بتكنولوجيا الإعلام والاتصال " أنها خليط من أجهزة الحواسيب الإلكترونية ووسائل الاتصال المختلفة، مثل الألياف الضوئية والأقمار الصناعية، وكذلك تقنيات المصغرات الفلمية، والبطاقية، أي مختلف أنواع الاكتشافات والمستجدات والاختراعات والمنتجات التي تعاملت وتتعامل مع شتى أنواع المعلومات من حيث جمعها وتحليلها وتنظيمها (توثيقها) و تخزينها واسترجاعها في الوقت المناسب، وبالطريقة المناسبة والمتاحة[1].

كما يعني بها ايضا " مجموعة من التقنيات والأدوات أو الوسائل أو النظم المختلفة التي يتم توظيفها لمعالجة المضمون أو المحتوى الإعلامي والاتصالي – الذي يراد توصيله من خلال عملية الاتصال الجماهيري أو الشخصي أو الجمعي أو التنظيمي أو الواسطي، أو التي يتم من خلالها جمع المعلومات والبيانات المسموعة أو المكتوبة أو المصورة المرسومة أو الرقمية من خلال الحاسبات الالكترونية أو الكهربائية حسب مرحلة التطور التاريخي لوسائل الاتصال والآلات التي يشملها هذا التطور."

كما تعرف على أنها "مجموعة من الآلات أو الأجهزة أو الوسائل التي تساعد على إنتاج المعلومات وتوزيعها واسترجاعها وعرضها[2].

وتشير تكنولوجيا الإعلام والاتصال إلى جميع أنواع التكنولوجيا المستخدمة في تشغيل ونقل وتخزين المعلومات في شكل إلكتروني وتشمل تكنولوجيا الحواسيب الآلية

ووسائل الاتصال وشبكات الربط وغيرها من المعدات التي تستخدم بشدة في الاتصالات[3].

ثانياً: خصائص تكنولوجيا الإعلام والاتصال :

تتسم تكنولوجيا الإعلام والاتصال بمجموعة من الخصائص تتمثل في:

1- التفاعلية : حيث يؤثر المشاركون في العملية الاتصالية على أدوار الآخرين وأفكارهم ويتبادلون معهم المعلومات ويطلق على القائمين بالاتصال لفظ مشاركين بدلاً من مصادر، وقد ساهمت هذه الخاصية في ظهور نوع جديد من منتديات الاتصال والحوار الثقافي المتكامل والمتفاعل عن بعد، مما يجعل المتلقي متفاعلاً مع وسائل الاتصال تفاعلاً إيجابياً.

2- اللاتزامنية : وتعني إمكانية إرسال الرسائل واستقبالها في وقت مناسب للفرد المستخدم ولا تتطلب من كل مشارك أن يستخدم النظام في الوقت نفسه، فمثلاً في نظم البريد الإلكتروني ترسل الرسالة إلى مستقبلها في أي وقت دون حاجة إلى وجود مستقبل للرسالة أو من خلال تسخير تقنيات الاتصال الحديثة مثل الفيديو لتسجيل البرامج وتخزينها ثم مشاهدتها في الأوقات المناسبة.

3- القابلية الحركية : تعني أن هناك وسائل اتصالية كثيرة يمكن لمستخدمها الاستفادة منها في الاتصال، من أي مكان إلى آخر أثناء الحركة مثل الهاتف النقال والتليفون المدمج في ساعة اليد وحاسب آلي نقال مزود بطابعة، كما تعني إمكانية نقل المعلومات من مكان إلى آخر بكل يسر وسهولة.

4- قابلية التحويل : وهي قدرة وسائل الاتصال على نقل المعلومات من وسيط إلى آخر كالتقنيات التي يمكنها تحويل الرسالة المسموعة إلى رسالة مطبوعة والعكس، كما هو الحال في أنظمة التليكست، التي تقدم خدمات ورسائل مطبوعة على شاشات التليفزيون لتلبية لرغبات زبائنها التي أضحت تتميز بالتعدد والتنوع[4].

5- التوصيل : تعني إمكانية توصيل الأجهزة الاتصالية بأنواع كبرى من أجهزة أخرى بغض النظر عن الشركة الصانعة لها أو البلد الذي تم فيه الصنع.

6- الشبوع والانتشار : ويقصد بها الانتشار المنهجي لوسائل الاتصال عبر العالم وفي داخل كل طبقة من طبقات المجتمع.

7- اللاماهيرية : يقصد بها أن الرسالة الاتصالية من الممكن أن تتوجه إلى فرد واحد أو إلى جماعة معينة وليس إلى جماهير ضخمة وتعني أيضا درجة تحكم في نظام الاتصال بحيث تصل الرسالة مباشرة من منتج الرسالة إلى مستقبلها[5].

المحور الثاني: الديمقراطية الإلكترونية: نحو ممارسة جديدة

مما لا شك فيه أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال وما أفرزته من أدوات متعددة كان لها تأثير على مختلف المستويات سواء السياسية، الاقتصادية الاجتماعية وغيرها ، وتعد الديمقراطية إحدى الجوانب التي عرفت أثرا بفعل هذه الثورة الإلكترونية فانتقلت من ديمقراطية تمثيلية إلى ديمقراطية يصطلح عليها بـ"الديمقراطية الإلكترونية"

أول: مفهوم الديمقراطية الإلكترونية:

لقد تعددت تسميات الديمقراطية الإلكترونية فهناك من يصطلح عليها بالديمقراطية السيبرانية ، وهناك من يسميها الديمقراطية الرقمية وأيضا ديمقراطية تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلا أن كل هذه المفاهيم تحمل دلالات ومعاني ، فنجد كارتيه CARTIER عرف الديمقراطية الإلكترونية في معناها الواسع بأنها " وسيلة لممارسة الديمقراطية المشاركة من خلال تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة ، فالديمقراطية الإلكترونية بهذا المعنى لا تعبر عن شكل جديد للديمقراطية بل ترتبط بتطبيق الديمقراطية المشاركة من خلال ما تمنحه الأدوات التكنولوجية الجديدة"، أما ANN MACINTOSH فحسبه فإن الديمقراطية الإلكترونية هي

استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل إشراك المواطنين ودعم العملية الديمقراطية في اتخاذ القرارات وتقوية الديمقراطية التمثيلية [6].

فالديمقراطية الرقمية يعني بها "توظيف أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية في توليد وجمع وتصنيف وتحليل وتداول كل المعلومات والبيانات والمعارف المتعلقة بممارسة قيم الديمقراطية وآلياتها المختلفة، بغض النظر عن الديمقراطية وقالها الفكري ومدى انتشارها وسلامة مقصدها وفعاليتها في تحقيق أهدافها". فهي ليست نوعاً جديداً من الديمقراطيات القديمة بل هي وسائل جديدة لممارسة الديمقراطية. ونلاحظ أن التكنولوجيا الرقمية تلعب دوراً مهماً في تغيير كثير من الممارسات الديمقراطية، بل وتستحدث أشكالاً لم تكن موجودة [7]، فهذا النوع من الديمقراطية إذن يشترط وجود ديمقراطية تقليدية أصلاً كي يتم تحويلها إلى رقمية أي قيام المواطنين والحكومات معاً باستخدام منجزات ثورة المعلومات والاتصالات كوسيلة فعالة في تفعيل جوهر الديمقراطية [8].

وتعرف أيضاً أنها "المشاركة في الاقتراح عن طريق شبكة المعلومات والحاسوب باستخدام البريد الإلكتروني والرسائل القصيرة وغيرها من الوسائط والأدوات الرقمية والالكترونية ما ييسر للمواطنين المشاركة في التصويت عبر الانترنت، مما يعزز حقوقهم السياسية [9].

كما يعني بها كذلك "استخدام كافة الوسائل التكنولوجية في إدارة مجموعة الأنشطة التي تعزز وتزيد حجم مشاركة المواطنين في جميع القضايا والمسائل السياسية، حيث تشمل عموماً الاجتماعات الافتراضية على شبكة الانترنت والحملات الانتخابية وتسجيل أصوات الناخبين ونتائج الانتخابات"، كما تشمل أيضاً استطلاع آراء المواطنين وإتاحة الاطلاع على مختلف محاضر الفرز أو التصويت وغيرها.

فهذا النوع من الديمقراطية يسعى إلى تحقيق أهداف هامة وهو تقديم المعلومات عن العمليات السياسية والخدمات التي توفرها للمواطن عن طريق التكنولوجيا الرقمية

والاتصالية والتواصلية فتتحول بناء عليه إلى ديمقراطية افتراضية، كما تهدف هذه الديمقراطية أيضا إلى تشجيع المشاركة النشطة للمواطن من خلال إعلامه وتمثيله واستشارته وتشجيعه على المشاركة السياسية والتعاون في خدمة البلاد والصالح العام [10] ، أما المركز الدولي للتليديمقراطي الاسكتلندي "the international Teledemocracy center" والمتخصص في الديمقراطية الالكترونية يركز في تعريفه للديمقراطية الالكترونية بأنها "هدف يقوي الديمقراطية من خلال استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال المتطورة في تحسين عملية اتخاذ القرارات الديمقراطية، وذلك باشتراك المواطن المتزايد بشكل محدد خلال الاستشارات الالكترونية، والمطالبة بالالتماس، أو العرائض الالكترونية ويعتبر ذلك بناء على خلفية تعويض السلطة التشريعية [11]. فالديمقراطية الالكترونية هي محاولة لممارسة الديمقراطية بتجاوز حدود المكان والزمان والظروف المادية الأخرى عن طريق استخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات [12].

فمن ابرز انعكاسات الثورة التكنولوجية على الفكر والعملية الديمقراطية هو العودة بمفهوم الديمقراطية إلى طابعه المباشر لتصبح الديمقراطية الالكترونية صورة حقيقية للديمقراطية المباشرة، حيث يتمكن المواطن أن يمارسها بدون الحاجة إلى وسطاء في العملية السياسية، كما برزت الحكومات الإلكترونية والتي تركز على تعامل مباشر مع المواطن للاستفادة من خدماتها الحكومية، بل أصبح للأفراد دور مؤثر عبر استخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في ممارسة الضغط على الحكومة والتأثير على الرأي العام وصانعي القرار [13].

ثانيا: عوامل ودوافع تطبيق الديمقراطية الالكترونية: أدت ثلاث عوامل بارزة إلى تطبيق الديمقراطية الالكترونية وتتمثل في:

– 1 توسع الامتناع عن العملية السياسية بشكل مثير خلال العقد الماضي في كافة أرجاء العالم إلى الحد أن المواطنين تركوا الحق الديمقراطي الأكثر اهمية وهو

التصويت في الانتخابات الوطنية وتعرض بعض الحقائق أن نسبة الامتناع ستصل على 65% بحلول 2020 في أوروبا الغربية لوحدها.

– 2 كثير من القضايا أصبحت عالمية على نحو متزايد تتطلب حلول عالمية أي أنه لا يمكن التعامل معها على مستوى الحكومات الوطنية.

3- عامل الاتصال وهو العامل الأكثر أهمية إذ أصبح شرط الديمقراطية المعاصرة ، حيث يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصال الجديدة تقديم وسائل عبر وطنية للاتصال والتعاون والتشاور وهذه هي مهمة الديمقراطية الالكترونية.

ثالثا ” مجالات الديمقراطية الالكترونية : تمارس الديمقراطية الالكترونية في عدة مجالات تتمثل في:

– 1 البرلمان الالكتروني :

توفر تكنولوجيا المعلومات الاتصال المستمر بالمواطنين وإعلامهم واستشارتهم في كل القضايا التي تطرح داخل غرفة البرلمان كما تشكل أداة لمتابعة نشاط البرلمانين وإمكانية التدخل وتعد من أهم الشروط الملموسة في قيام برلمان شفاف يعزز الثقة لدى المواطنين ويعتبر المجلس الوطني لكيبك Québec مثالا واقعا على ذلك حيث اخترع مشروعين أساسيين يتعلق الأول بالاستشارة وذلك على الموقع :

WWW.PARL.gc.ca/disability وآخر يتعلق بإصلاح المؤسسات

الديمقراطية.

– 2 الحكومة الالكترونية (الشفافية الالكترونية): (تتم من خلال نشر وثائق الحكومة عبر الانترنت إلا في حالة الوثائق الأمنية والعسكرية أو التي يكون ضرر نشرها أكبر من ضرر إخفائها وتساعد هذه الخطوة الحكومات على محاربة الفساد وتدعيم آليات الرقابة، نظرا لكشف المعلومات أمام الرأي العام [14].

3- المجتمع المدني: نجد العديد من المنظمات المجتمع المدني أسست لها قواعد في المجتمع الافتراضي عبر الشبكات الاجتماعية، فنجد من بينها النقابات والجمعيات الأهلية التي استغلت الشبكة في زيادة التواصل بين أفرادها ودعوة المستفيدين إلى برامجها ومشروعاتها، [15] والترويج للأفكار والسياسات التي تتبناها، وقد استغلت بعض المنظمات بنجاح هذه الشبكات في استقطاب داعمين ومنخرطين جدد إلى صفوفها [16].

4- الأحزاب السياسية: تشكل تكنولوجيا الإعلام والاتصال بالنسبة للأحزاب أداة لإشراك أعضائها في وضع السياسات وذلك من خلال إنشاء مواقع لها تضع بها أفكار واتجاهاتها، [17] حيث تستطيع الإنترنت أن تساعد الأحزاب السياسية من خلال استخدام الحاسوب وقواعد البيانات الانتخابية في الحملات الانتخابية، وحشد أصوات الناخبين. ويستخدم البريد الإلكتروني تحديداً في دعم شبكات العمل الجماعية داخل المنظومات الحزبية علاوة على ربط المواطنين بالأحزاب، وتشير بعض الدراسات إلى استخدام الأحزاب السياسية للإنترنت في دول معينة مثل الدانمارك وبريطانيا وهولندا وكذا الولايات المتحدة [18].

5- الحملات الانتخابية الإلكترونية: يتم فيها توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دعم العملية الانتخابية للمرشح من خلال أتمتة مختلف الوحدات الوظيفية للهيكل التنظيمي للحملة الانتخابية [19]. وقد تبلور استخدام هذه التكنولوجيا وخاصة الشبكات الاجتماعية (الفيسبوك، التويتر.. الخ) بوضوح في الحملة الانتخابية لرئيس الأمريكي باراك أوباما خلال الانتخابات الرئاسية سنة 2008 (الذي يعتبر من الأوائل الذين اعتمدوا على الشبكات الاجتماعية في حملته [20])، كما عرفت الانتخابات الرئاسية الأمريكية سنة 2016 الاعتماد على مواقع الإعلام الاجتماعي وظهر هذا جليا في الحملة الانتخابية لدونالد ترامب أين اعتمد على هذه المواقع ولاسيما التويتر لترويج لبرنامج وأفكاره [21]. لتشكل هذه الأدوات جسر للتواصل بين الرأي العام الأمريكي والمرشح للانتخابات [22].

الاحتجاج الإلكتروني: أتاح هذا التطور الهائل لتكنولوجيا الإعلام والاتصال إمكانية الاحتجاج الرقمي (كدعامة للاحتجاج التقليدي) حيث يمكن لمجموعة من الأفراد تجمعهم أهداف مشتركة أن يقوموا بتقديم شكاوى واحتجاجات ضد أحد القرارات الصادرة عن إحدى مؤسسات الدولة على الموقع الإلكتروني الخاص بتلك المؤسسة أو صفحة الفيسبوك التابعة لها ويمكن أن يتوسع ذلك الاحتجاج ليشمل فئات أخرى تتعاطف مع مطالب المحتجين أو إرسال رسائل قصيرة على الهواتف المحمولة تحمل نفس محتوى الاحتجاج [23].

رابعاً: مراحل الديمقراطية الإلكترونية :

لم تتبلور الديمقراطية الإلكترونية دفعت واحدة وإنما تطورت وتجسدت عبر مراحل متتالية وضمن سياقات اجتماعية وسياسية وتقنية وهو ما حددها تيري فيدال في ثلاث مراحل أساسية مبرزا مميزات وإشكالات كل مرحلة ، والجدول التالي يوضح ذلك:

المواضيع ذات الاهتمام، الإطارات والفاعلون ذو الامتياز (المفضلة)	السياق التقني	السياق الاجتماعي السياسي	الفترة
تدبير فعال للإدارة. عقائنة علاقة الدولة بالمجتمع. قيادة علمية للسياسات العمومية والقرار السياسي.	الحاسوب منظور إلية أو لا كآلة متطورة للحساب ومعالجة المعطيات. أنظمة معلوماتية ممرزة وثابتة.	الحرب الباردة التسيير المركزي للدولة إرهاصات التسيير العمومي	1950-1960 الآلة الحاكمة

1970-1980 الديمقراطية عن بعد	—أثر الأزمات السياسية الاجتماعية والحركات الاحتجاجية نهاية الستينيات. —الطعن في شرعية المؤسسات الديمقراطية. —بداية الصعود إلى المحلي كمجال لتجديد الممارسة السياسية	—شبكات تلفزيونية بالكابل، شبكات محلية نسبية مستقلة وتفاعلية.	تحديث الديمقراطية التمثيلية. —تحسين العلاقة بين المواطنين والمنتخبين. —الجماعة المحلية كمختبر لديمقراطية متجددة.
1990-2000 الديمقراطية الإلكترونية	المطالبة بتقليص دور الدولة. —العولمة والتساؤل حول نهاية الدولة. —تعزيز الفردانية والقيم الليبرالية الجديدة والحرية المطلقة.	ينظر إلى شبكة الانترنت كشبكة كونية مفتوحة ولا ممر كزة توفر الاتصال الأفقي والتفاعلية دون ضبط أو مراقبة	—إعادة تأسيس العلاقة الاجتماعية داخل الفضاء الافتراضي. —المواطن ذات كاملة استقلالية داخل فضاء عمومي كوني. —الفضاء السيبراني كمجال وأدوات للتنظيم

			الذاتي.

المصدر: عبد النبي رجواني، الانترنت والديمقراطية إنعاش وتجديد أم تقويض وتآزيم ، سلسلة شرفات الزمن ، منشورات الزمن ، 2011، ص.49.

المحور الثالث: مساهمة تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إرساء ممارسة جديدة لديمقراطية:

تؤدي تكنولوجيا الإعلام والاتصال إلى بروز مفهوم الديمقراطية الالكترونية والتي تشكل إحدى دعائم الحكم الجيد ، وتساهم هذه التكنولوجيا في لعب دور حيوي في إرساء جوهر الديمقراطية وهذا الدور نحدده من خلال الجوانب التالية:

1 - 1: الديمقراطية الالكترونية كآلية لتعزيز المشاركة السياسية: الانتقال إلى المشاركة السياسية الالكترونية

أسهمت الديمقراطية الرقمية في دعم وتحفيز المشاركة السياسية من خلال "توفير قنوات للمشاركة الشعبية والصعود بمستوى هذه المشاركة إلى درجة من الرقي والتنظيم الفاعل، بشكل يسهل للأفراد طرح أفكار واختيار البدائل للتفاعل السياسي عبر الوسائط الالكترونية، فقد دفعت الديمقراطية الرقمية بحق المشاركة في إدارة شؤون الدولة والمجتمع ، ولاشك في أن وسائل وأدوات وتقنيات الإعلام الجديد قد أعادت صياغة معنى المشاركة الفاعلة ومدت في نطاقها فالمشاركة السياسية والاجتماعية في ظل العصر الرقمي لم تعد مشاركة موسمية تنحصر في مشاركة المواطن في العملية الانتخابية والاكتفاء بالإدلاء بصوته الانتخابي بل أنها أصبحت مشاركة يومية يمارسها المواطن على منصات ومواقع الإعلام الالكتروني ، وهذا يعني أن الديمقراطية الرقمية فتحت مجالات جديدة للمشاركة وخلقت فرصا واسعة لمقاربات جديدة ومبتكرة للتعليم والتعلم عن المشاركة السياسية في إطار منصات وتكنولوجيات الإعلام الجديد ، حيث يفتح إطار الإعلام المنتشر اليوم فرصا جديدة للمشاركة المدنية الفاعلة والفعالة على نطاق أوسع يعيد تطور الحركات الاجتماعية

عبر الشبكة التي يتمحور تنظيمها حول الأدوات الرقمية ومنصات الإعلام الاجتماعي [24].

2 - 1 التصويت الإلكتروني كتطبيق للديمقراطية الإلكترونية ودعامة للمشاركة السياسية:

يعد التصويت الإلكتروني أداة لتنشيط الديمقراطية ومجالاً من مجالات الديمقراطية الإلكترونية من جهة ومن جهة أخرى يتيح للمواطنين التصويت بطرق أكثر سهولة، فهو عبارة عن كل الوسائل الإلكترونية التي يمكن أن تستخدم لصب التصويت وتبويب الأصوات ويدخل ضمن ذلك كل الوسائل والنظم الإلكترونية التي توظف لإنجاز العملية الانتخابية [25] "فهذا المعنى فإن التصويت الإلكتروني يعنى اللجوء على استخدام الأدوات الإلكترونية كالبرمجيات والحواسيب وغيرها للقيام بالعملية الانتخابية عوض عن الإجراءات التقليدية.

ويمكن للتصويت الإلكتروني أن يأخذ طرقاً مختلفة:

1 - التصويت الإلكتروني داخل المركز الانتخابي ويكون عن طريق ماكينة آلية بها مفاتيح وشاشة حساسة وبرنامج يحتوي على مجموعة من الخطوات التي يتبعها الناخب وبإتمامها يتم انتهاء التصويت وقد استعمل نظام تسجيل الأصوات باستخدام نظام حاسوبي تعمل شاشته باللمس حيث يتم الناخب بإدخال رقم سري مكون من عشرة أرقام يتبعها مباشرة عرض للمرشحين وصورهم وبياناتهم وانتمائهم الحزبية وشعاراتهم ثم يقوم الناخب بلمس الشاشة لتسجيل اختياره.

2- التصويت خارج المركز الانتخابي حيث يصوت الناخب باستعمال آلة موضوعة في مكان معين وهنا يصبح التصويت محتمل في محطة أو مركز تسوق أو مكتب بريد.

3- التصويت عن بعد بدون الذهاب إلى مركز الانتخاب، فالتصويت هنا يمكن أن يكون في أي مكان مطلق من البيت أو موقع العمل أو أي نقطة أخرى لكن التقنيات المستعملة تكون مختلفة حيث يكون عبر:

– التصويت عبر الانترنت من الحاسوب.

– التصويت عن طريق رسالة قصيرة على هاتف نقال.

– التصويت بواسطة التلفزيون التفاعلي.

فالتصويت الإلكتروني وبغية تسهيل وتنمية المشاركة الإلكترونية يتوقع أن يحقق ثلاث أهداف أساسية تتمثل في:

– تسهيل التصويت لصالح المجموعات الذين يصادفون صعوبات في التنقل إلى المركز الانتخابي بسبب السن أو الإعاقة، هذه المجموعات التي تصادف العديد من المشاكل عندما يتعلق الأمر بممارسة حق التصويت.

– سيكون تسهيل التصويت في أماكن ماعدا المركز الانتخابي أمرا أكثر توافقا من اتجاهات العمل الجديدة (نمو القدرة على التنقل مهنيا) وأسلوب الحياة بشكل خاص.

– يمكن من تشجيع النخب الشباب من المشاركة كمستعملين منتظمين لتقنيات المعلومات حيث سيجدون في هذا الطريق الجديد للتصويت أداة اشتراك أكثر حداثة .

[26]

أما إذا تحدثنا عن التطبيق الفعلي في مجال الانتخابات العامة بالتصويت الإلكتروني فما زال في مرحلة التجارب المحدودة أو الممارسة العينية النموذجية وفي بعض الدول المتقدمة فقط ففي النرويج مثلا أجريت أول انتخابات عامة تجريبية عام 1993 بواسطة بطاقات انتخابية الكترونية وإدارة حاسوبية تظهر النتائج بعد ثلاث ساعات من غلق الدوائر الانتخابية لكن البرلمان النرويجي رفض إقرار مبدأ العمل بهذا التطور

التكنولوجي ، ووجدت اللجنة الانتخابية ل2003 في المملكة المتحدة في دراسة نموذجية أن التصويت عن طريق البريد رفع نسبة المشاركة في الانتخابات المحلية بحوالي 50 % ولذلك أوصت اللجنة بضرورة أن يكون التصويت في جميع انتخابات الحكومات المحلية المستقبلية عن طريق البريد فقط ورأت أن التصويت الإلكتروني مهم في إتاحتها فرصا أكثر في طرق التصويت للناخبين متوقعة أنه بحلول الانتخابات العامة المقبلة في المملكة المتحدة ما بين عامي 2002 و 2011 ستمنح الفرصة للتصويت الكترونيا للراغبين فيه وهو ما لم يتم حتى الآن... كما أجري اختبار لعملية التصويت عن طريق الإنترنت قبل الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2000 في ولاية أريزونا، لتحديد مرشح الحزب الديمقراطي لمنصب الرئاسة، وبعد ذلك بقليل تم اعتماد نظام التصويت الإلكتروني في الانتخابات الرئاسية نفسها في ولاية فلوريدا، وفي بعض الجامعات الأوربية (ألمانيا منذ عام 2000 وفرنسا منذ عام 2010) تم استخدام التصويت الإلكتروني في الانتخابات النقابية [27]. كما استخدمته استونيا في الانتخابات العامة عام 2005، فتجارب التصويت الإلكتروني التي أجريت في الولايات المتحدة تميل إلى ارتفاع في المشاركة وقد تضاعفت نسبة المشاركة بسبعة أضعاف في الفئة العمرية من 18 إلى 55 سنة، كما عرفت سويسرا زيادة في نسبة المشاركة وصلت إلى 9 % في الانتخابات عام 2001 اثر إدخال هذا النوع من التصويت [28].

وللتصويت الإلكتروني ايجابيات تتمثل في:

- توفير النفقات الخاصة بالعملية الانتخابية.
- يحد من التدخلات البشرية (المقصودة والغير مقصودة) وبالتالي يقلل من الأخطاء المصاحبة للعملية الانتخابية.
- يتيح للمرشحين والمراقبين فرصة للاطلاع المباشر على إجراءات التصويت حتى لحظة إعلان النتائج دون الاعتماد على وكلاء المرشحين والمشاكل التي تصاحب ذلك.

- يعتبر ذا فائدة من ناحية التحليل الإحصائي لبعض البيانات الخاصة بالعملية الانتخابية مثل حجم مشاركة النساء، الشباب، المهنة الأكثر مشاركة ويمكن الاستفادة من نتائجها في دعم متخذ القرار وتطوير العملية الانتخابية.
 - يقضي على إشكاليات ترتبط بالمشاركة في الانتخابات العادية مثل تصويت الوافدين في المحافظات المختلفة والذين لا يتبعون الموطن الانتخابي.
 - توفير الوقت اللازم للإدلاء بالصوت الانتخابي في الحالة العادية.
- هذا التصويت وبالرغم من أنه يشتمل على إيجابيات إلا أنه لا يخلو كذلك من سلبيات ونقائص والتي تتمثل في:

- إمكانية اختراق الشبكات المستخدمة في التصويت إذ كان ذلك النظام غير مؤمن بشكل قوي وهو ما أثبتته الدراسات الدولية.
 - يوسع الرشوة الانتخابية بصورة أكبر من المشاركة السياسية العادية وبالتالي يزيد من نفوذ المال السياسي في التأثير على الحياة السياسية [29].
- فالتصويت الإلكتروني هو خدمة جديدة للناس وتشجيعهم على المشاركة من خلال تسهيل التصويت للجميع بما في ذلك الأشخاص الذين يعملون خارج البلاد والجنود وكذا المسافرين والمسنون وذوي الاحتياجات الخاصة وأولئك الذين لا يستطيعون الحضور إلى مكاتب التصويت بسبب ضيق الوقت [30].

1-3 : الديمقراطية الإلكترونية فضاء حرية التعبير

فسحت تكنولوجيا الإعلام والاتصال المجال أمام المواطنين الفرصة لتعبير عن آرائهم بكل ديمقراطية وذلك عبر الاعتماد على مجموعة من الوسائل ومن بينها نجد:

- 1- **نظام لوحات النشرات الإلكترونية** : وهذا النظام عبارة عن برنامج معين للاتصالات بين الحاسبات عبر خطوط التليفون... يمكن إنشاء نقطة التقاء لدى جهة ما لتتيح لمجموع المستخدمين لهذا البرنامج التواصل معاً بشكل جماعي و الدخول في حوار أو نقاش حول قضية ما معاً وفي ضوء ذلك يمكن القول أن هذه النظم شكلت

وفي أوج انتشارها ظاهرة ذات أهمية ملحوظة، حيث كانت تستخدم لاجتماع الناس و إجراء مناقشات في شتى القضايا والموضوعات ونشر المقالات بشكل ديمقراطي رقمي حر.

2 - مجموعات الأخبار والمناقشة، والقوائم البريدية والمواقع المجانية:

أ - **مجموعات الأخبار** : عبارة عن نظام لتبادل الرسائل عبر الإنترنت تشترك فيه مجموعات غير محددة العدد أو الهوية من مستخدمي الشبكة بلا قيود تقريبا، حيث يقوم كل مشترك راغب في الانضمام إلى المجموعة بإرسال الرسائل والأخبار والتعليقات الكترونيا إلى موقع أو حاسب خادم كبير على الشبكة يستضيف المجموعة ويعمل هذا الحاسب كمستودع ضخم يتلقى الرسائل من مختلف المستخدمين ويعيد عرضها بشكل منظم على الشبكة ليطالعها كل من المشتركين الآخرين ويعلقون عليها برسائل وآراء جديدة، وبمرور الوقت تتكون كمية ضخمة من المعلومات والأخبار والبيانات والآراء حول القضية المطروحة للنقاش ولا تزال مجموعات الأخبار تشكل ركيزة من ركائز تبادل الرأي والحوار الديمقراطي على نطاق واسع.

ب- **القوائم البريدية** : وهي عبارة عن شكل خاص من أشكال استخدام البريد الإلكتروني هدفه إتاحة الفرصة لمستخدم البريد الإلكتروني لكي يرسل رسائل بما لديه من معلومات أو آراء في أي قضية محل المناقشة إلى عدد يقدر بعشرات أو مئات الآلاف من الأشخاص حول العالم بمجرد ضغطة زر واحدة ويتحقق ذلك من خلال بناء نظام على حاسب خادم واسع الانتشار على الإنترنت تنشأ بداخله قائمة بأسماء وعناوين البريد الإلكتروني لمجموعة من المستخدمين للشبكة من مختلف أنحاء العالم ممن يرغبون في المشاركة في هذه القائمة وبالتالي يمكن لأي شخص مشترك بالقائمة أن يرسل للباقيين ويتلقى منهم رسائل بريد الكتروني حول القضية محل النقاش، وقد عرفت القوائم البريدية انتشارا في التسعينيات من القرن العشرين وشكلت حلقة جديدة من حلقات تطور الوجه الرقمي لآلية الحوار والتعبير عن الرأي.

ج - المواقع المجانية: هناك الكثيرون ممن يرغبون في التعبير عن الرأي بآليات تحمل بصماتهم الخاصة ولا يكتفون بمجرد المشاركة برأي سريع أو معلومة أو تعليق موجز على رأي مخالف فهم يفضلون توصيل أفكارهم كاملة معمقة تجعل من أفكارهم قضية في حد ذاتها...ومن الناحية العلمية ينتمي هؤلاء في العادة إلى الفئة التي تمثل صفة العقول السياسية و العلمية و الأكاديمية...وتنشط هذه

الظاهرة على وجه الخصوص في البلدان التي يشتد فيها الكبت والقهر والديكتاتورية.

- 3 المنتديات: وهي عبارة عن برمجيات يتم تركيبها على مواقع الإنترنت فتسمح بتلقي مساهمات وأفكار وآراء وتعليقات وحوارات من قبل أي شخص يسجل نفسه بالمنتدى وعرضها على المشاركين الآخرين في اللحظة نفسها ثم إتاحة الفرصة لكل المشتركين الآخرين لقراءة المساهمة فوراً والرد عليها ومن هنا ينشأ الحوار الديمقراطي الحر بكل شفافية و بلا قيود بين المشاركين

- 4 غرف الدردشة والتراسل الفوري: تشكل غرف الدردشة وأدوات التراسل الفوري أداة أخرى واضحة النضج متاحة بكل سهولة ويسر لمن يريد ممارسة حقه الديمقراطي في التعبير عن الرأي والمشاركة في المناقشات والحوارات الجارية حول القضايا المختلفة، فعبر هذه الأداة يمكن لأي شخص أن يختار شخصا أو مجموعة أشخاص حسب رغبته و في التوقيت الذي يتم التوافق عليه بين الجميع لينخرطوا في حوارات ودردشة حول أي قضية أو موضوع...ولعل أبرز تأثير ديمقراطي للدردشة ظهر فيما يعرف حاليا بالاستشارات الإلكترونية الحكومية عبر الإنترنت، وهو مصطلح يشير إلى ما يحدث من تبادل فوري للمعلومات وآراء بين مسئولين حكوميين ومواطنين... حيث تقوم هيئة باستشارة مجموعة من الناس للاسترشاد بآرائهم حول موضوع ما عندما يكون هناك مشروع أو سياسة يتم تطويرها أو تنفيذها[31].

5- التعبير عن الرأي عبر نظام التصويت التليفوني :حيث يتم الاتصال التليفوني للمشاركة بالرأي والتعبير أيضا عبر الهاتف للمشاركة في أحد البرامج أو التعبير عن مشكلة ما أو موقف معين والتي تعد جزء من عملية قياس الرأي العام.

6- استطلاعات الرأي الإلكترونية :حيث أصبحت مادة دسمة في الكثير من المواقع على شبكة الإنترنت والتي تهدف إما إلى استطلاع رأي زوار الموقع تجاه موقف معين أو محاولة بناء رأي تجاه قضية ما وأصبح هناك استمارات رأي إلكترونية إلى جانب استطلاعات رأي سريعة حول الأحداث الجارية، وتتميز تلك الاستطلاعات بسهولة دخول المستطلع رأيه. [32].

4 - 1 الديمقراطية الإلكترونية والمواطنة الرقمية:

أسهمت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في التأسيس لمفهوم " المواطنة الافتراضية " كركن مهم في ترسيخ الديمقراطية الرقمية ،هذه المواطنة الرقمية تعني مجموعة القواعد والضوابط والمعايير والأعراف والأفكار والمبادئ المتبعة في الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا والتي يحتاجها المواطنون صغارا وكبارا من أجل المساهمة في رقي الوطن ... فهي توجه نحو منافع التقنيات الحديثة وحماية من أخطارها. كما يمكن أن تتشكل المواطنة في شكلها الرقمي أيضا من مجموعة قواعد السلوك المعتمدة في استخدامات التكنولوجيا المتعددة، كالتبادل الإلكتروني للمعلومات والمشاركة الإلكترونية للأفكار التي ترتقي بنظم المجتمع وأفراده، كما يمكن أن تشمل كل التعاملات بين المواطنين عبر شبكة الإنترنت كالدعوة إلى المشاركة السياسية أو الحث على التكافل المجتمعي أو غيرها [33].

كما صار الحديث متداولاً أيضا عن " المواطن الإلكتروني " الذي ينشط عبر الفضاء الافتراضي ويتفاعل معه، حيث فتحت الشبكات الاجتماعية المجال أمام ممارسة قضايا المواطنة عبر الانترنت وتحولت هذه الشبكات إلى مجال لتعزيز وتبادل قيم ومفاهيم

وقناعات مشتركة، بل لعبت أدواراً في دائرة الفعل والتغيير عبر ممارسة المواطنة الشبكية[34].

فتكنولوجيا الإعلام والاتصال ساهمت في أداء دور حيوي في دعم الديمقراطية حول العالم بما أتاحتها من أدوات تعبير واستراتيجيات عمل في المجال السياسي العام وبشكل أثر على أداء المؤسسات التقليدية وبما أتاحتها من مجال عام مفتوح من الأفكار والمعلومات السياسية[35].

المحور الرابع : تحديات ورهانات تطبيق الديمقراطية الرقمية

يصطدم تطبيق مبادئ الديمقراطية الرقمية بتحديات كثيرة وعلى وجه الخصوص في الدول النامية حيث لا تؤمن بعض النظم السياسية في هذه الدول بحقوق الاتصال وحرية التعبير والتعددية في مجال الإعلام والمشاركة الجماهيرية الفاعلة في رسائل الاتصال والاتجاهات المتعددة لعملية الاتصال.

وأمام هذه التحديات تنثور العديد من القضايا الجدلية المرتبطة بتطبيق مفهوم ديمقراطية الإعلام على أرض الواقع، كدعم القضايا السياسية على اختلاف توجهاتها.

وبمقدار القدرة على توليد وإنشاء المعلومات على نطاق واسع، تتولد أساليب جديدة ودقيقة للسيطرة عليها. وهذا يعني أن الديمقراطية الرقمية مجرد وهم فالحرية التي تخضع للمراقبة هي في الحقيقة ليست حرية كما أن الكمية الهائلة من المعلومات غير القابلة للتحديد لا يمكن أن يستوعبها لضخامتها وبالتالي يجري غربلتها بناء على خبرة مهندسين مختصين بحيث يتم بث مجموعة من المعلومات ذات أهمية حيوية ضمن كم هائل من المعلومات السطحية يصعب انتقاء ما هو مفيد منها، ويجعل المتتبعين للمعرفة في حالة ضياع.

الفجوة الرقمية : لكن التحدي الذي يبقى قائماً في الدول النامية ومن بينها الدول العربية هو الفجوة الرقمية التي تعد البعد الأكثر خطورة في العملية الديمقراطية

الالكترونية، باعتبار أن نسبة المواطنين الذين يعرفون استخدام التكنولوجيا في هذه الدول متواضعة جداً، ما يستدعي من الحكومات التنبه من خطر احتكار المعلومة من طرف فئة قليلة من المجتمع التي تمتلك القدرة على الولوج إلى المواقع الالكترونية الحكومية على حساب الغالبية من المواطنين[36].

خلاصة:

وعليه ومن خلال هذه الدراسة يمكننا القول أن اندماج تكنولوجيا الإعلام والاتصال في العمل السياسي أدى إلى إيجاد آليات وطرق عمل جديدة لممارسة الديمقراطية وبرز مفهوم جديد للديمقراطية يصطلح عليه بالديمقراطية الالكترونية هذه التكنولوجيا وبأدواتها المتعددة ساهمت في إبراز ممارسات جديدة لديمقراطية لم تكن موجودة في الديمقراطيات القديمة أهمها حرية الرأي والتعبير وإرساء مشاركة سياسية ذات طبيعة رقمية تجعل من المواطنين مشاركين في الحياة السياسية إلى جانب تدعيم الوصول إلى المعلومات العامة وجذب الأفراد الذين استثنوا من المشاركة وذلك عبر إرساء نظام التصويت الالكتروني، فإرساء هذه الجواهر في العملية الديمقراطية الالكترونية تعد آلية لتحقيق الحكم الراشد .

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب

- كنعان علي عبد الفتاح ، الصحافة الالكترونية في ظل الثورة التكنولوجية. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2014.

ثانياً: المجلات

- البصراي محمد نور علي السيد، "دور الإعلام الجديد في تعزيز المشاركة السياسية (مصر نموذجا)" ، مجلة علوم الإنسان والمجتمع ، العدد 12، نوفمبر 2014.
- بن بريكة، عبد الوهاب ، زينب بن التركي ، " أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال في دفع عجلة التنمية، مجلة الباحث عدد 7، 2009-2010.
- جيدور حاج بشير ، أثر الثورة الرقمية والاستخدام المكثف لشبكات التواصل الاجتماعي في رسم الصورة الجديدة لمفهوم المواطنة: من المواطن العادي إلى المواطن الرقمي"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الخامس 15 ، جوان 2016 .
- دليو فضيل ، الديمقراطية الإلكترونية بين التشاؤم و التفاؤل، مجلة المستقبل العربي، عدد 397 مارس 2012.
- عبد المجيد رمضان، "الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية (حالة الجزائر)" ، دفاتر السياسة والقانون ، العدد 16 جانفي 2017.
- قدواح منال، لإعلام الجديد: خطوات واعدة نحو بروز مفهوم جديد للديمقراطية، وآليات ممارستها رقمياً، مجلة العلوم الإنسانية، مجلد ب ، العدد 43، جوان 2015.
- نجم طه عبد العاطي، أنور بن محمد الرواس، " العلاقة بين تعرض الشباب العماني لوسائل الإعلام الجديدة ومستوى المعرفة السياسية "دراسة ميدانية على عينة من مستخدمي الإنترنت" مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الرابع ، جانفي 2011.

ثالثاً: الرسائل الجامعية

- بن شعبان رمضان، الديمقراطية الإلكترونية كبديل لتفعيل المشاركة السياسية النموذج الإستوني وإسقاطه على الجزائر "مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، (جامعة منتوري قسنطينة :كلية الحقوق 2009-2010).

- جبار مبروك قدور، "تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إدارة الموارد البشرية دراسة حالة خاصة بالانترنت"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية (جامعة وهران: كلية العلوم الاقتصادية، -2012-2013).
- حمدي محمد الفاتح، استخدامات تكنولوجيا الاتصال والإعلام الحديثة وانعكاساتها على قيم الشباب الجامعي، مذكرة ماجستير (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، 2009/2008).
- زودة مبارك، "دور الإعلام الاجتماعي في صناعة الرأي العام الثورة التونسية أنموذجا"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال جامعة الحاج لخضر باتنة: قسم العلوم الإنسانية، 2012 - 2011.
- الشايب محمد، "الحكومة الالكترونية كآلية لتوطيد الحكم الجيد (دراسة في تطبيقات العالم المتقدم والنامي)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات، جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق، -2008-2009).

رابعاً: مقالات من مواقع إلكترونية

- الأسرج حسين عبد المطلب، "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كآلية لتعزيز الديمقراطية وحرية التعبير"، مركز المشروعات الدولية الخاصة.
- صدام فيصل كوكز المحمدي، "التصويت الالكتروني وامن العملية الانتخابية الالكترونية دراسة قانونية لتطوير التجربة الانتخابية العراقية"، 2012.
- غيطاس، جمال محمد الديمقراطية الرقمية، القاهرة: دار نهضة مصر، 2006، نقلا عن الموقع-<https://www.fichier-pdf.fr/2015/01/24/128/128.pdf>

[1] عبد الوهاب بن بريكة، زينب بن التركي، "أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال في دفع عجلة التنمية، مجلة الباحث عدد 7، 2009-2010، ص.246.

[2] محمد الفاتح حمدي، استخدامات تكنولوجيا الاتصال والإعلام الحديثة وانعكاساتها على قيم الشباب الجامعي، مذكرة ماجستير (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، 2009/2008)، ص.22.

[3] مبروك قدور جبار، "تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إدارة الموارد البشرية دراسة حالة خاصة بالانترنت"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية (جامعة وهران: كلية العلوم الاقتصادية، -2012-2013)، ص.4.

[4] محمد الفاتح حمدي، استخدامات تكنولوجيا الاتصال والإعلام الحديثة وانعكاساتها على قيم الشباب الجامعي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تخصص دعوة وإعلام (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، 2008-2009)، ص ص 57، 58.

[5] علي عبد الفتاح كنعان، الصحافة الإلكترونية في ظل الثورة التكنولوجية (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2014)، ص 57.

[6] رمضان بن شعبان، الديمقراطية الإلكترونية كبديل لتفعيل المشاركة السياسية النموذج الإستوني وإسقاطه على الجزائر " مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة منتوري قسنطينة: كلية الحقوق، 2009-2010)، ص 49.

[7] جمال محمد غيطاس، الديمقراطية الرقمية، القاهرة: دار نهضة مصر، 2006، ص 3. نقلا عن الموقع:

<https://www.fichier-pdf.fr/2015/01/24/128/128.pdf>

[8] حسين عبد المطلب الأسرج، "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كآلية لتعزيز الديمقراطية وحرية التعبير"، مركز المشروعات الدولية الخاصة، ص 2.

[9] رمضان عبد المجيد، "الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية (حالة الجزائر)"، دفا تر السياسة والقانون، العدد 16 جانفي (2017)، ص 80.

[10] جيدرور حاج بشير، أثر الثورة الرقمية والاستخدام المكثف لشبكات التواصل الاجتماعي في رسم الصورة الجديدة لمفهوم المواطنة: من المواطن العادي إلى المواطن الرقمي"، مجلة دفا تر السياسة والقانون، العدد الخامس 15، جوان: 2016، ص 728.

[11] محمد الشايب، "الحكومة الإلكترونية كآلية لتوطيد الحكم الجيد (دراسة في تطبيقات العالم المتقدم والنامي)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق، 2008-2009)، ص 102.

[12] عادل عبد الصادق، "الديمقراطية الرقمية"، مفاهيم إستراتيجية، المركز العربي لأبحاث الفضاء الإلكتروني، سبتمبر 2010، ص 16.

[13] منال قدواح ، الإعلام الجديد: خطوات واعدة نحو بروز مفهوم جديد للديمقراطية، وآليات ممارستها رقمياً، مجلة العلوم الإنسانية ، مجلد ب ، العدد 43، جوان 2015، ص.220.

[14] رمضان عبد المجيد، مرجع سابق الذكر، ص.81.

[15] مبارك زودة ، " دور الإعلام الاجتماعي في صناعة الرأي العام الثورة التونسية أنموذجاً"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال (جامعة الحاج لخضر باتنة: قسم العلوم الإنسانية ، 2012 – 2011)، ص.158.

[16] رمضان عبد المجيد، مرجع سابق الذكر، ص.82.

[17] رمضان بن شعبان ، مرجع سابق الذكر، ص ص.48- 52.

[18] طه عبد العاطي نجم، أنور بن محمد الرواس، " العلاقة بين تعرض الشباب العماني لوسائل الإعلام الجديدة ومستوى المعرفة السياسية "دراسة ميدانية على عينة من مستخدمي الإنترنت" مجلة دفاتر السياسة والقانون ، العدد الرابع ، جانفي (2011)، ص.49.

[19] جلال سلمان، بين الحملة الانتخابية الالكترونية e-campaign والملصق الالكتروني متوفر على الرابط

س <http://www.alwasatnews.com/news/748282.html> :تم تصفحه يوم 2016-11-17

[20] حسين محمود هتيمي ، العلاقات العامة وشبكات التواصل الاجتماعي (عمان: دار أسامة للنشر، 2014)، ص.98.

[21] نادية الصليبي، " البوت ، الانترنت والإعلام الاجتماعي في الانتخابات الرئاسية الأمريكية 2016 متوفر على الرابط

<http://www.mc-doualiya.com/articles/20161108> :تم تصفحه يوم 2017-2-23

[22] حسين محمود هتيمي، مرجع سابق الذكر ، ص.98.

[23] محمد نور علي السيد البصراي ، “دور الإعلام الجديد في تعزيز المشاركة السياسية (مصر نموذجاً) ” ، مجلة علوم الإنسان والمجتمع ، العدد 12، نوفمبر 2014:ص.406.

[24] منال قدواح ، مرجع سابق الذكر، ص ص 235، 236.

[25] صدام فيصل كوكز المحمدي، “التصويت الإلكتروني وأمن العملية الانتخابية الإلكترونية دراسة قانونية لتطوير التجربة الانتخابية العراقية”، 2012، ص.4.

[26] رمضان بن شعبان ، مرجع سابق الذكر ، ص.80.

[27] فضيل دليو، الديمقراطية الإلكترونية بين التشاؤم و التفاؤل، مجلة المستقبل العربي، عدد 397 مارس 2012 ، ص. 35.

[28] رمضان بن شعبان ، مرجع سابق الذكر ، ص.81.

[29] محمد نور علي السيد البصراي ، مرجع سابق الذكر، ص 405.

[30] رمضان بن شعبان، مرجع سابق الذكر، ص.81.

[31] نفس المرجع، ص ص.233 ، 234.

[32] عادل عبد الصادق، مرجع سابق الذكر، ص.18.

[33] جيدور حاج بشير، مرجع سابق الذكر، ص.726.

[34] منال قدواح ،مرجع سابق الذكر، ص.236.

[35] عادل عبد الصادق، مرجع سابق الذكر، ص.18.

[36] عبد المجيد رمضان ، مرجع سابق الذكر ، ص ص 80 ، 81.

دور الاعلام في تشكيل النخب السياسية

بعد 2011 حتى "30 يونيو"

اعداد

كيارا طه محمد

باحث

ملخص:

بات الاعلام في واقعنا المعاصر يشكل عصب الحياه و خاصه بعد الانتشار الواسع للبت الاعلامي بأشكاله المختلفه. حيث أن ذلك التطور لوسائل الاعلام كان سبب واضح في أندلاع الاحتجاجات الشعبيه و أيضا يوجد للأعلام تأثير واضح علي النخب السياسيه التي تعد أحد أهم الادوات الرئيسيه في تشكيل العلاقه بين السلطه والمجتمع خلال الفتره التي تلت "ثوره 25 يناير" لعبت وسائل الاعلام دور لا يستهان به في صناعه النخبه السياسيه.

ABSTRACT

After the wide spread of media broadcasting in its various forms, the media become the lifeblood of contemporary reality. whereas the development of the media was a clear cause in the outbreak of popular protests and also the flags have a clear impact on political elites one of the most important tools in the formation of the relationship between power and

society during the period that followed the "revolution January 25," the media played a significant role in Political Elite Industry.

مقدمة

بات الاعلام في واقعنا المعاصر يشكل عصب الحياه و خاصه بعد الانتشار الواسع للبت الاعلامي بأشكاله المختلفه. حيث أن ذلك التطور لوسائل الاعلام كان سبب واضح في أندلاع الاحتجاجات الشعبيه و أيضا يوجد للاعلام تأثير واضح علي النخب السياسيه أحدي أهم الادوات الرئيسيه في تشكيل العلاقه بين السلطه و المجتمع خلال الفتره التي تلت "ثوره 25 يناير" لعبت وسائل الاعلام دور لا يستهان به في صناعه النخبه السياسيه(1).

أولاً: مشكله الدراسه: تتمثل المشكله البحثيه حول تساؤل رئيسي مفاده : ما مدي تأثير الاعلام في تشكيل النخب السياسيه بعد 2011؟

و يتفرع من ذلك التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعيه الاتيه:

- دور الاعلام الرسمي والخاص في تشكيل النخب السياسيه و أشكالها قبل الثوره؟
- ما مدي تأثير النخب السياسيه في أندلاع ثوره "25 يناير" ؟
- ما هو دور الاعلام في تفتيت النخب السياسيه بعد الثوره ؟
- ما هو الدور الرئيسي للمؤسسه الاعلاميه بعد الثوره و خصوصاً حول النخب السياسيه ؟

ثانياً: أهميه الدراسه:

الاهميه النظرية: ترجع الاهميه النظرية للبحث هو ندره الدراسات و الابحاث التي تناولت موضوع النخب السياسيه في الفتره التي عقت ثوره "25 يناير" حيث تتركز الدراسه حول معرفه ما مدي تنامي دور الاعلام في تشكيل النخب السياسيه بعد الثوره و معرفه معلومات كافيّه عن هذه النخب (2)

الاهمية العملية: أصبح للأعلام دوراً ملموساً في تشكيل الرأي العام و توجيه الشعوب و أيضاً له دوراً كبيراً في تشكيل النخب السياسيه و أيضاً في تفتيت ذلك النخب لذا يجب علينا القيام بذلك الدراسه لمعرفة كيفيه التعامل مع النخب السياسيه و فهم سمات هذه النخب و خصوصاً بعد تفتيتها.

ثالثاً: فتره الدراسه: تشتمل فتره الدراسه منذ عام 2011 و هو عام ثوره "25 يناير" و حتي وقتنا هذه و ذلك لما يوجد من تحولات كثيره في هذه الفتره في موضوع النخب السياسيه.

رابعاً: اقتراب الدراسه:- تستخدم الدراسه اقتراب النخبه :- يرجع ذلك الاقتراب علي التركيز علي دور النخبه في الدوله و أشكالها و باعتبار أن كل مجتمع من الازم أن توجد قلة نطلق عليها الصفوة أو النخبه, يكون لها الدور القيادي والمؤثر فى المجتمع. و يمكن تطبيق ذلك المنهج عن طريق التركيز الكامل علي مفهوم النخبه السياسيه و علي دورها في المجتمع(3).

خامساً: تقسيم الدراسه:

أولاً: دور الاعلام الرسمي و الخاص في تشكيل النخب السياسيه قبل ثوره "25 يناير"

ثانياً: دور الاعلام الرسمي و الخاص في تشكيل النخب السياسيه بعد ثوره "25يناير"

مقدمه :- الجدير بالذكر في البدايه الي أنه من المبكر إجراء دراسه علميه دقيقه للنخب السياسيه المصريه منذ 2011 و ذلك لعدد من الاعتبارات كان أهمها التغيرات المتسارعه و المستمره لأعضاء النخب السياسيه المصريه و أيضاً عدم توافر معلومات كافيه عن النخب السياسيه في أحد النظم السياسيه خلال فتره محدوده , و من ثم تعتبر هذه الورقه تحليلاً أولياً للسمات العامه للنخبه و ما مدي تأثير الاعلام عليها خلال السنوات الماضيه و اعتماداً علي البيانات المتوفره و في ظل التغيرات المتسارعه(4).

أولاً : دور الاعلام الرسمي و الخاص في تشكيل النخب السياسيه قبل ثوره 25 يناير

أولاً دعونا أن نتحدث عن النخبه بشكل عام :فأنا نستطيع أن نقول أنها هي القلة التي تقود الرأي العام وتؤثر فيه، سواء بنفوذها المعرفي أو السياسي، أو بقدراتها الاقتصادية أو من خلال حضورها المشهود في وسائل الإعلام. وأيضاً أن تشكيل النخب و خصوصاً النخب السياسيه تعتمد تماماً علي وسائل الاعلام التي تعمل علي تشكيل رأى المواطنين و هي التي تقوم بنقل الحقائق لهم لذلك يجب أن يكون الاعلام شفاف و يعمل علي نقل الحقائق بصوره واضحه حتي تتشكل النخب بطريقه سليمه (5).

من هذه النقطة المحوريه يتضح لنا ما مدي أهميه الاعلام في تشكيل النخب السياسيه و بلورتها بالشكل الذي يريده و حيث أن النخب بشكل عام تملك من أدوات مؤثره في تكوين استقرار المجتمعات و تشكيل نسق الحكم و الفكر و التوجه العقيدي. و لهذا السبب سندهب باحثين عن دور الاعلام الرئيسي في تشكيل هذه النخب قبل الثوره حيث كان للأعلام دوراً ملموساً في تشكيل النخب السياسية قبل قيام ثوره " 25 يناير " حيث أن تنقسم المؤسسة الاعلامية الي قسمين المؤسسة الاعلامية الرسمية و الخاصه و بالتالي كان الاعلام الرسمي مناصراً تماماً للسلطه و الحكم و النظام السياسي للدولة و أيضاً كان يتصف بإعلام الصوت الواحد، الذي يعتمد على الدعاية أكثر من المعلومة، و ذلك ما أفقده المهنية، و بينما الاعلام الخاص كان منقسم منهم من كان أعلام رجال الأعمال بامتياز و هم كانوا يبحثون عن مصالحهم مع السلطه و هؤلاء كانوا مثل الاعلام الرسمي تماماً يعمل فقط علي التضليل لضمان مصلحته و لكن كان يوجد قسم آخر من الاعلام الخاص الذي كان ينشر الحقائق كما هي ولا ييالي بالسلطه مثل قناه الجزيرة و العربيه(6).

بالتالي ظهرت النخب السياسيه في ذلك الوقت بمواقف مختلفه تبعاً للحاكم أو الرئيس الموجود فمنهم من كان يسير في فلك السلطه و منهم من يحظي بالعديد من المميزات و الترقيات و المناصب و القليل منهم من كان له موقف مشرف بصرف النظر عن

العواقب. و ظهر ذلك واضحاً تماماً في عهد الرئيس السابق محمد حسني مبارك حيث كانت المؤسسات الاعلاميه و خصوصاً الرسميه تعمل علي تضليل المواطنين و بالتالي كانت جميع النخب السياسيه في ذلك الوقت سواء كانت حزبيه أو مستقلة أو شبابيه أو عسكريه و أيضاً المثقفه جميعها مؤيده للنظام و ذلك تبعاً لدعم الاعلامي الرسمي للقنوات المصريه و مثال حي علي ذلك القناه الاولي المصريه و كثير من القنوات التابعه للتلفزيون المصري كانت جميع الاخبار بها لصالح النظام السياسي و كانت تعمل علي أخفاء كل عيوب النظام تقوم فقط بعرض النخب السياسيه المؤيده للنظام بينما النخب الغير مؤيده كانت تقوم بعرضها و لكن بشكل محدود و ذلك من خلال البرامج و نشرات الاخبار و كانت جميع المداخلات التلفونيه بها أيضاً مناصره لسياسه الدوله و كانت أيضاً محدود و كانت في ذلك الفتره النخب لا تمثل فئات شعبيه و أيضاً كانت سيئه تماماً قبل الثوره و كانت أعدادها ضئيله للغاية.

و على الرغم من ذلك، كانت هناك معارضة لحكم الرئيس محمد حسني مبارك متمثلة في جماعة الإخوان المسلمين التي ناصبها العداء طيلة حكمه، والعديد من الشخصيات المستقلة التي شكلت فيما بعد حركة "كفاية"، وتحديدًا في 2004 التي كانت ترفع شعار "لا للتوريث ولا للتمديد"، والأحزاب التي كانت موجودة على الساحة استطاع النظام الحاكم وقتها السيطرة عليها وعدم السماح لها بتخطي الحدود المرسومة لها وذلك بمساعدة وسائل الاعلام الرسمي في الدوله التي كانت تعمل جاهده علي حمايه النظام السياسي كما أشارنا لذلك من قبل و لكن بدأ يشعر الشعب المصري بمزيد من التهميش والحصار والمعاناة، الأمر الذي جعله يفقد الثقة في تلك المؤسسات، ويعزف عن مشاهدتها، ويُقبل في مقابل ذلك على مشاهدة القنوات العربية مثل الجزيرة والصحف المستقلة مثل المصري اليوم والدستور والشروق وغيرها التي كانت تنشر الحقائق التي كانوا لا يشاهدوها في الصحف و القنوات الرسميه للدوله و بالتالي كان للأعلام الخاص دوراً في توعيه المواطنين و العمل علي ظهور النخب السياسيه علي الساحة مره أخرى النخب التي يوجد لها رأي و التي تؤثر في صنع القرار (7).

بدأت في هذه المرحلة تظهر النخب الشبابية بعد غياب طويل و أيضاً النخب المثقفة التي حملت لأول مره معاني الديمقراطية و الحرية و حقوق الانسان و أخذ الشعب منها معاني المظاهرات و الثوره و الاعتصام و بدأت هذه النخب تري حقائق الامور لذلك لم يكن غريباً أن تأتي ثورة 25 يناير من خارج إطار النظام السياسي كله، بشقيه: الحكم والمعارضة، بإلهام من حركات شبابية بديلة عن النخبة المتآكلة يمكن القول أن الاعلام الرسمي كان له دورا واضحا ليس في التضليل و لكن عن طريق عدم تصديق الشباب لذلك التزوير الواضح في الحقائق مما أدى الي اتجاه الشباب الي وسائل أخرى لمعرفة الحقائق و منذ ذلك المرحلة أصبحت النخب الشبابية هي التي تقود الرأي العام وتوجهه خلال فتره الثوره(8) و تحول الاعلام في فتره قيام الثوره الي اعلام تحريضي ضد نظام مبارك و كان يعمل علي التحريض لسقوط حكمه و في ذلك الفتره تغيب دور الاعلام الرسمي عما سبق قليلاً و كان للأعلام الخاص دوراً و اضحاً لذا بدأ أصرار الشباب علي أسقاط الحكم و برغم من كل ذلك لم يتوقف الاعلام الرسمي علي منهجه خلال الثوره و لكن كان حضوره قليلاً و كان يقول علي الثوار أنهم يحملون أجنداث خارجية وكان ايضا يتهم الثوار بالتخريب و نشر الفوضى في البلاد و كان يحاول أن يجهض الثوره و لكن بطريقه سليمه كان دائماً يعمل علي تعميم أحداث الثوره للمواطنين كل ذلك لم يطفى من نار الثوار بالعكس أخذت النخب الثوريه في الاصرار و الهتاف ضد الحكم و بدأت تسيطر علي غالبية الشعب فخرج في الميادين يهتف لتنحي الرئيس ولنهايه عصر الاستبداد و الظلم و بالفعل نجحت النخب الشبابية و المثقفة في النهايه الي نهايه عصر التضليل و كان ذلك أول عمل للنخبه بعد غياب طويل . حيث أن كان نداءات د /محمد البرادعي وجماعة الإخوان المسلمين وحزب الوفد للنظام باتخاذ إجراءات إصلاحية فورية و كان ذلك مع مسانده الاعلام للثوار وبعد أن تبين للقنوات الرسمية أنه لا مفر من التواصل مع هؤلاء الشباب الثائرين في ميدان التحرير(9)، والذين رفض الكثير منهم في البداية التعامل مع الإعلام المصري لا اعتقادهم بأن يسعى للتقليل من شأنهم وإنجازاتهم ، لكن مع بدأ التغيير الفعلي لنبرة التلفزيون المصري ، بل والسعى إلى فتح أبوابه والتضامن مع

ثوار 25 يناير، لعرض آرائهم ومواقفهم على الشاشات الرسمية حتى تلك التي تطالب علنية وصراحة برحيل الرئيس "مبارك" ونظامه ، بعد أن كان هذا أمراً من المحرمات حتى مجرد التلميح به أمام شاشات التلفزيون المصري و لكن كان ذلك في نهاية الثورة لكن في البدايه كانت القنوات العربيه مثل قناه الجزيرة و العربيه تعمل علي بث أحداث الثورة و الثوار خطوه بخطوه و أكد البعض أن قناه الجزيرة قامت بعملية التحريض الإعلامي ضد النظام السياسي المصري و خرجت تماماً عن قواعد الحياد و الموضوعيه الإعلامييه و كانت تسرد جميع أحداث الثورة 24 ساعه و أستمرت علي ذلك لمدته 12 يوم تقريباً (10) لا تقدم أي مواد أخباريه سوي التي تتعلق بمصر و كانت تقوم بتحريض الشباب و ذلك عن طريق نشر صور الشهداء و الضحايا الذين رحلوا بسبب هذا النظام الفاسد و كان ذلك عاملاً مؤثراً في تحفيز الشباب على الخروج ضد النظام وعلي الخروج من منازلهم لدعم الشباب و الثوار و لشعورهم بمدي تنامي الظلم و الفساد و أيضاً لكي يأخذون حق الشهداء الذين ضحوا بأرواحهم من أجل مصر من أجل الحريه ففي ذلك الفتره ظل هناك اتفاق بين النخبه السياسيه على الاستمرار في التظاهر لإسقاط هذا النظام، وحدث ذلك بالفعل في 11 من فبراير 2011، أي بعد 18 يوماً من خروج الشباب في "25 يناير" من العام نفسه.

ثانياً: دور الاعلام الرسمي و الخاص في تشكيل النخب السياسيه بعد ثوره 25 يناير

تحدثنا من قبل عن النخب السياسيه قبل الثوره التي كانت بالفعل ضئيله للغاية و محدوده ومن كان يظهر منها يجب أن يكون مؤيداً للنظام السياسي للدولة و للسلطه الحاكمه و ذكرنا أن كل ذلك يرجع الي تضليل الاعلام المصري الرسمي و أيضاً تحدثنا عن ما مدي أهميه الاعلام في تشكيل هذه النخب و أهميه الاعلام و الصحافه في تشكيل رأى المواطنين و السيطرة علي اتخاذ القرار و بالفعل بدأت النخب السياسيه تظهر بشكل ملحوظ في أعقاب الثوره و هي التي تعتبر العامل الاول في نجاح الثوره و القضاء علي الظلم و الاستبداد .و بعد نجاح الثوره و سقوط نظام فاسد

أستمر لمدته 30 عاماً مع نهايه ذلك النظام دخلت الدوله في مرحله أنتقاليه و أنتشرت فيها حريه الرأي بشكل واضح التي كانت هي أحدي مطالب الثوار أثناء الثوره و أنتشرت هذه الحريه أيضاً لتصل الي وسائل الاعلام حيث أن بعد نجاح الثوره تحول تماماً الاعلام الرسمي عما كان عليه من قبل و تحولت مواقف جميع الاعلاميين و جميع القنوات الفضائيه.

و رغم ذلك أرتبك المشهد الاعلامي كثيراً بسبب الحريه المفرطه التي جاءت بعد الثوره و عدم قدره الاعلام علي التعامل مع هذه الحريه أو أستخدامها بشكل سئ و بدأ الاعلام يفقد للمهنيه التي يجب أن يقوم عليها العمل الاعلامي حيث أن الحريه في الاعلام الزائده وفرت تربه غير صحيه تنبت الاشاعات و التحريض وأستغل بعض الاعلاميين هذه الحريه في التجريح لا للنقد البناء و كان الغالب في هذه المشهد أن أصبح لدينا حريه أكثر و مهنيه أقل و أصبحت البرامج الاعلاميه (11) تحدث أنقساماً في الشارع المصري ما بين مؤيد و معارض لتلك الحريات و أنتشرت الفوضى الاعلاميه بشكل واضح و تم فتح الكثير من القنوات الحره لتقوم بعرض ما تشاء وقت ما تحب دون رقياً علي ذلك حيث لم يعد هناك أي ضابط ولا أي سقف للمهنيه يحكم أداء وسائل الإعلام الحاليه و أنتشرت البرامج و زادت أعداد الاعلاميين والصحفيين الغير مهنين فقط يعملون علي الترويج للأحداث و نشر أفكارهم الخاصه مثل برنامج توفيق عكاشه (قناه الفراعين.)

عملت وسائل الاعلام في ذلك الفتره علي تشكيل آراء المواطنين مستغلين بذلك جهل الشعب في هذه المرحله .و في ظل ذلك التوتر العام لوسائل الاعلام جميعها و أنقسام آرائها أنعكس ذلك أيضاً علي النخب السياسيه في ذلك الفتره و بدأت تبرز وجوه جديده علي الساحه السياسيه المصريه كانوا يطلوا علينا عبر الفضائيات و بدأ يتراجع دور النخب الشبابيه بعد نجاح الثوره تم الترويج لها من خلال الاعلام لفتره بسيطه و بعد ذلك بدأ دورها ينتهي و ذلك بسبب عدم قدراتها في قياده المجتمع في هذه الفتره و رغم أن الشباب هم الذين أطلقوا شرارة ثورة 25 يناير، إلا أنهم تفرقوا بعد تنحي مبارك

عن السلطة إلى عشرات من الحركات والائتلافات والتجمعات الشبابية والثورية. وقد انشغل كثير من عناصر النخبة الشبابية بالظهور الإعلامي، والانخراط في دوامات من الخلافات والانقسامات (11)، وكل ذلك كان ولا يزال على حساب العمل السياسي المنظم الهادف إلى تعزيز دور الشباب في الحياة السياسية، ولذلك لم يكن مفاجئاً أن يتم تهميش الشباب في مرحلة ما بعد الثورة (12). و بعد ذلك ظهرت النخب العسكرية التي كانت تتولي شئون البلاد بعد تنحي الرئيس محمد حسني مبارك و كان الاعلام يؤيد النخبه العسكريه بشكل واضح و يدعمها من خلال البرامج والصحف و الاغاني التشجيعيه علي الفضائيات التي كانت تدعم الجيش مما أدى الي تقويه النخبه العسكريه في ذلك , فبدأ بعد ذلك يظهر خلاف فكري حول النخب السياسيه و فظهرت نخب دينية وعلمانية واشتراكية,و ذلك أنعكاس علي أرتباك المشهد الاعلامي ولم تقتصر النخبة السياسية علي ابداء الرأي بل لعبوا أدوار أخرى, حيث تحولوا لقيادات سياسية تجمع وراء رأيها مجاميع من الشعب وصاروا قيادات شعبية, فانقسم الشعب نفسه, البعض يبحث وراء تحقيق الجانب الديني والبعض لتحقيق العلمانية وآخرون للاشتركية , أصبح الشعب نفسه منقسماً بانقسام آراء النخب, ولم تكتف النخب بانقسام الشعب بل حفزته لعمل اجراءات داخل المجتمع منها المظاهرات و الاعتصامات وهو ما ظهر في المليونيات بعد 25 يناير " من منافسة بين التيارات المختلفة, وأوصلنا اختلاف النخب الي تفتيت أهداف ثورة "25 يناير", الي أن جاءت انتخابات الرئاسة ومجلسي الشعب والشوري التي أظهرت سيطرة النخبة الدينية وأصبح الاتجاه الرسمي معظمه ينتمي للتيار الاسلامي.و مع التفاف الاخوان المسلمين وتيار الإسلام السياسي علي الأحداث, واختطاف البرلمان وسط انشغال القوي الثورية, تجلت التحالفات بين النخبة السياسية واعلاء المصالح الشخصية علي مصلحة الوطن خلال الانتخابات الرئاسية التي أتت بالرئيس المعزول محمد مرسي مع اتباع سياسة الحشد والتجيش, وانفراد الإخوان بالحكم وإقصاء جميع القوي السياسية و منذ بداية حكم الاخوان حيث اختفت الشخصيات الثورية خاصة الشبابيه و أزدحم المشهد بشخصيات الاسلام السياسي والمتلونين و برغم عدم تأييد الاعلام الرسمي و الخاص لهم (13)

بدأت الجماعة نفسها تقوم بأصدار صحف يومية، وتدشن قنوات تلفزيونية، لتسقط كل سنوات الحظر والتضييق الإعلامي والسياسي خلال عصور عبد الناصر والسادات ومبارك و أيضاً لكي تروج لسياستها وأصبح لديها ترسانة إعلامية لم تمتلكها أية حركة من حركات الإسلام السياسي على مدار التاريخ و مثال علي وسائل الاعلام التي كانت تستخدمها جماعة الاخوان المسلمين في هذه الفترة في ظل رفض الاعلام الرسمي لهم و المؤسسات الاعلامية الاخرى كانت توجد مجموعه كبيره من المواقع التي كانت تؤيد هذه النخبه مثل : موقع "نافذة مصر Egypt window" باللغة العربية على شبكة الإنترنت و موقع "الدعوة" و موقع "إخوان أون لاين" و أيضاً كان هناك الكثير من القنوات مثل قناة "مصر25"، وهى قناة فضائية تلفزيونية تمتلكها وتديرها الجماعة بدايةً من عام 2011. وأيضاً حساب جماعة الاخوان المسلمين علي الفيس بوك و علي تويتر و صحيفه الحريه و العداله اليوميه التي كانت الزراع السياسي للجماعة و بدأت الجماعة تتعامل مع شبكات الانترنت كقوة تكنولوجيه فريده تمدها بحريه الحركه و تقوم بدعمها ايضاً لكسب دعم المواطنين لها من خلال هذه المواقع و الشبكات و القنوات في ظل قيام القنوات الاخرى و البرامج بالسخرية من الرئيس محمد مرسي و من خطباته و كلماته كانت قنوات الاخوان و أعلام الاخوان يقوم يدعمه معنوياً و لكن جماعة الاخوان لم تستطيع أستغلال هذه القنوات الاستغلال الامثل في تجميع الشعب المصري على كلمة سواء(14).

استُخدمت هذه الأدوات في بث الفرقة بين فئات المجتمع وخلق حالة غير مسبوقه من الاستقطاب الحاد و أدي كل ذلك الي نفور الشعب من حكم الاخوان المسلمين و أستمر الوضع في البلد منقسم في هذا الوقت الرئيس من معه من التيارات الاسلاميه في جانب و في الجانب الاخر التيارات المدنيه و كل من ساعدها و خرجت 25 مليونيه أعتراضاً علي سياسات الرئيس مرسي و من يتبعه.

ومما زاد الأمر تعقيدا صدور الإعلان الدستوري في 22 نوفمبر 2012 الذي أصدره الرئيس محمد مرسي، وتضمن ما وصفه بالقرارات الثورية: جعل القرارات الرئاسية

و صباحي في الطريف نفسه ودعمت هذه القوى حركة “تمرد” التي بدأت الدعوة لسحب الثقة من الرئيس مرسي(16)، وانطلقت “تمرد” في يوم الجمعة 26 أبريل 2013 من ميدان التحرير بالقاهرة، على أن تنتهي في 30 يونيو من العام نفسه، وتمكنت من جمع 22 مليون توقيع -حسب زعمها- لسحب الثقة من محمد مرسي.و كان للأعلام دوراً ملموساً في هذه الفترة عمل علي تشويه شكل الرئيس محمد مرسي كما ذكرنا من قبل و دعموا حركه تمرد و الشباب الثوري و لم يسلم الرئيس محمد

مرسي من كتابات الليبراليين واليساريين، فكلهم تقريباً كانوا له بالمرصاد في كتاباتهم، وحشدوا كل من لديه موقفاً من الرئيس ليوم الثلاثين من يونيو للدعوة لانتخابات رئاسية مبكرة.

و بالفعل تم سقوط جماعه الاخوان المسلمين و تحولت بعد ذلك لجماعه أرهاييه(17) وهنا سقطت النخبة الاسلاميه في تصدر المشهد السياسي و السلطه و تولي مره أخرى المجلس العسكري شئون البلاد بعد الانقلاب و جميع النخب السياسيه و الاحزاب التي كانت معارضه للعسكر التفت حوله في هذا الوقت ضدد الاخوان المسلمين. وفي معرض حديثنا عن النخبة السياسية المصرية في مرحله حكم الرئيس محمد مرسي تكفى فقط الإشارة إلى الاجتماع الذى استضافته مؤسسة الرئاسة للتداول بشأن مشروع سد النهضة في إثيوبيا ، حيث شكل هذا الاجتماع فضيحة ، ليس فقط لإذاعته على الهواء مباشرة رغم الحساسية البالغة لموضوع الحوار، ولكن أيضاً بسبب الأفكار التي طرحها أغلب المشاركين في الاجتماع من عناصر النخبة السياسية،

ولكن بالمقابل، فإن معارضي مرسي والإخوان، وفي مقدمتهم الأحزاب والقوى المدنية المشاركة في جبهة الإنقاذ، لم يكونوا أفضل حالاً من حيث القدرة والكفاءة في ممارسة المعارضة، فقد أخفقوا بشكل واضح في بلورة وطرح بديل سياسي مقنع لحكم الإخوان بسبب كثرة خلافاتهم وانقساماتهم من ناحية، وانشغالهم بممارسة المعارضة من خلال الفضائيات وليس من خلال العمل السياسي والحزبي المنظم الذى يهدف إلى تعزيز الوجود السياسي في الشارع من ناحية أخرى. ولذلك لم يكن هناك من سبيل لتحدى حكم مرسي سوى التحرك الذى قاده «حركة تمرد» ، والذى أفضى إلى نزول ملايين المصريين إلى الشوارع في 30 يونيو في موجة ثورية جديدة هدفت إلى تصحيح مسار ثورة 25 يناير، الأمر الذى مهد الطريق لتدخل القوات المسلحة بشكل حاسم في 3 يوليو 2013 (18). ورغم إزاحة الإخوان عن السلطة فإن البلاد لاتزال تعاني من حالة فراغ سياسي بسبب عجز معارضيهم عن طرح بديل سياسي مقنع يركز على مشروع وطني جامع، وكذلك بسبب عجز السلطة الحالية عن إحداث نقلة نوعية في

طريقة إدارة شؤون البلاد بحيث تُحدث الفرق الذي من أجله خرج الناس إلى الشوارع في 30 يونيو.

الخاتمة :

و أخيراً و ليس آخرأ يتضح لنا أن النخب السياسيـه المصريـه بعد الثوره أـتسمت بعد الوضوح و التشرزم الفكري و أيضاً بالجمود و عدم الخيال السياسي و جمعت العديد من الاتجاهات المختلفه و كان ذلك أنعكاس علي التشرزم الفكري أيضاً لوسائل الاعلام و أنتشار الضبابيه في الحياه السياسيـه في الوقت نفسه(19) و بدأت تظهر بعد ذلك حاجة ملحه لتجديد النخبه من خلال ضخ دماء جديده في شرايينها، وذلك لن يكون إلا بإفساح مجال أوسع للشباب بحيث تكون هناك قيادات صف ثان، وصف ثالث في كل تيار سياسي، فضلاً عن تجسير الفجوة بين النخبه وال جماهير سواء على مستوى الخطاب أو الممارسه.

الدراسات السابقه

أولاً: الدراسات التي تخص المؤسسه الاعلاميه:

-دراسه بعنوان “دور الاعلام التفاعلي في تشكيل الثقافه السياسيـه لدس الشباب الفلسطيني” و هي دراسه للباحث رامي حسين حسن الشرافي“

هي عبارـه عن دراسه ميدانيـه علي طلبه الجامعات في قطاع غزه و تهدف هذه الدراسه بشكل رئيسي الي التعرف علي الدور الذي يقوم به الاعلام التفاعلي في تشكيل الثقافه السياسيـه لدي الشباب الفلسطيني و يمكن الاستفاده من هذه الدراسه من خلال مقارنه هذا الاعلام بالاعلام المصري و معرفه مدي التشابه و الاختلاف و أيضاً معرفه قيمه وسائل الاعلام في تشكيل توجهات الشباب(1).

-دراسه بعنوان “دور الاعلام في تفعيل قيم المواطنه لدي الرأى العام“حاله الثورات و قيم الانتماء لدي الشعوب ” دراسه للباحثه تيتي عنان

تتناول هذه الدراسة دور الاعلام في تشكيل و صناعه قيمه المواطنه لدي الرأي العام وتقوم الدراسة بالتركيز عن دور الاعلام في تشكيل الرأي العام عموماً و لكن بالتركيز علي بعض القيم منها المواطنه و يمكن الاستفادة من هذه الدراسة لمعرفة ما مدي تأثير وسائل الاعلام في أنشاء الرأي العام و تشكيله و بلورته كما يشاء(2).

-دراسه بعنوان “الاعلام الديني وأثره علي الرأي العام” دراسه ميدانيه غلي الريف المصري “ دراسه للباحث محي الدين عبد الحليم ”تتناول هذه الدراسة دور الاعلام الديني في تشكيل الرأي العام و خصوصاً في الريف(3) المصري و يمكن الاستفادة منها عن طريق مقارنتها بالنخب الاسلاميه التي ظهرت خلال حكم الاخوان المسلمين و تنامي دور الاعلام الاخواني في ذلك الوقت .

-دراسه بعنوان “دور الاعلام في تشكيل اتجاهات النخب الاكاديميه العربيه في اليمن نحو “الربيع العربي” دراسه للباحثين خالد الصوفي و علي البريهي

دراسه ميدانيه و قد هدفت هذه الدراسة لمعرفة دور وسائل الاعلام في تشكيل اتجاهات النخبة الاكاديميه العربيه في اليمن نحو ما عرف إعالماً بثورات “الربيع العربي” من خلال المحاور التاليه: قياس اتجاهات هذه النخبة نحو وطنية الثورات، واتجاهاتها نحو أسباب قيام الثورات، واتجاهاتها نحو محركات الثورات، واتجاهاتها نحو الأنظمة العربيه، وخاصة التي قامت ضدها الثورات ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة من خلال معرفه ما مدي دور الاعلام في تشكيل النخب الاكاديميه و اتجاهات هذه النخب و مقارنتها بالوضع الراهن في مصر بعد الثوره(4).

-دراسه بعنوان “دور الاعلام في صناعه الراي العام بعد الثوره التونسيه نموذجاً”دراسه للباحث مبارك زوده”

تتناول هذه الدراسة دور مواقع التواصل الاجتماعي في صنع القرار و في تشكيل الرأي العام في تونس و تتحدث الدراسه أن الاعلام الاجتماعي أصبح من أقوى وسائل

الضغط حالياً و يمكن الاستفادة من هذه الدراسة من خلال معرفه أهميه مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل النخب أيضاً (5).

-دراسه بعنوان “أستخدام الشباب الجامعي لوسائل الاعلام التقليدي و الجديده ” دراسه حاله للباحث د/نصير صالح بو علي . تسعى هذه الدراسه الي التعرف علي العادات و الانماط المتعلقة باستخدام الطلبة في جامعه الشارقه لوسائل الاعلام التقليديه و نماذج الاعلام الجديد . و الاشباكات المحققه جراء كثره الاستخدام لكل نماذج الاتصال التقليديه و الحديثه (6) و يمكن الاستفادة منها عن طريق معرفه دور الشباب في أستخدام وسائل الاعلام التقليديه و الجديده مقارنة بذلك الشباب المصري في الجامعات المصريه.

-دراسه بعنوان ” دوافع أستخدام الشباب الجامعي في الجامعات البحرنيه للانترنت ” دراسه ميدانيه للباحث د/ عبد الصادق حسن عبد الصادق

تسعي هذه الدراسه علي التعرف علي دوافع استخدام الشباب الجامعي في الجامعات بمملكه البحرين لاذاعات الانترنت و الاشباكات المترتبه علي هذا الاستخدام . و يمكن الاستفادة من هذه الدراسه من خلال معرفه دور الشباب و أهميتهم في المجتمع (7)

-دراسه بعنوان “الضوابط المهنيه و الاخلاقيه و القانونيه للاعلام الجديد“

دراسه للباحث أ-د/شريف درويش اللبان

تتناول هذه الدراسه القوانين الحديثه للاعلام الجديد و تتمثل مشكله الدراسه في بحث الضوابط المهنيه للاعلام الجديد التي لايمكن التغافل فيها عن معايير التقنيه و التكنولوجيه و التي أصبح اتقانها جانباً من المهنيه الاعلاميه في العصر الحديث . يمكن الاستفادة من هذه الدراسه في معرفه القوانين الجديده لوسائل الاعلام و كيفيه التعامل و ع المؤسسه الاعلاميه الجديده (8).

-دراسه بعنوان " وسائل الاعلام و تشكيل الصورة الذهنيه لدي الجمهور ازاء العداله الانتقاليه " للباحثه: م/زينب ليث عباس تتناول الدراسه أهميه وسائل الاعلام في تشكيل رأي المواطنين و الجماهير و أهميه وسائل الاعلان في أداره الحياه السياسيه و الاجتماعيه و الاقتصاديه في وقتنا الحاضر و يمكن الاستفاده من هذه الدراسه عن طريق التعرف علي أهميه الاعلام و خصوصاً في المراحل الانتقاليه في البلدان(9).

-دراسه بعنوان " الخطاب الاعلامي و ترسيخ التعاون العربي -الافريقي للباحث"صالح عباس الطائي"

تتناول الدراسه أن التعاون مع الشعوب من أجل واقع أفضل يحتاج الي وسائل كثيره و من ضمن هذه الوسائل اتعاون الشعوب مع بعضها البعض هو الخطاب الاعلامي و أيضاً عن ما تعرضت له الدول العربيه و الافريقيه من هجمات في الماضي علي أيدي المستعمرين و حالياً عن طريق صهيونيه و محاوله الصهيونيه لعرقله علاقه بينهم و لهذا يجب أن يكون هناك خطاب اعلامي قوي لترسيخ لعلاقه بينهم و يمكن الاستفاده من هذه الدراسه عن طريق أيضاً معرفه دور المؤسسه الاعلاميه القوي في ترسيخ التعاون بين الشعوب وأنها أداه لتحسين العلاقات بين الدول(10).

ثانياً:الدراسات التي تخص النخبه السياسيه:

-دراسه بعنوان " النخبه السياسيه في مصر : دراسة حالة للنخبه الوزاريه" للباحثه مايسه الجمل " تتناول هذه الدراسه النظام السياسي المصري في فترة ما بعد عام 1952، وتتمحور القضايا البحثية التي تثيرها حول الطبيعة الشخصية للحكم وهامشية النخبه السياسيه الرسميه في عمليه صنع القرار. وتولي الدراسه اهتماماً خاصاً بالأنماط التنظيمية وأنماط تجنيد النخبه التي سمحت بوجود نظام رئاسي - ملكي مطلق في مصر في عهد الرئيس أنور السادات. كذلك تستعرض الدراسه الدور الذي اضطلعت به المؤسسة العسكريه في الحياه السياسيه المصريه بعد عام 1952

و يمكن الاستفادة من هذه الدراسة من خلال معرفه أشكال النخب السياسيه بعد ثوره 1952 و قارنتها بالنخب السياسيه الحاليه و أشكالها(11).

-دراسه بعنوان “النخب السياسية في اليمن دراسة في خصائصها الاجتماعية وأدوارها السياسية ” للباحث حزام عبد الله صالح الذيب

تتناول هذه الدراسة النخب السياسيه في اليمن و أشكالها و خصائصها الاجتماعيه و دورها في الحياه السياسيه و التعرف علي ما مدي الصراع بين هذه النخب و ما أسباب الصراع و أيضاً تتناول التعرف على علاقة النخب السياسية الحاكمة ببعضها وعلاقتها بالنخب السياسية المعارضة وتأثير تلك العلاقة في بناء مؤسسات الدولة . ونستفيد من هذه الدراسة في موضوع البحث من خلال التعرف أكثر علي أشكال النخب السياسيه و ما مدي تأثيرها في المجتمعات(12).

—دراسه بعنوان “النخب السياسية الفلسطينية وأثرها على الوحدة الوطنية “نخبة المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني نموذجاً ” للباحثه ميسون محمد أحمد عمير

تبحث هذه الدراسة المكونة من ثلاثة فصول في النخبة السياسية من حيث مفهومها، ومداخلها، والمتطلبات الفكرية والاجتماعية للنخبة السياسية، وواقع النخبة السياسية الفلسطينية ، كما تبحث في مفهوم الوحدة الوطنية الفلسطينية ومقوماتها، ورؤية النخبة السياسية في المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني للوحدة الوطنية الفلسطينية من خلال مقابلات فردية، من أجل قياس أثر النخبة التشريعية الفلسطينية المتمثلة في المجلس التشريعي الثاني في الوحدة الوطنية الفلسطينية . و يمكن أن تستفيد بهذه الدراسة من خلال عمل مقارنه بين النخب السياسيه المصريه و الفلسطينيه و معرفه ما مدي أهميه النخب السياسيه في قياده الوطن و خلق روح الوحده الوطنيه بين شعب هذا الوطن(13).

-دراسه بعنوان “حركات الاسلام السياسي و السلطه في العالم العربي ” الصعود و الأفول ” للباحثين د/ جمال سند السويدي د/ أحمد رشاد الصفتي“

يناقش هذا الكتاب إحدى أبرز الظواهر السياسية في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين ، وهي صعود حركات الاسلام السياسي الي السلطه في عدد من الدول العربية؛ علي خلفية ما يسمى الربيع العربي. وقد أسهم في تأليف هذا الكتاب نخبة من الباحثين الخبراء العرب و الاجانب المتخصصين ذوي الخلفيات المعرفيه المتنوعه ليغطي أبعاداً متعددة تعمق تحليل ظاهرة أداء الحركات السياسية الدينية في المرحلة التالية لما يسمى “الربيع العربي” ويمكن الاستفادة من هذه الدراسه عن طريق تطبيقها في مصر علي جماعه الاخوان المسلمين و ظهور النخبه الاسلاميه بعد ثوره 25 يناير (14) ”

دراسه بعنوان : صنع القرار في دوله الكويت جدليه علاقه بين النخب السياسيه و الاقتصاديه . للباحثين سامي ناصر خليفه و حسن عبدالله جوهر .

تتناول هذه الدراسه علاقه بين النخب السياسيه و الاقتصاديه الكويتيه و ما مدي تأثيرهم في عمليه صنع القرار و في تشكيل الرأي العام , و ما هي نتيجته العلاقه بين النخبتين و توجد في هذه الدراسه مرجعيه تاريخيه كبيره عن تاريخ الكويت و عن النظام الدستوري بها و يمكن الاستفادة من هذا الدراسه عن طريق الوقوف علي طبيعه النخب السياسيه في الكويت و نتائج علاقتها مع النخب الاقتصاديه . و محاوله تطبيق ذلك علي الواقع المصري (15)

(1) ساره محمود خليل -ندوه بعنوان “ دور الاعلام في صناعه النخبه السياسيه بعد ثوره يناير -السياسيه الدوليه – تاريخ الدخول 4/20 لمزيد من المعلومات علي الرابط التالي <http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3340.aspx> :

(2) هشام بشير – مبادئ مناهج البحث في علم السياسه (القاهره – دار الدليل للدراسات و التدريب و أعمال الطباعه -2015)

(3) محمود خليفه جوده محمد "اقترب النخبه في دراسه النظم السياسيه المقارنه (المركز الديمقراطي العربي للدراسات و الاقتصاديه الاستراتيجيه) للمزيد من المعلومات التواصل علي الرابط التالي <http://democraticac.de/?p=555>

(4) محمد صفى الدين خربوش "النخبه السياسيه المصريه بعد فبراير 2011" افاق سياسيه -يناير 2014)

(5) مبارك زوده " دور الاعلام في صناعه الراي العام بعد الثوره التونسيه نموذجاً"دراسه للباحث "جامعه الحاج لخضر- باتنه 2012)

(6) د/حسين توفيق "أزمه النخب السياسيه و تعثر مسارات الثوره) "الديمقراطيه - 2014/2/14 -تاريخ الدخول 2016/4/18) لمزيد من المعلومات علي الرابط التالي : <http://democracy.ahram.org.eg/News/639/Subscriptions.asp> x

(7) د/حسين توفيق " أزمه النخب السياسيه و تعثر مسارات الثوره) "الديمقراطيه - 2014/2/14 -تاريخ الدخول 2016/4/18) لمزيد من المعلومات علي الرابط التالي : <http://democracy.ahram.org.eg/News/639/Subscriptions.asp> x

(8) ديسري الغزباوي " دور الشباب و الحركات الاحتجاجيه الجديده في ثوره 25 يناير) "اخر الاخبار - تاريخ النشر 2012/12/1 - 2016/4/18 تاريخ الدخول) لمزيد من المعلومات أنظر الي الرابط التالي <http://www.albawahbnews.com/623037>

(9) نهال القاسم " الثورة في عيون الاعلام) شبكة الاخبار العربيه – تاريخ النشر 24 ابريل 2016 – تاريخ الدخول (-18/4/2016) لمزيد من المعلومات أنظر الرابط التالي <http://anntv.tv/new/showsubject.aspx?id>

(10) وليد السعيد "دور الاعلام في تحريك أو إخماد الثورات ("الوعي _ تاريخ النشر – 2011 - تاريخ الدخول 2016/4/18) لمزيد من المعلومات أنظر الرابط التالي <http://www.al-waie.org/issues/>

(11) أحمد زايد " النخب السياسيه المصريه بين ثقته مفقوده ووعي غائب – 19/3/2014) تاريخ الدخول 2016/4/18) للمزيد من المعلومات زياره الرابط التالي [Http://www. Alhayat.com /M/story /1225736](http://www.Alhayat.com/M/story/1225736)

(11) (د/حسين توفيق " أزمة النخب السياسيه و تعثر مسارات الثوره) "الديمقراطيه -2014/2/14 - تاريخ الدخول 2016/4/18) لمزيد من المعلومات علي الرابط التالي :

<http://democracy.ahram.org.eg/News/639/Subscriptions.asp>

x

(12) أحمد عبد العليم " واقع و مستقبل المشاركه السياسيه للشباب في مصر ("المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجيه -2013/7/28- تاريخ الدخول 18/4/2016) للمزيد من المعلومات علي الرابط التالي <http://www.rcssmideast.org/article/3688>

(13) محمد أبو العنين " الاهرام كوتشينه النخبه السياسيه 19) "اغسطس 2013 – تاريخ الدخول 2014/4/18) لمزيد من المعلومات أنظر الي الرابط التالي

<http://democracy.ahram.org.eg/News/639/Subscriptions.aspx>

[px](#)

(14) سيد رضوان 7 " محطات في حياه الاعلام الاخواني .. أسوأهم فتره "بانديتا (15) "فبراير 2016-تاريخ الدخول 2016/4/18)

لمزيد من المعلومات أنظر الرابط التالي <http://rassd.com/176594.htm> :

(15) أنس ذكي 30 " يونيو .. جدل الثوره و المؤامره الجزيره .نت (2015/6/30- تاريخ الدخول 2016/4/18) لمزيد من المعلومات أنظر الرابط التالي

<http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2015/6/> 3

(16) إكرام عدنني " مصر ما بعد 30 يونيو بين الشرعيه و شرعنه السلطه " (الحياه - 2016/4/18) لمزيد من المعلومات أنظر الرابط التالي <http://www.alhayat.com/m/opinion/701619>

(17) أحمد البهنساوي "الجريده الرسميه تنشر قرار محلب باعتبار الاخوان جماعه إرهابيه" الوطن- (القاهره)2014/4/10

(18) محمد فرج " بعد 30 يونيو ... تحولات و تحالفات النخبه الجديده في مصر " (العربيه نت -2014/8/26- تاريخ الدخول 2016/4/18) لمزيد من المعلومات أنظر الرابط التالي <http://studies.alarabiya.net/ideas-discussion>

(19) محمد صفى الدين خربوش "النخبه السياسيه المصريه بعد فبراير 2011 ("افاق سياسيه -يناير 2014)

(1)رامي حسين حسن الشارافي ” دور الاعلام التفاعلي في تشكيل الثقافه السياسيه لدس الشباب الفلسطيني عماده الدراسات العليا و البحث العلمي “(غزه –جامعه الازهر –كلية الاداب -1991)

(2)تيتي عنان ” دور الاعلام في تفعيل قيم المواطنه لدي الرأي العام “حاله الثورات و قيم الانتماء لدي الشعوب ” جامعه محمد خيضر – سكره – كلية الحقوق و العلوم السياسيه -2014)

(3) محي الدين عبد الحليم “الاعلام الديني و أثره علي الرأي العام “(كلية الاعلام – القاهرة –رساله دكتوراه –قسم الأذاعه -1978)

(4) خالد الصوفي و علي البريهي ، ” دور الإعلام في تشكيل اتجاهات النخبة الأكاديمية العربية في اليمن نحو «الربيع العربي ” ، رؤى استراتيجية المجلد الثاني العدد 5 32 (يناير 2014)

(5) مبارك زوده ” دور الاعلام في صناعه الراي العام بعد الثوره التونسيه نموذجاً”دراسه للباحث “(جامعه الحاج لخضر- باتنه

2012)

(6) نصير صالح بو علي “أستخدام الشباب الجامعي لوسائل الاعلام التقليدي و الجديده “(رؤي استراتيجيه-المجلد الثاني العدد 7 -ص8 – يوليو 2014)

(7) عبد الصادق حسن عبد الصادق ” دوافع استخدام الشباب الجامعي في الجامعات البحرينية لاذاعات الانترنت“(رؤي استراتيجيه –المجلد الاول – العدد 4 – ص114-سبتمبر 2013)

(8) شريف درويش البان ” الضوابط المهنيه و الاخلاقيه و القانونيه الاعلام الجديدي (رؤي استراتيجيه –المجلد الثاني – العدد 7 -96 ص- يوليو 2014)

- (9) زينب ليث عباس "وسائل الاعلام و تشكيل الصورة الذهنيه لدي الجمهور أراء العداله الانتقاليه) الباحث الاعلامي – العدد 22-113 ص –2013)
- (10) صالح عباس الطائي " الخطاب الاعلامي و ترسيخ التعاون العربي – الافريقي ("دراسات دوليه –العدد 47- ص2011-17)
- (11) مايسه الجمل " النخبه السياسيه المصريه " دراسه حاله النخبه الوزايه ("مركز دراسات الوحدة العربيه -بيروت -1993)
- (12) حزام عبد الله صالح ذئب ""النخب السياسية في اليمن دراسة في خصائصها الاجتماعيه وأدوارها السياسيه " (جامعه النيلين – السودان – كليه التجاره (2006-
- (13) ميسون محمد أحمد عمير " النخب السياسية الفلسطينية وأثرها على الوحدة الوطنيه "نخبه المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني نموذجا"(جامعه النجاح الوطنيه – كليه الدراسات العليا – فلسطين – 2012)
- (14) جمال سند السويدي – أحمد رشاد الصفتي "حركات الاسلام السياسي و السلطه في العالم العربي ("رؤي استراتيجيه –المجلد الثاني – العدد 8 – ص142 -يوليو 2014)
- (15) سامي ناصر خليفه – حسن عبد الله جوهر"" صنع القرار في دولة الكويت جدلية العلاقة بين النخب السياسية والاقتصادية" مركز دراسات الوحدة العربيه (مجله العربيه للعلوم السياسيه – العدد 21 -33 ص-2009)

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

- 1- هشام بشير - مبادئ مناهج البحث في علم السياسة (القاهرة - دار الدليل للدراسات و التدريب و أعمال الطباعة -2015)

ثانياً: الرسائل العلمية:

- تيتي عنان " دور الاعلام في تفعيل قيم المواطنه لدي الرأي العام "حاله الثورات و قيم الانتماء لدي الشعوب " جامعه محمد خيضر - سكره - كليه الحقوق و العلوم السياسيه -2014)
- حزام عبد الله صالح ذئب ""النخب السياسية في اليمن دراسة في خصائصها الاجتماعية وأدوارها السياسية " (جامعه النيلين - السودان - كليه التجاره - 2006)
- رامي حسين حسن الشارافي " دور الاعلام التفاعلي في تشكيل الثقافه السياسيه لدس الشباب الفلسطينى عماده الدراسات العليا و البحث العلمى ""(غزه -جامعه الازهر -كليه الاداب -1991)
- محي الدين عبد الحليم ""الاعلام الديني و أثره علي الرأي العام ""(كليه الاعلام -القاهره -رساله دكتوراه -قسم الأذاعه -1978)
- مبارك زوده " دور الاعلام في صناعه الراي العام بعد الثوره التونسيه نموذجاً"دراسه للباحث ""(جامعه الحاج لخضر- باتنه 2012)

- ميسون محمد أحمد عمير " النخب السياسية الفلسطينية وأثرها على الوحدة الوطنية "نخبة المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني نموذجاً" (جامعته النجاح الوطنية -كلية الدراسات العليا - فلسطين - 2012

ثالثاً: الدوريات العلمية:

- جمال سند السويدي - أحمد رشاد الصفتي "حركات الاسلام السياسي و السلطه في العالم العربي)"رؤي استراتيجيه -المجلد الثاني - العدد8 - ص142 - يوليو 2014)
- خالد الصوفي و علي البريهي ، " دور الإعلام في تشكيل اتجاهات النخبة الأكاديمية العربية في اليمن نحو «الربيع العربي " ، (رؤي استراتيجيه المجلد الثاني العدد 5 32 يناير 2014)
- زينب ليث عباس "وسائل الاعلام و تشكيل صورته الذهنيه لدي الجمهور أراء العدالة الانتقاليه) الباحث الاعلامي -العدد 22-113 ص -2013)
- سامي ناصر خليفه - حسن عبد الله جوهر "صنع القرار في دولة الكويت جدلية العلاقة بين النخب السياسية والاقتصادية" مركز دراسات الوحدة العربية) مجله العربيه للعلوم السياسيه -العدد 21 -33 ص-2009)
- شريف درويش البان " الضوابط المهنيه و الاخلاقيه و القانونيه الاعلام الجديد (رؤي استراتيجيه -المجلد الثاني - العدد 7 -96 ص- يوليو 2014)
- صالح عباس الطائي " الخطاب الاعلامي و ترسيخ التعاون العربي - الافريقي ("دراسات دوليه -العدد 47- ص17-2011)
- مايسه الجمل " النخبه السياسيه المصريه " دراسه حاله النخبه الوزايه ("مركز دراسات الوحدة العربيه -بيروت -1993)
- نصير صالح بو علي "أستخدام الشباب الجامعي لوسائل الاعلام التقليدي و الجديده ("رؤي استراتيجيه-المجلد الثاني العدد 7 -ص8 - يوليو 2014)

رابعاً: مقالات

- أحمد البهنساوي "الجريدة الرسمية تنشر قرار محلب باعتبار الإخوان جماعه إرهابيه" الوطن- (القاهره) 2014/4/10
- محمد صفى الدين خربوش "النخبه السياسيه المصريه بعد فبراير 2011 ("أفاق سياسيه -يناير 2014

خامساً: المواقع الإلكترونية:

- أحمد زايد "النخب السياسيه المصريه بين ثقه مفقوده ووعي غائب - 19/3/2014 ("تاريخ الدخول 2016/4/18) للمزيد من المعلومات زياره الرابط التالي: Http://Alhayat.com/M/story/1225736
- أنس ذكي 30 " يونيو .. جدل الثوره و المؤامره الجزيره .نت (2015/6/30- تاريخ الدخول 2016/4/18) لمزيد من المعلومات أنظر الرابط التالي :http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2015/6/3
- أحمد عبد العليم " واقع و مستقبل المشاركه السياسيه للشباب في مصر ("المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجيه -2013/7/28- تاريخ الدخول 18/4/2016) للمزيد من المعلومات علي الرابط التالي: http://www.rcssmideast.org/article/3688
- إكرام عدني " مصر ما بعد 30 يونيو بين الشرعيه و شرعنه السلطه " (الحياه - 2016/4/18) لمزيد من المعلومات أنظر الرابط التالي: http://www.alhayat.com/m/opinion /701619
- (د/حسين توفيق" أزمه النخب السياسيه و تعثر مسارات الثوره)"الديمقراطيه -2014/2/14 -تاريخ الدخول 2016/4/18) لمزيد من المعلومات علي الرابط التالي :

<http://democracy.ahram.org.eg/News/639/Subscription.s.aspx>

د/يسري الغزبائي " دور الشباب و الحركات الاحتجاجيه الجديده في ثوره 25 يناير
("آخر الاخبار – تاريخ النشر 2012/12/1 - 2016/4/18 تاريخ الدخول) لمزيد
ممن المعلومات أنظر الرابط التالي
http://www.albawahbnews.com/623037

• سيد رضوان 7 " محطات في حياه الاعلام الاخواني .. أسوأهم فتره "بانديتا
(15) "فبراير 2016-تاريخ الدخول 2016/4/18)

لمزيد من المعلومات أنظر الرابط التالي http://rassd.com /176594.htm :

• محمد أبو العنين " الاهرام كوتشينه النخبه السياسيه 19 " اغسطس 2013 –
تاريخ الدخول 2014/4/18) لمزيد من المعلومات أنظر الي الرابط التالي:
<http://democracy.ahram.org.eg/News/639/Subscription.s.aspx>

• محمود خليفه جوده محمد " اقتراب النخبه في دراسه النظم السياسيه المقارنه
("المركز الديمقراطي العربي للدراسات و الاقتصاديه الاستراتيجيه) للمزيد
من المعلومات التواصل علي الرابط التالي http://de/?p=555

• محمد فرج " بعد 30 يونيو ... تحولات و تحالفات النخبه الجديده في مصر "
(العربيه نت -2014/8/26- تاريخ الدخول 2016/4/18) لمزيد من
المعلومات أنظر الرابط التالي-http://studies.alarabiya.net/ideas-
discussion

• نهال القاسم " الثوره في عيون الاعلام) "شبكة الاخبار العربيه – تاريخ النشر
24 ابريل 2016 – تاريخ الدخول 2016/4/18-) لمزيد من المعلومات
أنظر الرابط التاليhttp://anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=

• وليد السعيد "دور الاعلام في تحريك أو إخماد الثورات ("الوعي _تاريخ
النشر – 2011- تاريخ الدخول 2016/4/18) لمزيد من المعلومات أنظر
الرابط التالي/ http://al-waie.org/issues/:

اشكالية تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر "المعوقات- الأفاق"

اعداد:

د. عبد المومن بن صغير

عضو الهيئة الاستشارية في "المركز الديمقراطي العربي"

أستاذ محاضر قسم ب - كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة- الجزائر

ملخص:

مما لا شك فيه أن دول العالم المختلفة تتباين فيما بينها من حيث التركيبة الاقتصادية، إذ ينقسم المجتمع الدولي من الناحية الاقتصادية إلى قسمين رئيسيين: أحدهما متقدم، وآخر نام. وقد ظهر مؤخرا في علم الاقتصاد ما يسمى بالاقتصاد الرقمي الذي يتميز عن غيره باستخدام تكنولوجيا المعلومات ووسائل اتصال جد متطورة لإدارة هذا النوع من الاقتصاد وتعتبر الدول الصناعية المتقدمة النموذج الحي والرائدة في هذا المجال، نظرا لامتلاكها لرؤوس الأموال الضخمة والخبرة الفنية والعلمية والتكنولوجيا الحديثة، ومن أمثلة تلك الدول نجد: سنغافورة والولايات المتحدة الأمريكية، بينما تسعى الدول النامية إلى تحقيق ذلك أيضا من خلال السعي نحو إحداث قفزة نوعية نحو بلوغ التنمية بجميع أبعادها، وإلى تضيق الهوة الرقمية من خلال استخدام تكنولوجيات الاتصال وتقنيات المعلومات المتوافرة للحاق بالركب. وقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تلعب دورا مهما ليس فقط في تسهيل معيشة الحياة اليومية للبشر، ولكن كأداة فعالة في تعزيز التنمية في المجتمع أيضا، فضلا عن استخدامها كعنصر فعال في مجال تبادل المصالح الدولية. وبعد أن دخل العالم العصر الرقمي، أصبح معيار التقدم والغنى لأي إقليم في العالم يحكمه مقدرة الإقليم على اللحاق بركب الثورة المعلوماتية وفهم حقيقة حتميتها.

وما يمكن ملاحظته من خلال التطور الهائل الذي شهده العالم في عدة قطاعات، أثر بشكل جلي على نوعية تقديم الخدمات للأفراد. خاصة فيما يتعلق بالتطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، والتي نتيجة الضرورة الملحة التي فرضتها التطورات العالمية الحاصلة في مجال العولمة، أفرزت آليات جديدة لإدارة المجتمعات ومنها الحكومة الإلكترونية، وتعتبر الحكومة الإلكترونية أحد أنماط الإدارة المعاصرة والمستحدثة، وقد شكلت رهانا وتحديا من التحديات العولمة، نظرا لما تتوفر عليه من سرعة في أداء الخدمات، وكذا في نوعية وجودة تقديم هذه الخدمات.

ABSTRACT:

There is no doubt that the various countries of the world vary among themselves in terms of economic structure, the international community is divided economically into two main parts: a advanced, and outgrowths. It has recently appeared in the economy of the so-called digital economy, which is distinct from others by using information technology and very sophisticated means of communication for the management of this type of economy. Advanced industrial countries living model and leader in this field, because of the ownership of capital and technical expertise, scientific and modern technology, and examples of these countries, we find: Singapore and the United States, all by seeking the developing countries to achieve this goal also by seeking to bring about a qualitative leap towards development in all its dimensions, and to bridge the digital divide through the use of communication technologies and information technologies. available to catch up. Has become ICT plays an important role not only in the facilitation of living the daily lives of human beings, but as an effective tool to promote development in the community as well as for use as an active ingredient in the exchange of interests. International.

مقدمة

مما لا شك فيه أن دول العالم المختلفة تتباين فيما بينها من حيث التركيبة الاقتصادية، إذ ينقسم المجتمع الدولي من الناحية الاقتصادية إلى قسمين رئيسيين [1]: أحدهما متقدم، وآخر نام.

وقد ظهر مؤخرا في علم الاقتصاد ما يسمى بالاقتصاد الرقمي الذي يتميز عن غيره باستخدام تكنولوجيا المعلومات ووسائل اتصال جد متطورة لإدارة هذا النوع من الاقتصاد.

وتعتبر الدول الصناعية المتقدمة النموذج الحي والرائدة في هذا المجال، نظرا لامتلاكها لرؤوس الأموال الضخمة والخبرة الفنية والعلمية والتكنولوجيا الحديثة، ومن أمثلة تلك الدول نجد : سنغافورة والولايات المتحدة الأمريكية، بينما تسعى الدول النامية إلى تحقيق ذلك أيضا من خلال السعي نحو إحداث قفزة نوعية نحو بلوغ التنمية بجميع أبعادها، وإلى تضيق الهوة الرقمية من خلال استخدام تكنولوجيات الاتصال وتقنيات المعلومات المتوافرة للحاق بالركب.

وقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تلعب دورا مهما ليس فقط في تسهيل معيشة الحياة اليومية للبشر، ولكن كأداة فعالة في تعزيز التنمية في المجتمع أيضا، فضلا عن استخدامها كعنصر فعال في مجال تبادل المصالح الدولية [2].

وبعد أن دخل العالم العصر الرقمي، أصبح معيار التقدم والغنى لأي إقليم في العالم يحكمه مقدرة الإقليم على اللحاق بركب الثورة المعلوماتية وفهم حقيقة حتميتها.

وما يمكن ملاحظته من خلال التطور الهائل الذي شهده العالم في عدة قطاعات، أثر بشكل جلي على نوعية تقديم الخدمات للأفراد. خاصة فيما يتعلق بالتطورات الحاصلة في مجال تكنولوجية الإعلام والاتصال، والتي نتيجة الضرورة الملحة التي فرضتها التطورات العالمية الحاصلة في مجال العولمة، أفرزت آليات جديدة لإدارة المجتمعات ومنها الحكومة الإلكترونية، وتعتبر الحكومة الإلكترونية أحد أنماط الإدارة المعاصرة والمستحدثة، وقد

شكلت رهانا وتحديا من التحديات العولمة، نظرا لما تتوفر عليه من سرعة في أداء الخدمات، وكذا في نوعية وجودة تقديم هذه الخدمات [3].

وتعتبر الجزائر إحدى هذه الدول النامية التي تسعى جاهدة نحو إرساء معالم الحكومة الإلكترونية في ظل التحديات الراهنة للإدارة الإلكترونية.

فما هو واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر؟ وما هي متطلبات ومقومات إرساء معالم الحكومة الإلكترونية؟ وما هي أهدافها؟ ما هي مزاياها؟ ما هي العوائق التي حالت دون تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر؟ وما هي الأفاق المستقبلية والحلول الممكنة لتفعيل دور الحكومة الإلكترونية؟

للإجابة على هذه التساؤلات، قسمت الورقة البحثية إلى عناصر أهمها:

المحور الأول : مفهوم الحكومة الإلكترونية

أولا : تعريف الحكومة الإلكترونية وتحديد أسباب ظهورها

ثانيا : أهداف ومزايا الحكومة الإلكترونية

ثالثا : مبادئ وخصائص الحكومة الإلكترونية

رابعا : أبعاد الحكومة الإلكترونية

المحور الثاني : واقع تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر

أولا: الحكومة الإلكترونية كمشروع في الجزائر

ثانيا : متطلبات ومقومات إرساء معالم الحكومة الإلكترونية ومدى قدرة الجزائر على توفيرها

ثالثا: عوائق تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر

رابعا : الحلول الممكنة لتفعيل الحكومة الإلكترونية في الجزائر

المحور الأول : مفهوم الحكومة الإلكترونية

إن تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جعل المؤسسات تستخدم التكنولوجيا في معاملاتها الداخلية والخارجية[4]، ولكنها مرتبطة بوجود بنية تحتية أساسية من التكنولوجيا لتمكن المواطن من الحصول على المعلومات بأسرع وقت ممكن وبكفاءة عالية وشفافية.

وقد جاء مفهوم الإدارة الإلكترونية من خلال عدة أبعاد قد تطورت على مستويات متعددة منها[5]:

أولا : أن الإدارة الإلكترونية هي امتداد للمؤسسات الإدارية وتجاوزها لها، وذلك بصعودها على السطح في منتصف التسعينيات.

ثانيا : الإدارة الإلكترونية هي نتاج تطور تبادل المعلومات والبيانات الإلكترونية كمجال تخصص ضيق بين حاسوب وآخر، أو بين مجموعة حواسيب أخرى في نطاق أكاديمي أو مجالات أخرى إلى مجال الأعمال الإلكترونية الواسعة، وذلك بالاستخدام الواسع للانترنت سواء عن طريق الشبكة الداخلية، أو عن طريق الشبكة الخارجية التي تغطي علاقات المؤسسة مع الموردين والزبائن وغيرهم.

ثالثا: إن الإدارة الإلكترونية هي امتداد للتطور التكنولوجي في الإدارة بدءا من إحلال الآلة محل العامل في التخطيط والرقابة بمساعدة الحاسوب، إلى أن جعل منها الانترنت شبكات الأعمال ذات أبعاد تكنولوجية أكثر من أي مرحلة تاريخية تعاملت فيها الإدارة مع التكنولوجيا.

ويمكن تصنيف أسباب ودواعي لجوء الدول إلى تطبيق الحكومة الإلكترونية كما يلي[6]:

01-تسارع التقدم التكنولوجي: أدت الثورة التكنولوجية إلى إظهار مزايا نسبية عديدة لتطبيقاتها العملية في مختلف مجالات الحياة الإنسانية بما في ذلك نوعية الخدمات والسلع التي توفرها المؤسسات العامة والخاصة على حد سواء للمجتمع.

02- ترابط المجتمعات الإنسانية في ظل توجهات العولمة : ساهمت التوجهات العالمية المتزايدة نحو الانفتاح والترابط والتكامل بين المجتمعات الإنسانية المختلفة في نشوء ما يعرف اليوم بظاهرة العولمة فلسفة جديدة للعلاقات الكونية لها أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية وقانونية وبيئية متكاملة.

03- الاستجابة لمتطلبات البيئة المحيطة مع التكيف معها : إن انتشار وتطبيق مفهوم وأساليب الإدارة الإلكترونية في كثير من المنظمات والمجتمعات يحتم على كل دولة اللحاق بركب التطور تجنباً لاحتمالات العزلة والتخلف عن مواكبة عصر السرعة والاتصالات والمعلومات، والتنافس في تقديم الخدمات والسلع بناء على المعايير والسهولة والفعالية والكفاية والنوعية الملائمة.

04- التحولات الديمقراطية وما رافقتها من متغيرات وتوقعات اجتماعية: ساهمت حركات التحرر العالمية التي تطالب بمزيد من الانفتاح والحرية والمشاركة واحترام حقوق الإنسان في إحداث تغييرات في البناء المجتمعي عموماً وطبيعة الأنظمة السياسية والإدارية والقضائية.

وتعتبر الحكومة الإلكترونية نظاماً حديثاً [7] تتبناه الحكومات باستخدام الشبكة العنكبوتية العالمية والانترنت في ربط مؤسساتها ببعضها البعض، وربط مختلف خدماتها بالمؤسسات الخاصة والجمهور عموماً، ووضع المعلومة في متناول الأفراد، وذلك لخلق علاقة شفافة تتصف بالسرعة والدقة تهدف بالارتقاء بجودة الأداء.

ويعد مفهوم الحكومة الإلكترونية من أبرز المفاهيم التي أدخلتها الثورة المعلوماتية وشبكات الانترنت إلى الحياة اليومية للمواطنين، والتي ظهرت نتيجة لتطورات تقنية متفاعلة [8] مع الإنسان على مستوى جغرافي واسع، حيث تعد فكرة الحكومة الإلكترونية من الأفكار الجديدة في تطبيقاتها، تهدف إلى إحداث تطور جذري في الأداء الحكومي وفق معايير القطاع الخاص في كل ما يتمتع به من مزايا تنافسية وفي مقدمتها الجودة وكسب رضا المستفيد [9].

وعلى الرغم من أن مصطلح الحكومة الإلكترونية يحتوي على كلمة إلكترونية [10]، إلا أنه ليس مصطلح تكنولوجي بل مصطلح إداري، يعبر عن التحول الجذري في المفاهيم الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والتسويقية وعلاقة الأفراد والمؤسسات مع بعضها البعض، لذا فإن التركيز سوف ينصب على كلمة حكومة وليس إلكترونية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن مفهوم الحكومة الإلكترونية أوسع من كونها برمجيات وحواسيب إنترنت، وغيرها من التقنيات، فهي إدارة شاملة ينطوي عليها إجراء تغيير نوعي يهدف إلى إعادة النظر بمفاهيم الإدارة العامة والمضامين التي تقدمها، فهي صياغة لواقع جديد في ضوء العلاقات التبادلية بين الأجهزة الحكومية وجمهور المستفيدين من خدماتها من جهة أخرى في أي زمان ومكان.

01-تعريف الحكومة الإلكترونية:

لا يوجد تعريف محدد لمصطلح الحكومة الإلكترونية، حيث أنه في الواقع توجد تعاريف كثيرة ومتباينة للحكومة الإلكترونية، حيث تختلف نتيجة تعدد مستخدميها والمستفيدين منها والقائمين عن تنفيذها بالإضافة للأبعاد التقنية والإدارية والتجارية والاجتماعية التي تؤثر عليها، وقد اختلفت الآراء حول تعريفها سواء على المستوى الدولي، أو على الفقهي.

وبالرغم من عدم وجود تعريف موحد ومتفق عليه للحكومة الإلكترونية، إلا أنه لا يكاد يختلف أحد عن الهدف الأساسي للحكومة الإلكترونية، وهو التحسين المستمر لعمليات التفاعل بين ثلاث مجموعات هي: الحكومة، قطاع الأعمال والمواطنين، وذلك من أجل تحسين الرقي السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمع.

فعلى المستوى الدولي، وبالأخص المنظمات الدولية، فقد عرفت الأمم المتحدة في عام 2002 الحكومة الإلكترونية بأنها: استخدام الانترنت والشبكة العالمية العريضة لتقديم معلومات وخدمات الحكومة للمواطنين."

وفي عام 2003 تقدمت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في المجال الاقتصادي بالتعريف التالي : الحكومة الإلكترونية هي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخصوصا الانترنت للوصول إلى حكومات أفضل

وقد قدم البنك الدولي عام 2005 مفهوما للحكومة الإلكترونية بأنها " عملية استخدام المؤسسات لتكنولوجيا المعلومات مثل شبكات الانترنت وشبكة المعلومات العريضة وغيرها، والتي لها القدرة على تغيير وتحويل العلاقات مع المواطنين ومختلف المؤسسات الحكومية، وهذه التكنولوجيا تقدم خدمات أفضل للمواطنين وتمكين المواطنين من الوصول للمعلومات، مما يوفر مزيدا من الشفافية وإدارة أكثر كفاءة للمؤسسات .

أما المنظمة العربية للتنمية الإدارية، فقد عرفت الحكومة الإلكترونية على أنها : عملية استخدام المعلومات العريضة للانترنت، والاتصال عبر الهاتف الجوال، لامتلاكها القدرة على تغير وتحويل العلاقات مع المواطنين ورجال الأعمال ومختلف المؤسسات الحكومية [11].

في حين عرفها المعهد التخصصي للدراسات على أنها : قدرة القطاعات الحكومية المختلفة على تقديم الخدمات والمعلومات الحكومية التقليدية للمواطنين بأساليب إلكترونية سريعة، وبتكاليف ومجهود أقل وفي أي وقت، ومن خلال شبكة الانترنت.

“ وقد اختلفت آراء المفكرين أيضا نحو إيجاد تعريف جامع للحكومة الإلكترونية، حيث عرفها:

أحد الكتاب بأنها : وسيلة لتحسين القطاع العام والحكومي، وآخرون عرفوها كوسيلة لتحقيق الإصلاح وتغير العمليات والهيكلية والثقافة الحكومية، وآخرون ركزوا على جانب تحسين الاتصال مع المواطن وتحقيق ديمقراطية أكبر، وأخيرا هناك من ذكر بأنها قضية تجارية تتعلق بزيادة العوائد وتحسين الأداء والوضع التنافسي للهيئات والدوائر الحكومية .

كما عرفها البعض بأنها :النسخة الافتراضية عن الحكومة الحقيقية مع بيان أن الحكومة الإلكترونية تعيش محفوظة في مراكز حفظ البيانات للشبكة العالمية للانترنت، وتحاكي أعمال الحكومة التقليدية، والتي تتواجد بشكل حقيقي ومادي في أجهزة الدولة.

أما تعريف الدكتور أحمد القرعي فيتمثل في : حكومة خفية تحتضنها الحكومة الشرعية القائمة في الدولة، أي أنها تفتنيها ولا تمتلكها، حيث المواطن سيد قراره، كما يتم توظيف

كل وسائل الاتصال والمعلومات لخدمته، وعلى الحكومة أن تلبي رغباته أينما كان في المنزل، الشارع، داخل الوطن أو خارجه.

أما الهوش [12] فرأى بأنها : عملية تغيير وتحويل العلاقات من المؤسسات والمواطنين من خلال تكنولوجيات المعلومات، بهدف تقديم أفضل للمواطنين وتمكينهم من الوصول إلى المعلومات مما يوفر مزيدا من الشفافية، وتحجيم الفساد وتعظيم العائد وتخفيف النفقات.

إضافة إلى ذلك، فقد عرفت الحكومة الإلكترونية، على أنها : قدرة الأجهزة والهيئات الحكومية على إتاحة المعلومات وتقديم الخدمات الحكومية فيما بينها وبين المواطنين ومنظمات الأعمال والجهات الأخرى التي يتم التعامل معها بأسلوب سهل ويسير وسريع وأكثر مرونة، وفي أي وقت 24 ساعة يوميا طوال أيام الأسبوع.

كما يقصد بها أيضا : قدرة القطاعات الحكومية المختلفة على توفير الخدمات الحكومية التقليدية للمواطنين، وانجاز المعاملات عبر شبكة الانترنت بسرعة ودقة متناهيتين، وبتكاليف ومجهودات أقل ، ومن خلال موقع واحد على الشبكة.

أما يجتئكلر فيرى أنها : استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لإعادة هندسة الحكومات بجعلها أكثر فاعلية وموثوقية، ويمكن التفاعل معها والاستفادة القصوى من التكنولوجيات الجديدة، وتقديم خدمات عامة أفضل للمجتمع.

وقد قدم أهلو كويست وزملاؤه، تعريفا للحكومة الإلكترونية بأنها : نموذج أعمال مبتكر مستند لتقنيات، خصوصا تقنيات الخدمة الذاتية اللاسلكية ، وأساليب التفاعل والشفافية والمصادقية والثقة المتبادلة، مكرس وموجه للمواطنين ومنظمات أعمال الربحية منها وغير الربحية، يستهدف بالدرجة الأولى الأساس لتقديم خدمات عامة بأسلوب مميز يأخذ باعتبار خصوصيات السوق المستهدفة، ويحقق لأطراف التبادل والتعامل للأهداف المشتركة بكفاءة فعالة.

كما يقصد بالحكومة الإلكترونية بأنها : العملية الإدارية القائمة على الإمكانيات المتميزة للإنترنت وشبكات الأعمال في التخطيط والتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية بدون حدود من أجل تحقيق الأهداف، وهي إدارة بدون أوراق أو زمان أو

متطلبات جامدة، حيث أنها تعتمد على الأرشيف الإلكتروني والبريد الإلكتروني، والأدلة والمفكرات الإلكترونية، والرسائل الصوتية وهي مؤسسة شبكية ذكية تعتمد.

knowledge worker على عمال المعرفة

وهناك من ربط مفهوم الحكومة الإلكترونية بالخدمة العامة المعقلنة، حيث تعرف بأنها : تحول أساسي في مفهوم الوظيفة العامة، بحيث ترسخ قيم الخدمة العامة، ويصبح جمهور المستفيدين من الخدمة محور اهتمام مؤسسات الدولة، كما يتعدى مفهومها هدف التمييز في تقديم الخدمة إلى التواصل مع الجمهور بالمعلومات، وتعزيز دوره في المشاركة، والرقابة من خلال تطوير علاقات اتصال أفضل بين المواطن والدولة [13]

على ضوء ما سبق ذكره، يمكن استخلاص تعريف شبه جامع، وهو : استخدام تكنولوجيا المعلومات من خلال قواعد البيانات وشبكات المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة والانترنت والهاتف، وذلك لتسهيل الخدمات العامة للمواطنين بسرعة ودقة عالية وأقل تكلفة وبفاعلية وكفاءة وشفافية ومساندة للمؤسسات مع ضمان سرية المعلومات، في أي زمان ومكان، كما أن الحكومة الإلكترونية أحد الطرق الحديثة والمتطورة، والتي تتكامل بها المؤسسات لاستخدام التقنية الحديثة لتزويد المواطنين بآليات أفضل وأسرع وأيسر للوصول للمعلومات الحكومية سواء أكانت المعلوماتية والخدماتية، مما يعطي المواطنين فرصة أفضل للمشاركة بآرائهم ومقترحاتهم لدى المؤسسات الحكومية المتنوعة.

وهناك من عرفها على أنها : مهمة أساسية للحكومات لإعادة ابتكار نفسها في مجال إدارة مهامها بشكل فعال إلى مواطنيها، وفي الاقتصاد العالمي عبر الشبكة، فهي ليست سوى تحول جذري في الأساليب المتبعة لمباشرة أعمالها وذلك في نطاق جديد، وبذلك تمثل الحكومة الإلكترونية تحولا جذريا في الطرائق التي تتبعها الحكومات لمباشرة أعمالها بهدف اللحاق بالتطورات الهائلة التي قادها القطاع الخاص في مجال العمل الإلكتروني بتقديم خدماته وإنجاز قدر كبير من المعاملات مع زبائنه باستخدام الحاسب الآلي وشبكة الانترنت.

نستنتج من خلال التعاريف السابقة ما يلي :

01- لا تقتصر الحكومة الإلكترونية على استخدام تكنولوجيا المعلومات لتقديم الخدمات للمواطنين، إنما هي فكر متطور يعيد صياغة المؤسسات بشكل جديد له أبعاده الإدارية والاجتماعية والسياسية.

02- إن الحكومة الإلكترونية لا تقتصر على تقديم خدمات إلكترونية للمستخدمين، وإنما تمثل أساليب إلكترونية لإنجاز كافة الأعمال التي تتم داخل وخارج المؤسسات، وأن الديمقراطية هي أحد الأهداف الرئيسية للحكومة الإلكترونية، وهي العمل على مشاركة المستخدمين من خلال مشاركتهم عبر تلك الآليات.

03- إن الحكومة الإلكترونية تمثل عقدا جديدا بين المؤسسات والمستخدمين، حيث يتحول المستخدم بموجب هذا العقد من متلقي إلى مشارك في صنع القرار.

05- إن الحكومة الإلكترونية هي استخدام نتاج الثورة التكنولوجية في تحسين مستويات الأداء في المؤسسات الحكومية ورفع كفاءتها وتعزيز فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها، وتشمل كذلك الاستفادة من تراكم المعرفة والتقدم التقني المرافق لها في توسيع قاعدة المستخدمين من الخدمات العامة، من حيث وفرة تلك الخدمات وأساليب تقديمها بوسائل إلكترونية تمكن من الإطلاع عليها في أي زمان ومكان على أساس المساواة والعدالة بين المعنيين.

أسباب ظهور الحكومة الإلكترونية:

أثرت التقنيات الهائلة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، لا سيما في العقود الأخيرة على جل ميادين الحياة، ودفعت إلى إحداث تغيرات هائلة ومؤثرة على مستوى الحكومة التقليدية حملتها على التحول إلى النمط الإلكتروني، ويمكن إيجاز تلك المسببات **[14]** فيما يلي:

01-أسباب سياسية : تمثلت أساسا في:

-ظهور العولمة.

-تنافس السياسيين حول كسب رضا الجمهور من خلال تقديم خدمات أسهل، لاسيما في المجتمعات المتقدمة.

-دعم البنك الدولي لمشاريع الحكومة الإلكترونية في الدول النامية.

02 أسباب تكنولوجية : وأهمها:

-ظهور شبكة الانترنت.

-أصبحت أسعار عتاد المعلوماتية جد معقولة

-تطوير مستويات عالية من تشفير البيانات، بحيث أصبحت الثقة بالشبكة وأمنها ممكنا.

-ابتكار تقنية الإمضاء الإلكتروني.

03 أسباب اقتصادية : أهمها:

-ظهور التجارة الإلكترونية.

-استغلال الحكومات لما توفره التكنولوجيات الحالية في خفض مستويات التكاليف.

-التوجه نحو مشاريع الخصخصة، وما يتطلبه من تواصل مع مختلف القطاعات.

ثانيا : أهداف ومزايا الحكومة الإلكترونية

تهدف الحكومة الإلكترونية عموما إلى تحقيق الأهداف التالية [15]:

- 01- تقديم الخدمات للمواطنين المحليين وحصولهم على الخدمة السريعة وغير المكلفة.
- 02- تمكين المواطنين من ممارسة الديمقراطية ومشاركتهم في جميع القضايا.
- 03- العمل على زيادة كفاءة الوحدات المحلية، مما يترتب عليها توفير الوقت وخفض الزمن اللازم لانجاز المعاملات.
- 04- تحقيق الاتصال الفعال، والتقليل من البيروقراطية والتعقيدات الإدارية.

- **05-** تحسين مستوى الخدمات التي تقدم للمواطنين وللمؤسسات بالتغلب على الأخطاء التي يقع فيها الموظف في النظام التقليدي اليدوي، والتسهيل عليهم وتبسيط إجراءات الحصول على الخدمات من المؤسسات الحكومية وتقليل الوقت المستهلك من قبل المواطنين والمؤسسات.
- **06-** خلق بيئة عمل أفضل -أي استخدام تقنيات المعلومات والاتصال في المؤسسات، وتأسيس بنية تحتية للحكومة الإلكترونية تساعد على العمل بكل يسر وسهولة من خلال تحقيق الانسيابية والتفاعل المتبادل وتحسين واجهة التواصل بين الحكومة والجهات العمل الأخرى، وكذا تخفيض التكاليف [16]، فربما يحتاج الاستثمار الأولي تكلفة عالية لإيجاد بيئة إلكترونية، إلا أن العائد من الاستثمار سرعان ما يحقق وفر كبير يتمثل في توفير الوقت والجهد للمواطنين.
- **07-** إعادة هندسة إدارة موارد البشرية، وبناء القدرة على إدارة التغيير وإيجاد ثقافة مؤسسية جديدة .
- **08-** ترشيد العمليات الحكومية، وتقليص الازدواجية في الإجراءات.
- **09-** الحصول على معلومات أوسع من الأنظمة التشغيلية لمبادرات التحسين .

أما فيما يتعلق بالمزايا، فتعد تطبيقات الحكومة الإلكترونية مثلها مثل أي أسلوب أو ظاهرة مثيرة لها جوانبها الإيجابية، كما أن لها جوانبها السلبية التي لا تؤثر على التوجه نحو تفعيل تطبيقات الحكومة الإلكترونية وإحلالها بدلا من تطبيقات الحكومة التقليدية، مع الأخذ في الاعتبار تفعيل الإيجابيات والتغلب على السلبيات وتقدير حجم التحديات، وعليه فللحكومة الإلكترونية مزايا عديدة تصلح كمعايير لقياس كفاءة العمل الإداري العام وجودته ومنها:

- 01-تسريع الانجاز :** إن الوقت الذي توفره أدوات الحكومة الإلكترونية على مستهلكي الخدمات العامة لأبرز دليل على الفائدة العامة لهذا النمط من الإدارة الالكترونية المعاصرة والمستحدثة للدخول في بوتقة وسرعة أداء الخدمات لا الانتظار.
- 02-زيادة الإتقان :**تمتاز الخدمات المقدمة إلكترونيا بالدقة والإتقان، نتيجة سهولة عمليات الرقابة المباشرة عليها.

03-تبسيط الإجراءات : حيث تعتبر الحكومة الإلكترونية هي الأداة البديلة والفعالة للقضاء وامتصاص البيروقراطية والتعقيدات الإدارية والروتين القاتل المستشري التي يعاني منها المواطنون داخل الأجهزة الإدارية للدولة.

04-تخفيض التكاليف وتحقيق الكفاءة في الأداء : إن استخدام الأساليب التكنولوجية يؤدي إلى تقليل عدد القائمين على حفظ ونسخ ونقل وتوزيع الأعمال الورقية الخاصة بالمعاملات، مما يقلل الجهد والموارد الخاصة، وبذلك تتحقق الكفاءة فقي الأداء الحكومي، والتحول من الأسلوب الورقي إلى الأسلوب الإلكتروني في أداء أعماله، مما يحقق الفاعلية من خلال تحقيق الأهداف السياسية المحددة والاجتماعية والاقتصادية للحكومة، وبذلك يتحقق رضا المواطنين.

05-تحقيق الشفافية الحكومية : وذلك من خلال إتاحة المعلومات عن كافة الأنشطة الحكومية وإتاحة القوانين واللوائح الحكومية على شبكة الانترنت، الأمر الذي يبعد الرشوة والتلاعب وسوء المعاملة ويبطل سلطة المكاتب لصالح سلطة الدولة، ويقضي على جميع أنماط الفساد المستحدثة.

06-القضاء على التزاحم بالمصالح الحكومية : حيث يستطيع المواطن أن يحصل على خدماته دون التردد على المصالح الحكومية، والتزاحم أمامها أو داخلها، أو مجابهة البحث عن موقف للسيارات، أو مقعد للانتظار وذلك عن طريق الشبكة الإلكترونية.

07-تقديم نماذج جديدة من الخدمات الإلكترونية مثل التعلم الإلكتروني: والذي يعني التعلم باستخدام الحاسبات الآلية وبرمجياتها المختلفة، سواء على شبكات مغلقة، أو شبكات مشتركة، وشبكة الانترنت، وهو تعلم مرن مفتوح.

08-الطابع الدولي أو العالمي للخدمات الإلكترونية: حيث يتم تقديم الخدمات من خلال الوسائط الإلكترونية –الانترنت، والتي لا تعرف الحدود المكانية أو الجغرافية.

09-إيجاد تفاعل جماعي متوازن بين الحكومة كمقدم للخدمة و عدة أطراف أخرى: كالمواطن وقطاع الأعمال، والأجهزة الحكومية مع بعضها البعض.

10-زيادة فعالية وكفاءة الحكومة : تعمل الحكومة الإلكترونية على تصعيد مستوى الاتصال والارتباط بين مؤسسات الحكومة، فضلا عن تحسين مستوى الاتصال بين الأفراد والمواطنين في هذه المؤسسات، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين العمليات ونظم العمل فيها ويتيح ذلك تحسين مستوى سرعة وجودة صنع القرارات، وتحليل المشكلات المعقدة ، وابتكار حلول عقلانية بصددتها.

11-وحدة الخدمات وتعدد المستفيدين : ويتم ذلك من خلال الخدمات مجمعة في مكان واحد، ومبدأ جماعة المستفيدين، إذ تتمركز خدمات الحكومة الإلكترونية نحو المواطن، الذي يحب أن توفر له كافة الخدمات بأنواعها، وأن تحرر من القيود الهيكلية، بحيث أن تكون هذه الخدمات مخططة بصورة أقرب لمقابلة احتياجات المواطنين

12-تيسير معاملات المرأة : نظرا لخصوصية المجتمع الإسلامي والعربي، تطمح المرأة من تطبيقا الحكومة الإلكترونية، حيث تتطلب الشريعة الإسلامية صيانة المرأة في الصوت والهيئة، بأن تتعامل إلكترونيا وهي في كامل حريتها الشخصية، وصيانة لكرامتها دون أن تختلط بالرجال.

13-تقديم الخدمات الصحية عن طريق الشبكة : حيث توفر خدمات حية للمواطنين، مثل المعلومات بخصوص الحياة الصحية والوقاية من الأمراض والسجلات الصحية الإلكترونية والاستشارات عن بعد.

ثالثا : مبادئ [17] وخصائص الحكومة الإلكترونية

لقد وضع مجلس التمييز الحكومي في الولايات المتحدة الأمريكية سبعة مبادئ إرشادية حول ماهية الحكومة الإلكترونية، وتتلخص فيما يلي:

01-سهولة الاستعمال : يتجلى ذلك من خلال ربط الجمهور بحكوماتهم الوطنية أو الإقليمية أو العالمية حسب احتياجاتهم ورغباتهم.

02-الإتاحة للجميع : يجب أن تكون متاحة للجميع في المنزل، العمل والمدارس، المكتبات حتى يتسنى للجميع التواصل مع الحكومة الإلكترونية، أو من أي موقع يناسب المستخدم.

03- الخصوصية والأمان : لا بد من التمتع بمعايير الخصوصية والسرية المناسبة والأمن والمصادقية الأمر الذي يؤدي إلى النمو والتطوير في مجال خدمات الجمهور.

04- التحديث والتركيز على النتائج : من خلال الاتصاف بالسرعة لمواكبة التغيرات والتطورات الحديثة والمتطورة في التقنية.

05- التعاون والمشاركة : وذلك من خلال مشاركة كافة المنظمات الفاعلة في المجتمع من منظمات حكومية وغير حكومية، أو الخاصة من أجل وضع الحلول المجتمعة والمتطورة كل حسب خبرته وتجربته.

06- قلة التكاليف : من خلال الاستراتيجيات الاستثمارية التي تؤدي إلى تحقيق الكفاءة والأداء المستمر، مما يؤدي بدوره إلى تقليل التكاليف.

07- التغيير المستمر : يعتبر أسلوب العمل الحكومي ليس لتمويل الممارسات التطبيقية الحالية فقط، وذلك للعمل على استخدام التقنية وتطبيقها وتحقيقها على المستوى الفردي السطحي.

ولعل اختلاف نمط الإدارة من الشكل التقليدي إلى نموذج الإدارة الإلكترونية، مبني أساسا على استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات، يجعل الحكومة الإلكترونية تتميز بجملة من السمات والخصائص يمكن إجمالها فيما يلي [18]:

- **01- إدارة ومتابعة الإدارات المختلفة للمؤسسة وكأنها وحدة مركزية.**
- **02- تركيز نقطة اتخاذ القرار في نقاط العمل الخاصة بها، مع إعطاء دعم أكبر في مراقبتها.**
- **03- تجميع البيانات من مصادرها الأصلية بصورة موحدة، وتقليص معوقات اتخاذ القرار عن طريق توفير البيانات وربطها.**
- **04- توفير تكنولوجيات المعلومات من أجل دعم وبناء ثقة مؤسسية ايجابية لدى كافة العاملين.**
- **05- التعلم المستمر وبناء المعرفة، وتوفير المعلومات للمستفيدين بصورة فورية، مع زيادة الترابط مع العاملين والإدارة العليا، والمتابعة والإدارة لكافة الموارد.**

إن الإدارة الإلكترونية تعني مختلف التدفقات الإدارية للبيانات، إذ يصبح شكلها إلكترونياً ومتداولاً بين الأجهزة والمستويات الإدارية المختلفة، وإذ يميز الإدارة الإلكترونية عن غيرها من الإدارات التقليدية سمات عديدة منها السرعة والفعالية في تقديم الخدمات بشكل يقضي على العراقيل البيروقراطية والتعقيدات الإدارية، كما أنها إدارة بدون ورق حيث يستبدل التعامل الورقي بالبريد الإلكتروني، والأرشيف الإلكتروني والرسائل الصوتية ونظم المتابعة الآلية.

إذ أن تقليل استخدام الورق يقضي على مشكلة عمليات الحفظ والتوثيق وفتح المجال نحو استخدام أماكن حفظ الأرشيف إلى مجالات أخرى، وتسهيل الاتصالات داخل المؤسسة، وخارجها ودقة ووضوح الوظائف الإدارية لدى المنظمات.

• **06-** صفة التواصل الدائم، فهي إدارة بلا زمان إذ تستمر 24 ساعة متواصلة، الأمر الذي ينهي معاناة الأفراد في طابور الانتظار، ويرفع من جودة الخدمات المقدمة للمواطن.

• **07-** مرونة تنظيمية يعكسها طابع المؤسسات الشبكية، والمؤسسات الذكية، باعتبارها تعتمد على صناعة المعرفة.

كما يضيف تطبيق الإدارة الإلكترونية مرونة على التنظيم الإداري، ويوفر الخدمات بشكل مباشر، ويسمح بالتخلص من التبعية اللصيقة بالمؤسسة العامة، والخاصة، وحتى طبيعة الخدمات، وبفضل المهام المنوطة بها تسمح الإدارة الإلكترونية برقمنة جميع الوثائق، وتحقق نوعية رفيعة في معالجة البيانات، وخفض عدد العناصر الهامة الضرورية لخدمات غي محدودة [19].

وبذلك فالإدارة الإلكترونية تحقق مزيداً من الترابط في انجاز المعاملات، والقيام بالوظائف الإدارية بشكل يخلق مزيداً من التشاركية، بين مختلف القطاعات الحكومية، والعمل على زيادة المصداقية في تقديم الخدمة المدنية، واكتمال عنصر الشفافية، إذا ما تم تعزيز علاقة الدولة بالمواطن من خلال الخدمات العامة الإلكترونية، إضافة إلى ذلك تمثل الإدارة الإلكترونية مدخلاً تكاملياً لاستثمار الجهد والوقت، والكيونة الاقتصادية وتعزيز الخدمة، وتحقيق الرضا للجميع، فضلاً على أنها عمل مستمر [20].

حيث تتميز الإدارة الحكومية بتقليل أوجه الصرف في متابعة عمليات الإدارة المختلفة، وتقليل معوقات اتخاذ القرار عن طريق توفير قاعدة البيانات، وربطها بمراكز اتخاذ القرار، وتوظيف تكنولوجيا المعلومات لدعم وبناء ثقافة مؤسسية ايجابية لدى كافة العاملين.

رابعاً : أبعاد الحكومة الإلكترونية

إن عملية التحول من نمط الإدارة التقليدية إلى الحكومة الإلكترونية، هي عملية تغيير شاملة ومتشابكة ولها أبعاد متنوعة وهي:

01-البعد السياسي : يعتبر عاملاً أساسياً ومهما لنجاح مشروع الحكومة الإلكترونية، وهو أن تتوفر الرغبة السياسية عند جميع الأطراف التي تسهم في تكوين الرأي السياسي، وذلك من منطلق القناعة الأهلية والإيمان بالأهداف والغايات والفوائد التي ستعود على الدول، كما يجب أن تعبر حكومة الدولة عن طريق الرغبة السياسية علناً عن التزامها بدعم الجهود الرامية للتحول من خلال توفير الوقت، والجهد والمال والموارد والمناخ السياسي والاقتصادي، والتقني الفعال والخلق الذي يسهم في إطلاق القدرات الإبداعية إلى أقصى مداها، كما أن قرار التحول هو قرار سيادي يتخذ على أعلى مستويات في الدول، وبدونه تبقى الحكومة الإلكترونية مجرد فكرة على ورق، ولا قيمة لها إطلاقاً.

02-البعد التشريعي : إن البعد التشريعي أو القانوني، أو بما يسمى بالبناء القانوني لإرساء معالم الحكومة الإلكترونية، لا يمكن إغفاله أو الاستهانة به، بأي حال من الأحوال، لما له من أهمية قصوى في ضمان حقوق جميع الأطراف، حيث أن نشأة الحاجة إلى إنشاء حكومة إلكترونية تستدعي توفير بالضرورة تشريعات قانونية جديدة تتعامل مع أسلوب التعامل الجديد منها:

-تشريعات خاصة بتجريم اقتحام المواقع الإلكترونية أو إتلافها.

-تجريم انتهاك حق الخصوصية.

-تجريم انتهاك سر التوقيع الإلكتروني، وتحديد الهوية الشخصية بشكل إلكتروني.

-تشريعات تواجهه أوجه فك التشابك بين الإدارات الحكومية بما يكفل مرونة توفير الخدمات

-تشريعات تنظم نشر المعلومات.

لذا فإن تأثر وتأثير الحكومة الإلكترونية بالقوانين المعمول بها في الدول، وأنماط العمل السائدة أمر في غاية الأهمية، وبالتالي فإن المطلوب تعديل وتغيير القوانين الكفيلة لتتلاءم مع متطلبات الحكومة الإلكترونية.

03-البعد الإداري : هو أحد الأبعاد الرئيسية في عملية إعادة ابتكار الحكومة، أو عملية تحويل البيروقراطيات المركزية الهرمية، والتحول للحكومة الإلكترونية هو قضية إدارية قبل أن تكون قضية فنية، وهو بلا شك سوف يحدث تغييرا في الهيكل الإداري لأجهزة الحكومة للنهوض بمستوى الخدمات الحكومية التي توفرها الأمر الذي سينعكس بشكل أو آخر إلى تغيير هيكل العمليات والمعاملات والإجراءات والبنى للحكومة، وحتى يمكن انسياب البيانات والمعلومات بين الدوائر الحكومية، وداخل الدائرة الوحدة كل بقدر اختصاصه الوظيفي بما يتلاءم مع طبيعة وظيفته وعمله، مما يعني تقليل الحاجة إلى وظائف قائمة، واستحداث وظائف جديدة، حيث يتطلب ذلك تأهيل وتدريب العاملين في الجهاز الحكومي، حتى يكون قادرا على أداء مهامه بعد التحول.

05-البعد التوعوي : إن القيام بحملات التوعية لا تقل أهمية عن غيرها من الأبعاد، حيث أن التجارب العالمية والإقليمية التي فشلت في تنفيذ الحكومة الإلكترونية ترجع بالأساس إلى أنها لم تأخذ بعد التوعية كعامل رئيسي في برامج التطبيق واتجاهاتها، وبالتالي خلقت ما يمكن أن تسميه بأعداء الحكومة الإلكترونية ولأهمية تكوين وعي عند جميع المتعاملين مع الحكومة بكافة فئاتهم وأعمارهم ودرجة ثقافتهم ومستواهم، فلا بد من قيام الحكومة بإتباع الخطوات التالية في حملاتها الهادفة إلى نشر الوعي والاستعداد النفسي للحكومة الإلكترونية، وذلك من خلال ما يلي:

أ-تشكيل الهوية : بدءا من اسم المشروع إلى شعار الحكومة الإلكترونية وقيمها، ومهمتها في الدولة.

ب-تحديد الرسالة : وذلك لتوضيح كيفية تفاعل وتعامل المواطنين والجمهور بشكل أكثر سهولة ويسر وأمان وبتكاليف أقل.

ج-تحديد وسائل ووسائط الإعلان : وذلك من خلال ما الرسالة المثلى التي يمكن توجيهها عبر التلفاز أو الصحف أو الوسائل الحديثة كالانترنت، بحيث أن توازي هذه الحملات حملات الإعلان التي تقوم بها الشركات التجارية لمنتجاتها الجديدة، وبحيث تستمر كلما استخدمت خدمة، أو أضيفت قناة جديدة للتعامل.

د-بدئ حملة التوعية : يجب أن يتم اختيار الوقت والظروف المحيطة بنشر التوعية بين الجمهور، وذلك من خلال تحديد أماكن الدورات المجانية حول كيفية التعامل والتدريب على الأجهزة الإلكترونية بواسطة شركات كبرى متخصصة، أو من خلال برامج التوعية المختلفة بالتعاون مع إدارات العلاقات العامة في القطاع الخاص، بحيث تكون هذه التوعية المجتمعية مستمرة لتوضيح أهمية الحكومة الإلكترونية في تطوير الأداء الحكومي، كما أن نشر الثقافة الإلكترونية ابتداء من المدرسة، الأكاديمية، الثانوية، ثم الجامعة سيؤدي إلى كسر الحاجز النفسي لتحول إلى الحكومة الإلكترونية.

ه-تقييم نتائج الحملة : ويتم ذلك عن طريق الشركات الكبرى المتخصصة بعمل هذه الحملات لتقييم رد فعل الجمهور، ومؤسسات الأعمال، حتى يمكن إدخال التحسينات اللازمة للاستمرار فيها.

إن مسألة التوعية والاستعداد النفسي ليس فقط على مستوى الموظف، والمؤسسات الحكومية، بل على مستوى المجتمع، بحيث يكون هناك توافق بين كل الأفراد في المجتمع للقبول بالتعامل مع الحكومات الإلكترونية، ومن هنا يجب أن يراعى هذا العامل في الخطوات التي تتخذها الدول في تنفيذ الحكومات الإلكترونية.

06-البعد الاقتصادي : تعد الحكومات هي المحرك الرئيسي والفاعل في الاقتصاد، لذا فإن تحرك الحكومة للتعامل الإلكتروني سيكون له آثار وفوائد متنوعة، بحيث يجب على القطاع الخاص أن يلعب دورا فاعلا في بناء الرؤية وفي مراحل التنفيذ المختلفة، حيث أن تحفيز

التجارة الإلكترونية، وخلق صناعات تقنية متطورة في التنمية الاقتصادية تعتمد على البنية التحتية للحكومة الإلكترونية التي يجب أن يستفاد منها من جانب القطاع الخاص.

07-البعد الفني : إن من أهم أهداف إنشاء حكومة إلكترونية هو استخدام الإمكانيات الهائلة لتكنولوجيا المعلومات في زيادة القدرة الحكومية على توفير المعلومات لكافة الأطراف بسهولة ويسر، ويتكون الهيكل الفني للحكومة من أربعة وحدات رئيسية وهي:

أ-قنوات الاتصال : تقوم هذه الوحدة بمراقبة قنوات الاتصال وكفاءتها، والعمل على ضمان استمراريتها وتصميم أسلوب التعامل معها، بحيث تكزن سهلة وسريعة جدا ومناسبة لجميع الفئات، حيث تعد هذه الوحدة هي واجهة التعامل مع الحكومة.

ب-وحدة التعاملات الحكومية : من مهامها تحديد أسلوب وطرق تلقي الطلبات من المتعاملين مع الحكومة ومعالجتها، أو تحويلها للجهات الحكومية المناسبة للاطلاع وأخذ الإجراء اللازم والرد عليها حسب نوع التعامل المطلوب، كما تقوم بتوفير التجهيزات المطلوبة للإدارة الحكومية، بحيث تكون قادرة للتعامل الآلي مع المتطلبات المحولة إليها من خلال شبكة الحكومة الخاصة والمؤمنة.

ج-وحدة الشبكة الحكومية الخاصة : تعمل هذه الوحدة على استمرارية عمل الشبكة الحكومية الخاصة، مع توفير البدائل في حالة توقفها لأي سبب فني، وضمان قدرتها على التحمل الكم الهائل من البيانات المتبادلة معها، كما تقوم بمراقبة الشبكة، وما فيها من محاولات اختراقها. بغية تحقيق البعد الأمني [21]

د-وحدة الأنظمة الآلية الحكومية : يتم تهيئتها بحيث تكون قادرة على التخابط مع الأنظمة الحكومية الأخرى، ومع قنوات الخدمة الإلكترونية.

المحور الثاني :

- واقع تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر
- أولا: الحكومة الإلكترونية كمشروع في الجزائر

إن مشروع بناء الحكومة الإلكترونية يتمحور حول فكرة أساسية مفادها الاستثمار في تقنيات المعلومات والاتصالات، والتحضير اللازم للعنصر البشري، وربط المواطن والمؤسسات الحكومية ومؤسسات الأعمال ومنظمات المجتمع المدني بنسق إلكتروني موحد [22]. يتيح إجراء مختلف المعاملات بين هذه الأطراف جميعا بالسهولة والسرعة اللازمة، مما يوفر الجهد والوقت والتكاليف، ويحقق لمؤسسات الأعمال على وجه الخصوص مزايا في غاية الأهمية ترفع من مستوى أداء وظائفها المتعددة ضمن الاستخدامات المتميزة للاقتصاد الرقمي الافتراضي، وبعد مرور أربع سنوات على انطلاق مشروع الجزائر الحكومة الإلكترونية 2013 لم تصل فكرة الحكومة الإلكترونية إلى النضج الكامل، ولم يتجسد بعد على أرض الواقع.

والجزائر إحدى الدول النامية التي تحاول تنفيذ هذا المشروع، حتى تتمكن من الاستفادة من الإيجابيات التي يدرها هذا المشروع سواء على الحكومة أو على المتعامل، حيث أطلقت من خلال وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، أحد الملفات الكبرى وهو مشروع برنامج الجزائر الإلكترونية 2008-2013، الذي تم التشاور فيه مع المؤسسات والإدارات العمومية والمتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص والجامعات ومراكز البحث، والجمعيات المهنية التي تنشط في مجال العلوم وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، إذ شارك أكثر من ثلاث مائة شخص في طرح الأفكار ومناقشتها خلال ستة أشهر، وتتضمن 13 محورا تحدد الأهداف الرئيسية والخاصة والمزعم إنجازها إلى غاية [23] 2013

01- تسريع استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الإدارة العمومية.

02- تسريع استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال على مستوى المؤسسات.

03- تطوير الآليات والإجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين المواطنين من الاستفادة من تجهيزات وشبكات تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

04- دفع تطور الاقتصاد المعتمد على المعرفة.

05- تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع وفائق السرعة.

06- تطوير القدرات البشرية.

07- تدعيم البحث في مجال التطوير والإبداع.

08- تأهيل الإطار القانوني سواء التشريعي والتنظيمي.

09- المعلومة والاتصال.

10- تثمين التعاون الدولي.

11- آليات التقييم والمتابعة

12- الإجراءات التنظيمية.

13- الموارد المالية.

ومن أجل بدء تنفيذ برنامج تحديث وعصرنة الإدارة العمومية، وإدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال قامت الحكومة بتنصيب لجنة تظم ممثلين عن جميع الوزارات، بالإضافة إلى خبراء في تقنيات الإعلام والاتصال سميت باللجنة الإلكترونية، وهي تحت إشراف رئيس الحكومة، حيث تم بدأ تطبيق برنامج الحكومة الإلكترونية بالجزائر، وتم تحقيق العديد من العمليات منها:

-تنصيب شبكة حكومية داخلية، وهي نظام شامل يتضمن مجموعة الوسائل الحديثة للاتصال على مستوى الحكومات العالمية.

—كذلك على المستوى الوظيف العمومي، وعلى مستوى مصلحة الموارد البشرية تم وضع برنامج

.IDARA

أما فيما يخص التسيير التنبؤي لعمال الوظيف العمومي، تم تنصيب شبكة معلومات تربط الإدارات مع الهياكل المركزية والمحلية المكلفة بالوظيف العمومي.

وكنموذج لتطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر، أخذت وزارة الداخلية والجماعات المحلية على عاتقها عملية تقنين الخدمات الإلكترونية بإطلاق ورشة كبرى لعصرنة الإدارة المركزية والجماعات المحلية، وذلك بالوضع التدريجي لنظام وطني لتعريف المومن يرتكز على المحاور التالية[24]:

- 01- إطلاق بطاقة التعريف الوطنية البيومترية والإلكترونية.
- 02- إطلاق جوازات السفر الإلكترونية والبيومترية.
- 03- إنشاء البريد الإلكتروني.
- 04 - إعطاء نظام تسيير ومتابعة الملفات القضائية.
- 05- إعداد شبكة الصحة الجزائرية مع ربط مختلف المؤسسات الصحية.
- 06- إعطاء نظام الدفع البنكي والحسابات البريدية، بالإضافة لإنشاء موزعات بنكية، وتوزيع بطاقات السحب والدفع الإلكتروني.
- 07- إنشاء شبكة أكاديمية وبحثية تربط مجموعة مؤسسات التكوين العالي.
- 08- شبكة للاطلاع على نتائج امتحانات شهادتي البكالوريا والتعليم المتوسط.
- 09- التسجيل الجامعي الأولي للحاملين الجدد لشهادة البكالوريا.
- 10- إنشاء مركز الدراسات والأبحاث في تكنولوجيات الإعلام والاتصال كنقطة اتصال للبحث.

ثانيا : متطلبات ومقومات إرساء معالم الحكومة الإلكترونية ومدى قدرة الجزائر على توفيرها

إن عملية التحول من الحكومة التقليدية إلى نمط الحكومة الإلكترونية، ليس بالأمر الهين، فهي عملية شاملة ومتشابكة، تحتاج لتطبيقها على أرض الواقع توفير عدة متطلبات أساسية،

تمثل الحجر الأساس لتجسيد هذا النوع من الإدارة المعاصرة والمستحدثة، وهي حتمية وضرورة يجب البدء بها بغية توفير الحد المناسب فيها، ليتسنى بعد ذلك البدء في مرحلة التحول نحو تطبيقات الحكومة الإلكترونية وإخراجها إلى حيز الواقع العملي، ومن بين تلك المقومات والمتطلبات نجد:

01- انتشار الانترنت : يعد انتشار استخدام الانترنت [25] إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها الحكومة الإلكترونية، ذلك أن نمو انتشار استخدام الانترنت يشكل ظاهرة تولد نطاقا فاعلا تأسيس اتصال بين مستخدمي الانترنت، سواء كان ذلك بين القطاعات الحكومية، أو الخاصة على حد سواء، أو الاثنين معا مهما تباعدت مواقعهم الجغرافية، وتكون البنية التحتية، أي شبكة الانترنت، بمثابة الوسيلة الممكنة لربط مختلف القطاعات، وقد أصبح بمقدور الفرد الدخول في المنظمة الرقمية لاستخراج شهادة الميلاد أو تجديد مركبة سيارة من خلال منفذ حاسب دون الحاجة إلى زيارة مواقع تلك المؤسسات شخصيا.

وتتضح العلاقة بين كثرة انتشار الانترنت، والحكومة الإلكترونية، فكلما توسع استخدام الانترنت في المجتمع، كلما سهل مهمة الحكومة الإلكترونية كمشروع متكامل، ومع ذلك فإنه لا يستثني دور وسائل أخرى مكمل للانترنت مثل الهاتف الثابت والمحمول والفاكس، فالهاتف الثابت يعد وسيلة سريعة تتميز بانخفاض التكلفة للتعامل المصرفي، وإنجاز مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية على سبيل المثال، في حين إن الهاتف النقال يعد وسيلة عملية غات تنتشر بسرعة على نطاق واسع من فئات المجتمع، مما جعل الكثير من الشركات تستخدمها للوصول إلى نسبة كبيرة من العملاء للترويج. وتتجلى مظاهر انتشار الانترنت من خلال ما يلي:

—توفير البنية التحتية اللازمة للاتصالات، ذلك أن استخدام تقنيات المعلومات لتحميل أعمال الحكومة الإلكترونية يتم كله عبر شبكات الاتصال، ولهذا فإن المسؤولية الأكبر في هذا السياق تقع على عاتق وزارة الاتصالات في السهر على توفير وصيانة هذه الشبكات باستمرار.

وفي إطار الإصلاحات الشاملة التي باشرتها الجزائر، تأخذ التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال حيزا كبيرا من اهتمامات الدولة، حيث أدى ذلك إلى :

أتممة العديد من المعلومات المتعلقة بمختلف الدوائر الحكومية عبر مواقع الويب، مثل موقع إدارة الضرائب، موقع مجلس الدولة، موقع رئاسة الجمهورية الجزائرية، موقع وزارة العدل الجزائرية، موقع وزارة السياحة، موقع الأمانة العامة للحكومة، المجلس الشعبي الوطني، موقع وزارة التضامن الوطني، مجلس الأمة، موقع وزارة السكن والعمران، موقع وزارة الصحة، موقع وزارة الخارجية، موقع وزارة العمل والضمان الاجتماعي، موقع مكاتب مداومة البرلمانية، موقع وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

— ضرورة إتاحة الحاسب الآلي وانتشاره : من الصعوبة تصور حكومة إلكترونية دون توفر الحواسيب الآلية في الوقت الراهن، ولا يقصد بذلك توفر الحاسب الآلي بحجمه المتعارف عليه، فالعملية أكبر من ذلك فمتطلبات الحكومة الإلكترونية تتجاوز الحاسب الآلي نفسه لتشمل عنصرين رئيسيين وهما : شبكات الحاسب الآلي، وما تحتويه من محطات عمل والبرمجيات والشبكات المحلية والشبكات الواسعة النطاق. ولهذه الشبكات مكونات رئيسية، وهي وجود جهاز الخدمة الرئيسي، الذي يقوم بإدارة الشبكة وتنظيم عمل الأجهزة المكونة للشبكة، والعنصر الثاني هو نظام تشغيل الشبكات، والذي يتولى إدارة مواد الشبكة.

لذا يتضح أن هناك مستويين لمتطلبات الحوسبة الآلية [26] : الأول على مستوى الأفراد، وهو قدرة الأفراد على اقتناء هذه الأجهزة التي تمكنهم تحميل معاملاتهم، وتتبع سير انجازها، والثاني على المستوى الرسمي والمتمثلة في توفير الخدمات والشبكات وأنظمة تشغيل البيانات المتداولة في الشبكة.

كل ذلك يعد من منطلق أن مجمل خدمات الحكومة الإلكترونية تتم عبر هذا الجهاز، فإنه يعد مطلب لا بديل عنه الذي يستلزم استطاعة المواطن على اقتنائه من جهة، والإلمام باستخداماته المتعددة من جهة أخرى.

ولقد عملت الجزائر في هذا المجال من أجل مواكبة الدول الرائدة في تطبيق الحكومة الإلكترونية، وذلك من خلال توفير شبكة للانترنت ومدى تعامل الحكومة الجزائرية مع المواطن لتوفير كل متطلباته على النحو الآتي:

-توفير خطوط الاتصالات من أقمار صناعية وهواتف ثابتة وخلوية من أجل إكمال عملية الشبك بالانترنت.

- تقديم خدمة الاشتراك بالانترنت، حيث يجب أن يكون هناك أعداد كافية من الشركات التي تقوم بتزويد خدمة الانترنت، أو ما يعرف بمزود خدمة الانترنت من أجل تمكين المواطنين من الحصول على حسابات الاشتراك بالانترنت.

- توفير أسعار مناسبة للاشتراك بالانترنت، بحيث تمكن كل طبقات المجتمع من الشبك بالانترنت.

-الأمن والحماية والثقة والخصوصية، فتوفر هذه العوامل الأربعة من أهم شروط نجاح تطبيق الحكومة الإلكترونية، بحيث يجب على الزبون أن يشعر بثقة تامة وكبيرة وأمنة لتحفيزه على إجراء التحويلات المالية وإرسال المعلومات الخاصة.

-زيادة سرعة وفعالية الاتصال، فسرعة الانترنت تؤدي إلى تخفيض كلفة الشبك بالانترنت، وتوفير وقت الانتظار لإنزال الملفات والصفحات، ولأن مشروع الحكومة الإلكترونية الجزائر 2013 مرهون للانترنت بتطوير التدفق السريع للانترنت، لا بد أن يتم تدريجيا استبدال 4مليون خط هاتفي، اقتناء أجهزة جديدة من أجل إنشاء 2مليون خط هاتفي في المناطق التي لا تتوفر فيها هذه الخدمة للوصول في 2013 إلى 6مليون خط انترنت ذو التدفق السريع، وتحقيق كثافة انتشار الهاتف الثابت إلى 20%، أي ضعف الكثافة الحالية.

-نشر الوعي والتدريب على كيفية استخدام الكمبيوتر والانترنت، وكذا أهمية استخدام الانترنت والحكومة الإلكترونية، لما لها من فوائد كثيرة جدا على كل من المواطنين والحكومة والدولة بشكل عام.

02-ضرورة توفير البيئة القانونية و التشريعات اللازمة : يعد توفير البناء القانوني لتطبيق الحكومة الإلكترونية أحد المتطلبات الهامة، حيث أن اكتمال الأطر التشريعية القانونية من الأسس الجوهرية لتعميم تطبيق الحكومة الإلكترونية، وهذه الأخيرة تحتاج إلى استعداد تشريعي متكامل، لأن إجراءاتها ستعطي الكثير من الاستقرار على إجراءات الحكومة التي وضعت التشريعات النافذة للتعامل معها، وضمان الالتزام بها، لذلك يتوجب على الحكومات

أن تقوم بمسح تشريعي شامل للقوانين والأنظمة واللوائح والتعليمات، لمعرفة مدى مواكبتها إجراءات الحكومة الإلكترونية، أو تناقضها معها بغرض تحقيق عدد من الأهداف، وهي:

-إعطاء مشروعية للأعمال الإلكترونية الخاصة بالحكومة الإلكترونية، وتحديد مباحاتها، ومحرماتها والعقوبات على جرائمها.

-إلزام الإدارات والأجهزة الحكومية بأن تضع معلوماتها وتعليماتها وإجراءاتها على الانترنت، لتحقيق سهولة الوصول إلى المعلومات، وكذا وضع الإجراءات التي تحكم هذه العملية.

-تحديد شروط الوصول إلى سجلات المستفيدين، وطريقة استعمالها، وذلك لتحقيق الأمن الوثائقي وخصوصية وسرعة المعلومات.

-وضع معايير شفافة وثابتة للإجراءات والمتطلبات الحكومية، بهدف الحد من الحاجة لتدخل المسؤولين.

-إعطاء مشروعية لاستعمال الوثائق الإلكترونية، واعتمادها كإثبات الشخصية الإلكترونية، واستخدام التوقيع الإلكتروني والبصمة إلكترونيا.

-تسهيل التعاملات الإلكترونية، كالسماح بالتوقيع الإلكتروني، واعتماد البريد الإلكتروني، وإعطاء شرعية للبيع والشراء الإلكتروني، وفي كل التعاملات الأخرى التي تتعلق بتطبيقات الحكومة الإلكترونية

إن المنظمة القانونية من شأنها أن تجعل المتعاملين في الحكومة الإلكترونية سواء كانوا عملاء أو منفذين لديهم السند القانوني للاعتراف والالتزام بالخدمة المنفذة، ومما لا شك فيه أن هناك أوج كثيرة لأطر التشريعات والتي لها دور بناء في إرساء معالم الحكومة الإلكترونية نوجزها فيما يلي:

-شرعية تداول البيانات.

-سرية البيانات وخصوصيتها

-حماية التوقيع الإلكتروني.

-حماية أسماء المواقع.

-حماية المستهلك.

-القانون الواجب التطبيق.

وقد أصدرت الدولة الجزائرية العديد من التشريعات القانونية التي تنص على التعاملات الإلكترونية مثل:

-المرسوم التنفيذي رقم 2000/307 المؤرخ في 14 أكتوبر 2000 المعدل لمرسوم رقم 98/257 المتعلق بضبط شروط وكيفية إقامة خدمات الانترنت واستغلالها.

-المرسوم التنفيذي رقم 01/123 المؤرخ في 09 ماي 2001 المتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية، وعلى مختلف خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية.

-الأمر رقم 156 / 66 المتضمن قانون العقوبات المؤرخ في 08 يونيو 1966 المعدل بموجب القانون رقم

14-11 المؤرخ في 02 أوت 2011، ومتضمن في القسم السابع المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات ويشمل المواد من 394 مكرر إلى 394 مكرر 7.

03- تعاون القطاعات المختلفة : لا يمكن تنفيذ الحكومة الإلكترونية بمعزل عن القطاع الخاص، وكذا المواطن فالعملية متداخلة في بعضها البعض، ومشروع كهذا يحتم تدخل المجتمع بأكمله، حتى تتمكن الحكومة وقطاع الأعمال والمؤسسات غير الحكومية الأخرى أن تتعاون بمنهجية فاعلة وسريعة لمواجهة ما يتحدى مشروع الحكومة الإلكترونية، حتى يحقق المجتمع هدف الحكومة الأشمل، وهو إدارة هندسة طريقة عمل المجتمع، وتهيئ دورة عمل مرنة وسهلة داخل المؤسسات في الزمن الفعلي المطلوب تأدية الخدمة فيه.

04- إصلاح العملية الإدارية : ليست الحكومة مجرد عملية آلية للعمليات، أو معالجة التصرفات والأفعال القائمة في الأفعال الحكومية، والأجهزة المختصة، بل تختص الحكومة الالكترونية بتكوين عمليات وعلاقات جديدة بين الحكومة والمواطنين والأعمال، كما أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليست مجرد أداة لتحقيق عوائد وتوفير التكلفة المترتبة على تشغيل وتعيين القوى العاملة أو في استثمار الوقت، كما أنه لا يتحقق بقيام العاملين بإعداد السجلات والوثائق الالكترونية، بل إن الحكومة الالكترونية تعتبر من الحلول الجوهرية لو استحسن استخدامها بشكل صحيح، لذلك يجب عند تطوير الحكومة الالكترونية البدء في التخطيط السليم لمشروعاتها، ودراسة المجال الذي تطبق فيه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي يجب أن توظف لتكوين عمليات جديدة تتسم بشفافية في حل المشكلات.

وتمثل الشفافية [27] أسلوبا جديدا للتعامل لحل المشكلات التي تواجه مسار إعداد المعلومات والخدمات الالكترونية لجمهور المستفيدين، وذلك لكونها تمثل الوضوح التام في اتخاذ القرارات ورسم الخطط والسياسات، والسماح للمتأثرين بالقرارات الإدارية بأن يعملوا بالحقائق والعمليات التي ساهمت في اتخاذ القرارات، وعلى ذلك فإن إصلاح العمليات الإدارية يمثل الخطوة الأولى في إطار عملية التحول الناجح نحو إقامة حكومة إلكترونية، وعلى الرغم من أن إصلاح العمليات يعتبر أساسا مرغوبا ومطلوبا، إلا أنه من المهم تكوين وخلق عمليات وإجراءات جديدة تؤدي إلى إحداث تغييرات جذرية في أساليب وطرق العمل الإداري، وخاصة في علاقاتها مع المواطنين ومؤسسات الأعمال.

معوقات تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر

على الرغم من إطلاق الجزائر لمشروع الحكومة الإلكترونية، إلا أنه لم يتجسد على أرض الواقع لمجموعة من الصعوبات تجلت في الأسباب التالية:

01- عجز قطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تلبية طلبات العملاء على إيصال الهاتف الذي يعد أهم القنوات التي يتجسد عبرها التواصل عبر الانترنت.

02- التأخير في استكمال البنية التحتية للاتصالات، وتباينها من منطقة لأخرى وتأسيسا عليه فإن الفارق كبير لسد الفجوة الرقمية مع دول العالم المتقدم في هذا المجال .

03- محدودية انتشار الانترنت في الجزائر، حيث أن نسبة مستخدمي هذه التقنية الواسعة الانتشار عالمي لا يزال ضعيفا في الجزائر مقارنة حتى بالدول المجاورة، إذ تبلغ في المغرب على سبيل المثال 14.36%، مقارنة بالجزائر التي لا تتعدى سوى 5.33%.

04- التعاملات المالية الإلكترونية، لا تزال في بدايتها، رغم مرور عدة سنوات على شروع السلطات الجزائرية تعميم التعاملات المالية الإلكترونية على مستوى مختلف المؤسسات المالية والتجارية، إلا أن هذه التجربة لا تزال متعثرة، فعلى سبيل المثال إن فئات واسعة من المتعاملين الاقتصاديين، وكذا المواطنين يتخوفون من استعمال البطاقة المغناطيسية في سحب أموالهم بسبب كثرة الأخطاء الناجمة عن جهاز السحب الإلكتروني، والتأخير الكبير في تعيين حساباته.

05- محدودية الجانب التشريعي في هذا المجال، وذلك من خلال غياب التشريعات المناسبة، حيث تحتاج الأعمال الإلكترونية إلى وضع أنظمة وتشريعات تتناسب مع طبيعتها، مما يستلزم الدقة والوعي التام بكافة جوانب التقنية المستخدمة في هذه التطبيقات، لتحقيق الأمن المعلوماتي [28]، والذي هو أمر ليس من السهل إنجازه، من حيث الوقت المتاح ودرجة تداخله مع جوانب الحياة المختلفة، بالإضافة إلى عدم مسايرة بعض القوانين والتشريعات المنظمة للعمل الإلكتروني لتطبيقات الحكومة الإلكترونية منذ بدايتها وحتى تطبيقها.

06- التكلفة الباهضة للاستثمار في تقنيات المعلومات، خاصة على المدى البعيد، وإذا كان على بشكل واسع على مستوى الدولة.

07- سيطرة المفاهيم التقليدية، والمتمثلة في البيروقراطية السلبية وعدم إمكانية التغلب عليها .

08- غياب التنسيق بين الأجهزة والإدارات الأخرى ذات العلاقة بنشاط الحكومة الإلكترونية، والتي تمتلك نفس الأنواع من الأجهزة والبرمجيات، بحيث تتم المشاركة وتبادل المعلومات بين هذه الفئات.

09- ضعف الوعي الاجتماعي بالميزات والفوائد من تطبيقات الحكومة الإلكترونية شكل معوق في طريق التحول للعمل الإلكتروني والمجتمع المعلوماتي.

10- صعوبة وتعقيد إعادة هندسة العمليات المتعلقة بالحكومة الإلكترونية على مستوى الأجهزة الحكومية في حاجة إلى استراتيجيات خاصة وموجهة والتي تتجلى في:

أ- عدم الاستمرار في عملية إعادة الهندسة، وبالتالي التوقف عن التحقيق النجاحات الجزئية، أو عن الاصطدام ببعض المشاكل.

ب- عدم تبني التغيير والبدء به من القيادات العليا الذين يملكون الصلاحيات، ولديهم الإدراك بجميع جوانب العمل، وليس من القاعدة.

ج- عدم توفر الموارد المتعددة التي تحتاج إليها عملية التغيير، والمتمثلة في الوقت، المال، الجهد الطاقات البشرية، والاستعداد وغير ذلك.

رابعاً :الحلول الممكنة لتفعيل مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر

01-البدء في تسويق الخدمات الحكومية الإلكترونية، وتوضيح مميزاتها ومردودها الكبير على المواطن من نواحي كثيرة، وتبين المبررات القوية اللازمة لاستخدامها، حتى يزول التحفظ الموجود عند بعض المواطنين.

02- عدم مواصلة ممارسة الأعمال ذات الصبغة التجارية، بحيث أن تتوقف الحكومات فوراً عن تحميل المواطنين أي رسوم إضافية من أجل استخدام الحكومة الإلكترونية، الأمر الذي سوف يشجع المواطنين على استخدام الحكومة الإلكترونية.

03-الإعلان عن خدمات الحكومة الإلكترونية في المواقع المشهورة على الانترنت، بحيث يتم الإعلان عن خدماتها على أكبر مواقع الانترنت، وذلك من أجل جذب أعداد كبيرة من المواطنين وشد انتباههم إلى خدمات الحكومة الإلكترونية، ومن أشهرها:

YAHOO ، www.aiibusiness.com،

MSN.وموقع

04- تحديث المعلومات أولا بأول، من خلال ضمان أن المعلومات على مواقع الحكومة يتم تحديثها فوراً عبر جميع القنوات وكذلك يجب لفت انتباه المواطنين بالدعاية والإعلان عن ذلك بطرق وأساليب كثيرة .

05- العمل على توجيه الاستثمارات في مجال تكنولوجيا المعلومات .

06- إدراج تكنولوجيا المعلومات في جميع مناهج التعليم في الدولة.

07- توفير البيئة الأساسية الضرورية لنجاح تطبيقات الحكومة الإلكترونية .

08- العمل على تنظيم البرامج التعليمية في مجال تكنولوجيا المعلومات لجميع موظفي القطاع العام لضمان تأهيلهم وإعدادهم لاستغلال التكنولوجيا لتطوير خدمة القطاع العام.

09- إقامة مراكز لمساعدة الفئات التي تفتقر إلى التحضيرات والمعدات الرقمية، وذلك لتوفيرها للأسر ذات الدخل المنخفض.

10- ضرورة توفير التعليم الأساسي لهذه الأسر في مجالات تكنولوجيا المعلومات.

11- زيادة الطلب على الوظائف و الخدمات التي يتطلبها النظام الجديد، مما يساعد على استقطاب المزيد من المهارات والخبرات

بالإضافة إلى جذب الشركات في مجال التكنولوجيا المتطورة.

12- التنسيق والتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص، وبين مختلف الدوائر الحكومية ومع الدائرة الحكومية

الإلكترونية خلال مراحل تطبيق المشروع.

13- تطوير جودة الخدمات وتقليل نسبة الأخطاء، وزيادة سرعة الاستجابة وتقديم الخدمات والمعلومات في

موعتها المحدد عبر الانترنت .

- 14- تحديد رؤية وإستراتيجية واضحة لتطبيق الحكومة الإلكترونية.
- 15- تنفيذ ومتابعة تطبيق الحكومة الإلكترونية في مختلف الدوائر الحكومية.
- 16- تحديد رؤية واضحة وأهداف واقعية ودافعية ملموسة على المدى القريب والبعيد.
- 17- دراسة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وتحليل مدى مقدرتها واستعدادها لتشغيل الخدمات الإلكترونية، ودعم تطبيقات الحكومة الإلكترونية.
- 18- مقارنة البرامج والأجهزة، والمعايير الفنية المختلفة التي تستخدم عالميا في بيئة الانترنت.
- 19- تنظيم الندوات التي تساهم في رفع الوعي، بأهداف ومنطلقات مشروع الحكومة الإلكترونية.
- 20- وضع خطة شاملة لتنفيذ المشروع وفق مراحل متعددة.
- 21- ضرورة توحيد مهنة الاختصاص لمشروع الحكومة الإلكترونية في قيادة موحدة، وذلك من خلال دمج لجنة الموارد البشرية ونظم المعلومات مع الفريق التنفيذي للمشروع، ليصبح بذلك هيئة موحدة.
- 22- العمل على تسهيل استقطاب الاستثمارات في مجالات متعددة، ومن أهمها الاستثمارات في مجالات التقنية الرقمية مما يساهم في إيجاد قطاع خاص ذو فاعلية كبيرة، ودعامة رئيسية لمشروع الحكومة الإلكترونية.
- 23- تهيئة القوانين والتشريعات التي تتناسب مع تطبيقات الحكومة الإلكترونية، تهدف إلى تسهيل المراسلات

الإلكترونية، التقليل من حالات تزوير المراسلات الالكترونية والتعديلات اللاحقة ، وإرساء مبادئ موحدة

للمراسلات الالكترونية، وتعزيز ثقة الجمهور في سلامة المعاملات الالكترونية.

24-ترتيب عدد من الدورات التدريبية لموظفي الحكومة الإلكترونية وكذلك العملاء على كيفية استخدام

والاستفادة من الخدمات الإلكترونية.

25-إصدار سياسة أمن المعلومات عبر كامل التراب الوطني، وتأهيل المسؤولين والموظفين على تطبيقه.

26-رفع مستوى الوعي الاجتماعي بالسياسات الأمنية، عن طريق نشر المعلومات حول أسس تطوير تلك

السياسات عبر الوسائط الإلكترونية المتعددة، والتوعية الموجهة، كل ذلك سيكفل في النهاية محاصرة

التحديات الأمنية في أضيق نطاق.

27-بحث أهم السبل والسياسات التي من شأنها أن تساهم في واقع تلك المنظمات وإمكانياتها ومواردها المتاحة بهدف استيعاب وتطبيق نظام الحكومة الالكترونية.

28-توعية مستخدمي البريد الالكتروني من الأخطار الأمنية التي تحيط بهم.

29-نشر الوعي عن كيفية استخدام البريد الالكتروني والشبكات الاجتماعية ومواقع الانترنت المختلفة، وبأقل أخطار أمنية ممكنة.

30-تأهيل كادر حكومي مختص في مجالات هندسة العمليات وتطبيقات الحكومة الالكترونية.

الخاتمة :

وعلى ضوء ما سبق ذكره، يمكن أن نقدم بعض التوصيات حول تفعيل تطبيق مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر على النحو الآتي:

(1) تطوير البنية الأساسية : ضرورة تهيئة البنية الأساسية لنجاح الحكومة في أداء أعمالها. ويتم ذلك من خلال توفير نظم اتصالات فعالة لنقل البيانات والمعلومات وتدققها من وإلى المصالح والدوائر الحكومية إلى جمهور المتعاملين من المواطنين ومنشآت الأعمال ومنظمات المجتمع المدنية وبالعكس، وذلك من خلال:

1. تطوير مشروعات متوافقة مع بنية الاتصالات الأساسية المتوافرة بالفعل.
2. استخدام أكشاك الوصول العامة Public Access Kiosks ومراكز الخدمة المجتمعية المتنقلة.
3. تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية للإسراع في استخدامها وانتشارها على نطاق واسع.
4. تدريب المتعاملين والقوي العاملة على أساليب التعامل والتكيف مع التكنولوجيا المتطورة وحثهم على الاستفادة القصوى منها.

(2) ترشيد السياسة العامة والقانون :

قد تواجه تطبيقات الحكومة الإلكترونية والخدمات التي تقدمها معوقات قانونية أو قد تتعارض مع السياسات العامة القائمة، لذلك يجب تحديث القوانين والتشريعات لإضافة الشرعية والقبول للوثائق والمعاملات الإلكترونية، من خلال:

1. مراعاة آراء المسؤولين في المصالح والدوائر الحكومية والتشاور معهم لتقييم مدي الأضرار التي قد تلحق بمشروعات الحكومة الإلكترونية في حالة عدم إصلاح أو تعديل النظام القانوني المستخدم.
2. منح الصفة والحجية القانونية لكل ما تنشره الحكومة الإلكترونية من معلومات على الخط.

3. توضيح القوانين والتشريعات والتوجيهات وتوحيدها بما يتلاءم مع بيئة العمل الحكومي.

4. صلاح العمليات والإجراءات الإدارية من خلال تبسيط الإجراءات وتدفق مهام العمل.

(3) سد الفجوة الرقمية:

توجد فجوة رقمية بين دول العالم المتقدم الغنية ودول العالم الأخرى التي في سبيل التقدم، بل وبين المناطق المختلفة الريفية أو الصحراوية والحضرية في الدولة الواحدة. وتتمثل الفجوة الرقمية بين من يمتلكون الوصول لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنترنت وبين غير القادرين علي ذلك.

ولسد هذه الفجوة الرقمية، يجب توجيه برامج الحكومة الإلكترونية نحو الفئات المنعزلة والمحرومة أصلا من الخدمات الحكومية، بحيث توجه للارتقاء بمستويات المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتتمثل الفجوة الرقمية في المعرفة الإلكترونية والقدرة علي الوصول للمعلومات والخدمات الحكومية. والمعرفة الإلكترونية تتواجد في قدرة برامج الحكومة الإلكترونية في المساعدة علي تكوين فرص تعليمية وثقافية لمن لا يمتلكون حق الوصول للتكنولوجيا المتقدمة ولا يتعاملون معها. أما القدرة علي الوصول فترتبط بجعل مشروعات وبرامج الحكومة الإلكترونية في متناول كل المواطنين ومن بينهم الفئات الخاصة والمعوقة، وذلك من خلال:

1. توفير فرص الوصول الجماعي من خلال مراكز أو نوادي أو أكشاك تكنولوجيا المعلومات التي تنتشر في المراكز المجتمعية المختلفة.
2. حث القطاع الخاص وتحفيزه علي التبرع بالأجهزة والمعدات والبرمجيات أو القيام بأنشطة تدريبية للمواطنين وخاصة محدودي الدخل.
3. التركيز علي استخدام اللغة العربية والمحتوي المفصل لاحتياجات المجتمعات المختلفة كل حسب رغباته وتطلعاته وميوله.
4. إنشاء نقاط وصول في المجتمعات الصغيرة والمتفرقة.

(4) تشجيع استيعاب المعرفة الإلكترونية لدى جمهور المتعاملين:

يمكن أن يكون للحكومة الإلكترونية القدرة علي تشجيع المتعاملين علي تعلم المعرفة الإلكترونية وتحقيق العدل والمساواة للجميع في الوصول إلي خدماتها العامة، من خلال:

1. التأكد من أن المحتوى الإلكتروني مصاغ باللغة العربية وأنم واجهات التفاعل البينية سهلة الاستخدام.
2. تطوير تطبيقات قادرة علي استخدام الوسائط المتعددة من صوت وصورة وحركة وبيانات بجانب النص المكتوب.
3. تضمين التوجه التعليمي في مشروعات الحكومة الإلكترونية.
4. توفير معينات لنقاط الوصول لتدريب المتعاملين والمترددين علي مهارات استخدام وتوظيف الحاسبات الآلية.
5. تطوير برامج تتضمن وسائل إعلام تقليدية مثل البرامج الإذاعية والتلفزيونية والصحافة التي من خلالها يتمكن المواطنون من التعرف علي معالم وخدمات الحكومة الإلكترونية.
6. التركيز علي المجموعات التي يصعب تحقيق التكامل فيما بينها كالنساء وكبار السن والمعوقين، الخ.

(5) إمكانية الوصول:

يجب تشجيع كافة فئات المجتمع علي إمكانية الوصول للحكومة الإلكترونية بغض النظر عن قدراتهم البدنية أو الجسدية أو مواقع تواجدهم، من خلال:

1. تصميم وتطوير التطبيقات التي تلائم كل الفئات ومن بينهم المعاقين كالمكفوفين والصم والبكم.
2. إصدار تشريعات وقوانين تجبر الحكومة علي تبني التكنولوجيا المتقدمة لمساعدة المعاقين.
3. صياغة معايير للأداء وقياس تدفق العمل في مجال الحكومة الإلكترونية.

(6) بناء الثقة:

يجب بناء ثقة جمهور المتعاملين مع المصالح والدوائر الحكومية. وفي هذا الصدد ينبغي أن يكون مشروع الحكومة الإلكترونية داعما لجمهور المستفيدين بدون تمييز أو محاباة إلا في الحالات الاستثنائية، من خلال:

1. تحديد وتشخيص الشركاء أو المتعاملين الداخليين والخارجيين وبناء إستراتيجية ذات خطوط اتصال مفتوحة.
2. لبدء بالمشروعات قصيرة الأجل التي تحقق نتائج مبكرة تساعد في بناء الثقة.
3. وجود قيادة قوية تساهم في بناء الثقة ببرامج الحكومة الإلكترونية.
4. التركيز علي استخدام اللغة العربية والمحتوي المفصل علي احتياجات المجتمعات المختلفة كل حسب متطلباته ورغباته.

(7) المحافظة علي خصوصية المعلومات والمعاملات الشخصية:

يقصد بالخصوصية حماية المعلومات الشخصية التي تجمعها الحكومة حول الأفراد والمنشآت. حيث أنه من الملاحظ أن المصالح والأجهزة الحكومية المختلفة تجمع كم هائل من البيانات عن المواطنين ومنشآت الأعمال من خلال المعاملات التي تحدث معهم، وبتنامي حجم ونطاق الخدمات الإلكترونية العامة تتزايد وتتضخم قواعد ومستودعات البيانات. والمحافظة علي خصوصية وسرية المعلومات المخزنة في قواعد ومستودعات البيانات التي تطورها المصالح والأجهزة الحكومية مهم جدا لبناء الثقة كما سبق توضيحه، حيث أن إساءة استخدام البيانات الشخصية قد يفقد ثقة الجمهور بالحكومة الإلكترونية ويزيد الفجوة النفسية القائمة بالفعل بين المواطنين والحكومة. وعلي ذلك يجب أن تلتزم مواقع الويب للحكومة الإلكترونية بحفظ وصيانة خصوصية وسرية بيانات المواطنين، من خلال:

1. تدريب وتوعية الموظف العام حول أهمية المسائل والقضايا المتعلقة بالخصوصية والسرية الشخصية.
- 2 تصميم وتطوير التطبيقات الإدارية التي تضمن وسائل حماية الخصوصية والسرية.
3. إتباع الممارسات الأحسن في مجال المعلومات، وتقليص عمليات تجميع المعلومات الشخصية والاحتفاظ بها إلا في الحالات ذات الطبيعة القصوى.

4. لحد من الوصول إلي المعلومات الشخصية التي يسهل التعرف علي أصحابها.

5. عدم السماح آليا للعاملين بالتطفل علي المعلومات الشخصية التي تتسم بدرجة عالية من الخصوصية.

(8) حماية أمن المعلومات:

يتصل أمن المعلومات بحماية مواقع الحكومة الإلكترونية ضد هجمات القرصنة وسوء الاستخدام. والتجاوز في حماية أمن المعلومات يفقد ثقة المواطنين بالحكومة الإلكترونية. فالثقة كما سبق بيانه تعتبر عنصرا رئيسيا وجوهريا من عناصر مشروعات وبرامج الحكومة الإلكترونية. وبدون الثقة لن يفكر المواطنون علي التردد علي مواقع الحكومة الإلكترونية، وخاصة في حالة الخدمات التي يتطلب الحصول عليها قيام المواطنين بتزويد الحكومة الإلكترونية بمعلومات شخصية ذات صفة خاصة. وباستطاعة الحكومة القيام بدور مهم في الكشف عن سياساتها وتعريف المواطنين بها أو إعلامهم بمخططاتها ومشروعاتها والأهداف المستهدف تحقيقها من عملية جمع وتخزين البيانات عنهم، حيث أن اطمئنان المواطن أو المستخدم علي أن المعلومات التي يقدمها عن نفسه لن تستغل لأغراض غير مهنية وأخلاقية مما يعتبر الأساس الأهم في قيام الحكومة الإلكترونية، لذلك يجب:

1. وضع سياسة محددة عن أمن المعلومات وتعيين مسئول محدد لتنفيذ هذه السياسة وفقا للمعايير الدولية في هذا الشأن.
2. التقييم المستمر والمتواصل لنظم الأمن للتأكد من تنفيذها لكل ما يتعلق بالإجراءات الوقائية الأمنية بشكل سليم.
3. عدم الإفصاح عن المعلومات الشخصية دون الحصول علي إذن مسبق.
4. توعية وتدريب العاملين علي القضايا المتصلة بأمن المعلومات وتكنولوجياها بشكل منتظم ومتواصل.
5. تقييم أداء مديري نظم المعلومات بالالتزام بممارسة عمليات ومهام الأمن.

(9) تدعيم شفافية المعلومات:

الافتقار لعامل الشفافية المرتبط بتصميم نظم وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات يمنع المواطنين المتوقع تعاملهم مع الحكومة الإلكترونية من المشاركة الفعلية في أعمالها وأنشطتها، لذلك يجب التوصية بالتالي:

1. إعلان علي الخط عن النظم والمتطلبات والعمليات والمهام والإجراءات اللازمة للحصول علي الخدمات الإلكترونية الحكومية المختلفة.

2. تحويل المكاتب الرسمية للموظفين وخاصة المديرين إلي مواقع إيجابية مفتوحة تكون بمثابة أمثلة للالتزام واحترام الشفافية ليكونوا قدرة للآخرين من الموظفين.

3. إعطاء المواطنون كل الفرص المتاحة لمتابعة سير معاملاتهم وتعريفهم علي الخط بالإجراءات المتخذة خطوة بعد أخرى وفي الوقت الحقيقي.

4. منح موظفو الخدمة العامة حوافز لإحداث التجديد والإصلاح المنشود.

5. توحيد الشفافية وإصلاح العملية الإدارية لتبسيط الإجراءات والتعليمات الإدارية.

(10) التشغيل البيئي المتداخل:

يرتبط بالتشغيل البيئي المتداخل، تطوير نظم وأساليب قادرة علي العمل بشكل متوافق مع بعضها البعض. فالحكومة الإلكترونية الموثوق منها تتطلب تشغيل نظم بصفة مستمرة دائمة وفعالة ومتوافقة مع بعضها ببعض، حيث أن جودة الخدمات المقدمة تعتمد علي التوافق الذي يسهم في تسهيل الأعمال ويخدم كل المتعاملين بشكل أحسن، وفي هذا الإطار يوصي بالتالي:

1. تحديد وتشخيص وتقييم النظم القائمة ومطابقتها للتشغيل البيئي المتداخل.

2. تشخيص وإصلاح كافة النظم المعوقة لأنشطة التفاعل بين المصالح والدوائر الحكومية وبين المنفعين المستخدمين من خدماتها.

3. استخدام المعايير الدولية في الأنشطة الخاصة بالحكومة الإلكترونية.

4. لاعتماد علي بنية أساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(11) إدارة السجلات:

يجب توفير إطار عمل مرن لإدارة السجلات الإلكترونية الموثقة والمحدثة بصفة مستمرة باعتبارها العصب الرئيسي والمصدر الأساسي للحصول علي البيانات والمعلومات في الوقت الحقيقي لمعلومات وتصرفات الحكومة الإلكترونية، وذلك من خلال:

1. تشجيع المشاركة في المعلومات بين المصالح والأجهزة الحكومية المختلفة وضمن المصلحة أو الجهاز نفسه.
2. حث التعاون المشترك بين المصالح الحكومية ومنظمات التوحيد القياسي الدولية.
3. اعتماد أساليب وإجراءات لتبسيط عمليات إدارة السجلات بغية التحول علي الخط.
4. التأكد من أن المعايير والأساليب المستخدمة في حفظ وإدارة السجلات في المصالح والأجهزة الحكومية المختلفة متوافقة مع بعضها البعض.
5. تسهيل أساليب وإجراءات البحث عن السجلات باعتماد البرمجيات المتوافقة.

قائمة المراجع والمصادر:

أولاً: المراجع باللغة العربية

01-الكتب :

- محمود دريد السامرائي، الاستثمار الأجنبي، المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 2006.
- محمد الطعامة، طارق شريف العلوش، الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي، الأردن، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2004.

-الملحم، حسام، وخير بالك، عمار، شبكات الانترنت، بنياتها الأساسية وانعكاساتها على المؤسسات، دار الرضا للنشر، سوريا، 2004.

02-الرسائل الجامعية :

- علي محمد عبد العزيز بن درويش، تطبيقات الحكومة الإلكترونية دراسة ميدانية على إدارة الجنسية والإقامة بدبي، رسالة مقدمة كمتطلب تكميلي لنيل درجة الماجستير في العلوم الإدارية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2005

- كلثم محمد الكابيسي، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الإلكترونية في دولة قطر، ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الافتراضية الدولية 2008.

- عاشور عبد الكريم، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010.

- سعد بن معلا العمري، المتطلبات الإدارية والأمنية لتطبيق الإدارة الإلكترونية، دراسة مسحية على المؤسسة العامة للموانئ، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض 2003.

03-المقالات والأبحاث :

- الحكومة الإلكترونية، سلسلة الدراسات يصدرها معهد البحوث والاستشارات، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، الإصدار التاسع، 1427هـ

- دبالا جميل محمد الرزي، الحكومة الإلكترونية ومعوقات تطبيقها / دراسة تطبيقية على المؤسسات الحكومية في قطاع غزة، مقال منشور بمجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد العشرين، العدد الأول، يناير 2012.

- جمال محمد غيطاس، الحكومة الإلكترونية ليست مشروع، ولكن أفكار وأساليب عمل، جريدة الأهرام المصرية، السنة 126، العدد 9، المؤرخة في 6 أكتوبر 2002.

- محمد محمد الهادي، توجهات أمن وشفافية المعلومات في ظل الحكومة الإلكترونية - مقدم في المؤتمر العربي الثالث في تكنولوجيا المعلومات والتنمية الإدارية "شفافية وأمن المعلومات في ظل الحكومة الإلكترونية"، شرم الشيخ: 2-6 أكتوبر، 2004.

- أحمد محمد يوسف، تفوق دول الخليج في تطبيق الحكومة الإلكترونية، جريدة الشرق الأوسط، العدد 9435، المؤرخة في 04 يناير 2005.

- د، أحمد بن عيشاوي، أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية على مؤسسات الأعمال، مقال منشور بمجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، 2009-2010.

- محمود بن ناصر الريامي، متطلبات الحكومة الإلكترونية الفاعلة والعقبات التي تواجهها، مقال منشور في abda@yahoo.co.uk الموقع :

- رأفت رضوان، الإدارة الإلكترونية، الإدارة والمتغيرات العالمية الجديدة، الملتقى الإداري الثاني، للجمعية السعودية للإدارة، مركز المعلومات واتخاذ القرار، القاهرة، 2004.

-العربي العربي، الحكومة الالكترونية والبعد الأمني، مقال منشور بمركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية بالمملكة المتحدة لندن بالموقع الالكتروني:

<http://www.asharqalarabi.org.uk/>

-بلعربي عبد القادر، تحديات التحول إلى الحكومة الإلكترونية في الجزائر، مداخلة بملتقى الدولي العلمي الخامس، الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولي

-محمد بن أحمد السديري، مفاتيح النجاح في الحكومة الالكترونية، ورقة مقدمة في المؤتمر الوطني السابع عشر للحاسب الآلي -المعلوماتية في خدمة ضيوف الرحمان-جامعة الملك عبد العزيز، المدينة المنورة، أبريل 2004.

-د، سحر قدوري الرفاعي، الحكومة الالكترونية وسبل تطبيقها، مدخل استراتيجي، مقال منشور بمجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع

ثانيا :المراجع باللغة الفرنسية

-Jacques, Sauret , "efficacité de L'Administration et Service à L'Administraté" : Les

Enjeux de L'Administration ElectroniQue , Revue Française
d'aministration publique , ecole

nationale d'dministrative, N° 110 , 2004

- -Kamel benel kadi gouvernement électronique en
Algérie :la langue marche vers le numérique article
publie : au journal EL WATAN. Samdi 3 mai2008 .
-
- Ministère de l'intérieur et des collectives Locales :
- [http:// www , l'intérieur,gov ,dz/ Dynamics / frmitem.aspx ?](http://www.linterieur.gov.dz/Dynamics/frmitem.aspx?html-4(11/02/2012))
html -4(11/02/2012) –

1-أنظر د،محمود دريد السامرائي، الاستثمار الأجنبي، المعوقات والضمانات القانونية،
مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 2006، ص 39..

2-أنظر علي محمد عبد العزيز بن درويش، تطبيقات الحكومة الإلكترونية دراسة ميدانية
على إدارة الجنسية والإقامة بدبي، رسالة مقدمة كمتطلب تكميلي لنيل درجة الماجستير في
العلوم الإدارية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،
2005، ص 01.

3-أنظر الحكومة الإلكترونية، سلسلة الدراسات يصدرها معهد البحوث والاستشارات،
جامعة الملك عبد العزيز، جدة، الإصدار التاسع، 1427هـ، ص 66.

4-أنظر ديابا جميل محمد الرزي، الحكومة الإلكترونية ومعوقات تطبيقها / دراسة تطبيقية
على المؤسسات الحكومية في قطاع غزة، مقال منشور بمجلة الجامعة الإسلامية
للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد العشرين، العدد الأول، يناير 2012، ص 195-
196.

5-أنظر كلثم محمد الكبيسي، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مركز نظم المعلومات
التابع للحكومة الإلكترونية في دولة قطر، ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الافتراضية
الدولية 2008، ص 14.15.

6-أنظر علي محمد عبد العزيز بن درويش، تطبيقات الحكومة الإلكترونية دراسة ميدانية
على إدارة الجنسية والإقامة بدبي، المرجع السابق، ص 08.

7-أنظر عاشور عبد الكريم، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في
الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية
والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة
منتوري قسنطينة، 2009-2010، ص 13.

8- أنظر جمال محمد غيطاس، الحكومة الإلكترونية ليست مشروع، ولكن أفكار وأساليب عمل، جريدة الأهرام المصرية، السنة 126، العدد 9، المؤرخة في 6 أكتوبر 2002، ص 423.

9- محمد محمد الهادي. توجهات أمن وشفافية المعلومات في ظل الحكومة الإلكترونية - مقدم في المؤتمر العربي الثالث في تكنولوجيا المعلومات والتنمية الإدارية "شفافية وأمن المعلومات في ظل الحكومة الإلكترونية"، شرم الشيخ: 2-6 أكتوبر، 2004، ص 123..

10- نفس المرجع السابق، ص 124.

11- أنظر أحمد محمد يوسف، تفوق دول الخليج في تطبيق الحكومة الإلكترونية، جريدة الشرق الأوسط، العدد 9435، المؤرخة في 04 جانفي 2005، ص 07.

12- أنظر ديابا جميل محمد الرزي، الحكومة الإلكترونية ومعوقات تطبيقها / دراسة تطبيقية على المؤسسات الحكومية في قطاع غزة، ص 196.

13- أنظر سعد بن معلا العمري، المتطلبات الإدارية والأمنية لتطبيق الإدارة الإلكترونية، دراسة مسحية على المؤسسة العامة للموانئ، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض 2003، ص 15.

14- أنظر د، أحمد بن عيشاوي، أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية على مؤسسات الأعمال، مقال منشور بمجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، 2009-2010، ص 289.

15- أنظر ديابا جميل محمد الرزي، الحكومة الإلكترونية ومعوقات تطبيقها / دراسة تطبيقية على المؤسسات الحكومية في قطاع غزة، المرجع السابق، ص

16- أنظر محمود بن ناصر الريامي، متطلبات الحكومة الإلكترونية الفاعلة والعقبات التي تواجهها، مقال منشور في abda@yahoo.co.uk الموقع :

17- أنظر علي محمد عبد العزيز بن درويش، تطبيقات الحكومة الإلكترونية دراسة ميدانية على إدارة الجنسية والإقامة بدبي، المرجع السابق، ص 11-12.

18- أنظر رأفت رضوان، الإدارة الإلكترونية، الإدارة والمتغيرات العالمية الجديدة، الملتقى الإداري الثاني، للجمعية السعودية للإدارة، مركز المعلومات واتخاذ القرار، القاهرة، 2004، ص 4.

[19] Jacques, Sauret, "efficacité de L'Administration et Service à L'Administraté" : Les

Enjeux de L'Administration ElectroniQue , Revue Française d'aministration publique , ecole

nationale d'administrative, N° 110 , 2004 , p 288

20- أنظر محمد الطعامة، طارق شريف العلوش، الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي، الأردن، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2004، ص 11-12.

21- أنظر العربي العربي، الحكومة الالكترونية والبعد الأمني، مقال منشور بمركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية بالمملكة المتحدة لندن بالموقع الالكتروني <http://www.asharqalarabi.org.uk/>

22- أنظر بلعربي عبد القادر، تحديات التحول إلى الحكومة الإلكترونية في الجزائر، مداخلة بملتقى الدولي العلمي الخامس، الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية ،

23- Kamel benel kadi gouvernement électronique en Algérie :la langue marche vers le numérique article publie : au journal EL WATAN. Samdi 3 mai 2008 ;p2.

-Ministère de l'intérieur et des collectives Locales : [http:// \[24\]](http://www.linterieur.gov.dz/Dynamics/frmitem.aspx)

25- أنظر الملحم، حسام، وخير باك، عمار، شبكات الانترنت، بنياتها الأساسية وانعكاساتها على المؤسسات، دار الرضا للنشر، سوريا، 2004، ص 124.

26- أنظر محمد بن أحمد السديري، مفاتيح النجاح في الحكومة الالكترونية، ورقة مقدمة في المؤتمر الوطني السابع عشر للحاسب الآلي -المعلوماتية في خدمة ضيوف الرحمان- جامعة الملك عبد العزيز، المدينة المنورة، أبريل 2004، ص، ص 93-99.

27- أنظر د، سحر قدوري الرفاعي، الحكومة الالكترونية وسبل تطبيقها، مدخل استراتيجي، مقال منشور بمجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، ص 316.

28- أنظر العربي العربي، الحكومة الالكترونية والبعد الأمني، مقال منشور بمركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية بالمملكة المتحدة لندن بالموقع الالكتروني : <http://www.asharqalarabi.org.uk/>

الإعلام العربي والغربي ودوره في تشكيل ثقافة المجتمع

اعداد:

آية عبد الله أحمد النويهي

باحثة

الملخص:

تطورت وسائل الاتصال، وتعددت في السنوات الأخيرة تطورًا هائلًا بفضل التقدم العلمي والثورة التكنولوجية التي شهدتها القرن العشرون، فأصبحت وسائل الإعلام تمارس دورًا جوهريًا في إثارة اهتمام الجمهور بالقضايا والمشكلات المطروحة، حيث تعد وسائل الإعلام مصدرًا رئيسًا يلجأ إليه الجمهور في الحصول على معلوماته عن كافة القضايا السياسية والثقافية والاجتماعية بسبب فاعليته الاجتماعية وانتشاره الواسع وقدرته على الوصول ومخاطبة القسم الأعظم من التكوين المجتمعي، الذي يمتلك الإمكانية على التأثير الذي لا يأخذ صورة مباشرة وإنما يقوم بتشكيل الوعي الاجتماعي بصورة غير مباشرة، وبصورة متسعة غير ملحوظة دون مقدمات.

ABSTRACT

The means of communication have developed, and in recent years there has been a tremendous development thanks to the scientific progress and technological revolution of the twentieth century. The media have become essential in raising the public's interest in the issues and problems. The media is a major source for the public to obtain information on all issues Political, cultural and social, because of its social effectiveness and its wide spread and its ability to reach and address the great part of the community formation, which has the potential to influence that does not take a direct image, but rather form social

awareness with pictures Indirect, hasty and unobserved without introductions.

مقدمة

الثقافة نور يضيء أمام الإنسان سبل الحياة، ويجعله يرى على مصباح العقل وبوعي أقرب إلى التمام، ما له وما عليه من حقوق وواجبات، ولأن الثقافة نورٌ فإن الرؤية تصح في مناخها وتدق، ويثبت الوعي حق الآخر ووجوده في مقابل الأنا والتزاماتها، كذلك يضاء في صبحه درب التعامل مع السلطة والتعرف على حدود مالها وعليها، وما تمثله وما ينبغي أن تمثل له من واجبات، بوصفها ممثلة للجماعة وخادمة لها.

ولما كانت الثقافة دعوة متجددة للمعرفة، والمعرفة تقيم أسس الوعي، وبالوعي يتجدد أفق الحرية، فالثقافة على هذا فعل يقوم بالتنوير، متعلق بالحرية ومبني عليها، وهكذا تغدو الحرية شرطاً من شروط الفعل الثقافي وفاعلية الثقافة، وتكاد تكون روح مناخ التواصل الخلاق الذي لا بد من توافره ليقوم تفاعل بناء بين أطراف الفعل الثقافي، ولتكتمل دائرة الثقافة ودورها في تسوياتها المختلفة، بدءاً بالفرد وانتهاء بالشعب مروراً بالبيئة التي يرد إليها فضلاً كبيراً()

تطورت وسائل الاتصال، وتعددت في السنوات الأخيرة تطوراً هائلاً بفضل التقدم العلمي والثورة التكنولوجية التي شهدتها القرن العشرون، فأصبحت وسائل الإعلام تمارس دوراً جوهرياً في إثارة اهتمام الجمهور بالقضايا والمشكلات المطروحة، حيث تعد وسائل الإعلام مصدراً رئيساً يلجأ إليه الجمهور في الحصول على معلوماته عن كافة القضايا السياسية والثقافية والاجتماعية بسبب فاعليته الاجتماعية وانتشاره الواسع وقدرته على الوصول ومخاطبة القسم الأعظم من التكوين المجتمعي، الذي يمتلك الإمكانية على التأثير الذي لا يأخذ صورة مباشرة وإنما يقوم بتشكيل الوعي الاجتماعي بصورة غير مباشرة، وبصورة متسعة غير ملحوظة دون مقدمات.

كما يمثل الإعلام عنصرًا مؤثرًا في حياة المجتمعات باعتباره الناشر، والمروج الأساسي للفكر والثقافة، ويسهم بفاعلية في عملية تشكيل الوعي الاجتماعي للأفراد إلى جانب الأسرة والمؤسسات التعليمية والمؤسسات المدنية، بل إنه في كثير من دول العالم أحد منتجي الثقافة عن طريقه التفاعل والتأثير الإنساني المتبادل، وفي السنوات الأخيرة اكتسبت وسائل الإعلام باختلافها أبعادًا جديدة زادت من قوة تأثيرها على الأفراد والجماعات، بالإضافة إلى ذلك أن الإعلام باعتباره مؤسسة اجتماعية هامة في المجتمعات البشرية يحمل معاني اقتصادية وسياسية، وحظي موضوع وسائل الإعلام باهتمام العديد من المفكرين والأكاديميين والباحثين لما له من دور في إثارة اهتمام الجمهور بالقضايا والمشكلات المطروحة، لذا انطلقت هذه الدراسة للتعرف على دور وسائل الإعلام في تشكيل الوعي الاجتماعي لدى الشباب، وتتبع أهمية الدراسة في أنها قد تسهم في فهم طبيعة دور وسائل الإعلام على الوعي الاجتماعي، ولا بد من الاعتراف بأن الشباب العربي هو أكثر فئات المجتمع تأثرًا بعمليات الغزو الثقافي نتيجة للانفجار المعرفي الهائل، وتطور وسائل الإعلام الجماهيرية، وبالذات الفضائيات التي توصف وسائل الإعلام بوصفها الراهن إذا تمثل متغيرًا اجتماعيًا، وثقافيًا مهمًا في حياة الشباب، فهو المصدر الرئيسي للمعلومات والتعلم وهو أحد مصادر عمليات تشكيل الوعي الاجتماعي في عصر العولمة الإعلامي

الفصل الأول :- الإطار النظري

• المبحث الأول، مشكلة البحث:

يتطور عالمنا اليوم بلا شك تطورًا سريعًا، حتى أصبحت الدراسات الأكاديمية لا تستطيع مواكبة كل هذه التغيرات الناتجة من هذا التطور الهائل في جميع مجالات الحياة والتي تحتاج بين فترة وأخرى إلى إعادة الدراسة والتقييم على ضوء المتغيرات المنظورة وغير المنظورة، وما يهمنا هنا هو التطور التكنولوجي في مجال الاتصال والمعلومات والبث الفضائي المباشر، والاستخدام الواسع لهذه التكنولوجيا الحديثة، والانتشار الكبير للفضائيات العربية وما تقدمه من برامج خصوصاً الثقافية منها، وهل

تلبى الحاجة وترضي الهدف والغاية منها، وعلى الرغم من هذا الاستخدام الواسع فلا زالت القنوات الفضائية العربية تواجه تحديات كبيرة سواء من حيث الإنتاج أو طبيعة هذا الإنتاج ومضمونه، والأهم علاقة هذا المنتج من برامج ثقافية مع المتلقين أي الجمهور، وهناك من يتحدث بصوت عال عن الاختراق الثقافي وما شابه ذلك من الأطروحات التي أصبحت اليوم موضوعاً ثانوياً نتيجة هذا التطور السريع والذي يصيب جميع الأمم والدول كبيرها وصغيرها والذي لا مفر منه، أن الغلبة بالتأكيد لمن يمسك بالسلطة الإعلامية مادياً وسياسياً، بل ومن يمتلك هذه التكنولوجيا المتطورة.

ورغم أن بحثنا مهتم بالشأن الثقافي لكن العلاقة تبدو أنها وطيدة مع الجوانب الأخرى، فأن الشركات العالمية التي تحتكر السوق العالمية من إنتاج وتصدير التكنولوجيا والمنتج الثقافي الإعلامي، وهي برامج معدة بعناية، لها أهدافها المعروفة سواء السياسية أو الثقافية والاجتماعية وتسعي دول العالم الخارجي لتحقيق أهداف سياستها الخارجية من خلال التعامل مع شعوب الدول الأخرى بدلاً من التعامل مع حكوماتها من خلال استخدام أدوات وتقنيات الاتصال الحديثة، حيث يمكن اليوم أن تصل إلى قطاعات كبيرة أو مؤثرة من السكان في هذه البلاد، وأن تقوم بإعلامهم والتأثير في اتجاهاتهم، ويمكن أحياناً أن تحرضهم على سلوك طريق معين().).

هذا الكلام يجعلنا مهتمين بالشأن الإعلامي عموماً والجانب الثقافي خصوصاً، وعلى القائمين في الاتصال في كافة ميادين وسائل الإعلام معرفة هذه الحقيقة والعمل على ضوئها.

يرصد البحث واقع البرامج الثقافية في القنوات الفضائية العربية ودورها في تشكيل الوعي الثقافي لدى المشاهد العربي ويتم متابعة ذلك عبر الأسئلة الآتية:
لعب التلفزيون منذ اختراعه دوراً خطيراً على كافة المستويات الاجتماعية والسياسية والثقافية، وحتى قبل أن يتحول إلى العصر الفضائي، أما اليوم فهذا الدور قد كبر وتعاظم وتعددت مندياته إلى آفاق لا يمكن حصرها في أطروحة واحدة وإذا أردنا اليوم

أن نتناول جانباً واحداً من ذلك ونعني به البرامج الثقافية في القنوات الفضائية العربية فهو الدور الأهم.

(حيث أصبحنا سكان قرية عالمية واحدة، وساد هذا العالم الذي نعيش فيه التزام كامل أصبح كل إنسان فيه موضع عناية الآخرين، وذلك بفضل وسائل الاتصال بال جماهير الحديثة وفي مقدمتها التلفزيون)) () ، هذا ما قاله عالم الاجتماع والإعلامي البارز مارشال ماك لوهان في ستينيات القرن الماضي، أي قبل انتشار القنوات الفضائية، تحققت تلك الرؤية اليوم وفي رأيه أن عصور البشرية قد قسمت تبعاً لوسائل الاتصال التي عمت كلاً منها، فالعصر القبلي هو العصر الذي كان فيه الاتصال من الفم إلى الأذن، أنه عصر الكلام المنطوق والاتصال المباشر أو شبه المباشر، والعصر الإلكتروني عصرنا الذي نعيش فيه، هو عالم الفواصل الذي ألغى الخطبة المؤدية إلى التحجر والجمود، فالعصر الإلكتروني في رأي مارشال ماك لوهان قد وضع حداً لسيطرة العين على سائر الحواس ليعيش الفرد من الآن فصاعداً بكل حواسه).

2-المبحث الثاني، الحاجة ودوافع البحث:

يأتي بفعل الأهمية التي ينطوي عليها التلفزيون بوصفه أبرز الوسائل الاتصالية والإعلامية والثقافية اليوم، ومع التحولات التي طرأت على المشهد السمعي والبصري عالمياً وعربياً والتي لا تنحصر في البعد التقني فحسب، بل أصبح العامل الأساس في بناء رؤية فكرية شاملة للحياة المعاصرة عبر إشاعة الوعي وإغناء الفكر وتجدد المفاهيم وتحقيق الأثر إذ أن التعامل مع ما هو مسموع ومرئي تتولد عنه علاقات جديدة بمصادر الثقافة والإعلام، وهي علاقة متفاوتة التأثير والتفاعل سلبيًا وإيجابيًا لاسيما مع تعميم الملكية الفردية لأجهزة البث والاستقبال وتعدد القنوات الفضائية وانفتاح نوافذ المشاهدة وتنوع ما توفره تقنيات الاتصال الحديثة من معلومات ومضامين ثقافية.

لقد شهد العالم والمنطقة العربية ظهور عدد كبير من القنوات الفضائية وأحدثت هذه الفضائيات العديد من التحولات الملموسة، كما حدثت تحولات في العديد من المفاهيم والقيم، وأن هذه التحولات بمختلف أبعادها أصبحت اليوم تعكس حالة العلاقات القائمة بين الاقتصاد والاتصال من أجهزة وخدمات.

وبفعل هذا كله تجاوز الإنتاج السمعي والبصري والتمويل الثقافي ومسالك التوزيع حدود الفضاء الجغرافي التقليدي لتصبح أوسع اتصالاً واستهدافاً لأوسع الفئات في ظل عولمة امتدت إلى تركيبة الأنماط الثقافية والقيم والممارسات السلوكية فأحدثت تغييرات جوهرية شملت الوظائف الاجتماعية للثقافة من ناحية والاستراتيجيات التربوية ومواقع النفوذ والتأثير من ناحية أخرى. إن البرامج الثقافية التي تستهدف فئات مختلفة من المشاهدين بمختلف أصنافها وفي جميع مراحل إنتاجها وعبر أشكال إبلاغها ليست بمعزل عن هذه التحولات وأبعادها، فهي تدخل في صلب الصراع الإعلامي الثقافي وأنها وثيقة الصلة بالمقومات الأساسية لهوية المشاهد العربي وبناء شخصيته ووعيه وأفق مستقبله، كما أنها إحدى مصادر التنشئة الاجتماعية نظراً لطول الوقت الذي بات يقضيه المشاهد أمام شاشة التلفزيون، هذا المارد الضوئي الذي يتميز باعتماده على حاسة البصر إذ يمكننا القول أننا نعيش عصر الثقافة البصرية والتي من خلالها يكتسب الإنسان ثمانية أعشار معلوماته كما تؤكد ذلك البحوث والدراسات العلمية، وتصبح 35% عند استخدام الصورة والصوت في وقت واحد كما تصل مدة الاحتفاظ بهذه المعلومات إلى نسبة 55%، وفق هذه المعطيات يعد التلفزيون من بين وسائل الاتصال الأخرى الأهم والأخطر من ناحية التربية والتوجيه والتنمية والتأثير الواسع.

3-المبحث الثالث، أهداف البحث:

يهدف البحث إلى معرفة مدى التأثير الذي تفعله أو ممكن أن تحدثه المواد والبرامج الثقافية التي تقدمها القنوات الفضائية المصرية والعربية والعالمية وهل تسهم في التذوق الفني والجمالي.

الفصل الثاني :- الإطار المفاهيمي:

المبحث الأول، ماهية التلفزيون اليوم:

أن للتلفزيون مكانة خاصة في حياتنا المعاصرة، فقد دخل كل بيت وأصبحنا مدمنين على مشاهدة البرامج التي تعرضها القنوات الفضائية و التلفزيون اليوم وسيلة إعلامية له مميزات وخصائص كثيرة منها انتشاره الواسع إضافة لما يقوم به من تقديم المتعة والترفيه وإمكانيته على التأثير على الجميع حيث من يشاهده كافة فئات المجتمع من فقير وغني، من متعلم وأمي، من كبير وصغير، وتزداد مشاهدة التلفزيون في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة وخاصة بين الشباب بسبب زيادة نسبة الأمية والظروف الاقتصادية الصعبة والبطالة ووقت الفراغ الكثير وعدم توفر وسائل اللهو الأخرى مما يدفع بهم إلى الجلوس طويلاً أمامه، وهو قد أصبح وسيلة مهمة للتوجيه وتزويد المواطنين بالخبرات والمهارات والقيم الإنسانية والروحية ولنقل الثقافة إلى المجتمع ككل، وهو وسيلة للإنتاج الثقافي، وأن كل ما يبثه له تأثير ثقافي معين سواء كان هذا التأثير سلبياً أم إيجابياً.

فلم يعد التلفزيون وسيلة للترفيه واللهو وقضاء الوقت فقط، فالיום التلفزيون وسيلة لا غنى عنها تستخدم لإيصال ما نريد إيصاله للجماهير ذات الثقافة المحدودة أو المنعدمة من قيم ثقافية وجمالية جديدة سواء من خلال الترفيه أو من خلال برامج جادة بأسلوب يسهل عليهم متابعته، فالتلفزيون من أكثر أدوات التثقيف فعالية.

لقد أرتبط مضمون التلفزيون بثقافة الصورة، حيث تعمل المواد المصورة على نقل وتكوين قيم ثقافية للمشاهدين.

لقد عرف مصطفى حجازي ثقافة الصورة بأنها (الثقافة التي تتوسل لغة جديدة هما لغة الصورة، وأبجدية الحواس، مما يكاد يشكل قطعية فعلية مع الثقافة المكتوبة وعقلانيتهما، و ثقافة الصورة التي تقدمها محطات كبريات الشركات الإعلامية الخاصة تحولت الثقافة إلى مشروع ربحي أساسا).

بينما يعرف محمد الجابري ثقافة الصورة بأنها (ثقافة إشهارية إعلامية سمعية وبصرية تصنع الذوق الاستهلاكي-الإشهار التجاري-، والرأي السياسي -الدعاية الانتخابية-، وتشيد رؤية خاصة للإنسان، والمجتمع، والتاريخ، إنها ثقافة الاختراق، التي تقدمها العولمة بديلاً من الصراع الأيديولوجي...إنها تسعى إلى تسطيح الوعي بهدف تكريس نوع معين من الاستهلاك، لنوع معين من المعارف والسلع والبضائع).

أن ثقافة الصورة اليوم من خلال القنوات الفضائية والتي تبثها بمضامين وأشكال متنوعة ذات تأثير عميق في كافة الاتجاهات على الجمهور المتلقي، فهي تستند من التطور الهائل الذي حدث بسبب استمرار استخدام وسائل التقنية ولكن للأسف هذا التأثير ليس دائماً إيجابياً.

أن عصرنا بلا شك جعل الإنسان متعباً من قسوة الحياة وشدة الصراع والركض لتأمين لقمة العيش، فنحن مرهقون عصبياً متوترين من نمط الحياة الجديدة، وهذا ما يجعلنا نلجأ إلى التلفزيون لساعاتٍ طويلة ونقلل من المطالعة التي كانت أساس ثقافتنا لقرونٍ عديدة.

المبحث الثاني، مفاهيم ومصطلحات البحث الأساسية:

•الثقافة:

يقول زكي محمود (أن الثقافة لم تعد تسوية العود الذي يركب عليه سنان الرمح ليصلح للقتال بل أصبحت في تسوية الفكر ليصبح بفطنته وذكائه قادراً على حل مشكلات

الحياة، وتثقيف العقل بما يتفق مع الحضارة الجديدة، وكانت اللغة هي أول الوسائل التي عنتها الثقافة().).

أن مفهوم الثقافة اليوم هو مفهوم متعدد المعاني وهذه المسألة يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار عند كل تساؤل عن علاقات الثقافة أو الثقافات وتأثيراتها، وهنا لابد من تداخلات تأثير الثقافة من خلال العلاقة العضوية بين الفرد والجماعة وبين الداخل والخارج أي بين جماعة وأخرى وبين الماضي والحاضر.

وقد عرفت المنظمة الدولية للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) الثقافة بأنها(جميع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية، التي تميز مجتمعاً بعينه، أو فئة اجتماعية بعينها، وهي تشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة، كما تشمل الحقوق الأساسية للإنسان، ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات())

2- مفهوم وسائل الإعلام:

جميع الوسائل والأدوات التي تنقل إلي الجماهير Mass media يقصد بوسائل الإعلام المتلقية و ما يجري من حولها عن طريقة السمع والبصر) . وهناك من يري أن وسائل الإعلام هي: " التي تتجسد في الراديو، والتلفزيون، والصحف والمجلات، والكتب، والسينما، والإعلان. وهي من أهم المؤسسات المرجعية التي تؤثر في شخصية، وقيم، وأفكار، وممارسات الشباب على مستوى الأمد البعيد

•الوعي الاجتماعي:-

"مجموعة من المفاهيم والتصورات والآراء والمعتقدات الشائعة لدى الأفراد في بيئة اجتماعية معينة والتي تظهر في البداية بصورة واضحة لدى مجموعة منهم تم تبنيها الآخرون؛ لإقناعهم بأنها تعبر عن موقفهم"

4-الإعلام الثقافي:

الإعلام الثقافي، مصطلح جديد يقوم على أساس فهم طبيعتي الإعلام والثقافة، وهو فهم ينبع من جوهر مشترك لهما وهو "الاتصال"، فالإعلام الثقافي هو عملية يتم من خلالها إرسال مادة أو رسالة ثقافية معينة إلى المتلقي، مع النتائج المترتبة على ذلك، وهذا بالضرورة يتضمن التفاعل، وإذا كانت مهمة الإتصال بأنه يقوم بنقل المعاني عن طريق الرموز من المرسل إلى المرسل إليه، فإن الإعلام الثقافي هو نقل المضمون الثقافي عن طريق الرموز في وسائل الإعلام، فالفكرة الرئيسية في الإعلام الثقافي هي الاشتراك في الإطار الثقافي الذي يتضمن جوانب الثقافة وما يعيه منها أفراد المجتمع.

د. سهير سيد أحمد جاد- رسالة الدكتوراه - جامعة القاهرة - كلية الإعلام - أشراف
د. سمير محمد حسين، عميد كلية الإعلام جامعة القاهرة- د. سلوى أمام، المدرس
بقسم الإذاعة بكلية الإعلام- سبتمبر 1984م.

هدف الدراسة:

الوصول إلى مدى نسبة البرامج الثقافية بالتلفزيون المصري إلى نسبة البرامج الترفيهية والسياسية، وأيضاً معرفة أسهام البرامج الثقافية في التذوق الفني والجمالي والتعامل مع وسائل الفنون والثقافة الأخرى وكيفية الترويج لها، وهل تتجه مستويات التعبير اللغوي في البرامج الثقافية في التلفزيون المصري نحو اللغة العربية الفصحى أكثر من اتجاهها نحو اللغة الدارجة أو العامية؟، كما أستهذفت الباحثة من دراستها معرفة مدى حرص البرامج الثقافية بالتلفزيون على إرضاء الأذواق والميول والتخصصات المختلفة عن طريق تنوع البرامج واستخدام الأشكال التلفزيونية المختلفة.

منهج الدراسة، تعد هذه الدراسة من البحوث الوصفية والمنهج المستخدم فيها ينقسم إلى منهج تاريخي، حيث تتعرض الدراسة لنشأة وتطور البرامج الثقافية بالتلفزيون

وكان من نتائج الدراسة ما يلي:

- تدور نسبة 50,16% من موضوعات البرامج الثقافية في تلفزيون جمهورية مصر العربية حول الثقافة الفنية، سواء كان ذلك في مجال الثقافة المسرحية أو السينمائية أو الموسيقية أو فنون الباليه والفنون التشكيلية.

- أن البرامج الثقافية التي تدور موضوعاتها حول المعارف العامة بلغت نسبتها 24,12% من مجموع الموضوعات التي أجريت عليها الدراسة، أما نسبة موضوعات الثقافة العلمية فجاءت نسبتها 15,97%، والتي تعني بالأدب وقضاياها بنسبة 9,75% من موضوعات البرامج الثقافية التي أدرجت عليها الدراسة.

- ووجدت الباحثة تقارباً بين فترتي التحليل عامي 1981 و 1984م، من حيث ترتيب الموضوعات دلت نتائج الدراسة التحليلية على أن نسبة كبيرة من البرامج الثقافية تعمل على تحقيق القيم الجمالية والفنية في العروض المقدمة بها والمنقولة إليها من مجالات الفنون الأخرى بهدف رفع مستوى الإحساس بالجمال والتذوق للفن في المجتمع.

- وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين طبيعة الموضوعات التي تدور حولها البرامج الثقافية وبين نوعية القائمين بالاتصال.

- وهناك نسبة كبيرة من البرامج الثقافية تحرص على تحقيق الذاتية الثقافية لمصر.

الفصل الثالث :- دور كلا من الإعلام المصري والعربي والغربي في تشكيل ثقافة المجتمع

• المبحث الأول :- الإعلام المصري

إن الإعلام بصوره المختلفة يلعب دوراً كبيراً في حياتنا بل وفي تشكيل الرأي العام () وخاصة عندما تكون الصورة غير واضحة بقدر الذي يتيح لنا أخذ قرارا تحديد رؤيته , الإعلام أداة خطيرة، وأثرها لا يكاد يخفى ولا ينكر، ولذا لم تكن وليدة عصر من العصور، بل استخدمت تقريبا منذ كان الإنسان، وإذا تساءلنا عن دور الإعلام في

المجتمع، وما يستطيع أن يسهم به الإعلام في بناء المجتمع وتطويره، فإن الإجابة أكبر وأوسع من أن تحتويها عبارة محددة، ذلك لأن المجتمع - كل مجتمع إنساني - يقوم أساساً على الاتصال بين أفرادهِ وجماعاتهِ، وكل اتصال بين البشر يحمل في ثناياه ضرباً أو ضرراً من الإعلام ولا شك أن الإعلام إذا استكمل مقوماتهِ ووسائلهِ الصحيحة وأحسن استخدامه وتوجيهه في مجتمع ما، كان قوة دافعة كبرى للبناء والتطور والنهوض بالمجتمع حيث الثورة الإعلامية أو تكنولوجيا الإعلام التي يشهدها العالم قد قلبت كل الموازين وأضحى الإعلام ركيزة أساسية في بناء الدولة بل بات يعتبر من مقومات ورموز السيادة الوطنية، والتقنيات الحديثة، ولأن "الإعلام أداة فاعلة ومنظومة متكاملة"، فلا بد من تفعيل أدائه لترسيخ بناء الدولة وترسيخ الثوابت الوطنية لديها ولدى مواطنيها.

تعدّ وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة مصدراً مهماً من مصادر التوجيه والتثقيف في أي مجتمع، وهي ذات تأثير كبير في جماهير المتلقين المختلفين، المتباينين في اهتماماتهم وتوجهاتهم ومستوياتهم الفكرية والأكاديمية والاجتماعية. وهذا ما يكسبها أهميتها في عملية بناء المجتمعات، ويمكن الزعم بأنها أحد العناصر الأساسية في المساهمة في تشكيل ملامح المجتمعات. وإذا كان دور وسائل الإعلام في أي بيئة مجتمعية يتحدد بالأثر الذي تستطيع أن تحدثه فيها، فمن الممكن أن نقسّم وسائل الإعلام باعتبار تأثيرها في المجتمعات قسمين: قسم مؤثر وفاعل، وقسم غير مؤثر وغير فاعل قد يكون سلبي أو ايجابي.

الأول: الإعلام المتحيز: وهو الإعلام الذي لا يعتمد على الحقائق المجردة ويجنح إلى الدعاية لمذهب سياسي أو خط معين عن طريق التلفيق والتزوير، ومثل هذا الإعلام سرعان ما يفقد ثقة الجماهير، وحتى إذا تضمن بعض الحقائق فإن الجماهير تنظر إليها بعين الريبة والشك والحذر.

الثاني: الإعلام القاصر: وهو إعلام يعتمد على الحقائق المجردة، ولكنه يفشل في تحقيق التأثير المطلوب بتلك الحقائق لدى الجمهور، وغالبًا ما يرجع ذلك إلى خطأ الأسلوب الإعلامي المستخدم.

وليس من شك في أن الخطورة الكبرى للإعلام لا تكون بقدر ما تكون الأثر السيئ والبالغ السوء، حين يتخذ الإعلام وجهة غير بناءة، أو وجهة متجردة من المثل والقيم العليا، وهو ما نشهده في بعض المجتمعات الرأسمالية الغربية من تقويض البنيان الاجتماعي وتفشي الميل العدواني إلى الجريمة، وقد كان ذلك نتيجة مباشرة للإعلام المتحرر من القيم الخلقية وتعاليم الأديان السماوية، والذي لا يحده قيد في اندفاعه نحو تحقيق الكسب المادي في سباق الرأسمالية الطاحن المسعور، الإعلام كمصدر للمعلومات فقد أكدت البحوث الميدانية أن الإعلام هو المصدر الأساسي للقادة السياسيين والدبلوماسيين وكل من لهم صلة بالعملية السياسية في المجتمع، ويلعب الإعلام دوراً مهماً في عملية التفاوض يوفر رؤية أولية للأطراف المشاركة في عملية التفاوض.

الإعلام كأداة: يعد الإعلام أداة من أدوات خلق رأي مساند أو معارض للقضية محل التفاوض أو لطرف من أطراف التفاوض، حيث يلعب دوراً مهماً في مجال خلق رأي عام مساند أو معارض لقضية يدور حولها التفاوض وخلق اتجاهات معارضة أو مؤيدة للقضية محل التفاوض أو لأحد أطراف التفاوض.

الإعلام أداة للتفاوض: يمكن استخدام الإعلام كأداة من أدوات التفاوض بأحد الصور التالية:

الصورة الأولى: استخدامه كأداة من أدوات الضغط:

- ويتم ذلك من خلال تسريب بعض الأخبار والمعلومات التي يود أحد الأطراف أو لا يرغب في نشرها قبل التوصل إلى الاتفاق النهائي.

• من خلال تقديم إخبار كاذبة تمثل إحراجاً لأحد الأطراف المعنية في عملية التفاوض.

• تسريب أخبار عن التوصل إلى نتائج قبل نهاية التفاوض.

الصورة الثانية: استخدام الإعلام كأداة لفرض موقف معين على أحد الأطراف وذلك من خلال دفعه إلى تبني موقف سياسي معين.

الصورة الثالثة: استخدام الإعلام كأداة من أدوات التلاعب بالمواقف وذلك من خلال تجاهل هذه الحقائق وطرح آراء ومعلومات وأفكار جديدة.

كما هناك إستراتيجية يعتمد عليها التفاوض الدولي عند التعامل مع الإعلام أثناء الأحداث، ونكتفي هنا بذكرها كمفاهيم دون التعرض لتفاصيلها ، وهي:

- 1- إستراتيجية تجاهل الإعلام.
- 2- إستراتيجية الاهتمام بالإعلام , إستراتيجية التعتيم الإعلامي والضغط على الإعلاميين.

-الإعلام والسياسة الخارجية:

تحاول الدول من خلال وسائل الإعلام الدولية وكافة وسائل الإعلام المتاحة والملائمة التأثير على الرأي العام الأجنبي لكسب تأييده لقضاياها وتبحث الدبلوماسية النشطة عن التأييد غالباً خارج الحدود القومية وبهذا يرتبط الإعلام بالدبلوماسية جيداً. ولعل التطور المستمر للمكاتب الإعلامية للدول المختلفة في الخارج يظهر بشكل جلي أهمية الإعلام والدعاية السياسية والتسويق السياسي على حد سواء في خدمة سياسات الدول الخارجية وخدمة أهدافها الدبلوماسية وعبر الوزير الأمريكي "دين رسك" عن أهمية الدور الإعلامي في خدمة أهداف السياسة الخارجية الأمريكية بقوله " لا غنى عن الإعلام للسياسة الخارجية للولايات المتحدة.

دور الإعلام في تدعيم الأمن وإدارة الحكم:

يتضح الدور الكبير والخطير الذي يستطيع الإعلام أن يسهم به في تطوير المجتمع
بشتى فئاته وقطاعاته، وحل مشكلاته، ومن ذلك ما يلي:

- وصل المواطن بكل ما يعنيه في المجالات التي تتصل باهتماماته المختلفة
 - نقل الخبرات وتنمية المهارات في مختلف مجالات النشاط الإنساني معاونة قطاعات
الخدمات المختلفة في تأدية رسالتها (مثل قطاع الصحة، وقطاع التعليم، والإنتاج).
 - الإسهام في حل مشكلات المجتمع بإلقاء الضوء عليها، والتوعية بها، واقتراح أفضل
الحلول لمعالجتها.
 - رفع مستوى الثقافة وتطويع الفكر العام للمجتمع
تكوين الرأي العام المستنير إزاء قضايا المجتمع الداخلية والخارجية من خلال توفير
المعلومات الصحيحة والكافية وعرض مختلف الآراء الواعية الصادقة.
- وهكذا نرى أنه لا يمكن فصل الإعلام عن أي من جوانب الحياة اليومية في المجتمع،
ذلك أن الإعلام يحمل على عاتقه مهمة نقل وتطوير "الإرث الحضاري" والإرث
الاجتماعي من جيل إلى جيل، وهي مهمة دائبة يومية، بل إنها تكاد تكون مهمة
"الخطبة".

ففي كل لحظة تتسابق وكالات الأنباء إلى الحصول على كل خبر جديد من أقصى
الأرض إلى أقصاها، وينكبّ عليه الخبراء المختصون بالدرس والتحليل ثم تطيره
وسائل الإعلام إلى جماهير الناس كتابة وإذاعةً وصورة، وبهذا يكون الإعلام أشبه ما
يكون بجامعة كبرى مفتوحة لها مناهجها اليومية المتجددة والمتغيرة مع الظروف
والأحداث، والمتطورة بتطور الحاجات والاهتمامات، والمتسعة باتساع الوعي العام
والنشاط العام للمجتمع فاصبح دوره في كل مجالات الحياة من صحة لسياحه لسياسه
لاجتماع حتى ترويج السلع والماكولات تعتمد على الاعلام والتاثير بالرأى العام ولذا
علينا أن نجند هذا السلاح الخطير ذة الحدين من أجل الاصلح للمجتمع والظروف التي

تنهض ببلدنا وتحقق لها الاستقرار والسكينة ورفع الانتاج والتطور والرفاهية التي
نصبوا اليها

وغاية القول أن الإعلام سلاح ذو حدين: فإذا أحسن استخدامه وتوجيهه كان ركيزة
تطور يجد فيه أفراد المجتمع ينبوع المعارف ومصدر التوجيه والإرشاد والتوعية فيما
يعني لهم من مشكلات، يجدون فيه العون على تربية أبنائهم وإسعاد أسرهم وتحقيق
انتمائهم إلى مجتمعاتهم. أما إذا اتخذ الإعلام تلك الوجهة التي تعتمد على الإثارة
المجردة التي نشهدها في بعض المجتمعات الغربية فلا شك أنه يمثل أداة تخريب
وانحلال، بالرغم من تطوره وتقدمه وفعاليته

•المبحث الثاني :-الإعلام العربي : (دور الاعلام العربي في تشكيل ثقافة التغيير)

بداية لابد من التمييز بين مفهومي التغيرو التغيير ، فالاول يذهب الى التحول والتبدل
التلقائي غير المخطط له والذي لاتعرف نتائجه الا عند وقوعها ، وبالتالي فالتحولات
في الوظائف والادوار والقيم وغيرها سواء اكانت سياسية ام اجتماعية ام اقتصادية ام
ثقافية قد تكون سلبية اوايجابية ، ما يحمل الافراد والمجتمعات الفاعلة والحيوية على
القيام بمحاولات تعزيز للتحولات الايجابية ، والتخطيط لعمليات تغيير في الحالات
التي يكون فيه الواقع سلبيا ، وعلى هذا يكون التغيير عبارة عن نسق منظم من الجهود
البشرية للتصدي للواقع غير المرغوب فيه باشكاله المختلفة ، ما يعني ان التغيير هو
رد فعل على جانب من ظاهرة طبيعية في حياة المجتمعات تؤدي الى معطيات سلبية
هي حصيلة تفاعلات عشوائية لمكونات الحياة البشرية، وبالتالي فانه يسعى الى تحقيق
مصالح المجتمع من خلال ارساء نظم جديدة واشكال جديدة من العلاقات ، بما يتوافق
مع تطلعات المجتمع ورغباته في مواكبة التطورات التي تشهدها البيئة الاقليمية
والدولية، وذلك لن يتم الا عبر مكافحة القيود والمحددات القائمة وازالتها والتأثير فيها
. وتتخذ تلك المحددات والقيود اشكالا مختلفة فقد تكون:

• انظمة سياسية استبدادية بكل ما تنطوي عليه النظم الاستبدادية من تغييب للمفاهيم السياسية المعاصرة لحقوق الانسان.

2- منظومات ثقافية غير مستنيرة ، لانتوافر على قدرات تمكنها من تفعيل عناصر ثقافية ايجابية في مرجعياتها التاريخية ، وانغلاقها على ذاتها بشكل لا يكون بمقدورها التفاعل مع ثقافات فاعلة راهنا.

3 - اوضاع اقتصادية راکدة لم تتح للأفراد حياة كريمة ، او مستوى معين من الرفاهية ، فضلا عن سوء الخدمات وغيرها .

4- حياة اجتماعية تتحكم بها ثقافة سائدة تنطوي على تقاليد واعراف بالية ، تحد من قدرات الانسان على الابداع ، وتحرمه من الاستمتاع بحريته ، فارضة عليه انواعا مختلفة من الوصاية التي تتبرقع باشكال دينية وسياسية. ان هذه المعوقات والمحددات تشكل تحديات مصيرية تقف حائلا امام ممارسة المجتمع لانسانيته وتحد من ادواره الفاعلة في تمكين المجتمع من التطور ، ما يجعل الجمود والتخلف ابرز سمات هذه المجتمعات ، بشكل تغتال فيه جميع صور الابداع الفردية التي تظهر بين آونة واخرى على قلتها ، فضلا عن اجبار الفرد على الاختباء خلف جماعات او منظومات او مؤسسات معينة لضمان استقرار معيشته او لحماية نفسه من التهديدات التي يتعرض لها ، بما يحوله الى حامي ومحمي في الوقت نفسه، الامر الذي يقود الى تقوية هذه الحصون ويجعلها عصية على التغيير الى جانب ما تتوافر عليه هذه الجماعات والمؤسسات من قدرات دفاعية ذاتية بحكم فاعلية تأثير هذه القدرات في المنظومة الاجتماعية . ولذلك فان التغيير ليس امرا هينا اذا لم تتوافر شروطه الموضوعية، متمثلة بثقافة التغيير

والوعي بالتغيير ، اذا ما اريد لهذا التغيير ان يكون ايجابيا يختصر فيه الزمن وتقل فيه الكلف والجهود.

ذلك ان حدوث أي تغيير من دون تحلي المجتمع بثقافة التغيير وتبلور الوعي به ، فإنه غالبا ما يفضي الى الفوضى وان كان القائمين على التغيير قد استندوا الى رؤية واهداف واضحة . فالمجتمع هو وسيلة التغيير وهدفه ، وان اية عملية تغيير لا تستثمر طاقات المجتمع لايمكنها النجاح على الاطلاق. ويأتي التغيير في احيان معينة نتيجة هيجان شعبي يأخذ شكل انتفاضات وثورات ، كما هو حاصل في ما يطلق عليه ب (الربيع العربي) ، لكن مثل هذا التغيير الذي يعبر عن اعتراض وتذمر جماهيري ازاء الواقع بجميع مفرداته اختزلت اهدافه بالديمقراطية وآليات الوصول الى السلطة والتخلص من النظام السياسي القائم ، بوصفه المسؤول عن كل ما حصل في هذا الواقع وهو بالفعل كذلك.

واصبح الحديث عن الواقع الحياتي المتردي على هامش الحديث عن الديمقراطية وآلياتها ، بالرغم من ان اغلبية المجتمع تريد واقعا اقتصاديا وخدميا مناسباً من دون ان تتملكه رغبة في الممارسة الديمقراطية ، انه يبحث عن العدالة الاجتماعية تحديداً ، بصرف النظر عن توصله الممارسة الديمقراطية الى سدة الحكم.

ان التغيير الذي حصل في البلاد العربية لايمكن وصفه الا برد فعل على الواقع ، و يعكس وعياً اجتماعياً به ، لكنه لا يتم بالضرورة عن وعي بالتغيير ، فضلاً عن ان الوعي بهذا الواقع لم يكن شاملاً لجميع ابعاده ، بل اقتصر على المحسوس منه فحسب ، ذلك ان المجتمعات التي لم تنل قدراً كافياً من التعليم لن يكون بمقدورها تحسس ما ينطوي عليه الواقع من تردد غير منظور ، وبالتالي لن يتشكل لها الوعي الذي يحملها على العمل الفاعل لتغييره . ان الوعي بالتغيير يفترض ان تكون هناك ثقافة مجتمعية بالتغيير . بدلالة عدم تبلور رؤية مستقبلية واضحة للتغيير في الربيع العربي ، ولم تكن هناك جهات محددة قد خططت لهذا التغيير ، بل ان التغيير برمته جاء انفجارياً غلبت عليه الانفعالات ، من دون ان يكون هناك ادراك مسبق لتداعياته وبخاصة السلبية منها ، اذ انطلق هذا الانفعال من كره راسخ في نفوس وعقول الجماهير للنظام السياسي العربي نتيجة الممارسات القمعية التي قام بها هذا النظام طوال مدة بقائه

بالحكم ، وعدم قدرته على توفير الحياة الهائلة التي تصبو اليها الجماهير ، خاصة وان المجتمع بدأ منذ اواخر التسعينيات يجري عمليات مقارنة بين حياته وتلك التي تحياها المجتمعات المتقدمة.

ان هدف الانتفاضات يتمثل في جوهره بتحسين نمط الحياة ، وليس الرغبة الجماهيرية بممارسة الديمقراطية السياسية ، ومثل هذا الهدف قد يتحقق باجراءات اصلاحية تدريجية وصولا الى تغيير النظام السياسي ، لكن ان يقفز التغيير من المطالبة بتحسين نمط الحياة الى تهديم نظام سياسي بكل ما ينطوي عليه هذا التهديم من مخاطر تطول مختلف المنظومات الاخرى بحكم التأثير المتراكم للمنظومة الساسية في المنظومات الاخرى ، فذلك التغيير من دون شك لن يحقق اهدافه الحقيقية ، بل قد يقود الى اوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية اسوء من تلك التي كان عليها ، وفي احسن احواله يحقق له بعض المكتسبات في جوانب معينة ، ويحرمه من مكتسبات كان قد حققها في ازمة سابقة ، كت تحقيق الحرية السياسية وغياب الحرية الاجتماعية ، او التخلص من وصاية الدولة والوقوع تحت وصاية تيارات دينية متشددة ، او تراجع سيادة القانون والاستعانة بالقبيلة والطوائف لحماية الافراد ، ومما يثبت ان جوهر الانتفاضات هو تحسين الحياة الاجتماعية وليس تحقق الديمقراطية السياسية هو عدم قيام انتفاضات في الدول العربية الخليجية ، باستثناء حالة البحرين التي لها ظروفها ودوافعها التي لامجال للتطرق اليها. واذا كان للتغيير اهميته الكبيرة للمجتمعات المتخلفة وتلك التي في طور النمو للارتقاء بها نحو الافضل ، فلا بد لهذا التغيير من ثقافة لئلا يعود التغيير بالمجتمعات نحو الخلف بدل التقدم الى الامام ، ومن هنا يبدأ عمل المؤسسات المعنية بتشكيل هذه الثقافة التي من المؤكد انها ستصطدم بالكثير من المعوقات التي تشكل تحديات كبيرة امام شيوع ثقافة التغيير.

ويشكل الاعلام ابرز الوسائل التي يمكن الاستعانة بها في تشكيل ثقافة التغيير العربية ، وقد اتضحت في التغييرات العربية فاعلية الاعلام في تعبئة الجماهير على التغيير الذي افضى الى نتائج مهمة ، ما يقتضي من المعنيين دراسة وتأمل الادوار المؤثرة

التي قام بها الاعلام العربي او ذاك الناطق باللغة العربية في هذه الاحداث , مع الاخذ بالحسبان الاجندات الخارجية العربية والاجنبية التي وقفت وراء هذه التعبئة , فضلا عن التفاعل غير المسبوق للجماهير مع الاعلام , بالرغم من غياب ثقافة التغيير لدى الاوساط الجماهيرية , ما جعل الجماهير فريسة لاعلام يتناغم مع رغباتها بالشكل الذي دفعها باتجاهات غير محسوبة وربما تتقاطع مع مصالحها الاساسية . ومع ان هناك ادوارا مفترضة لوسائل الاعلام في تنمية ثقافة التغيير , الا ان وسائل الاعلام العربية لم تمارس هذه الادوار بالشكل الفاعل والمؤثر خلال عقود ما بعد الاستقلال وبخاصة في المجالين السياسي والاقتصادي , وكانت ادواره خجولة في اطار الثقافة الاجتماعية ومقموعة ذاتيا ازاء المؤسسة الدينية , اما ادواره الثقافية فظلت حبيسة الجوانب الادبية دون ان تمتد الى الثقافة السائدة التي هي احوج ما تكون الى التغيير من غيرها , ومن المؤكد ان اسبابا كثيرة تقف وراء ضالة الدور الاعلامي العربي الذي يتحمل مع العامل السياسي تبعه التخلف والجمود الذي عليه عالمنا العربي.

المبحث الثالث :- الاعلام الغربي

• دور وسائل الإعلام في تشكيل المجتمع

تعدّ وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة مصدراً مهماً من مصادر التوجيه والتثقيف في أي مجتمع، وهي ذات تأثير كبير في جماهير المتلقين المختلفين، المتباينين في اهتماماتهم وتوجهاتهم ومستوياتهم الفكرية والأكاديمية والاجتماعية.

وهذا ما يكسبها أهميتها في عملية بناء المجتمعات، ويمكن الزعم بأنها احد العناصر الأساسية في المساهمة في تشكيل ملامح المجتمعات , وإذا كان دور وسائل الإعلام في أي بيئة مجتمعية يتحدد بالأثر الذي تستطيع أن تحدثه فيها، فمن الممكن أن نقسّم وسائل الإعلام باعتبار تأثيرها في المجتمعات قسمين :قسم مؤثر وفعال، وقسم غير مؤثر وغير فعال.

كما يمكن تفريع القسم الأول منهما إلى اتجاهين: سلبي وإيجابي، وذلك باعتبار الهدف الذي يسعى إليه القائمون على كل اتجاه، ولأن الإيجابية والسلبية من الأحكام النسبية، ليست ثابتة أو محددة.

فإن الضابط الذي يُستخدم هذين الحكمين على أساسه هنا هو ضابط الانسجام مع متطلبات الهوية العربية الإسلامية في ما يُقدّم إعلاميًا عبر القنوات المختلفة، من حيث طبيعة المادة المقدمة، وما ترسخه من قيم فكرية وثقافية واجتماعية.

ويختلف القسم الثاني، وهو قسم وسائل الإعلام غير المؤثرة عن الاتجاه السلبي من القسم الأول في الجوهر الأساسي للموضوع، وهو حقيقة الدور الذي يؤديه كل منهما في تشكيل المجتمع وبنائه؛ فوسائل الإعلام غير المؤثرة أو الفاعلة لا تؤدي أي دور في المجتمع، وبالتالي لا تقوده إلى أي اتجاه، وهي غير معنية بما تقدمه للمجتمع وأفراده، ولا تقوم بأكثر من التوصيل لكن دون أسس واضحة، ودون معرفة حقيقية بما يجب أن يقدم، وما يجب أن تكون له الأولوية من بين ما يقدم، والقائمون على مثل هذا النوع من وسائل الإعلام هم الذين دخلوا السلك الإعلامي إما مصادفة، أو دون رغبة أصيلة في الممارسة الإعلامية، أو دون هدف أو وعي حقيقي بالدور الذي تتحمل المؤسسة الإعلامية عبئه، لتكون ذات فائدة ونفع للمجتمع.

أما الاتجاه السلبي من القسم ذي التأثير في المجتمع فيختلف من حيث وجود الهدف، ووضوح الرؤية والوسيلة أو الأداة التي تساعد على تحقيق الهدف، والقائمون عليه لا يتحركون خبط عشوائي إنما وفق خطط ومنهجيات مدروسة بعناية، وهم يملكون تصورًا واضحًا لما يريدون الوصول إليه، ويسعون جاهدين إلى تحقيقه -أو هكذا يبدو- وكأنهم يريدون أن ينشروا ثقافة أو فكرًا أو نمطًا حيائيًا وسلوكيًا بين أفراد المجتمع.

وإذا كان ضابط الإيجابية والسلبية -كما تحدد في هذا المقال- هو الانسجام مع متطلبات الهوية العربية والإسلامية فإن الكثيرين يمكن أن يتفقوا على أن ما يُقدم إعلاميًا عبر

الوسائل المختلفة المتوافرة في الدولة، والمتكاثرة -أو المتوالدة- يوماً بعد يوم يتوزع ما بين قطبي السلب والإيجاب.

لقد كان من الأولى أن يُستغل الإعلام المسموع لتوعية الأجيال الشابة بقضايا أمتها وبواقعها المعاصر، لتنشأ نشأة مختلفة عما نراه اليوم بين شبابنا، الذين يتعرضون لتسطيح إعلامي يأخذهم نحو الانشغال بالأمر التافه والشكلي، ويلهيهم عن القضايا المهمة والمصيرية، فتتج لدينا جيل جميل الشكل لكنه مجوّف.

إن حالة الخواء الثقافي والفكري التي نلاحظها في كثير من شبابنا هذه الأيام لم تأت من فراغ، ولكنها نتيجة ما يتعرض له هؤلاء الشباب من قِبَل وسائل إعلام إما لا تعرف حقيقة دورها وأثرها في المجتمع، أو أنها تعرف ذلك وتدركه جيداً وتوظف تلك المعرفة وذلك الإدراك لإنشاء جيل من الشباب الأجوف، اللاهي بملذات الحياة وشكلياتها.

وكان الدنيا أصبحت محصورة فيها، فأصبحنا نكرسها ونرسخ الاهتمام بها عبر وسائل إعلامنا الموقرة في كل لحظة، وبكل وسيلة، لا نوفر جهداً ولا وقتاً، غافلين عن القضايا الحقيقية والأمر المصيرية التي يجب أن نوجه إليها شبابنا كي يكونوا عدّة لنا في المستقبل وسط عالم ملئ بالمتغيرات.

إن الإعلام أمانة ومسؤولية، والمؤسسة الإعلامية كالمؤسسة التربوية من حيث أثرها في تشكيل بنية المجتمعات ورسم ملامحها، وقد يتفوق أثر المؤسسة الإعلامية على التربوية نتيجة عوامل مختلفة، منها طبيعة المادة التي تقدمها كل منهما ومدى مناسبتها لأهواء المتلقين.

توصيات الدراسة بما يأتي:

- العمل على مشاركة خبراء في مجال الإعلام والتربية وعلم النفس والاجتماع والقانون والتاريخ حيث تتكامل جهودهم ورؤاهم في إعداد مواد إعلامية إيجابية

يحقق نشرها وعرضها بالوسائل الإعلامية المختلفة آثاراً إيجابية على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع.

• تحديد الأهداف الإعلامية المطلوبة بدقة وتقسيمها مرحلياً وزمنياً بحيث يشعر الناس بأن هناك مشكلة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بحياتهم وحياة أبنائهم وسلامتهم وسلامة المجتمع وأمنه، وتكامل هذه الأهداف مع أهداف مؤسسات التنمية الاجتماعية، والسعي لتحقيقها على نحو متزامن.

• غالباً ما تعالج المضامين الخارجية عن المؤلف (التمرد على الآباء، الكذب في إطار الأسرة، السرقة....) معالجة مبهرة، في حين ينبغي أن تعالج القيم الأخرى معالجة أكثر إبهاماً، وهو ما ينبغي أن يكون هدفاً محورياً أمام صناع الإعلام والاتصال، وذلك من خلال رسم خارطة القيم المجتمعية والأسرية والسعي لتحقيقها، حيث يمثل التمرد على القيم جزءاً من الثقافة الغربية، في حين في بلادنا يعد العدل القيمة الأولى

• الجدولة الجيدة لمضامين النشاط الإعلامي بما يحقق الاستمرارية والاتساق والشمول والتنوع والتركيز، فلا يكفي عرض المضامين المتنوعة في الوسائل المتنوعة، ولا بد أن تتعدد النشاطات الإعلامية ويكمل بعضها بعضاً، كأن تناقش الصحف والتلفزيون ومواقع شبكة الإنترنت القيم التي تعرضها الدراما، في أثناء عرضها وبعد الانتهاء منه، وعقد ندوات ومحاضرات في المدارس والجامعات لتوضيح القيم التي عرضتها وما المقصود منها.

• عند تداول ما تنشره وسائل الإعلام والاتصال موضوعياً، يمكن استبدال المعلومات الخطأ حول كثير من الأشياء بمفاهيم صحيحة ودقيقة، تصحيح الخطأ قبل شيوعه أجدى من معالجة آثاره.

• العمل على تحسين صورة الأسرة والقيم الأسرية في وسائل الإعلام والاتصال المختلفة من خلال برامج متخصصة، مع تأكيدها في البرامج العامة والإنتاج الفيلمي.

• مسارات إعادة بناء النظام الإعلامي المصري في ضوء التحول الديمقراطي الثوري
المسار الأول: هو المسار التشريعي، وهو يتعلق بتغيير جذري ديمقراطي وجوهري
لمجمل القوانين المرتبطة بحرية الصحافة والتعبير عموماً، والمرتبطة بالإعلام المرئي
والمسموع على وجه الخصوص، مثل تغيير قانون اتحاد الإذاعة والتلفزيون (مع
التركيز الواضح على إلغاء حالة الاحتكار لعملية البث الممنوحة من الاتحاد كقيد
سياسي وأمني استخدم أسوأ استخدام في العهد البائد)، وتغيير قوانين الاتصالات،
والمناطق الحرة الإعلامية، والأدوار النافذة لأجهزة الأمن والمرفق القومي
للاتصالات، واتحاد الإذاعة والتلفزيون... إلخ.

• المسار الثاني: هو إعادة بناء النظام الإعلامي القومي أو الحكومي على أساس
تحويله من نظام الإعلام الموجه التابع تبعية مطلقة للدولة (أسوأ أنواع الإعلام قاطبة،
وتراجع في العالم كله بعد سقوط الاتحاد السوفيتي السابق) إلى نظام إعلام الخدمة
وهو النظام المطبق في العديد من الدول الأوروبية الديمقراطية (بريطانيا ، Public
service TV & Radio العامة كندا، وألمانيا.. إلخ)، وهو نظام إعلامي محصن
من الخضوع للاعتبارات التجارية-الاستهلاكية ، ABC وأستراليا ، BBC
والإعلانات، وضغوط جماعات المصالح، عن طريق تأمين مصادره المالية من خلال
الاشتراكات التي يدفعها المواطنون والتي تؤمّن لها الدولة لجهاز بث الخدمة العامة،
ومحصن من التدخل السياسي الحكومي في سياساته التحريرية والبرامجية، أياً كان
نوع الحزب الحاكم أو الحكومة القائمة، بتكوين إداري-تنظيمي، يقوم على الفصل التام
بين مجلس الأمناء أو مجلس الإدارة الذي يتحاور مع السلطة السياسية القائمة، وبين
الإدارة العامة وإدارات التحرير والبرامج المستقلة تماماً في كل قراراتها، وفي طريقة
إنفاقها على التغطيات الإعلامية وهي تقدم تقريراً عن الموازنة لمجلس الأمناء
والإدارة، وليس للسلطة السياسية، ولكن لا تقدم تقريريها عن إدارتها المختصة، أو
قراراتها التحريرية، كما يضمن استقلالها التحريري بميثاق صحفي، تلتزم الحكومة
بمقتضاه (وأحياناً يكون في صورة تشريع برلماني ملزم) بعدم التدخل بأية صورة
من الصور في عمل هيئة البث العامة، كما يلتزم مجلس الأمناء أو الإدارة بالدفاع عن

حرية المدير العام ورئيس التحرير والبرامج وكل عناصر العملية الإعلامية في اتخاذ القرارات التحريرية ونوع التغطية، مادامت ملتزمة بالقواعد المهنية المتعارف عليها من الموضوعية والتوازن والدقة... ومادامت ملتزمة بمواثيق الشرف الإعلامية المهنية التي يضعها المهنيون في الهيئة بأنفسهم، أو مواثيق الشرف المتفق عليها في كل المؤسسات الإعلامية والصحفية الدولية مثل عدم الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة، وعدم الاعتداء على العقائد والأديان، وعدم خدش الحياء والآداب العامة... إلخ.

• إعادة الاعتبار للأخبار والشؤون الجارية، يشمل مهمة إعادة بناء نظام الإعلام المملوك للدولة، وإعادة هيكلته، وإعادة على News and Current Affairs Industry الاعتبار إلى صناعة الأخبار وشؤون الساعة أو الشؤون الجارية الترفيه التافه المسطح للوعي الجمعي المصري، لمبرر إغراق الشباب ببرامج المسابقات والمنوعات، وحصر الأخبار في أخبار مسؤولي الدولة، وعملية غسيل المخ والتضليل السياسي. وبدون الاهتمام بالأخبار والشؤون الجارية وتأمين تدفق حر للمعلومات للشعب المصري، وتوفير منبر حرّ لكل وجهات النظر السياسية والثقافية ولأطراف الحياة العامة، وهم الحكومة والمعارضة والمجتمع المدني، فإن فقدان المصداقية.

قائمة المراجع

المراجع :- باللغة العربية:

- ألين هيوم، حرية الصحافة، مجلة قضايا الديمقراطية، مجلة إلكترونية تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية، المجلد 10، العدد 2، ديسمبر 2005.
- أندرو بوديفان، دور وسائل الإعلام في بناء الديمقراطية وتعزيزها، في المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة والمستعادة " بناء القدرة في سبيل تحقيق الديمقراطية والسلام والتقدم الاجتماعي " الورقة رقم 10، الدوحة - قطر 29 أكتوبر - 1 نوفمبر 2006.
- حسين عبد الغني، كيف يمكن إعادة هيكلة الإعلام المملوك للدولة؟ تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية، مؤتمر بالتعاون بين مركز القاهرة

لدراسات حقوق الإنسان وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية .) 27 يوليو/تموز 2011 – بأسبانيا، (القاهرة: 26 FRIDE ومركز العلاقات الدولية والحوار الخارجي UNDEF

• سليمان صالح، الإعلام والتطور الديمقراطي في مصر (1982-1992) في المؤتمر السنوي الأول للباحثين الشباب: التطور السياسي في مصر 1982-1992، محمد صفي الدين خربوش (محرر)، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1994، ص 635.

• شاكر عبد الحميد، عصر الصورة- السلبيات الايجابيات، عالم المعرفة، العدد ٣١١، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداري، . ٣٩٠- الكويت، ٢٠٠٥. ص

• صفوت العالم، دور وسائل الإعلام في الإصلاح السياسي بعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية 2005، الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2005، ص 4.

• عاطف عدلي العبد، الاتصال والرأي العام، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٩٣. ص 255-٢٤٥

• عبد الفتاح عبد النبي، تكنولوجيا الثقافة والاتصال بين النظرية والتطبيق، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 1990.

• عبد الغفار رشاد القسبي، الاتصال السياسي والتحول الديمقراطي، (القاهرة: مكتبة الآداب، 2007) ص 43.

• فاروق أبو زيد، إصلاح الإعلام المصري، مجلة المحيط الثقافي، المجلس الأعلى للثقافة، وزارة الثقافة، العدد 46، أغسطس 2005، ص 55.

• <http://www.ahewar.org/m.asp?i=1876>

المراجع : باللغة الأجنبية

- Shelton Generate. “ Democracy , Journalism and Systems Perspectives From East and West “ , inx , Hao and S.K , Data Ray (eds) , issues and challenges in Asian Journalism , (Singapore: Marshall Cauendish , 20006) pp. 1-24
- W. Bennett. Lance. “The media and democratic development: The Social Basis of political communication”, in Patrick H. O, Neil(Ed) communicating democracy: the

media and political Transition. (Boulder: Lynne Renner – 1998) pp.195-207.

3- Stanford Unger J. The role of a free press in Strengthening Democracy: in Democracy and the mass media, Lichtenberg J (ed) New York: Cambridge, 1990, p. 368.

4- Elizabeth, Fox, Latin American Broad Casting and the State: Friend and Foe: in Communicating Democracy: the media and political Transition, p. H, O, Neil. (Ed) (Boulder: Lynne Reiner – 1998) , pp.21-30.

• Adam, Jones, The press in Transition: A comparative Study of Nicaragua , South Africa , Jordan – and Russia , (Germany , Hamburg: Deutsches Overseer – institute, 2002) , pp.408-496 .

• Groan , Hayden, and Charles Okigbo , “ The media and the Two waves of Democracy ; in media and democracy in Africa ” , G. Hayden, M. Leslie and F.F Ogudimu, (eds) (New Brunswick, N, J: Transaction Publishers, 2002) pp29-50.

• James , Carron , ” Mass media and democracy revisited ” in: James , Carron and Michael , Gurevitch , (eds) Mass media and Society , (London, Edward Arnold , 1996) ,pp. - 81 -104.

• Richard Gunther, Anthony Mughan, ” The political Impact of the media: a Reassessment ” , in Richard Gunther and Anthony Mughan , (eds) Democracy and the Media , (Cambridge: Cambridge university press , 2000) , pp. – 402-447

الجرائم الإلكترونية "الأهداف - الأسباب - طرق الجريمة ومعالجتها"

اعداد

اسراء جبريل رشاد مرعي

باحثة

الملخص:

إن جرائم الكمبيوتر والانترنت، أو ما يسمى Cyber Crimes هي ظواهر إجرامية تفرع أجراس الخطر لتنبه مجتمعنا عن حجم المخاطر والخسائر التي يمكن أن تنجم عنها، خاصة أنها جرائم ذكية تنشأ وتحدث في بيئة إلكترونية أو بمعنى أدق رقمية، يقترفها أشخاص مرتفعي الذكاء ويمتلكون أدوات المعرفة التقنية، مما يسبب خسائر للمجتمع ككل على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية. إذا كانت مجتمعاتنا العربية لم تتأثر بشكل كبير من مثل هذه الظواهر الإجرامية، إلا أن هناك دولا عربية كثيرة أضحت مهتمة بتلك الظواهر، ومفهومها القانوني، وسمات المجرم المعلوماتي، وهو ما سوف نحاول أن نتعرض له بشئ من التفصيل في هذا البحث محاولين أن نضع ولو لبنة صغيرة في الإطار التنظيمي والتشريعي في تلك المسألة.

ABSTRACT:

Cyber Crimes are criminal phenomena that ring the bells of danger to alert our society about the size of the risks and losses that can result from them, especially as they are smart crimes that arise and occur in an electronic environment or in a more precise numerical sense, carried out by intelligent people who possess the tools of technical knowledge , Causing losses to the entire society at the economic, social, cultural and security levels. If our Arab societies were not significantly affected by such criminal phenomena, there are many Arab countries that are interested in these phenomena, their legal concept and the characteristics of the information criminal. And for that we are exposed to in some detail in this research, trying to put even a small brick in the regulatory and legislative framework in that matter.

مقدمة:

تعد الثورة التكنولوجية وبخاصة ثورة الاتصالات أهم التطورات التي يعيشها العالم اليوم، وتعتبر ثورة الاتصالات هي المحرك الأساسي في التطورات الحادثة في الوقت الحالي، إلا أنها ليست المحرك الوحيد في هذه التطورات حيث أن التطور الكبير في تكنولوجيا الحاسبات قد أسهم بصورة كبيرة في تسارع معدلات التقدم في مجال الاتصالات والمعلومات.

وقد كان من نتاج التطور في الجانبين ظهور أدوات واختراعات وخدمات جديدة في مختلف المجالات ولقد نتج عن الثورة التكنولوجية تلك ظهور نوع جديد من المعاملات يسمى المعاملات الإلكترونية تختلف عن المعاملات التقليدية التي نعرفها من حيث البيئة التي تتم فيها هذه المعاملات.

ويقصد بالمعاملات الإلكترونية كل المعاملات التي تتم عبر تجهيزات إلكترونية مثل الهاتف، والفاكس، وأجهزة الحواسيب، وشبكة الإنترنت، ومؤخراً عن طريق الهاتف المحمول. وتتكون تلك المعاملات من عدد من المكونات الأساسية، يهمنها في هذه الورقة طرح مكون أساسي فيها وهو الجزء الخاص بجرائم تلك المعاملات، أو بمعنى أدق القواعد القانونية الجنائية التي تحكم الأفعال التي تتم من خلال أجهزة الحواسيب، أو عبر شبكة الانترنت.

إن جرائم الكمبيوتر والانترنت، أو ما يسمى Cyber Crimes هي ظواهر إجرامية تفرع أجراس الخطر لتنبيه مجتمعنا عن حجم المخاطر والخسائر التي يمكن أن تنجم عنها، خاصة أنها جرائم ذكية تنشأ وتحدث في بيئة إلكترونية أو بمعنى أدق رقمية، يقترفها أشخاص مرتفعي الذكاء ويمتلكون أدوات المعرفة التقنية، مما يسبب خسائر للمجتمع ككل على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية. إذا كانت مجتمعاتنا العربية لم تتأثر بشكل كبير من مثل هذه الظواهر الإجرامية، إلا أن هناك

دولا عربية كثيرة أضحت مهتمة بتلك الظواهر، ومفهومها القانوني، وسمات المجرم المعلوماتي، وهو ما سوف نحاول أن نتعرض له بشئ من التفصيل في هذا البحث محاولين أن نضع ولو لبنة صغيرة في الإطار التنظيمي والتشريعي في تلك المسألة.

مشكلة الدراسة:

في ضوء ما تقدم تتمثل مشكلة هذه الدراسة في الآتي:

التعرف علي الجريمة الإلكترونية وعلاجها وللاجابة عن مشكلة هذه الدراسة ينبغي الاجابة عن هذه الاسئلة:

- 1- ما هي الجريمة الإلكترونية؟ 2- ما أهداف الجريمة الإلكترونية؟ 3- من هو المجرم المعلوماتي؟ 4- ما هي أدوات الجريمة الإلكترونية؟ 5- ما هي أسباب الجريمة الإلكترونية؟ 6- ما هي طرق الجريمة الإلكترونية؟ 7- ما هي أنواع الجريمة الإلكترونية؟ 8- ما هي خصائص الجريمة الإلكترونية؟ 9- كيف يمكن معالجة الجريمة الإلكترونية؟

المبحث الأول: مفهوم الجريمة الإلكترونية

جرائم الكمبيوتر والانترنت:

تتشابه الجريمة الالكترونية مع الجريمة التقليدية في اطراف الجريمة من مجرم ذي دافع لارتكاب الجريمة وضحية والذي قد يكون شخص طبيعي أو شخص اعتباري وأداة ومكان الجريمة . وهنا يكمن الاختلاف الحقيقي بين نوعي الجريمة ففي الجريمة الالكترونية الاداة ذات تقنية عالية وأيضا مكان الجريمة الذي لا يتطلب انتقال الجاني اليه انتقالا فيزيقيا ولكن في الكثير من تلك الجرائم فان الجريمة تتم عن بعد باستخدام خطوط وشبكات الاتصال بين الجاني ومكان الجريمة.

هذا وتشير مجلة لوس انجلوس تايمز في عددها الصادر في 22 مارس عام 2000 الى أن خسارة الشركات الامريكية وحدها من جراء الممارسات التي تتعرض لها والتي تندرج تحت بند الجريمة الالكترونية بحوالى 10 مليار دولار سنويا وللتأكيد عل جانب قد تغفله الكثير من مؤسسات الأعمال فان نسبة 62 % من تلك الجرائم تحدث من خارج المؤسسة وعن طريق شبكة الانترنت بينما تشكل النسبة الباقية 38% من تلك الخسائر من ممارسات تحدث من داخل المؤسسة ذاتها.

مفهوم الجريمة الالكترونية:

لا يوجد إجماع على تعريف الجريمة الإلكترونية من حيث كيف تُعرف أو ما هي الجرائم التي تتضمنها الجريمة الإلكترونية. وكما يقول فان دير هيلست وونيف هناك غياب لتعريف عام وإطار نظري متسق في هذا الحقل من الجريمة وفي أغلب الأحيان تستخدم مصطلحات الافتراضية والحاسوب والإلكترونية والرقمية.

ويتراوح تعريف الجريمة الإلكترونية بين الجرائم التي ترتكب بواسطة الحاسوب إلى الجرائم التي ترتكب بأي نوع من المعدات الرقمية وتعريف الجرائم الإلكترونية باختصار على أنها الجرائم التي ترتكب باستخدام الحاسوب والشبكات والمعدات التقنية مثل الجوال.

تتكون الجريمة الإلكترونية أو الافتراضية (cyber crimes) من مقطعين هما الجريمة (crime) والإلكترونية (cyber) ويستخدم مصطلح الإلكترونية لوصف فكرة جزء من الحاسب أو عصر المعلومات.

أما الجريمة فهي السلوكيات والأفعال الخارجة على القانون والجرائم الإلكترونية هي المخالفات التي ترتكب ضد الأفراد أو المجموعات من الأفراد بدافع الجريمة وبقصد إيذاء سمعة الضحية أو أذى مادي أو عقلي للضحية مباشر أو غير مباشر باستخدام شبكات الاتصالات مثل الإنترنت (غرف الدردشة – البريد الإلكتروني – الموبايل)

وتعتمد تعاريف الجريمة الإلكترونية في الغالب على الغرض من استخدام هذا المصطلح وتشمل عدداً محدداً من الأعمال ضد السرية والنزاهة وتوافر بيانات الكمبيوتر أو أنظمة ويمثل جوهر الجريمة الإلكترونية أبعد من هذا الوصف ومع ذلك، فالأعمال ذات الصلة بالحاسوب لأغراض شخصية أو تحقيق مكاسب مالية أو ضرر بما في ذلك أشكال الجرائم المتصلة بالهوية والأفعال المتعلقة بمحتويات الكمبيوتر جميعها تقع ضمن معنى أوسع لمصطلح "الجريمة الإلكترونية".

ولقد عرفها ليوكفيلدت وفنسترا وستول كمصطلح عام لجميع أشكال الجريمة التي تلعب فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً أساسياً وهنا تقع الكثير من الجرائم ضمن هذا التعريف.

لقد قدم ليوكفيلدت وآخرون قائمة ب ٢٨ جريمة بدءاً من قرصنة الأنظمة الرقمية وتثبيت برامج التجسس للاحتيال باستخدام الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والمطاردة الافتراضية.

التعريف الدولي للجريمة الإلكترونية

- تعتمد "تعريفات" للجريمة الإلكترونية في الغالب على الغرض من استخدام المصطلح.

- هناك عدد محدود من الأفعال ضد السرية والنزاهة وتوافر بيانات الكمبيوتر أو أنظمتها تمثل جوهر الجريمة الإلكترونية

- أعمال متعلقة بالكمبيوتر لتحقيق مكاسب شخصية أو مالية أو ضرر، بما في ذلك أشكال الأفعال المتصلة بجريمة الهوية وجرائم محتويات الكمبيوتر لا تصلح بسهولة إلى الجهود للوصول إلى التعاريف القانونية للمصطلح الكلي.

تعريفات أخرى للجريمة الإلكترونية

الجريمة الإلكترونية هي كل فعل ضار يأتيه الفرد أو الجماعة عبر استعماله الأجهزة الإلكترونية، ويكون لهذا الفعل أثر ضار على غيره من الأفراد.

الجريمة الإلكترونية هي الجريمة ذات الطابع المادي التي تتمثل في كل سلوك غير قانوني مرتبط بأي شكل بالأجهزة الإلكترونية يتسبب في حصول المجرم على فوائد مع تحميل الضحية خسارة ودائماً يكون هدف هذه الجرائم هو سرقة وقرصنة المعلومات الموجودة في الأجهزة أو تهدف إلى ابتزاز الأشخاص بمعلوماتهم المخزنة على أجهزتهم المسروقة.

الجريمة الالكترونية عبارة عن نشاط اجرامي تستخدم فيه تقنية الحاسب الآلي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كوسيلة أو هدف لتنفيذ الفعل الاجرامي.

يعرفها أحمد صياني بأنها تصرف غير مشروع يؤثر في الاجهزة و المعلومات الموجودة عليها وهذا التعريف يعتبر جامع مانع من الناحية الفنية للجريمة الالكترونية حيث انه لارتكاب الجريمة يتطلب وجود اجهزة كمبيوتر زيادة على ربطها بشبكة معلوماتية ضخمة.

لقد عرف الدكتور عبد الفتاح مراد جرائم الانترنت على أنها : " جميع الأفعال المخالفة للقانون والشرعية والتي ترتكب بواسطة الحاسب الآلي من خلال شبكة الانترنت وهي تتطلب إلمام خاص بتقنيات الحاسب الآلي و نظم المعلومات سواء لارتكابها أو للتحقيق فيها ويقصد بها أيضا أي نشاط غير مشروع ناشئ في مكون أو أكثر من مكونات الانترنت مثل مواقع الانترنت وغرف المحادثة أو البريد الالكتروني كما تسمى كذلك في هذا الإطار بالجرائم السيبرانية أو السيبرانية لتعلقها بالعالم الافتراضي، وتشمل هذه الجرائم على :

أي أمر غير مشروع بدءا من عدم تسليم الخدمات أو البضائع مرورا باقتحام الكمبيوتر- التسلل إلى ملفاته - وصولا إلى انتهاك حقوق الملكية الفكرية، والتجسس الاقتصادي (سرقة الأسرار التجارية) والابتزاز عبر الانترنت وتبييض الأموال الدولي وسرقة الهوية والقائمة مفتوحة لتشمل كل ما يمكن تصوره بما يمكن أن يرتكب عبر الانترنت من انحرافات كما تعرف بالجرائم التي لا تعرف الحدود الجغرافية التي يتم

ارتكابها بأداة هي الحاسوب الآلي عن طريق شبكة الانترنت وبواسطة شخص على دراية فائقة.

بينها تعريف الاستاذ: جون فورستر "كل فعل اجرامي يستخدم الكمبيوتر في ارتكابه كأداة رئيسية و يعرفها مكتب تقييم التقنية بالولايات المتحدة الامريكية انها "الجريمة التي تلعب فيها البيانات الكمبيوترية و البرامج المعلوماتية دورا رئيسيا". وقد عرفتھا الدكتورۃ هدى قشقوش بأنها " كل سلوك غير مشروع أو غير مسموح به فيما يتعلق بالمعالجة الآلية للبيانات أو نقل هذه البيانات. "

أما يعرفها خبراء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية " بأنها " كل سلوك غير مشروع أو غير أخلاقي أو غير مصرح به يتعلق بالمعالجة الآلية للبيانات أو نقلها. "

والجريمة الإلكترونية لها مسميات عدة منها:

1- جرائم الحاسوب والإنترنت

2- جرائم التقنية العالية

3- الجريمة الإلكترونية

4- الجريمة السائبرية

5- جرائم أصحاب الياقات البيضاء

ومثل تلك الجرائم قد تهدد أمن الدولة وسلامتها المالية والقضايا المحيطة بهذا النوع من الجرائم كثيرة وأبرز أمثلتها الاختراق أو القرصنة وانتهاك حقوق التأليف ونشر الصور الإباحية للأطفال ومحاولات استمالتهم لاستغلالهم جنسيا والتجارة غير القانونية (كتجارة المخدرات) كما تضم انتهاك خصوصية الآخرين عندما يتم استخدام معلومات سرية بشكل غير قانوني.

ولا تقتصر الجرائم الإلكترونية على أفراد أو مجموعات وإنما قد تمتد إلى مستوى الدول لتشمل التجسس الإلكتروني (وأبرز أمثلته ما كشفته تسريبات المتعاقد السابق مع وكالة الأمن الوطني الأميركي إدوارد سنودن، الذي كشف مخططات أميركية عديدة للتجسس ليس على الأفراد فحسب بل على اتصالات دول أخرى) والسرقة المالية وغيرها من الجرائم العابرة للحدود.

وأحيانا توصف الأنشطة التي تتعلق بالدول وتُستهدف فيها دولة أخرى واحدة على الأقل بأنها تقع في إطار "الحرب الإلكترونية"، والنظام القانوني الدولي يحاول تحميل الفاعلين المسؤولية عن أفعالهم في مثل هذا النوع من الجرائم من خلال المحكمة الجنائية الدولية.

أهداف الجرائم الإلكترونية

نستطيع تلخيص بعض أهداف الجرائم الإلكترونية ببضعة نقاط أهمها :

- التمكن من الوصول الى المعلومات بشكل غير شرعي كسرقة المعلومات او الاطلاع عليها او حذفها او تعديلها بما يحقق هدف المجرم.
- التمكن من الوصول عن طريق الشبكة العنكبوتية إلى الأجهزة الخادمة الموفرة للمعلومات وتعطيلها.
- الحصول على المعلومات السرية للجهات المستخدمة للتكنولوجيا كالمؤسسات والبنوك والجهات الحكومية والأفراد وابتزازهم بواسطتها.
- الكسب المادي أو المعنوي أو السياسي غير المشروع عن طريق تقنية المعلومات مثل عمليات اختراق وهدم المواقع على الشبكة العنكبوتية وتزوير بطاقات الائتمان وسرقة الحسابات المصرفية الخ.

المبحث الثاني: المجرم المعلوماتي

المجرم المعلوماتي هو شخص يختلف عن المجرم العادي فلا يمكن أن يكون هذا الشخص جاهلاً للتقنيات الحديثة المعلوماتية.

لقد تنوعت الدراسات التي تحدد المجرم، وشخصيته ومدى جسامة جرمه كأساس لتبرير وتقدير العقوبة. ويكمن السؤال في حالتنا تلك كيف يمكن تبرير وتقدير العقوبة في حالة مجرم الكمبيوتر والانترنت وهل هناك نموذج محدد للمجرم المعلوماتي؟؟ بالتأكيد لا يمكن أن يكون هناك نموذج محدد للمجرم المعلوماتي، وإنما هناك سمات مشتركة بين هؤلاء المجرمين ويمكن إجمال تلك السمات فيما يلي:

- مجرم متخصص: له قدرة فائقة في المهارة التقنية ويستغل مداركه ومهاراته في اختراق الشبكات كسر كلمات المرور أو الشفرات ويسبح في عالم الشبكات ليحصل على كل غالٍ وثمين من البيانات والمعلومات الموجودة في أجهزة الحواسيب ومن خلال الشبكات.
- مجرم يعود للإجرام: يتميز المجرم المعلوماتي بأنه يعود للجريمة دائماً فهو يوظف مهاراته في كيفية عمل الحواسيب وكيفية تخزين البيانات والمعلومات والتحكم في أنظمة الشبكات في الدخول غير المصرح به مرات ومرات فهو قد لا يحقق جريمة الاختراق بهدف الإيذاء وإنما نتيجة شعوره بقدرته ومهارته في الاختراق.
- مجرم محترف: له من القدرات والمهارات التقنية ما يؤهله لأن يوظف مهاراته في الاختراق والسرقة والنصب والاعتداء على حقوق الملكية الفكرية وغيرها من الجرائم مقابل المال.
- مجرم ذكي: حيث يمتلك هذا المجرم من المهارات ما يؤهله للقيام بتعديل وتطوير الأنظمة الأمنية حتى لا تستطيع أن تلاحقه وتتبع أعماله الإجرامية من خلال الشبكات أو داخل أجهزة الحواسيب.

فالإجرام المعلوماتي هو إجرام الذكاء ودونما حاجة إلى استخدام القوة والعنف وهذا الذكاء هو مفتاح المجرم المعلوماتي لاكتشاف الثغرات واختراق البرامج المحصنة ويمكن إجمال القواسم المشتركة بين هؤلاء المجرمين في عدة صفات وهي شبه اتفاق بين الكثير من الفقهاء شأنها شأن سمات العالم الافتراضي وما يزال الخلاف حول مفاهيم الجريمة المعلوماتية ، والجرائم المستحدثة بصفة عامة وذلك فيما يلي :

- عادة ما تتراوح أعمار تلك الفئة من المجرمين ما بين 18-45 عامًا.
- المهارة والإلمام الكامل والقدرة الفنية الهائلة في مجال نظم المعلومات فمجرمي تلك الفئة ينتمون إلى طبقة المتعلمين والمتقنين ومن لديهم تخصصية التعامل مع أجهزة الحاسب الآلي والقدرة على اختراق التحصينات والدفاعات التي تعدها شركات البرمجة.
- الثقة الزائدة بالنفس والإحساس بإمكانية ارتكابهم لجرائمهم دون افتضاح أمرهم.
- إلمامه التام بمسرح الجريمة وبأدواته ، وبما يجنبه فجائية المواقف التي قد تؤدي إلى إفشال مخططه وافتضاح أمره .
- وتعدد أنماط الجناة في الجريمة المعلوماتية ، فهناك الهاكرز " Hackers " أو المتسللون وهم عادةً مجرمون محترفون يستغلون خبراتهم وإمكانياتهم في مجال تقنية المعلومات للتسلل إلى مواقع معينة للحصول على معلومات سرية أو تخريب وإتلاف نظام معين وإلحاق الخسائر به بقصد الانتقام أو الابتزاز.
- وهناك الكراكرز " Crackers " المخترقون " سواء كان من الهواة أو المحترفين وعادةً ما يستخدم مجرمو هذا النمط قدراتهم الفنية في اختراق الأنظمة والأجهزة تحقيقاً لأهداف غير شرعية كالحصول على معلومات سرية أو للقيام بأعمال تخريبية.
- إلخ وهناك العابثون بالشفرات ومؤلفو الفيروسات " Malecions hackers " إلخ.
- وبينما قد يهدف المجرم المعلوماتي من جريمته إلى تحقيق مكاسب مادية معينة أو إثبات مهارته الفنية وقدرته على اختراق أجهزة الحاسب قد يرتكب مجرمو هذه الفئة

جرائمهم بهدف التسلية أو الترفيه أو لمجرد الرغبة في الإضرار بالغير كالموظف الذي يتم فصله من وظيفته ويلجأ إلى الانتقام منها.

أدوات الجرائم الإلكترونية

حتى يتمكن القراصنة (Hackers) من تنفيذ جريمتهم الإلكترونية يستلزم ذلك توفر أدوات لذلك، ومن أبرزها:

—الاتصال بشبكة الإنترنت وتعتبر أداة رئيسية لتنفيذ الجريمة.
—توفر برمجيات خاصة لنسخ المعلومات المخزنة عند المستخدم على جهاز الحاسوب.

—وسائل التجسس ومنها ربط الكاميرات بخطوط الاتصال الهاتفي.
—البار كود وهي عبارة عن أدوات تستخدم لمسح الترميز الرقمي وفك شيفرة الرموز.

—طابعات (Printers).

—هواتف رقمية ونقالة.

—برامج ضارة ومنها Trojan horse إذ تتمثل وظيفته بخداع الضحية وتشجيعه على تشغيله فيلحق الضرر الشامل بالحاسوب والملفات الموجودة عليه.

المبحث الثالث: أسباب وأنواع الجريمة الالكترونية

أسباب الجريمة الالكترونية

هناك عدد من الأسباب التي يمكن حصرها كأسباب للجريمة الإلكترونية، منها ما يقع على مستوى كوني، ومنها ما يقع على مستوى مجتمعي، ومنها ما يقع على مستوى فردي أو شخصي. كما ان أسباب الجريمة الإلكترونية تتفاوت وفق نوعها ونوع المستهدف ونوع الجاني ومستوى تنفيذه (فردي، مجتمعي ، كوني). فجرائم الشباب

والهواه والصغار تختلف عن أسباب جرائم المحترفين، وتختلف وفق هدفها سرقة أو معلومات أو تجارة بالمعلومات أو شخصية الخ.

أسباب الجريمة علي المستوي الفردي

1- البحث عن التقدير (sake of recognition)

هناك بعض الجرائم الإلكترونية التي يرتكبها شباب طائش وصغار سن، وذلك من باب التحدي، وحب الظهور في الإعلام. وغالباً ما تتوقف هذه الفئة عن مثل هذه السلوكيات في عمر لاحق بعد سن العشرينيات.

2- الفرصة (Opportunity)

لقد وفرت التقنيات الحديثة والأنترنت فرصاً غير مسبوقة لانتشار الجريمة الالكترونية وتلعب البيئة وترتيباتها دوراً كبيراً في إنتاج الجريمة والخروج على قواعد الاجتماعية فوقت الانحراف عن قواعد الامتثال ليلاً ونهاراً وفي أي مكان وعدم وجود رقابة كلها عوامل تزيد من فرصة ارتكاب الجريمة الإلكترونية وقد تشكل المعلومات هدفاً سهلاً للمال ويحقق المنفعة السريعة، وبالتالي يمكن سرقتها أو سرقة محتوياتها فهي فرصة مربحة وقليلة المخاطر واحتمالية الكشف للفاعل فيها ضئيلة.

ان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستخدام المتزايد للأنترنت قد خلق فرص جديدة للمجرمين وسهلت نمو الجريمة ان جرائم الإنترنت تمثل شكلاً جديداً ومميزاً للجريمة وقد خلقت تحديات لتوقع التطورات، والوقاية منها.

3- ضبط الذات المنخفض

تنطلق هذه الدراسة من النظرية العامة في السلوك الطائش وتؤكد هذه النظرية أن احتمالية انخراط الأفراد في فعل إجرامي تحدث بسبب وجود الفرصة مع توفر سمة شخصية من سمات الضبط الذاتي المنخفض وقد عرف كل من جتفردستون وهيرشي

السلوك الطائش بأنه كل فعل يقوم على القوة والخداع لتحقيق الرغبات الذاتية وبناء على هذا التعريف الذي يستدل على طبيعة السلوك الطائش من خصائص الأشخاص فإن السلوك الطائش يُعدّ مظهرًا من مظاهر الضبط الذاتي المنخفض وكما في نظرية الضبط الاجتماعي لهيرشي فالدوافع لارتكاب السلوك الطائش ليست متغيرة وذلك لأن كل فرد قد يندفع لتحقيق مصالحه الشخصية بما في ذلك السلوك الطائش. فالسلوك الطائش يُعدّ عملاً سهلاً وقد يحقق المصالح الخاصة بسرعة مثل (الرشوة، السرقة) ونحوهما من الأعمال الإجرامية التي تتحقق بسرعة وسهولة دون انتظارٍ أو بذل جهد، ولكن الاختلاف بين الأفراد يعود إلى مستوى ضبط الذات، ووجود الفرصة لارتكاب السلوك المنحرف.

إن توفر صفة الضبط الذاتي المنخفض مع وجود الفرصة لارتكاب السلوك الطائش يعدان عاملين مؤثرين في ارتكاب السلوك الطائش فتأثير هذين العاملين يكون نتيجة لاتحادهما والتفاعل بينهما هو المؤدّي للسلوك الطائش وقد حاول كلّ جتفردستون وهيرشي عزو الاختلاف بين المجرمين وغيرهم إلى الاختلافات في مستوى ضبط الذات إن نقص ضبط الذات قوة طبيعية تظهر في غياب الخطوات من أجل تطويره أي أنه نتاج للتنشئة الاجتماعية الناقصة حيث يفشل الآباء في مراقبة سلوك الطفل ولا يلاحظون السلوك المنحرف عندما يحدث وإهمال معاقبة الطفل عندما يقترب سلوكاً منحرفاً وعندما يتكوّن الضبط الذاتي في المراحل الأولى عند الأفراد فإن الاختلافات في ضبط الذات تبقى ثابتة بشكل معقول من الوقت الذي تم تحديده عبر أطوار الحياة غير متأثر بالمؤسسات الاجتماعية.

بل على العكس فإن ضبط الذات قد يؤثر على أداء الأفراد في هذه المؤسسات مثل المدرسة والعمل والزواج والأشخاص ذوو الضبط المنخفض لا يميلون إلى السلوكيات المنحرفة فقط، بل إنهم في الأغلب غير ناجحين في المدرسة أو العمل أو الزواج. أظهرت الدراسات أيضاً أن ضبط الذات المنخفض والاستعداد لتحمل المخاطر من أجل تحقيق مكاسب قصيرة الأجل وهذا قد ينطبق على الأفعال التي يمكن أن تسهل أو

تتعرّز بواسطة وسائط الاتصالات الإلكترونية والإنترنت بالإضافة إلى ذلك يتعرض الأفراد على الإنترنت لنماذج التعلم الإجرامي والأقران قد يكونون أكثر ميلاً للانخراط في الجريمة الإلكترونية ونظرية التعلم الاجتماعي نظرية قد يكون لها تطبيق خاص عندما يتعلق الأمر بالجرائم الإلكترونية فالمجرمين غالباً ما يحتاجون إلى تعلم تقنيات فالنظرية العامة للجريمة ونظرية التعلم الاجتماعي تريان إن الأفراد يتصرفون في البيئة الافتراضية كما يتصرفون في العالم الحقيقي.

4- النشاط الروتيني

ويمكن تفسير زيادة ضحايا الجريمة الإلكترونية من خلال التغييرات في أنشطة الناس الروتينية في الحياة اليومية فمع ظهور شبكة الإنترنت فقد تغيرت طريقة الناس التي يتواصلون فيها أو يتفاعلون مع الآخرين في العلاقات الشخصية والترفيه والتجارة الخ.

ان التغييرات في أنشطة الناس الروتينية مثل استخدام النت وشبكات التفاعل الاجتماعي مثل الفيس بوك والايمل والمواقع وغيرها قد خلقت فرصاً للجنة المتحفزين مع وجود أهداف قيمة وسهلة في الحيز الفضائي مع غياب الحراسة.

يري كوهين وفيلسون أنه من المرجح أن تحدث الجريمة عندما تتلاقى ثلاثة عوامل هي الجاني المتحفز والهدف المناسب وغياب الحراسة أنه لا بد من توافر هذه العوامل الثلاثة من أجل أن تحدث الجريمة وعدم وجود واحد من هذه العوامل هو كافي لمنع حدوث الجريمة.

أسباب الجريمة علي المستوي المجتمعي

1- التحضر (Urbanization)

يعد التحضر أحد أسباب الجريمة الإلكترونية عامة حيث الهجرة الكبيرة من الريف إلى المدينة وإلى المناطق الحضرية والمدن الكبيرة وعادة ما يهاجر الشباب غير المتمكنين

من مواجهة متطلبات الحياة الحضرية باهضه التكاليف، والتي تتطلب مهارات عالية أحيانا مما يجعل شرائح كبيرة من المهاجرين غير قادرين على تلبية متطلبات الحياة الحضرية مما يجعلهم يعيشون في مدن الصفيح والأحياء الطرفية والهامشية وكنتيجة يجد الناس انفسهم في تنافس غير قادرين على مجاراته مما يجعلهم يلتفتون إلى الاستثمار في الجريمة الإلكترونية حيث لا تتطلب رأس مال كبير والتي تعرف "أولا الياهو"

وكما يرى ميك فان التحضر سبب رئيس للجرائم الإلكترونية في نيجيريا وان التحضر بدون الجريمة مستحيل وكنتيجة فان الصفوة بينهم قد وجدوا إن الاستثمار في الجريمة الالكترونية مربحة.

2- البطالة (Unemployment)

ترتبط الجريمة الإلكترونية شأنها شأن الجريمة التقليدية بالبطالة والظروف الاقتصادية الصعبة وتتركز البطالة بين قطاعات كبيرة من الشباب وكما يقول المثل النيجيري "العقل العاقل عن العمل هو ورشة عمل للشيطان" ولذا فان الشباب الذين يملكون المعرفة سيستثمرون ذلك في النشاط الإجرامي الإلكتروني.

3- الضغوط العامة (Strains)

تعد الضغوط العامة التي يتعرض لها المجتمع من فقر وبطالة وأميه وظروف اقتصادية صعبة وعوامل ضاغطة على المجتمع عامة وخاصة على قطاع الشباب مما يولد مشاعر سلبية عند شرائح كبيرة من الناس ضد الظروف وضد المجتمع مما يدفعهم إلى أساليب تأقلم سلبية مع هذه الظروف منها الإتجار الإلكتروني بالبشر والجنس والجريمة الإلكترونية وغيرها.

4- البحث عن الثراء (Quest for Wealth)

يسعى الإنسان إلى المتعة ويتجنب الألم هكذا تقول النظرية العامة في الجريمة لجتفر دسون وهيرشي ويسعى الناس إلى الوسائل غير المقبولة اجتماعياً لتحقيق أهداف مقبولة اجتماعياً كما ترى نظرية الأنومي لميرتون فالرغبة في الثراء يواجهها صعوبات بالغة في تحقيقه بالطرق المقبولة اجتماعياً والقانونية ولذا يلجأ بعض الناس إلى الجرائم الإلكترونية حيث المستهدف مجتمع أكبر وسهولة التنفيذ وسرعة المردود وقلة الخطورة

5- ضعف إنفاذ القانون وتطبيقه في الجريمة الإلكترونية

(lack of law enforcement and implementation)

هناك الكثير من الدول التي لم تطور تشريعاتها وأجهزة العدالة فيها لكي تتمكن من مجازاة التقدم في الجرائم الإلكترونية وأساليبها وهذا لا يتوقف عند التشريعات وإنما يشمل الشرطة والتحقيق والقضاء وكيفية التعامل مع الأدلة الرقمية على المستوى الوطني كما هو الحالي على المستوى الدولي فمما يشغل الجريمة الإلكترونية غياب التشريعات الجزائية والجنائية وضعف الممارسات العدلية والشرطية والقضائية في محاكمة والتحقيق في الجرائم الإلكترونية وغالباً ما تجد في دول كثيرة تواضع التقنيات المتوافرة وكذلك الخبراء القادرون على متابعة ورصد وملاحقة الجريمة الإلكترونية داخل المجتمع والعبارة منها للحدود الوطنية.

أسباب الجريمة على المستوى الكوني

1- التحول للمجتمع الرقمي

إن من أهم سمات عصر المعلومات السمات الثلاثة الرئيسية

- تغيرات كمية في مقدار المعلومات المتدفقة ونوعيتها، فبفعل تكنولوجيا الاتصالات والمواصلات فأن الصور والمعلومات تغطي كافة المعمورة بسرعة ودقة.
- إرسال المعلومات إلى العديد من الأطراف (البشر والمعدات) فالمعلومات توجه

الصاروخ والصحفي يرسل التقرير والبث المباشر من مكان الحدث.
- وجود الشبكات حيث يتم تداول المعلومات بين جميع الأطراف مثل البريد الإلكتروني الجوال الخ.

لقد دخلنا عصر المعلوماتية الجديدة (أي الفضاء الإلكتروني أو العالم الافتراضي) فالناس يقضون جزءاً من حياتهم اليومية في الفضاء الإلكتروني ينشؤون الشبكات والمواقع ويتمتعون بأنواع جديدة من العلاقات الاجتماعية وهم على تواصل مع ما يجري في العالم الخارجي والقيام ببعض الأعمال كل من هذه الأنشطة قد جعلت من الممكن للجميع وبوجود جهاز كمبيوتر أو مودم مع معرفة التقنية القليلة وبعبارة أخرى فإن شبكة الإنترنت هي من خلقت ما يعرف الآن باسم الفضاء الإلكتروني أو العالم الافتراضي يحتاج المجتمع لكي يقوم بوظائفه إلى أن يعم الأمن والأمان وان يتحقق النظام والاستمرارية ولا يتوقف توفر الأمن والأمان في الواقع المادي للمجتمع بل أنتقل ليشمل العالم الافتراضي.

2- العولمة

ان ظهور "الفضاء الإلكتروني" يخلق ظواهر جديدة متميزة عن وجود أنظمة الكمبيوتر أنفسها والفرص المباشرة للجريمة والتي وفرتها أجهزة الكمبيوتر الآن ضمن الفضاء الإلكتروني قد يظهر الأشخاص الفروق في امتثالهم الخاص (القانوني) وعدم الامتثال (غير القانوني) مقارنة مع السلوك سلوكهم في العالم المادي فالأشخاص، على سبيل المثال، قد يرتكبون جرائم في الفضاء الإلكتروني لا يرتكبونها في الواقع المادي بسبب مكانتهم وموقعهم بالإضافة إلى ذلك، فمرونة الهوية وعدم ظهور الهوية وضعف عوامل الردع تحفز السلوك الإجرامي في العالم الافتراضي.

هذا العصر يتطلب مؤسسات أمنية مصممة للتعامل مع التغير السريع، تركز على الإبداع والشفافية وإرضاء العملاء (المجتمع بأسره)، مؤسسات ذات سرعة عالية في

نشر المعلومات وأعلام الجمهور مؤسسات قادرة علي اعادة تصميم ذاتها لمواجهة المستجدات السريعة والسريعة التغير في عالم الجريمة الالكترونية

3- الترابط الكوني

وهناك عامل يمكن أن يساهم في دفع مستويات الجريمة هو في ظهور الترابط العالمي في سياق تحولات العالم الاقتصادية والديموغرافية. بحلول عام ٢٠٥٠ ، فإن العالم سوف يشهد تضاعف عدد سكان الحضر إلى ٦,٢ مليار - ٧٠ في المائة من سكان العالم المتوقع من ٨,٩ مليار أكد تقرير صدر عن المركز الوطني لجريمة الياقات البيضاء يؤكد أن فضاء الإنترنت قد خلق فرصا جديدة للمجرمين في التواصل مع الضحايا وقد بين أن السمات الفريدة للإنترنت وهي عدم الكشف عن اسم الشخص وسهولة الاستخدام قد وفرت طرق جديدة للمجرمين لارتكاب جرائمهم بالإضافة إلى ذلك يتيح الإنترنت للمجرمين على التواصل بسرعة و بكفاءة نقل كميات كبيرة من المعلومات إلى العديد من الضحايا عبر غرف الدردشة، والبريد الإلكتروني، ولوحات الرسائل، أو مواقع ويب وكل الذي يحتاجونه مهارات الحاسوب الأساسية و أجهزة الكمبيوتر المتصلة بالإنترنت وبناء على ذلك يوفر جهاز كمبيوتر واحد وسائل متنوعة لإجراء مجموعة من الجرائم ويمكن للمجرمين استخدام الكمبيوتر لبدء تواصل مع الضحايا وإدامته عن طريق شبكة الإنترنت لإجراء المعاملات المالية الاحتيالية.

4- انكشاف البنية التحتية المعلوماتية الكونية

تتفاوت البنية التحتية المعلوماتية بدرجة انكشافها إلى الكوارث الطبيعية، والإهمال البشري وسوء التصرف الإنساني.

حدد التقرير الرئاسي الأمريكي بخصوص حماية البنية التحتية الحساسة خمسة قطاعات بناءً على الخصائص المشتركة لها، وهذه القطاعات هي:

1- قطاع الاتصالات والمعلومات (Information and Communication) وتشمل شبكات الاتصالات العامة (PTN) والإنترنت والحاسبات في المنازل والاستخدام الأكاديمي والحكومي والتجاري.

2- قطاع التوزيع المادي (Physical Distribution) ويشمل الطرق السريعة للمواصلات وخطوط السكك الحديدية والموانئ وخطوط المياه، والمطارات، وشركات النقل، وخدمات الشحن التي تسهل انتقال الأفراد والبضائع.

3- قطاع الطاقة (Energy)

وتشمل الصناعات التي تنتج الطاقة وتوزع الطاقة الكهربائية والبتروول والغاز الطبيعي.

4- قطاع المال والبنوك (Banking and Finance) وتشمل البنوك، وشركات الخدمات المالية من غير البنوك ونظم الرواتب وشركات الاستثمار والقروض المتبادلة والتبادلات الأمنية والمادية.

5- قطاع الخدمات الإنسانية الحيوية (Vital Human Services) وتشمل نظم التزويد بالمياه، وخدمات الطوارئ والخدمات الحكومية (البطالة والضمان الاجتماعي وتعويض الإعاقات وإدارة سجلات المواليد الخ.).

أسباب تتعلق بخصائص الجريمة الإلكترونية

فيما يلي مجموعة من خصائص الجرائم الإلكترونية والتي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة الإلكترونية منها:

1- الإزالة (Removable) الجريمة الإلكترونية لا تتطلب الإزالة فيمكن نسخها فقط.

2- التوافر (Available) المعلومات في كل مكان جاهزة

3- القيمة (Valuable) معلومات بطاقات الائتمان والحسابات المصرفية والتصاميم قيمة.

4- المتعة (Enjoyable) كثير من الجرائم الإلكترونية ممتعة من مثل سرقة الموسيقى والمال.

5- الديمومة (Durable) المعدات والبرامج المسروقة يمكن أن تستخدم لفترة طويلة.

6- سرعة التنفيذ لا يتطلب تنفيذ الجريمة الإلكترونية الوقت الكثير وبضغطة واحدة على لوحة المفاتيح يمكن أن تنتقل ملايين الدولارات من مكان إلى آخر وهذا لا يعني أنها لا تتطلب الإعداد قبل التنفيذ أو استخدام معدات وبرامج معينة.

7- التنفيذ عن بعد لا تتطلب الجريمة الإلكترونية في أغلبها (إلا جرائم سرقة معدات الحاسب) وجود الفاعل في مكان الجريمة بل يمكن للفاعل تنفيذ جريمته وهو في دولة بعيدة كل البعد عن مكان الجريمة سواء كان من خلال الدخول للشبكة المعنية أو اعتراض عملية تحويل مالية أو سرقة معلومات هامة أو تخريب الخ.

8- إخفاء الجريمة إن الجرائم التي تقع على الحاسبات الآلية أو بواسطتها (كجرائم الإنترنت) جرائم مخيفة، إلا أنه تلاحظ آثارها والتخمين بوقوعها.

9- الجاذبية: نظراً لما تمثله سوق المعلومات والحاسب والإنترنت من ثروة كبيرة للمجرمين أو للإجرام المنظم فقد غدت أكثر جذباً لاستثمار الأموال وغسيلها وتوظيف الكثير منها في تطوير تقنيات وأساليب تمكن الدخول إلى الشبكات وسرقة المعلومات وبيعها أو سرقة البنوك أو اعتراض العمليات المالية وتحويل مسارها أو استخدام أرقام البطاقات الخ.

10- عابرة للحدود الدولية (Transnational) إن ربط العالم بشبكة من الاتصالات من خلال الأقمار الصناعية والفضائيات والإنترنت جعل الانتشار الثقافي وعولمة الثقافة والجريمة أمراً ممكناً وشائعاً لا يعترف بالحدود الإقليمية للدول ولا بالمكان ولا بالزمان أصبحت أصبحت ساحتها العالم أجمع

11 - جرائم ناعمة تتطلب الجريمة التقليدية استخدام الأدوات والعنف أحياناً كما في جرائم الإرهاب والمخدرات والسرقة والسطو المسلح إلا أن الجريمة الإلكترونية تمتاز بأنها جرائم ناعمة لا تتطلب عنفاً فنقل بيانات من حاسب إلى آخر أو السطو الإلكتروني على أرصدة بنك ما لا يتطلب أي عنف أو تبادل إطلاق نار مع رجال الأمن.

12 - صعوبة إثباتها تتميز الجريمة الإلكترونية عن الجرائم التقليدية بأنها صعبة الإثبات وهذا يرجع إلى افتقاد وجود الآثار التقليدية للجريمة وغياب الدليل الفيزيقي (بصمات، تخريب، شواهد مادية) وسهولة محو الدليل أو تدميره في زمن متناه القصر، يضاف إلى ذلك نقص خبرة الشرطة والنظام العدلي وعدم كفاية القوانين القائمة.

أهم طرق الجريمة الإلكترونية

وتشمل وليس حصراً على:

١ - تخريب المعلومات وإساءة استخدامها ويشمل ذلك قواعد المعلومات المكتبات تمزيق الكتب تحريف المعلومات تحريف السجلات الرسمية. الخ.

٢ - سرقة المعلومات ويشمل بيع المعلومات كالبحوث أو الدراسات الهامة أو ذات العلاقة بالتطوير التقني أو الصناعي أو العسكري أو تخريبها أو تدميرها. الخ.

٣ - تزوير المعلومات ويشمل الدخول لقواعد في النظام التعليمي وتغيير المعلومات وتحريفها، مثل تغيير علامات الطلاب.

٤ - تزيف المعلومات وتشمل تغيير في المعلومات على وضع غير حقيقي مثل وضع سجلات شهادات لم تصدر عن النظام التعليمي وإصدارها.

٥ - انتهاك الخصوصية ويشمل نشر معلومات ذات طبيعة خاصة عن الأفراد، أو الدخول لحسابات الأفراد الإلكترونية ونشر معلومات عنهم أو وضع معلومات تخص تاريخ الأفراد ونشرها.

٦ - التصنت وتشمل الدخول لقواعد المعلومات وسرقة المحادثات عبر الهاتف.
 ٧ - التجسس ويشمل اعتراض المعلومات ومحاولة معرفة ما يقوم به الأفراد.
 ٨ - التشهير ويشمل استخدام المعلومات الخاصة أو ذات الصلة بالانحراف أو الجريمة ونشرها بشكل القصد منه اغتيال شخصية الأفراد أو الإساءة.
 ٩ - السرقة العلمية الكتب والبحوث العلمية الأكاديمية وخاصة ذات الطبيعة التجريبية والتطبيقية.

١٠ - سرقة الاختراعات وخاصة في المجالات العلمية لاستخدامها أو بيعها.
 ١١ - الدخول غير القانوني للشبكات بقصد إساءة الاستخدام أو الحصول على منافع من خلال تخريب المعلومات أو التجسس أو سرقة المعلومات.
 ١٢ - قرصنة البرمجيات ويشمل النسخ غير القانوني للبرمجيات واستخدامها أو بيعها مرة أخرى.

١٣ - قرصنة البيانات والمعلومات ويشمل اعتراض البيانات وخطفها بقصد الاستفادة منها وبخاصة أرقام البطاقة الائتمانية وأرقام الحسابات وكلمات الدخول وكلمات السر.

١٤ - خلاعة الأطفال وتشمل نشر صور خاصة للأطفال "الجنس السياحي" للأطفال خاصة وللإناث على الشبكات بشكل عام ونشر الجنس التخلي.
 ١٥ - القنابل البريدية وتشمل إرسال فيروسات لتدمير البيانات من خلال رسالة إلكترونية.

١٦ - إفشاء الأسرار وتشمل الحصول على معلومات خاصة جداً ونشرها على الشبكة.
 ١٧ - الاحتيال المالي بالبطاقات وهذا ناتج عن استخدام غير شرعي لبطاقات التسوق أو المالية أو الهاتف الخ.

١٨ - سرقة الأرقام والمتاجرة بها وخاصة أرقام الهواتف السرية واستخدامها في الاتصالات الدولية أو أرقام بطاقات الائتمان.

١٩ - التحرش الجنسي ويقصد به المضايقة من الذكور للإناث أو العكس من خلال المراسلة أو المهاتفة، أو المحادثة أو الملامسة.

٢٠ - المطاردة والملاحقة والابتزاز وتشمل ملاحقة الذكور للإناث أو العكس والتتبع بقصد فرض إقامة علاقة ما وذلك من خلال استخدام البريد الإلكتروني وإرسال الرسائل.

٢١ - الإرهاب الإلكتروني. يشمل جميع المكونات السالفة الذكر في بيئة تقنية متغيرة والتي تؤثر على فرص الإرهاب ومصادرة هذه التغيرات تؤثر على تكتيكات الإرهاب وأسلحته وأهدافه ومن التكتيكات الإرهابية ما يعرف بالإرهاب الإلكتروني.

أنواع الجريمة الإلكترونية

١- جريمة إلكترونية تستهدف الأفراد ويُطلق عليها أيضاً مسمى جرائم الإنترنت الشخصية والتي تقتضي على الحصول بطريقة غير شرعية على هوية الأفراد الإلكترونية كالبريد الإلكتروني وكلمة السر الخاصة بهم وكما تمتد لتصل إلى انتحال الشخصية الإلكترونية وسحب الصور والملفات المهمة من جهاز الضحية لتهديده بها وإخضاعه للأوامر، كما تُعتبر سرقة الاشتراك أيضاً من الجرائم ضد الأفراد.

٢- جريمة إلكترونية تستهدف الملكية يستهدف هذا النوع من الجريمة الجهات الحكومية والخاصة والشخصية ويركّز على تدمير الملفات الهامة أو البرامج ذات الملكية الخاصة ويكون ذلك عبر برامج ضارة يتم نقلها إلى جهاز المستخدم بعدة طرق من أبرزها الرسائل الإلكترونية.

٣- جريمة إلكترونية تستهدف الحكومات وهي هجمات يشنّها القراصنة على المواقع الرسمية الحكومية وأنظمة شبكاتها والتي تركز جل اهتمامها على القضاء على البنية التحتية للموقع أو النظام الشبكي وتدميره بالكامل ومثل هذه الهجمات في الغالب يكون الهدف منها سياسياً.

4- النصب والاحتيال الإلكتروني.

5- الجرائم السياسية الإلكترونية والتي تركز على استهداف المواقع العسكرية لبعض الدول لسرقة المعلومات التي تتعلق بأمن الدولة.

6- سرقة المعلومات الموثقة إلكترونياً ونشرها بطرق غير شرعية

7- جرائم الشتم والسب والقذف

8- جرائم التشهير ويكون هدفها الإساءة لسمعة الأفراد.

9- جرائم الاعتداء على الأموال أو الابتزاز الإلكتروني.

10- الوصول إلى مواقع محجوبة.

11- الإرهاب الإلكتروني.

12- الجرائم الجنسية الإلكترونية.

13- جرائم الاعتداء على الأموال (مؤسسات مصرفية ومالية وبنوك)

خصائص الجرائم الإلكترونية

تتسم بسهولة الوقوع في فخها، حيث إنّ غياب الرقابة الأمنية تساهم في انتشارها وتسهيل ذلك.

الضرر الناجم من الجرائم الإلكترونية غير قابل للقياس إذ إنّها تحلق أضراراً جسيمة.

صعوبة الكشف عن مرتكب الجريمة إلا بأساليب أمنية وتقنية عالية.

سلوك خارج عن المألوف وغير أخلاقي مجتمعياً.

ذات عنف وجهد أقل من الجرائم التقليدية.

جريمة غير مقيدة بزمان ومكان إذ تمتاز بالتباعد الجغرافي وعدم تقيدها بالتوقيت الزمني.

سهولة إخفاء آثار الجريمة والأدلة التي تدلّ على الجاني نظراً للترميز والتشفير

الذي يحدث على الرموز المخزنة على وسائط التخزين الممغنطة.

المبحث الرابع : مكافحة الجرائم الإلكترونية

ان الانترنت إختراع بشري يحمل في طياته بدور الشر والخير معا و لم يكن منذ الوهلة الاولى موضوع الحماية المعلوماتية مطروحا حيث كان إستعماله محتكرا من طرف فئة معينة إلا أن إنتشار إستعمال الأنترنت أظهر عيوبها فسجل أول إختراق للشبكة سنة 1988 حيث توقف عملها لمدة ثلاث أيام و لذلك كان لابد من إيجاد برامج أمنية و قواعد قانونية للحماية من الجرائم الإلكترونية.

أولا : الجانب الأمني من الحماية

يتعلق هذا الجانب بكل ما هو فني و تقني لحماية شبكة الأنترنت و الكمبيوتر وسوف نطرحه في ثلاث نقاط تتعلق بأمن المعلومات و مهديدات أمن المعلومات و في الأخير الإجراءات الأمنية

1- مسائل تتعلق بأمن المعلومات

يتعلق أمن المعلومات بالمواضيع التالية :

- المسألة الإدارية : يوجد في كل مؤسسة كمية هائلة من المعلومات تخزن الحاسوب و نظرا لأهميتها تحتاج إهتمام أمني.
- المسألة المالية : تتمثل في الكلفة المالية المصروفة قصد حماية النظم المعلوماتية و الحاسوبية ذات القيمة الكبيرة.
- المسألة الوظيفية : يجب أن تكون المعلومات جاهزة لإستعمالها عند الحاجة و تكون صحيحة وسريّة و كاملة.
- المسألة الخصوصية : يجب حماية النظم الذاتية الخاصة بالأشخاص وإلا سوف يساء إلى الحرية الفردية بإفشائها و التلاعب بها.
- مسألة تحديد مخاطر و حوادث الكمبيوتر و الشبكة : هذه الحوادث قد تكون طبيعة أو مفتعلة وتطور تقنيات الحاسوب وإنشاء الإتصالات الحاسوبية يجعل تحديد المخاطر أكثر تعقيدا.

2- مهددات أمن المعلومات

هي الحالة أو الظرف الذي يؤدي حتما إلى تعطيل الشبكة المعلوماتية و أنواع هذه المهددات:

- 1- مهددات طبيعية : مثل الزلازل التي تؤدي إلى قطع الاتصالات بالشبكة.
 - 2- مهددات غير مقصودة من طرف الإنسان كسوء إستعمال كلمة السر.
 - 3- مهددات إنسانية: وهو ما يقوم به المتسللون الذين يخترقون المواقع.
- ان الثغرات الأمنية يمكن كشفها من طرف الهاكرز خصوصا في الحواسيب الشخصية إما على مستوى خطوط الإتصال فهي معرضة للمراقبة بالإشعاعات أو التصنت و التجسس لأنه يستخدم للإتصال بشبكة الأنترنت الألياف البصرية و الأقمار الصناعية كما يمكن إعتراض طريق وصل الأسلاك للإستراق عن طريق الشبكة.

كما توجد ثغرات بروتوكولات الإتصالات في شبكة الأنترنت و كذا الثغرات الموجودة في برامج البريد الإلكتروني e-mail حيث لا يوجد ما يمنع من إستعمال و تغير محتوى الرسالة البرامج الخبيثة و لها عدة أنواع مثلا :

- 1- الفيروسات و حصان طروادة: هذا الأخير يمكن أن يفرغ الملفات من محتوياتها.
- 2- الباب السري : يسمح بلدخول دون المرور بأجهزة أو برامج الحماية.
- 3- الدودة : برنامج يؤدي إلى تخريب الملفات التي يدخلها.

هذه المهددات وغيرها هي التي تعترض أمن المعلومات والتي لازلت تتطور بتطور العلم.

3- الإجراءات الأمنية

إن الوقاية هي أمثل الأساليب نفعا في هذه الجرائم و من بينها :

- إستخدام جدار الحماية fire wall و هو حاجز يوضع بين الشبكة الداخلي أنترنت و خادم شبكة الأنترنت و من أهم مهامه فحص المعلومات الداخلة و الخارجة و

السماح لها بالمرور في حالة مطابقتها للمواصفات و تقديم تقارير عن التحركات المشبوهة و لكنه يمكن أن يعطل بعض المعلومات و يحدث عطب.

- التشفير و هو تحويل المعلومة من نص واضح إلى آخر غير مفهوم و قد أستحسن هذا النوع من النظام لنجاعته في عدم كشف المعلومات على شبكة الأنترنت.
- التوقيع الرقمي و هي تقنية تفيد في إمكانية عدم تزوير الرسائل الإلكترونية.
- إستخدام أنظمة كشف الإختراقات و وضع حلول للثغرات الأمنية.
- وضع سياسة أمنية للشبكة و حشد كل الإمكانيات البشرية و المادية لتطبيقها.
- الإحتفاظ بنسخ إحتياطية لكل المعلومات الحساسة في أقراص إضافية ليست مرتبطة بالشبكة.

-تنصيب برامج لمنع ظهور الصور الخلاعية و الإتصال بالمواقع الإرهابية.

-و يرى الدكتور عبد الفتاح مراد في كتابة التحقيق الجنائي الفني ضرورة إستخدام بعض البرامج التي صممت خصيصا للكشف و الوقاية من الفيروس و البعد عن إستعمال كلمة السر البسيطة.

-عند فتح البريد الإلكتروني يجب معرفة من المرسل خشية أن يكون فيروس.

ثانيا : الحلول التشريعية

تمثل هذه الحلول التشريعية في تدابير وقائية تتخذها الدولة و قوانين تسنها من أجل مكافحة هذه الجريمة و حماية المجتمع و لكن لصعوبة التعامل مع هذه الجرائم الجديدة في الوقت الراهن يتطلب الأمر بداية اللجوء إلى حلول قصيرة المدى ثم حلول طويلة المدى و هو إعادة النظر في معظم التشريعات لأن معظم الانترنت أصبح ظاهرة تمس جميع مجالات الحياة.

1- الحلول التشريعية قصيرة المدى

—إن هذه الحلول تتمثل في إصدار السلطة المختصة بعض المراسيم التنظيمية لمقاهي الإنترنت دون إحتكار المعلومة فيمكن في إجراءات إستعجالية فرض بعض الأمور على أصحاب مقاهي الإنترنت.

—وضع البرامج اللازمة لمنع الدخول إلى المواقع المخلة بالحياء و هذا من أهم الظواهر التي برزت في مجتمعنا في ظل غياب التربية السليمة مما يؤدي للانحلال الخلقي لشبابنا و حتى المراهقين الذي أصبح من السهل عليهم دخول أي موقع يشاءون بالإضافة إلى المواقع الإباحية هناك المواقع الإرهابية و مواقع للعنف كتعليم القتل ، فلا بد من تدبير عاجل لإن الحرية في المعلومة لا تكمن في دخول هذه المواقع.

—وضع برامج للحماية من الفيروسات و هذا كله بمراسيم تنظيمية و يمكن للدولة أن تدعم هذه العملية بتخفيض أسعار هذه البرامج

—التوعية القانونية والتعريف بمدى خطورة الجرائم الإلكترونية.

—إصدار مراسيم من أجل تنظيم تكوين محققين و رجال شرطة و قضاة على التقنية المعلوماتية و المعرفة الكافية لجرائم الانترنت.

—تعريض أشخاص أو مقاهي الإنترنت لغرامة مالية أو حتى إغلاق المقهى إذ تثبت أنه يسمح للمراهقين أو حتى الشباب بالدخول للمواقع السابقة ففي المواد الجنائية لا يمكننا ذكر أكثر من هذا إحتراما لمبدأ لا عقوبة إلا بنص قانوني.

أما من ناحية المواد المدنية و التجارية فإنه :

—يمكن للمحكمة لعب دور مهم لتكييف بعض السلوكيات و المعلومات مع محاولة القضاة تكييف بعض المنازعات التجارية الإلكترونية قياسا على التجارة العادية لحين صدور التشريع المنظم للتجارة الإلكترونية.

- إعتداد حرية الإثبات في المجال التجاري.

— يجب على المشرع أن يوقع بعض المعاهدات لمكافحة الجريمة الإلكترونية.
— يجب على المشرع أن يوقع بعض الإتفاقيات التي تتبنى تعريف التوقيع الإلكتروني
و العقد الإلكتروني و مسايرتها بسن قوانينها التنظيمية.

ثانيا : الحلول التشريعية طويلة المدى

— إن الطابع اللامادي و الافتراضي لشبكة الأنترنت يستلزم تعديل العديد من
التشريعات الحالية بالإضافة إلى إستحداث أخرى و هذا لا يضطرنا بالضرورة إلى
خلق شيء جديد بل يمكننا الإستفادة من الدول الأخرى التي سبقتنا في مجال التشريع
لتجريم هذه السلوكيات ما دامت هذه التشريعات لا تخالف النظام العام و الآداب العام
و بما أنه لا يمكن معاقبة شخص من دون نص قانوني

الركن الشرعي إذن لابد من سن نصوص قانونية تتناسب و التطور الحالي.
و لكننا نلاحظ أنه رغم زيادة إنتشار الجرائم الإلكترونية و فعاليتها إلا أن المشرع لم
يضع لحد الآن الإطار القانوني لأي من هذه الظواهر لذا على المشرع أن يعدل أو
يصدر قوانين جديدة في نطاق الحماية الجنائية يتعين الإقرار بصلاحيه المعلومات
كمحل للحماية من أنشطة الإعتداء كافة فبدأ بالتشريعة العامة وهي القانون المدني
فعلى المشرع أن يعدل فيه بسن تشريع جديد يتضمن الجرائم الإلكترونية و من بينها
العقد الإلكتروني و التوقيع الإلكتروني و غيرها من المفاهيم في العالم الافتراضي
الجديد.

— القانون التجاري لقد ظهر في عالمنا اليوم مفهوم جديد هو التجارة الإلكترونية و
التسويق الإلكتروني و الدفع عن طريق بطاقة الإنتمان و هي مجالات خصبة للإحتيال
فلا بد على المشرع أن ينظمها.

— الإثبات و هذا في إعتقادنا من أهم الخطوات التي يجب أن يقوم بها المشرع و هذا
بتبني الخبرة و المعاينة كأساليب للتحقيق و إثبات الجريمة الإلكترونية .

—تعديل قانون الإجراءات الجزائية و تعديل قانون حقوق المؤلف و الحقوق المجاورة

يمكن أن نلخص أساليب مكافحة الجرائم الإلكترونية في الآتي:

—رسم سياسات دولية تفرض عقوبات صارمة على مرتكبي جرائم الإنترنت إذ يستلزم التدخل الحكومي والدولي نظراً للخطورة الجسيمة للأمر.
—الاعتماد على أساليب وتقنيات متطورة للتمكن من الكشف عن هوية مرتكب الجريمة والاستدلال عليه بأقل وقت ممكن.

—توعية الأفراد ونصحهم لماهية الجرائم الإلكترونية وكل ما يترتب عليها من مخاطر.

—الحرص على الحفاظ على سرية المعلومات الخاصة بالعناوين الإلكترونية كالحسابات البنكية، والبطاقات الائتمانية وغيرها.

—عدم الكشف عن كلمة السر نهائياً وتغييرها بشكل مستمر واختيار كلمات سر صعبة. تجنب تخزين الصور الخاصة بالأفراد على مواقع التواصل الاجتماعي وأجهزة الحاسوب.

—تجنب تحميل أي برنامج مجهول المصدر.

—استمرارية تحديث برامج الحماية الخاصة بأجهزة الحاسوب ومنها ، MCafee, Norton.

—تأسيس منظمة خاصة لمكافحة الجرائم الإلكترونية والحد منها.

—المسارعة في الإبلاغ للجهات الأمنية فور التعرض لجريمة إلكترونية.
—مواكبة التطورات المرتبطة بالجريمة الإلكترونية والحرص على تطوير وسائل مكافحتها.

—استخدام برمجيات آمنة ونظم تشغيل خالية من الثغرات.

—الحرص على استخدام كلمات سرية للوصول إلى البرامج الموجودة على جهاز الحاسوب.

—عدم ترك جهاز الحاسوب مفتوحاً.

—فصل اتصال جهاز الحاسوب بشبكة الإنترنت في حال عدم الاستخدام.

—أخذ الحيطة والحذر وعدم تصديق كل ما يصل من إعلانات والتأكد من مصداقيتها عن طريق محركات البحث الشهيرة.

—وضع الرقم السري بشكل مطابق للمواصفات الجيدة التي تصعب من عملية القرصنة عليه من هذه المواصفات بأن يحتوي على أكثر من ثمانية أحرف أن يكون متنوع الحروف والرموز واللغات إلخ.

—يفضل تغيير كلمة المرور الخاصة بك بصفة دورية.

—لا تضع معلومات علي الانترنت لا تحب أن يراها الجميع من تعرفهم ولا تعرفهم وتذكر أنه بمجرد أن تضع معلومات علي الانترنت لن تتمكن أبدا من ارجاعها مرة أخرى حتى لو قمت بحذفها.

—معلوماتك الخاصة (اجعلها خاص) ان معلوماتك الخاصة مثل اسمك بالكامل ورقم هاتفك ورقم الهوية ورقم بطاقتك الائتمان وايضا عنوانك بالتفصيل هي معلومات خاصة لا يجب ان تتاح للجميع علي الانترنت لا شخص لا تعرفه فلا تفصح له عنها او تضعها علي اي موقع لا تثق به.

خاتمة :

ازدهار الحضارة وانتشار التقدم التقني ساعد في تسهيل الكثير والكثير من أمور حياتنا ولكنه في نفس الوقت جلب لنا العديد من المخاطر والأضرار المتعلقة بالحواسيب والشبكة العنكبوتية مما جعل الحكومات والمجتمعات تنتبه إلى ضرورة نشر التوعية

والتعريف بهذه الجرائم عن طريق شرحها وتحليلها للناس وبيان وسائل وطرق الوقاية منها.

وفي الختام نذكر أنه في حالة تعرضك للمضايقة أو التهديد من قبل الآخرين فلا تتردد في اللجوء لخدمة الامن

التوصيات :

—حث الجامعات والمراكز البحثية العربية للبحث والدراسة في الجرائم المعلوماتية والجرائم عبر الانترنت ومحاولة إنشاء دبلومات متخصصة في المجالات الفنية والقانونية المتعلقة بمكافحة تلك الجرائم.

—العمل علي تنمية الكوادر البشرية العاملة في مجالات مكافحة الجرائم المعلوماتية.
—إنشاء مجموعات عمل عربية لدراسة ووضع استراتيجيات وسياسات وإجراءات تنفيذية لمواجهة مثل هذه الجرائم.

—حث جامعة الدول العربية لإصدار قانون نموذجي موحد لمكافحة الجرائم المعلوماتية.

قائمة المراجع:

- البحر، عبد الرحمن (١٩٩٩). معوقات التحقيق في جرائم الأنترنت. " رسالة ماجستير غير منشورة" الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
- رسالة ماجستير د محمد حجازي عضو مجلس ادارة المركز المصري للملكية الفكرية.

3- <http://droit.moontada.com/t622-topic>

4- <http://mawdoo3.com/> أنواع الجرائم الإلكترونية

- الجريمة الالكترونية للمؤلف : مصطفى سمارة – مجلة المعلوماتية العدد 29-شهر تموز 2008.

صناعة صورة الرئيس الأمريكي: مقارنة في مفهوم التسويق السياسي وإستراتيجياته

اعداد

د. مراد بن عيسى بوشحيط

جامعة الجزائر 03

ملخص:

يرتكز هذا المقال الخاص بالتسويق السياسي على ثلاث مباحث هامة مترابطة فيما بينها فالأول عن تطورات ومراحل التسويق السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، والهدف منه هو معرفة التطور الذي حصل للتسويق السياسي في المفهوم والشكل والأداء، والثاني عن صناعة صورة الرئيس ضمن أعرق مؤسسة ديموقراطية في الولايات المتحدة وهي الأحزاب السياسية، والهدف منه معرفة الطرق التي تؤدي بالمرشح للرئاسيات إلى البروز ضمن منظومة الحزب السياسي، والثالث عن صناعة صورة الرئيس ضمن دوائر خاصة تعرف بجماعات الضغط وأمراء الدعاية ومراكز الدراسات الإستراتيجية التي تساهم في صياغة القرارات الحاسمة.

ويندرج حديثنا عن التسويق السياسي ضمن منظومة سياسية وإعلامية وإجتماعية خاصة هي الولايات المتحدة الأمريكية بما شكلته مفرزات التاريخ والتطور السياسي والتقني من آثار واضحة على السلوك الأمريكي بالكامل، وبالتالي سوف نقوم في هذا البحث بالتعرف على السياق السياسي الذي ترعرع فيه هذا المفهوم الجديد من خلال التطور المفاهيمي المتلاحق أو من خلال المراحل التي شكلت تطورات مفصلية في أدائه أو من خلال أسسه المعاصرة.

Abstract

This article on political marketing is based on three important interrelated topics. The first is about the developments and stages of political marketing in the United States. Its purpose is to know the evolution of political marketing in concept, form and performance, and secondly to create the image of the president within the most democratic institution in the United States Political parties, the aim of which is to find out the ways in which the candidate for the presidency leads to prominence within the political party system, and the third is to create the image of the president within special departments known as pressure groups, advertising princes and strategic studies centers, Critical decisions

المطلب الأول : السياق المفاهيمي للتسويق السياسي :

إن الحديث عن صناعة صورة الرئيس لا ينبغي له أن يكون إلا ضمن سياقه المكاني والزمني والمفاهيمي المناسب، ونقصد بالسياق المكاني الدولة الديمقراطية التي تنتهج الانتخابات كأسلوب لاختيار الرؤساء، وبالتالي تسمح بالتنافس الذي يؤدي لانتهاج أسلوب صناعة المرشحين، وأما السياق الزمني فنقصد به السنوات التي عرفت انفجار الثورة الإعلامية بدء بظهور الصحافة الجماهيرية فظهور السينما والإذاعة والتلفزيون وانتهاء بتوظيف الإنترنت ومختلف الوسائط المتعددة.

قبل التطرق إلى السياق المفاهيمي للتسويق السياسي يمكن تحديد بعض المصطلحات ذات الصلة وهي: المصطلحات التالية: الديمقراطية، الانتخابات، الإتصال السياسي.

. **الديموقراطية** :تعرف الديمقراطية وفق أبسط تعريفاتها بكونها : “النظام السياسي الذي يكون فيه الشعب مصدرا للسلطات، وسيدا يعطي لمن يمثله تفويضا فينوب عنه وفق نظام تداولي في سياسة المجتمع، ولا يتم ذلك إلا بطريقة الانتخابات التي تعتبر قلب الأنظمة الديمقراطية الحالية [1]”. وبحسب تعريف قاموس أكسفورد فالديمقراطية: “نظام لحكم الشعب عبر انتخاب أعضاء شرعيين”، أو “أي نظام للحكم يمثل أغلبية الشعب”، وهي تطبيق مبادئ العدالة أو المساواة الإجتماعية [2].”

إن كل هذه التعاريف تفقدنا على مفهوم واحد وهو نظام للحكم يضمن أن تدار شؤون البلاد عبر منتخبين في انتخابات حرة تمثل إرادة الشعب، ويتميز أي نظام ديمقراطي بدستور هو بمثابة عقد اجتماعي بين الحكام والشعب معبر عن تلك الإرادة الشعبية، وبحماية لحقوق الإنسان وبالمساواة بين الناس أمام القانون، ويصبح من يدير شؤون البلاد نائبا عن الناس بصفته المنتخبة لإدارة مصالحهم وفق ما يقتضيه ذلك الدستور.

. **الانتخابات** : أما الانتخاب فهو حق وواجب بالنسبة للمواطنين في الدولة الديمقراطية، فهو يضمن السير الحسن للنظام السياسي، وذلك يتطلب أن يتحصل الناخبون على قدر كاف من المعلومات الخاصة بالعملية الانتخابية، والتي تمكنهم من فهم الرهانات المطروحة التي تفرضها المنافسة الديمقراطية على هذا التمثيل[3].

. **الاتصال السياسي** : لا يوفر هذه المعلومات الخاصة بالعملية الانتخابية إلا النظام الاتصالي فهو القطار الذي يصل هؤلاء الذين يريدون تمثيل الشعب بهذا الشعب، الذي يريد أن ينبى عن نفسه من يمثله في مختلف مؤسسات الدولة الديمقراطية ومن أهمها الرئاسة.

إن الاتصال السياسي هو إحدى ثلاث عمليات سياسية متداخلة في العملية السياسية هي: (القيادة، التنظيمات، الاتصال)، ويقصد بذلك الوسائل التي تعمل على إحداث التأثيرات السياسية والتفاعل ما بين المؤسسات الحكومية والسلوك السياسي لدى المواطنين.

وهنا ينبغي التفريق بين الاتصال السياسي باعتباره أحد أشكال الاتصال الاجتماعي وبين الاتصال السياسي باعتباره علما له نظرياته ومجالاته الدراسية، حيث أن الأخير هو العلم الذي يدرس مجموعة الأنشطة والفعاليات التي يزاولها القائمون بالعملية الاتصالية من أجل تحقيق أهداف سياسية، وهو بذلك ينصب على إحداث التأثيرات وتغيير الاتجاهات والآراء لدى الجمهور المستقبل، لتحقيق أهداف محددة يسعى لها القائم بالعملية الاتصالية.

أما الاتصال السياسي باعتباره نشاطا اتصاليا فقد تعددت تعاريفه، ويمكن إجمالها في التالي[4] :

—عرّف “شودسون” الإتصال السياسي بأنه ” أية عملية نقل لرسالة يقصد بها التأثير على إستخدام السلطة أو الترويج لها في المجتمع”.

—وعرّفه “جون ميدو” بأنه الطريقة التي تؤثر بها الظروف السياسية على تشكيل مضمون الاتصال وكمياته أو أنه الطريقة التي تقوم فيها ظروف الإتصال بتشكيل السياسة.

—عرّف “ماكثير” الاتصال السياسي بأنه إتصال هادف حول السياسة، ويتضمن هذا التعريف ما يلي:

1. كل أشكال الاتصال التي يقوم بها الفاعلون السياسيون لتحقيق أهداف معينة.
 2. الاتصال الموجه إلى السياسيين من غير المشتغلين بالسياسة، كالناخبين وكتاب الأعمدة الصحفية وغيرهم.
 3. الاتصال الذي يتناول الساسة وأنشطتهم، كما تتضمنها التقارير الإخبارية والافتتاحيات وغيرها مما تتناوله وسائل الإعلام للسياسة.
- ويؤكد “ماكثير” من خلال ما سبق أن تعريفه للاتصال السياسي يشمل جميع أنواع الخطاب السياسي، حيث أنه أخذ في الاعتبار من خلال التعريف ليس فقط الرسائل المكتوبة أو المنطوقة بل أيضا المظاهر المرئية التي تعطي دلالة مثل شكل الوجه والملبس لأن هذه الأشياء وغيرها من الرموز الاتصالية قد تشكل وتكون الهوية السياسية.

تعددت المداخل النظرية لدراسة الاتصال السياسي متأثرة بعاملين أساسيين هما [5]:

1. تعقد الظاهرة السياسية وارتباطها القوي بالعديد من الأنشطة والظواهر الأخرى في المجتمع.
2. اختلاف المنظور البحثي للظاهرة السياسية بين الباحثين، حيث تركت الخلفيات العلمية تأثيراتها على الكيفية التي نظر بها الباحثون إلى الظاهرة السياسية بوجه عام والاتصال السياسي بوجه خاص.

ومن أهم مداخل الاتصال السياسي مدخل العملية، مدخل الإستخدامات والإشبعات، مدخل نشر المعلومات، والمدخل البنائي[6]:

1. **مدخل العملية** :وينظر أصحاب هذا المدخل إلى الاتصال السياسي باعتباره جزءاً من عملية دائمة التغيير يصعب تحديد بدايتها أو نهايتها أو تتبع جزئياتها المختلفة.

2. **مدخل الإستخدامات والإشبعات** :ويولي هذا المدخل أهمية خاصة للوظائف التي يؤديها الاتصال السياسي بالنسبة للجمهور المشارك في عملية الإتصال في ضوء ما لديه من دوافع أو توقعات أو إشبعات.

3. **مدخل نشر المعلومات** :وقد اهتم أصحاب هذا المدخل بالإجابة على عدة تساؤلات من أبرزها : هل يؤدي إنتشار الرسائل إلى تأثيرات في السلوك الإنساني؟ وما النتائج والآثار الكامنة الناتجة عن أنماط إنتشار المعلومات السياسية؟

4. **المدخل البنائي** :يفتح هذا المدخل مجالا لمزيد من الفهم للأسئلة البحثية ومن أهمها كيفية فهم الأفراد للرسائل السياسية، ومنه يقترح العديد من الوسائل لمعالجة العديد من القضايا مثل تأثير الإتجاهات السياسية على السلوك.

في المخطط التالي تظهر العلاقات المتشابكة بين المفاهيم الخاصة بهذه الدراسة، فالشعب يريد رئيساً يمثله، فيلجأ إلى أسلوب الانتخابات الذي يستقي معلومات عن المنافسين فيه من خلال الاتصال السياسي بدرجة أولى، والرئيس يريد الحصول على السلطة فيتنافس في الانتخابات راکبا قطار الإتصال السياسي لإيصال رسالته للناخبين وذلك لا يتأتى له إلا بامتلاك تقنيات التسويق السياسي، والانتخابات نظام يعتمد على الشفافية والمصادقية فهو بحاجة إلى وسائل الإعلام لتبيان ذلك، أما الإعلام فنظام معقد يبحث دائما عن صناعة القصص الإخبارية وتعتبر الانتخابات المادة الدسمة له.

مخطط رقم 01 : مخطط العلاقات المتشابكة بين المفاهيم الخاصة بهذه الدراسة-

المصدر الباحث

والحقيقة أن وسائل الإعلام تلعب دور مزدوجاً:

- **الدور الإيجابي:** وهو تفعيل العملية الديمقراطية بنقل انشغالات الشعب والتقرب من احتياجاته ومتطلباته وإيصال برامج المرشحين وشرحها للناخبين بطريقة موضوعية.
- **الدور السلبي:** وهو التأثير على العملية الديمقراطية من خلال توجيه الرأي العام نحو أو ضد طرف معين وبالتالي إحداث نوع من الاحتشاد أو الاستقطاب.

لكن العملية باعتبارها منافسة بين المرشحين فهي تحتكم إلى قواعد المنافسة والمتمثلة بالفوز، وامتلاك المهارات والأدوات اللازمة لذلك، وهو المجال الذي تقدمه لنا إدارة الحملات الانتخابية والتي تعرف في علم السياسة الحديث " بالاتصال والتسويق السياسي".

المطلب الثاني: مراحل التسويق السياسي لصورة الرئيس الأمريكي:

بدأت "صناعة صورة الرئيس" في الظهور فعلياً تحت مصطلح "التسويق السياسي le marketing politique" مع مطلع الخمسينيات من القرن الماضي، ومنذ ذلك الحين توضحت الخطوط الأساسية لهذا الفن [7].

تطورت صناعة الصورة الرئاسية تطوراً مرحلياً تصفه الكاتبة والخبيرة الفرنسية "ماري لورا" بعمر الإنسان إذ بدأت هذه الصناعة وليدة فصبية فمراقة قبل أن تصبح اليوم سيدة ناضجة [8].

وتتضح منذ الوهلة الأولى، حينما نستعرض أهم هذه التطورات العمرية، الصلة الوثيقة بين تطور هذه الصناعة وتطور وسائل الإعلام الجماهيرية، غير أنه وبعد التدقيق، سيتبين لنا أنها صلة لا تقف عند حدود الارتباط فقط، وإنما تتعداها إلى تطورات جوهرية حصلت في المفهوم والأداء أيضاً.

بمعنى آخر لا يمكننا تقسيم الفترات العمرية التي مرت بها صناعة صورة الرئيس حسب تطور الاختراعات التقنية مثل ظهور السينما، ثم الإذاعة، فالتلفزيون، على الرغم من التأثير الواسع الذي ألحقته هذه التطورات بالصناعة، ولكن يجب أن نقلب المعادلة وهي أن نبحث في التحولات العميقة التي طرأت على هذه الصناعة ومن ثم نكتشف مراحلها العمرية بدقة فنلحقها بتلك التطورات التقنية.

وفيما يلي استعراض لأهم تلك الحقب المفصلية، والتي يمكن تقسيمها إلى خمس مراحل :

1. المرحلة الأولى: ما قبل البدء
2. المرحلة الثانية مرحلة التشكل والولادة.
3. المرحلة الثالثة: مرحلة الطفولة.
4. المرحلة الرابعة: مرحلة المراهقة والنمو .
5. المرحلة الخامسة: مرحلة النضج.

وسنحاول في هذا المطلب أن نجمع وفق تسلسل تاريخي، الملامح المختلفة التي رافقت نمو فن صناعة صورة الرئيس في الولايات المتحدة الأمريكية، مبرزين ارتباطها بعنصرين هامين وهما تطور وسائل الإعلام، وتطور التسويق السياسي في المفهوم والأداء.

1-المرحلة الأولى: ما قبل البدء

تعد الصحيفة والمطبوعة بشكل عام المجال الأول الذي ولدت فيه صناعة صورة الرئيس، وفي الحقيقية تعتبر الصحف والمجلات الأمريكية حسب الباحثين نتاجاً للنظام الأمريكي بكل جوانبه، وهي تعكس صورة هذا النظام وتؤثر وتتأثر به، وتساعد السياسة الأمريكية على تحقيق أهدافها عن طريق العمل ضمن إطار المصالح الأمريكية، والدعوة لهذه المصالح و الترويج لها ، وتغطية أنباء مختلف فعاليات السياسة الأمريكية على نطاق واسع، وتختار لذلك اللغة المفهومة للجمهور الإعلامي،

والأسلوب والمنطق الإعلامي المقبول لدى الجمهور الذي تتوجه إليه، لكنها أيضا لعبت دور الرقيب على أفعال السلطة من خلال النقد السياسي لمجمل الخيارات المتخذة خاصة من قبل الرؤساء المتعاقبين[9].

لقد ظلت، ولعقود طويلة، صور الرؤساء ترسمها الصحف والمطبوعات فقط كأول وسيط إعلامي، إذ حاول المحررون تثبيت سمات الصورة الرئاسية لدى جماهير القراء، من خلال الكلمة المكتوبة، سواء كانت مادة إخبارية، أو تعليقات وآراء.

ثم تطورت العملية مع الصور الفوتوغرافية، فتعددت الرسائل تبعا لنوعية الصورة من حيث حجمها و شكلها وزاوية تصويرها ونوعيتها أيضا، وما يصاحب كل ذلك من تعاليق خاصة ما تعلق بنشاطات الرئيس أو خطابه السياسية[10].

2- المرحلة الثانية: مرحلة التشكل فالولادة:

تمخضت صناعة الصورة الرئاسية في البيئة الأمريكية بحسب شهادات الكثير من الباحثين في المجال، وتشكلت عبر مسار طويل من الممارسة الديمقراطية والإعلامية في تلك البيئة التي تميزت بكثير من المميزات جعلتها فعلا أرضا خصبة لذلك الميلاد.

يرى البروفيسور "فيليب مارك" في كتابه القيم "الاتصال والتسويق لدى الرجل السياسي"، أن: "الولايات المتحدة الأمريكية تشكل تفردا بين الدول في مجال الديمقراطية، وهذا التفرد هو الذي يغري الباحثين دائما للغوص في مزاياه و البحث عن مكنوناته و أسبابه.

لقد ابتدعت لنفسها نظاما سياسيا مختلفا عن نظيره الأوروبي، وهو يقوم بالدرجة الأولى على نسبة إجبارية من "الاتصال الديمقراطي la communication démocratique"، إذ يفرض هذا النمط ضمن أجداته الانتخابية المختلفة، فصلا قائما بحد ذاته، يجبر المرشحين للرئاسة على مزاوله قسط مهم من الاتصال بالطبقة الناجبة، قصد استمالتهم إليه حتى قبل أن يستلم وظيفته.

نذكر في هذا المقام، الرحلة التاريخية التي لا يزال معمول بها إلى اليوم، والتي يقطع فيها المرشحون للرئاسة عبر القطار البلاد بعرضها، حتى يلاقوا جمهورهم من الناخبين في الغرب الأمريكي، وهو أسلوب في الإتصال السياسي يعرف بالاتصال المباشر، غير أنه لم يكن معتمدا في بداياته إلا على تقنيات الخطابة و توزيع المنشورات و التجمعات الانتخابية.

في هذه المرحلة أيضا، لم تكن صورة الرئيس فنا قائما بذاته، ولكنها كانت تمارس من خلال الأحزاب و التكتلات السياسية، لكن مع انطلاقة الصورة بدأ عهد جديد في المجال[11].

في هذه المرحلة الأولى من التشكل يمكن ملاحظة استخدام وسيلتين هامتين يطلق عليهما مصطلح وسائل الإعلام الجماهيرية وهما السينما والإذاعة:

1. السينما ورسمها لصورة الرئيس :

هل استخدمت السينما منذ بدايتها في صناعة صورة الرؤساء ؟ وهل كانت الشاشة الكبيرة بقسميها التسجيلي و الروائي واحدة من الأدوات التي سعى من خلالها السياسيون والخبراء، إلى تلميع صورة الرؤساء وتجنيب الرأي العام حيال مواقفهم ؟ كان القائمون على الحملات الانتخابية للرؤساء، مدركين منذ انطلاقة السينما لأهمية مخاطبة الجماهير عبر قاعات الشاشة الفضية، وأهمية الوعاء الانتخابي لجمهور السينما المتعطش.

ففي العام 1906 م كانت الولايات المتحدة الأمريكية تحصي لوحدها أكثر من 8000 قاعة سينما والأکید أن ذلك عد بالنسبة للرجل السياسي في حينه مصدرا أساسيا لإيصال الخطاب الانتخابي الذي يريده . و من الأمثلة التي يمكن أن تدرج ضمن هذا الإطار، بعض من الأفلام الوثائقية و الروائية المبكرة ، والتي أنجزت مع بدايات هذا الاختراع، وشكلت فيها الشخصية الرئاسية محورا أساسيا.

ففي عام 1896 م (وهو العام الفعلي لجماهيرية السينماتوغراف) أنتجت شركة بيوغراف فيلما تسجيليا عن الحملة الانتخابية للرئيس "ويليام ماكينلي" وعرضته أمام جمهور السينما الذي بدأ لتوه يكتشف هذا الاختراع العجيب [12].

2. الإذاعة أو تحديد ملامح الرؤساء بالصوت :

كانت الإذاعة فتحة جديدا في مجال الاتصال السياسي، لقد سارع الرؤساء المرشحون والمنتخبون إلى التوجه عبر الميكروفون لمداعبة مشاعر المستمعين حتى ولو كان ذلك بأثمان باهظة، إذ تذكر المراجع التاريخية أن الرئيسين "جون دايفيز" و"كاليفين كوليدج" اشتريا مساحات زمنية عبر الإذاعة لبث خطبهما السياسية بدءا من العام 1924 م، لكن الإشهار السياسي، كما هو معروف لدينا اليوم، لم يسمع في الإذاعة الأمريكية إلا في عام 1928م.

في العام 1932 م استخدم الرئيس الأمريكي "ف.د. روزفلت" أمواج الإذاعة وبث خطابا على المباشر مخاطبا 62 % من الأمريكيين يملكون جهاز مذياع. و تذكر المراجع التاريخية انه في نهاية عهده تطور حجم استعمال الراديو إلى حدود 90 % من الأمريكيين.

ويعتبر روزفلت الرئيس الأمريكي الأكثر شعبية من خلال الإذاعة، و ما ساعده في تحقيق شعبيته ورسم صورته عبر الإذاعة، هو صوته الجهوري المميز ، والذي كان يتسم بالدفء و القوة ، حيث تشير المصادر أن 79 % من الجمهور الأمريكي تابع خطابه الشهير في 09 ديسمبر 1941 م، مما خلق له صورة ذهنية لدى المستمعين، استمرت حتى بعد وفاته.

لا يزال التقليد الأمريكي في مخاطبة الجمهور من خلال المذياع تقليدا قائما إلى اليوم، فالرئيس يتوجه بخاطب شهري على المباشر كل يوم ثلاثاء.

وفي الحقيقة هناك تقاطع يجب أن يذكر ، وهو أن القائمين على صناعة صورة روزفلت لم يقتصروا على حدود الصوت ، بل إنهم طرّقوا مرات عديدة أبواب السينما، ويعتبر فيلم المحرّاث للمخرج "باري ليفنسون" والمنتج عام 1936 م ، بمثابة بلوغ سن الرشد بالنسبة للفيلم الوثائقي الأمريكي حسب قاموس الأفلام ، وكان الفيلم من إنتاج وزارة التعمير ، و ظهر فيه الرئيس "روزفلت" ليقدّم كما يقول المؤرخ "آرثر نايت" : " تقريراً شاملاً للشعب الأمريكي موضحاً له جهود حكومته [13] . "

3- المرحلة الثالثة : مرحلة الطفولة :

وتبدأ هذه المرحلة فعلياً في العام 1952م وتنتهي العام 1968م، ويمكن أن نلاحظ فيها جملة من الميزات أهمها:

• صورة الرئيس بالصوت والصورة في كل البيوت الأمريكية :

ففي العام 1952 م، دخل التلفزيون غمار المعركة ، لقد انتهت العهدة الثانية للرئيس الديمقراطي "ترومان"، وبما أن الدستور الأمريكي لا يتيح له الترشح لعهدة ثالثة، أستغل خصومه الجمهوريون المبعدون من البيت الأبيض منذ 20 سنة ذلك الأمر ، فحركوا ترسانة إعلامية ضخمة وظفت أساليب الإشهار التلفزيوني لأول مرة بصورة واضحة وجلية.

أدار فريق من الخبراء حملة الرئيس الجمهوري المنافس له "دوايت إيزنهاور"، ونجحوا في استغلال 18 مليون جهاز تلفزيون تزودت به المنازل الأمريكية، ليحركوا من خلالها اتجاهات الناخبين، تماماً كما كانوا يحركونها في مكاتبهم الإشهارية النيويوركية التي روجت منتجات الاستهلاك الخاصة بمواد التنظيف.

لم يكن هؤلاء المشرفون، سوى مجموعة من الخبراء و التقنيين المعروفين اختصاراً باسم BBDO وكانوا يديرون شركات إعلانية عن مواد التنظيف في مدينة نيويورك .

[14]

إعتبر هؤلاء صورة الرئيس المرشح مطابقة لصورة المنتج الموجه للاستهلاك، فطبّقوا عليه قواعد تلك الصناعة التي تمرسوا فيها، واضعين بذلك أسس هذا الفن الذي نحن بصدد الحديث عنه.

ومن الحوادث التي تروى عن هذا المكتب، والتي ذكرها الرئيس "إيزنهاور" نفسه في مذكراته، أنه في أول حديث تليفزيوني يقدمه، فوجئ بجيش من الفنيين يعتقلونه، حسب تعبيره، ولمدة ساعتين كاملتين، وذلك لإجراء الماكياج المناسب له، فهناك من قام بتخطيط جديد لرموشه وحواجبه وفتحتي عينيه، وآخرون وضعوا المساحيق المختلفة على وجهه، بينما اهتم اثنان بتصفيف شعره القليل على رأسه، وفي تلك الأثناء كان هناك مخرج يتلو عليه تفاصيل الدور الذي سيقوم به، كما لو كان ممثلاً في الاستوديو، معطياً له بعض التعليمات: كيف يبتسم؟ ومتى يرفع حاجبيه؟ ومتى يقطب جبينه؟ وفي أي وقت يمكن أن يحرك يده اليمنى أو يده اليسرى وكيف تكون تلك الحركة أصلاً؟.

الأمر الذي جعل "إيزنهاور" يصيح وهو ينظر إلى المرأة عقب هذه المعركة القاسية: "يا إلهي هل هذا هو إيزنهاور الذي ستنتخبه الجماهير؟ إنني لا أعرفه" [15].

إن ما قاله جنرال الحرب السابق والرئيس الأمريكي لمدة ثمانية سنوات في الخمسينيات يعبر، وربما بشكل رمزي عن ملامح أكبر وأهم صناعة في أمريكا اليوم هي صناعة الرئيس.

• صورة الرئيس صناعة تنافسية تكتمل :

في العام 1960 م تدخل صناعة صورة الرئيس فصلاً جديداً من خلال اكتمال الأسس، وذلك في الحملة الانتخابية التي قادها خبراء دعموا صنعوا صورة الرئيس المستقبلي للولايات المتحدة الأمريكية، وهو الشاب الطموح ذو الابتسامة المفرحة "جون فيتزerald كينيدي" والمعروف اختصاراً باسم "JFK".

الفكرة بسيطة وهي إضافة عنصر جديد في سياق البحث عن أسلحة جديدة ترسم ملامح المرشحين، وكانت هذه المرة المناظرة التلفزيونية واحدة من الأساليب الإبداعية في إخراج الصورة الذهنية عن الرئيس المحتمل.

يعتبر كثير من المؤرخين السياسيين المناظرة التلفزيونية التي كانت بين الرئيسين كينيدي ونيكسون لحظة ميلاد حقيقية للتسويق السياسي وبداية فعالية لصناعة الصورة الرئاسية.

فهم القائمون على حملة المرشح كينيدي، أحاسيس الجمهور فقدموه على طبق من ذهب، باعتباره شابا طموحا جذابا وأنيقا، ظهر أمام صورة منافسه الهرم المتعب والمتضايق، واستطاع بفضل طلته عبر التلفزيون أن يكسب ود الناخبين ويصل إلى سدة الحكم

-4 المرحلة الرابعة: مرحلة المراهقة فالنمو:

تتشكل مرحلة المراهقة و النمو الحقيقي في صناعة صورة الرئيس من خلال الملامح الرئيسية التالية:

1. الترويج السياسي السلبي
2. اللقطات التلفزيونية القريبة
3. إتحاد النص مع الصورة

بالإضافة إلى الإستعانة بالأسلوبين المعروفين سابقا وهما:

1. الأسلوب الإخباري
2. أسلوب المناظرات التلفزيونية

وسنحاول فيما يلي تفصيل هذه الملامح الثلاث واكتشاف ما شكلته من تغييرات في منهجية العمل لدى العاملين في مجال التسويق السياسي:

أ-الترويج السياسي السلبي :

ويقصد به الترويج ببث الجوانب السلبية التي يحملها الخصم السياسي، من خلال التركيز على أخطائه في الخيارات و الأفعال.

كان العام 1964م عاما فاصلا في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية ، ليس لأنه عام فقط من بعد اغتيال الرئيس الرمز " كينيدي "، ولكنه أيضا بطرحه مخاوف عديدة من احتمال تدهور العلاقات العالمية خاصة مع الإتحاد السوفياتي، هذا ما استغلته الحملة الانتخابية للرئيس "ليندون ب . جونسون" و التي أنتجت وبثت الشريط القصير " الطفلة دايزي " والذي كان نقطة انعطاف في عمر التسويق السياسي.

تظهر في الشريط الدعائي الذي لا يتجاوز ستين ثانية الطفلة "دايزي" ذات الأربع سنوات في المروج وهي تحسب من الرقم واحد إلى الرقم عشرة وريقات زهرة الأقحوان على خلفية من زقزقة للعصافير، وحين يكتمل عد الطفلة نسمع عدا عكسيا بصوت رجل من الرقم 10 إلى الرقم 0 ثم تقترب الكاميرا بلقطة الزوم إلى عين الطفلة و هنا نشاهد انفجارا كبيرا لقنبلة ذرية ثم نسمع صوتا خلفيا قويا يقول:

"هذه هي الرهانات : خلق عالم يستطيع فيه كل أطفال الرب العيش بسلام ، أو الذهاب إلى الظلام الدامس ، يجب علينا محبة بعضنا البعض أو الموت "

ثم ينتهي الشريط بعبارة دعائية " :انتخب الرئيس جونسون في 3 نوفمبر "

لم يبث هذا الشريط إلا مرة واحدة خلال البرنامج الأكثر متابعة على قناة (CBS وهو برنامج سهرة الاثنين في السينما) ، وبعد بثه تهاطلت عشرات المكالمات الهاتفية الغاضبة من حملة المنافس وأعتبر المرشح الجمهوري للرئاسيات "باري غولدواتر" أن خصمه المرشح الديمقراطي " جونسون " قد تجاوز كل الخطوط الحمراء في ما يعرف بـ " الترويج السلبي."

الشريط لم يثبت بعد ذلك إطلاقاً، وصرح الديمقراطيون أنفسهم أن هدفهم قد تحقق ببثه ولو لمرة واحدة، معترفين أن مرادهم كان إزعاج الطرف الآخر وأن الشريط يتنافى تماماً مع قواعد الروح الرياضية.

لقد حقق هذا الشريط هدفه حين اتهم الرئيس الجمهوري بقرب تفجيره قنبلة ذرية في الحرب واستطاع خصمه الديمقراطي اصطياد أكثر من 50 مليون مشاهد تابعوا النداء وتفاعلوا مع براءة الطفلة "دايزي"، وخطف بفضلها جونسون % 61.1 من أصوات الناخبين ويعتبر هذا أقوى فوز لرئيس منذ العام 1820م.

استغل القائمون على صناعة صورة الرئيس جونسون مبدأ الصورة السلبية "image négative" التي ظهر بها خصمه الجمهوري، و بالتالي حققوا ظهوره بصورة ناصعة، فالخصم صرح أكثر من مرة بتصريحات نارية ضد الاتحاد السوفياتي مما أربك الجماهير الأمريكية التي رأت في انتخابه تهديداً صريحاً بنشوب حرب ذرية .

ب- استعمال الصورة التلفزيونية القريبة: (GP)

ساهمت هذه التقنية التلفزيونية في إظهار المرشح بصورة قريبة من المشاهدين، مما مكن من التعرف على هواجسه و مخاوفه و تطلعاته من خلال الدقيق في تقاسيم الوجه وحركات العينين والشففتين وحتى الحاجبين، وكلها أمور بصرية تحيل المشاهدين على جملة من الانطباعات أهمها الألفة مع الوجه الرئاسي.

ظهر الرئيس "ريتشارد نيكسون" لأول مرة عبر هذه تقنية تلفزيونية في التصوير والتي تسمى باللقطة القريبة ، وقد عرفها الخبراء بأنها اللقطة المأخوذة للشيء المراد تصويره من وضع قريب، وتبدو عندما تعرض على الشاشة في حجم كبير، وهي بنسبة للإنسان تمثل الرأس أو الوجه أو حتى إلى الكتفين ، ويرمز لها عادة بالاختصارات التالية : (close up) ل. ق [16]. (Gros Plan) :

وقد جاء ذلك العام 1968 م من خلال النصائح القيمة التي قدمها المستشار الإعلامي والمتخصص في تقديم النصح الخاص بالمظهر "روجيه إيلاس" والذي عمل كمدير عام لمؤسسة "فوكس نيوز".

سارع الرئيس القادم ليدرك خطأه الفادح الذي إرتكبه في حملته الفاشلة ضد الرئيس "ج.ف كينيدي" سابقا، فبدل طريقة عمله تماما، بعدما كان يعتمد على أقطاب حزبه الجمهوري، ولجأ في النهاية إلى خبراء التزيين والتجميل والإشهار، ليقود حملة ناجحة أوصلته إلى البيت الأبيض [17].

ج-إتحاد النص مع الصوت و الصورة :

حملت الحملة الانتخابية لرئاسيات عام 1972م مزيدا من التقنيات في صناعة صورة المرشحين للرئاسة، وهذه المرة مع خصم "ريتشارد نيسكون" المرشح "ماك غوفرن".

لقد وضعت بين أيدينا حملة هذا الأخير أسلوبا دعائيا جديدا يتمثل في إضافة النصوص المكتوبة على الومضة البصرية الإشهارية لترشحه لتلك الرئاسيات مثل الأرقام الاقتصادية المحبطة، أسعار المنتجات الباهظة، بالإضافة إلى خاتمة صادمة تمثلت في العبارة التالية والتي كانت فعلا محبطة للجمهور:

"هل تملك المزيد من الإمكانيات لإعطاء فرصة أخرى من أربع سنوات للسيد "نيكسون"، واعتبرت تلك العبارة بمثابة حث على عم التصويت على الرئيس المرشح.

د -المرحلة الخامسة: مرحلة النضج :

وتبدأ هذه المرحلة في العام 1980 م إلى بداية الألفية الثالثة، وإذا حاولنا تحليل التسويق السياسي خلال عشرين سنة في الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن نقف عند أربع ملامح هامة [18]:

. ظهور مهنة “السبين دكتور” و تفرد لها في مجال الاتصال والتسويق السياسي:

وهم الخبراء المسؤولون عن صناعة الصور وتقديم المعلومات لوسائل الإعلام كما سنرى في الفصول القادمة.

. أسبقية وألوية الاستخدام التلفزيوني:

عاد التلفزيون في هذه الفترة ليحتل مكانة كبيرة ضمن إستراتيجيات التسويق، من خلال المناظرات التلفزيونية الحاسمة.

. التأثير العاطفي واستعمال الدين لأغراض سياسية:

لعبت الجانب الديني دورا بارزا بعودته على الساحة سواء في الخطاب أو الرموز المتخذة في الحملات الانتخابية.

. الاتجاه نحو قياس الرأي أو استطلاعات الشارع:

شكلت أدوات قياس الرأي العام عاملا حاسما في صناعة الشعبية من خلال بث الأرقام عن حجم التأييد في موضوعات محددة، وقد عملت شركات ضخمة على الاستثمار في مجال قياس الرأي العام.

كما شكل الإتجاه نحو شبكة الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي أحد أهم المنعطفات الحاسمة في هذه المرحلة وهو محل مبحث خاص في الفصول القادمة.

المطلب الثالث: أسس التسويق السياسي الأمريكي المعاصر :

يقوم المخططون العاملون في مجال التسويق السياسي المعاصر في الولايات المتحدة الأمريكية بتطبيق العلوم التسويقية في الحملات الانتخابية بوضع أهداف رئيسية لنشاطات جهازهم التسويقي والتي يمكن تلخيصها بخمسة أهداف رئيسية[19]:

- إشباع حاجات ورغبات كافة شرائح المجتمع أو شرائح محددة منه.
- النجاح في الانتخابات عبر تطبيق الحملة التسويقية.
- الترويج للأفكار التي يؤمن بها المرشح.
- خلق صورة ذهنية إيجابية حوله وحول الحزب الذي ينتمي إليه.
- جذب أكبر شريحة من المؤيدين من كافة شرائح المجتمع.

ومن اجل ذلك يستخدم المسوقون السياسيون المعاصرون في الولايات المتحدة الأمريكية المزيج التسويقي الموسع في تصميم الخطط والحملات الانتخابية وهي تضم على التوالي ما العناصر السبع التالية[20]:

- **المنتج** : وهو المنتج السياسي المتكون من الوعود الانتخابية والسياسات والأجندات التي تمس النواحي الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والتي يقدمها المرشح وحزبه إلى المجتمع الذي يقوم بالتصويت مقابل هذه الوعود المستقبلية.
- **التسعيرة** : ويمكن اعتبار التسعيرة بمثابة الدعم الانتخابي أي عدد الأصوات من كل عائلة أو جماعة أو طائفة.
- **الترويج** : ويضم الترويج السياسي، المزيج الترويجي نفسه مع تعديلات تناسب المرشح وطبيعة التسويق السياسي الخاصة، ومنها: التسويق الإلكتروني عبر استخدام البريد الإلكتروني، التسويق المباشر، ترويج المبيعات، العلاقات العامة وذلك من خلال الخطابات، البيع الشخصي من خلال المتطوعين في العمل الانتخابي، الدعاية والإعلان وذلك من قبل الكتاب المحترفين.
- **التوزيع** : ويتم توزيع المعلومات التسويقية للمرشح في الأسواق المختلفة من خلال انتقاله شخصياً بين الولايات ومن خلال نشر المعلومات عبر وسائل الإعلام المختلفة والإعلانات المخصصة ويتم تعديل كل ذلك حسب أنواع كل منطقة جغرافية مع المحاولة على الحافظ على الرسالة الأساسية.

- **العمليات:** وهي جميع الخطوات المستمرة التي يقوم بها الجهاز التسويقي من تحليل البيئة السياسية وإدارة الفرق التسويقية وإعطاء الحكم على البيئة وتوجيه المرشح نحو القرارات التسويقية الصائبة التي تصب في مصلحة السياسيين النهائية.
- **الأشخاص:** وهي تضم جميع الأشخاص المشاركين في العملية التسويقية، ابتداء من السياسي والكادر المساند له، والمتطوعين والمصوتين النهائيين.
- **الدلائل المادية:** وهي تضم التصميم الداخلي للصالات الانتخابية وما تحتاج إليه من لافتات وإعلانات، والتي من خلالها يشاهد المصوتون ويتواصلون مع المرشح.

1- أدوات التسويق السياسي المعاصر:

يقوم المسوقون باستخدام مجموعة من الأدوات التي تساهم في جمع معلومات قد تفيد المرشح في حملته التسويقية وهي [\[21\]](#):

- **استبيانات الرأي العام :**
وهي تقوم على أساس دراسة الرأي العام للمجتمع و ذلك لوضع رسالة الأحزاب و السياسيين على أساسه.
- **استبيانات ما قبل الانتخابات :**
وهي تقوم بدراسة مدى الإقبال على الانتخابات.
- **استبيانات أثناء الانتخابات :**
وهي تدرس التطورات الجارية أثناء الحملة الانتخابية.
- **استبيانات ما بعد الانتخابات :**

وهي تدرس ردود فعل الرأي العام ما بعد الانتخابات، وذلك لمعرفة مدى تراجع أو تقدم عدد المؤيدين للسياسي و الحزب.

. دراسات الحالة :

وهي عملية البحث عن الدروس المفيدة من الحالات العملية الموثقة و ذلك في فترة زمنية سابقة لاستخلاص الدروس و تطبيق الطرق و الأفكار الناجحة بعد تعديلها بما يتوافق مع الموقف المدروس.

. المقابلات الشخصية :

ويقوم بها المختصون في التسويق وذلك من أجل معرفة ودراسة الحالة النفسية والاجتماعية والفكرية للمجتمع ودراسة الحاجات والاتجاهات.

. الخطابات المحلية :

ويقوم بها السياسيون أنفسهم، وذلك ضمن بيئة يتم التحكم بها، ضمن قاعات أو أماكن مفتوحة تحت حراسة مشددة، بإلقاء خطابات تحفيزية وتشجيعية للجمهور الذي أنتخبهم، و ذلك كنوع من المكافأة والتقرب والتلاحم.

كما يقوم المختصون بالتسويق بتقسيم السوق السياسي حسب المعايير الملخصة في التالي:

حيث يتم التقسيم حسب وظيفة الأشخاص كالموظفين والعمال والرأسماليين، وحسب المنطقة الجغرافية والتي تضم، التقسيم حسب المقاطعات وحسب المحافظات وحسب المدن الكبيرة ومدى كثافة السكان فيها، وأيضاً يتم تقسيم منطقتي الريف والمدينة بسبب اختلاف وتباين المشاكل والحاجات والتوجه للحياة، وحسب الفئة العمرية، إذ يتم التقسيم هنا بين فئة الشباب وبين فئة كبار العمر بسبب الاختلافات الشاسعة فيما بينهما لمنظور الحياة نفسها، وحسب التوجه السلوكي من خلال التقسيم حسب درجة توجه

الأشخاص نحو التغيير، أو ابتعادهم عن التغيير، وبين ميلهم إلى المحافظة وميلهم نحو التحرر، بالإضافة إلى تقسيم حسب المستوى التعليمي ويتم التقسيم هنا حسب المستوى التعليمي للأشخاص من متعلمين وأمينين وأصحاب المستويات التعليمية العالية.

2- الاستراتيجيات الناجحة في التسويق السياسي:

تتبع المنظمات التسويقية والمختصين التسويقيين المساندين للسياسي في حملاته الانتخابية مجموعة من الاستراتيجيات التي تم تطبيقها والتي أثبتت كفاءة تطبيقها عبر الزمن وهي [22]:

• صناعة الصورة الذهنية للسياسي من الصفر :

يتم تصميم الصورة الذهنية للسياسيين من الصفر عندما لا تتوفر لدى السياسيين أي شيء مميز يميزهم عن منافسيهم، أو عندما يكون لديهم ماض غير لامع و بالتالي تكون صناعة الصورة من الصفر، هي كطي صفحة جديدة في حياتهم السياسية.

• بناء فريق إعلامي مختص يضم اختصاصيين من مجالات متباينة :

ويتم بناء هذا الفريق من أجل الاستفادة من القيمة المضافة للعمل الجمعي و الاستفادة من تعدد وجهات النظر مما يضيف أبعاداً إبداعية جديدة و يزيد من فرص النجاح.

• بناء مركز إعلامي خاص بالحملة الانتخابية: "war room"

ويتم بناء المركز لاحتواء الفريق و المعدات و الموظفين و الكادر الإعلامي، و خلق بيئة مركزية تزيد من دقة التنسيق وتقلل من الأخطاء التنفيذية.

• بناء خطة متكاملة للتواصل مع الجماهير عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي :

وبما أن هذا العصر يعتبر العصر الرقمي بامتياز، فإن عدم التواجد على جميع منصات التواصل الاجتماعية يعتبر نقطة ضعف كبيرة.

• إتباع أسلوب فرق العمل في تنظيم الكوادر البشرية :

وهو الأسلوب الحديث في التنظيم حيث كل فريق يتكون من 5 أشخاص، يرأسهم مشرف، وهذا يضمن تنفيذ الأعمال وبسرعة.

• وضع خطة لزيادة الوعي التطوعي لدى المصوتين :

إن كلمة سر السياسة هي التطوع، فإن الحزب السياسي و السياسي القدير يجب أن يحاول بشتى الطرق والوسائل جمع أكبر عدد ممكن من الأشخاص الراغبين بالعمل مجاناً من أجل حملته، وذلك لتوفير التكاليف وتحقيق أكبر انتشار للسياسي وتضمن بذلك نجاح حملته التسويقية.

3-التسويق السياسي المعاصر في الولايات المتحدة الأمريكية:

يقوم التسويق السياسي المعاصر في الولايات المتحدة الأمريكية على عدة أسس منها :

[23]

• التأثير الإعلامي من خلال الاستخدام التلفزيوني:

وذلك من خلال رصد ميزانيات معتبرة لشراء حصص إخبارية للمرشحين على أشهر القنوات التلفزيونية واختيار أوقات الذروة أين تكثر نسبة المشاهدة مع تكرار الومضات الدعائية.

وقد تميز الأداء التلفزيوني هنا بميزة الاختصارات وتفادي الكلمات التلفزيونية المطولة والتي كانت تدوم 30 دقيقة، والتي ظلت مستخدمة من قبل الخصوم، وتعويضها بالومضات القصيرة في حدود 20 ثانية إلى 60 ثانية على الأكثر.

إن أهم موعد يتم استغلاله بشكل كبير هو موعد المناظرات التلفزيونية الشهيرة التي تعد فاصلة في العملية الانتخابية وذات تأثير رهيب على العملية برمتها، وقد امتد استخدام أسلوب المناظرات التلفزيونية ليشمل حتى نواب الرئيس بعد اقتصارها فيما سبق على المرشحين الأساسيين للدخول إلى البيت الأبيض.

• التأثير العاطفي:

من الملامح الهامة أيضا في عمر " صناعة الصورة " استخدام العوامل المؤثرة في صناعة الصورة بشكل عاطفي، ونقصد بها التأثيرات العاطفية الدينية على رغبات الناخبين والمواطنين بالدرجة الأولى، واستغلال الشعور الديني في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال خطتين اثنتين:

• **الخطوة الأولى: تنمية الوازع الديني واستغلال الصحوة الدينية .**

• **الخطوة الثانية : تقوية الأواصر مع الطائفة اليهودية .**

هذا هو الوصف الذي أطلقه بعض الباحثين على الحملة الانتخابية للرئيس "رونالد ريغان" إذ في عام 1984 تم استغلال الشعور الديني الذي كان متناميا في تلك الفترة، لمواجهة حركات التحرر الشبابية المعروفة بإسم "الهيبيز " وغيرها من الحركات الأخرى بأمريكا، وذلك في رسم صورة الرئيس "ريغان"، وقد لعب مستشاره في الاستطلاعات "ريتشارد ريزلن" دور كبيراً في ذلك.^[24]

وفي سعيه لكسب الأصوات اليهودية حرص "ريغان" على زيادة الروابط مع المؤسسات اليهودية الصهيونية في الولايات المتحدة قبل موعد الانتخابات الرئاسية، وقام "ريغان" بتعيين اليهودي "مارشال بيرغر" مسؤولاً عن التنسيق بين لجنة الحملة الانتخابية والمجموعات اليهودية في الولايات المتحدة، وعين كذلك اليهودي "ألبرت شبيغل" رئيساً لحملة الانتخابية، وأخذ "شبيغل" يعرض لليهود سجل "ريغان" المؤيد لـ(إسرائيل)، ومنها حضوره تجمعات مؤيدة لها خلال حرب الأيام الستة في عام 1967م عندما كان حاكماً لكاليفورنيا.

وخلال حملته الانتخابية زار "ريغان" المنظمة اليهودية "بناي برث" في واشنطن العام 1980م، وألقى خطاباً قال فيه: "إن (إسرائيل) ليست أمة فقط بل هي رمز، ففي دفاعنا عن حق (إسرائيل) في الوجود إنما ندافع عن ذات القيم التي بنيت على أساسها أمتنا".

وبعد سقوط الشاه الإيراني، وقبل انتخابات الرئاسة الأمريكية، أدلى "ريغان" بتصريح إلى "الواشنطن بوست" في 15 أوت 1979م جاء فيه: "إن أي منظمة إقليمية مؤيدة للغرب لن تكون لها أية قيمة عسكرية حقيقية دون أن تشترك (إسرائيل) فيها بشكل أو بآخر".

وكان أهم موضوع في الحملة الانتخابية للمرشح ريغان هو مزاعمه بعجز إدارة الرئيس الأسبق "جيمي كارتر" في تقدير أهمية (إسرائيل) كرصيد استراتيجي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ففي مقالة له في "الواشنطن بوست" أيضاً ذكر "ريغان" بأن وضع الولايات المتحدة سيكون أضعف في المنطقة بدون الأرصدة السياسية والعسكرية التي توفرها (إسرائيل) كقوة مستقرة وكرادع للهيمنة الراديكالية[25].

• التأثير الاجتماعي من خلال استطلاعات الرأي :

سبر الآراء هي الوسيلة المفضلة لقياس اتجاهات الرأي العام وصناعة الرؤساء ، فقد جاء في مدونة الحملة الانتخابية التي كتبها الخبير الفرنسي "فرانسوا ثريثار" أن : " سبر الآراء تقنية إحصائية هدفها تقدير مختلف الاتجاهات الشعبية تجاه قضية معينة، وهذه التقنية تنطلق من معالجة بيانات يتم جمعها انطلاقاً من عينة جزئية تعبر عن تمثيل نسبي لتلك الشعبية أو الجماهيرية، بمعنى آخر التعبير بالجزء عن اتجاهات الكل[26]".

اعتمد صناع صورة الرئيس في هذه المرحلة على قياسات الرأي العام، التي تلعب دوراً أساسياً في تغيير الصورة التي يجب أن يظهر عليها الرئيس في كل مرحلة من

مراحل رئاسته. كما حرص هؤلاء الخبراء على أن تشمل استطلاعات الرأي أداء الرئيس كل فترة، ليتم على أساس ذلك قياس النتائج و من ثم تعديل البرامج الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وفقاً لمتطلبات كل مرحلة ، وأيضاً لإزالة أية محاولة لتشويه الصورة، خصوصاً مقابل مؤسسات رصد واستطلاع رأى مضادة، لتصيد الهفوات والأخطاء، وتكشف عن الخفي منها، وتقوم بتضخيمها في محاولة لإسقاط الرؤساء.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن استطلاعات الرأي يمكن أيضاً التلاعب في نتائجها، لخلق صورة أكثر شعبية، أو التهوين من شعبية أي منافس آخر، كما يتم تمرير أخبار وإحصاءات موجهة، لزيادة شعبية الرئيس وتحسين صورته في المراحل التي تتعرض فيها صورته لأي اهتزازات من قبل معارضيه، وكل هذا يقوم به أيضاً خبراء صناعة الرئيس.

وقد أعد معهد العلوم السياسية بجامعة بيرن السويسرية كراساً خاصاً بعملية سبر الآراء تحت عنوان " سبر الآراء والاتصال السياسي " حلل فيه الطريقة التي تؤثر بها عملية الاستطلاعات على مسار الاتصال السياسي من خلال تأثيرها على العمل السياسي في حد ذاته أو تأثيرها على السياسيين ثم وسائل الإعلام وأخيراً المواطنين وهم المستهدفون من العملية.

• التأثير التفاعلي من خلال الوسائط الحديثة :

كثير من المراقبين، حسب د محمد لعقاب في كتابه "تأثير الإنترنت على العمل السياسي"، يعتبرون انتخابات 2008 م بمثابة أول انتخابات إلكترونية، وذلك للدور النشط غير المسبوق الذي لعبته الإنترنت في حشد المناصرين والمتطوعين في صفوف المرشحين "باراك أوباما" و "جون ماكين"، مستخدمين الإنترنت في تنظيم أنفسهم وتمويل حملاتهم الانتخابية وتوسيع دوائر علاقاتهم و اتصالاتهم، ونشر أخبار مرشحهم المفضل والتفاعل معها [27].

لائحة المراجع:

- PHILIPPE J.MAAREK, LA COMMUNICATION [1]
POLTIQUE DE LA PRESIDENTIELLE DE 2007, paris :
l'harmattan, 2009, p19
- [2] قاموس أكسفورد العالمي، مادة ديموقراطية، على الموقع
[http://www.oxforddictionaries.com/definition/english/democr
acy](http://www.oxforddictionaries.com/definition/english/democracy)
تاريخ الدخول 21 مارس 2012 م، تاريخ المعاينة 05 سبتمبر 2015 م.
- FRANÇOIS TRETARRE, Campagnes Electorales, [3]
Paris:Gualino, 2012, p 15
- [4] صابر عبد ربه، الاتجاهات النظرية في تفسير الوعي السياسي، الإسكندرية: دار
الوفاء، 2002، ص 44
- [5] محمد حمدان المصالحة، الاتصال السياسي مقترح نظري تطبيقي، عمان: وائل
للنشر، 2002، ص 13
- نفس المرجع ، ص 14 [6]

SERGE ALBOUY, Marketing et Communication [7]

Politique, Paris : L'Harmattan, 1994, p14.

MARIE LORA, Marketing Politique : Mode D'emploi, [8]

Paris : Studyrma perspectives, sans année d'édition, p 26.

[9] محمد علي العويني، الإعلام الدولي بين النظرية والتطبيق، القاهرة : مكتبة

الأنجلو، 1990، ص 116

[10] نعيد التذكير هنا بالدراسة الهامة التي قام بها " غابريال تارد " القانوني والسوسيولوجي والفيلسوف الفرنسي في مؤلفه الشهير " الرأي والحشود " لعام 1901 م، والتي تناول فيها التأثيرات المحتملة للصحافة الشعبية على الرأي العام، من خلال تحليلاتها اليومية للخطابات السياسية للرؤساء آنذاك.

PHILIPPE J.MAAREK, Communication et Marketing [11]

de l'Homme Politique, paris : lexisnexis, 2007, p 12.

PHILIPPE J.MAAREK, OP.CIT, p 12. [12]

[13] آرثر نايت، قصة السينما في العالم، ترجمة سعد الدين توفيق، القاهرة: دار

الكاتب العربي، 1976م ، ص 67.

FRANCOIS TRETARRE, OP.CIT, p 16 [14]

PHILIPPE J. MAAREK, OP.CIT, p 14 [15]

[16] المصطلحات العلمية والفنية، مجمع اللغة العربية في القاهرة، صفحة منشورة

على موقع الوكيبيديا على الرابط التالي WWW.WIKIPEDIA.COM :

[17] FRANCOIS TRETARRE, OP.CIT, p 179

PHILPPE J. MAAREK, OP.CIT, p 16[18]

[19] [نور هان باليان، التسويق السياسي: دراسة مستفيضة، دمشق: منشورات سورية للتسويق 2014 ، ص14

[20] [المرجع نفسه ، ص 16

[21] [نور هان باليان، مرجع سابق الذكر ص 17 .

Bruce L. Newman, A Review in Political Marketing: [22]
Lessons from Recent Presidential Elections ,
<http://www.bus.umich.edu,01/02/2014>.

[23] [نور هان باليان، مرجع سابق الذكر ص 18 .

[24] محمد عيسى ووفاء فراج 'صناعة الرئيس'، مقال بمجلة الأهرام العربي،
بتاريخ 2012/07/02.

[25] <http://ar.wikipedia.org/wiki/> [25] معلومات من الموسوعة الإلكترونية
الحرّة على الرابط : رونالد_ريغان

FRANÇOIS C. TREATRE, OP.CIT, p 52 [26]

[27] د.محمد لعقاب، تأثير الإنترنت على العمل السياسي أوباما نموذجاً، الجزائر:
دار الصباح، 2009، ص87.

